

تأليف

أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[منظومة الجوهر المكنون]

الحَمْدُ لِله البَدِيعِ الهَادِي — إلى بيَانِ مَهْيَعِ الرَّشَادِ

أمدَّ أَربابَ النُّهَى ورَسمَا — شمَس البَيَان في صدُورِ العُلَمَا

فأبصَروا معجزةَ القُرْآنِ — واضحةً بساطعِ البرهانِ

وَشَاهَدُوا مَطَالعَ الأنوارِ — وما احتوتْ عليهِ مِنْ أسْرَارِ

فنزَّهوا القلوبَ في رياضِه — وأورَدُوا الفِكْرَ على حِيَاضِهِ

ثم صلاةُ اللهِ ما ترنمَّا — حادٍ يسوقُ العيسَ في أرضِ الحِمَى

على نبيِّنا الحبيبِ الهَادِي — أجلِّ كلِّ ناطقٍ بالضَّادِ

محمدٍ سيِّدِ خلقِ اللهِ — العربيِّ الطاهرِ الأوَّاهِ

ثُمَّ على صاحبِهِ الصِّدِّيقِ — حبيبِهِ وعمرَ الفاروقِ

ثُمَّ أبي عَمروٍ إمامِ العابِدِين — وسَطْوَةِ اللهِ إمامِ الزَّاهِدِين

ثُمَّ على بقيةِ الصحابة — ذوِي التُّقَى والفضلِ والإنابة

والمجدِ والفُرصَةِ والبَراعة — والحزمِ والنجدةِ والشجاعة

ما عَكفَ القلبُ على القرآنِ — مرتقيًا لحضْرَةِ العِرْفَانِ

هذا وإنَّ دُرَرَ البيانِ — وغُرَرَ البديعِ والمعانِي

تهدِي إلى مواردٍ شريفة — ونُبَذٍ بديعةٍ لطيفة

مِن علمِ أسرارِ اللِّسانِ العربِي — ودَرْكِ ما خُصَّ بهِ من عجَبِ

لأنَّه كالروحِ للإعرابِ — وهْوَ لعِلمِ النحوِ كاللُّبابِ

وقَد دعا بعضُ من الطلابِ — لرَجَزٍ يهدي إلى الصوابِ

فجئتُـــــهُ برجَــــزٍ مفيـــــدِ مهـــذَّبٍ مُـــنقَّحٍ ســـديدِ

مُلتقَطًــا مــن دُررِ التلخـيصِ جـــواهرًا بديعـــةَ التخلـــيصِ

سلكتُ ما أبْدَى مـنَ الترتيـبِ ومـا ألـوتُ الجُهـدَ في التهـذيبِ

سَـــمَّيْتُهُ بـــالجوهرِ المكنـــونِ في صَـــدَفِ الثَّلاثـــةِ الفنـــونِ

واللهَ أرجــو أن يكــونَ نافِعــا لكـــلِّ مَـــن يقـــرؤه ورافِعـــا

وأن يكـــون فاتحـــًا للبـــابِ لجملـةِ الإخــوانِ والأصــحابِ

المقدمــــــة

فَصَاحَةُ المفـرَدِ أنْ يَخْلُـصَ مِـنْ تَنَـــافُرٍ غَرَابِـــةٍ خلـــف زُكـــن

وفي الكلامِ: مِـن تَنَـافُرِ الكَلِـمْ وضَـعفِ تـأليفٍ وتعقيـدٍ سَـلِمْ

وذي الكلامِ: صِـفةٌ بهـا يُطيـق تأديـةَ المقصـودِ بـاللفظِ الأنيـق

وجعلـــوا بلاغـــة الكـــلام طباقـــه لمقتضــــى المقـــام

وحـــافظٌ تأديـــةَ المعـــاني عـــن خطـــأ يعـــرف بالمعـــاني

وما من التعقيد في المعنى يقـي لــه البيــان عنــدهم قــد انتُقـي

وما به وجـوه تحسين الكـلام تعـرف يـدعى بالبـديع والسـلام

الفن الأول: علم المعاني

علم به لمقتضـى الحـال يُـرَى لفـــظٌ مطابقـــاً وفيـــه ذُكـــرا

إســناد مســند إليــه مسـند ومتعلقـــات فعـــل تـــورد

قصرٌ وإنشاءٌ وفصلٌ وَصْـلٌ أوْ إيجـــازٌ اطنـــابٌ مســـاواةٌ رأوْا

الباب الأول: أحوال الإسناد الخبري

الحُكْـمُ بالسـلبِ أوِ الإيجـابِ إِسْـنادُهمْ وَقَصْـدُ ذي الخِطـابِ

إفـادةُ السـامعِ نَفْـسَ الحكْـمِ أوْ كَـــوْنَ مُخْـــبِرٍ بـــه ذا عِلْـــم

فـــأولُ فائـــدةٌ والثـــاني لازِمُهـــا عِنْـــدَ ذوي الأذهـــانِ

وربـما أُجْـرِيَ مجُـرَى الجاهِـلِ مُخاطَـبٌ إِنْ كـانَ غـيرَ عامـلِ

كقولنــا لعــالمٍ ذي غفلــةِ: الــذكرُ مفتــاحٌ لبــابِ الحضــرةِ
فينبغــي اقتصــارُ ذي الإِخبــارِ عــلى المفيــد خَشْــيةَ الإكثــارِ
فيُخْــبِرُ الخــالي بــلا توكيــدِ مــا لَمْ يَكُــنْ في الحُكْــمِ ذا تَرْديــدِ
فَحَسَــنٌ ومُنْكِــرُ الأَخبــارِ حَــتْمٌ لــه بِحَسَــبِ الإنكــارِ
كقوله: ﴿إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ فـزاد بعـدُ مـا اقتضـاهُ المنكِـرونْ
لِلَّفــظِ الابتــداءِ ثــمَّ الطلــبِ ثُمَّــتَ الأنكــارِ الثلاثــةَ أنسُــبِ
واسْتَحْسِنِ التَّوْكيدَ إِنْ لَوَّحْتَ لَـهْ بِخَــبَرٍ كَســائِلٍ في الْمَنْزِلَــةْ
وألحقــوا أَمــارةَ الإنكــار بِــهْ كَعَكْسِــهِ لِنُكْتَــةٍ لَمْ تَشْــتَبِهْ
بِقَسَــمٍ قَــدْ إِنَّ لامِ الأَبْتِــدا ونُــونَيِ الْتَّوْكيــدِ وَاْسْــم أَكِّــدا
والنَّفْيُ كالإثبـاتِ في ذا الْبـابِ يَجْـري عــلى الثلاثــةِ الأَلْقــابِ
بِــإِنْ وَكــانَ لامٍ أَوْ بَــاءٍ يَمــينْ كَـ«ما جليسُ الفاسقين بـالأمين»

فصل: في الإسناد العقلي

ولحقيقــــــةٍ مجــــــازٍ وردا للعقــلِ منســوبين أمَّــا الْمُبتــدا
إســنادُ فِعْــلٍ أو مضــاهيهِ إلى صــاحِبِهِ كَــ«فــازَ مَــن تَبَــتَّلا»
أقســامُه مِــنْ حيــثُ الاعتقــادُ وواقــــعُ أربعــــةٌ تفــــادُ
والثــانِ أَنْ يُسْــنَدَ للملابَــسِ ليسَ لَهُ يُبْنى كَـ«ثـوبٍ لابِـسٍ»
أقســامُه بِحَسَــبِ النَّــوْعَيْنِ فِيْ جُزْأيــهِ أَرْبَــعٌ بــلا تَكَلُّــفِ
وَوَجَبَــتْ قرينــةٌ لفظِيَّــةْ أَوْ معنَوِيَّــــةٌ وَإِنْ عادِيَّــــةْ

الباب الثاني: في المسند إليه

يُحْـذَفُ لِلْعِلْـمِ وَلاخْتِبـارِ مُسْـتَمِعٍ وَصَـحَّةِ الإِنْكـارِ
سَـتْرٍ وَضِـيقِ فُرْصَـةٍ إِجْـلالِ وعَكْسِـهِ وَنَظْـمِ اسْـتِعْمالِ
كَـ«حبـذا طريقـةُ الصـوفيَّةْ تهـدي إلى المرتبَـةِ العليَّـةْ
واذكُـرْهُ لِلأَصْـلِ والاحْتِيـاطِ غَبـاوَةٍ إِيضـاحِ انْبِسـاطِ
تلـذُّذٍ تَـبَرُّكٍ إِعْظـامِ إِهانَـةٍ تَشَـوُّقٍ نِظـامِ
تَعَبُّـدٍ تَعَجُّـبٍ تَهْويـلِ تَقْريـرٍ أو إِشْـهادٍ أَوْ تَسْـجيلِ
وَكَوْنِـهِ مُعَرَّفـاً بِمُضْـمَرِ بِحَسَـبِ المقـام في النحـوِ دُري
والأَصْـلُ في المخاطَـبِ التَّعْيِـنُ والـتَّرْكُ لِلشُّـمولِ مسْـتَبِنُ
وكونُـهُ بِعَلَـمٍ لِيَحْصُـلا بِـذِهْنِ سـامِعٍ بِشَـخْصٍ أَوَّلا
تَـبَرُّكٍ تَلَـذُّذٍ عِنايَـةْ إِجْـلالٍ أو إِهانَـةٍ كِنايَـةْ
وكونُـهُ بِالوَصْـلِ لِلتَّفْخـيمِ تَقْريـرٍ أَوْ هُجْنَـةٍ أَوْ تَـوْهيمِ
إِيـماءٍ أو توجُّـهِ السـامِعِ لَـهْ أَوْ فَقْـدِ عِلْـمِ سامِعٍ غَـيْرِ الصِّـلَةْ
وَبِإِشـارَةٍ لِكَشْـفِ الحـالِ مِـنْ قُـرْبٍ أَوْ بُعْـدٍ أَوِ اسْتِجْهالِ
أَوْ غايَـةِ التَّمْييـزِ والتعظـيمِ والحَـطِّ والتنبيـهِ والتفخـيمِ
وكونُـهُ بـاللَّامِ في النَّحـوِ عُلِـمْ لكِـنَّ الاسْـتِغْراقَ فِيـهِ يَنْقَسِـمْ
إلى حقيقـيٍّ وَعُـرْفيٍّ وَفي فَـردٍ مِـنَ الجَمْـعِ أَعَـمُّ فَـاقْتُفي
وَبِإِضـافَةٍ لِحَصْـرٍ وَاخْتِصـارْ تَشْـرِيفِ أَوَّلٍ وَثـانٍ وَاحْتِقـارْ
تَكـافؤٍ سـآمةٍ إِخْفـاءِ وَحَـثٍّ اوْ مَجَـازٍ اسْـتِهْزاءِ
وَنَكّـروا إِفـرادًا أَوْ تَكْثـيرا تَنْويعًـا أَوْ تعظيمًـا أو تَحْقـيرا
كَجَهْـلٍ أَوْ تجاهُـلٍ تَهْويـلِ تَهْـوينٍ اوْ تَلْبـيسٍ أَوْ تَقْليـلِ
وَوَصْـفِهِ لِكَشْـفٍ أَوْ تَخْصِـيصِ ذَمٍّ ثَنـا تـوكيـدٍ أَوْ تَنْصـيصِ

وأكدوا تقريرًا أوْ قصدَ الخُلوصْ ... مِنْ ظنٍّ سَهْوٍ اوْ مجازٍ أوْ خُصوصْ
وَعَطفوا عَلَيْهِ بالبَيانِ ... باسْمٍ بِهِ يَخْتَصُّ للبيانِ
وأبدَلوا تقريراً أو تحصيلا ... وعطفوا بِنَسَقٍ تفصيلا
لأَحَدِ الجُزأينِ أَوْ رَدٍّ إِلىٰ ... حَقٍّ وَصَرْفِ الحُكْمِ لِلّذي تَلا
والشكِ والتشكيكِ والإِبهامِ ... وَغَيْرِ ذلِكَ مِنَ الأَحْكامِ
وَفَصْلُه يُفيدُ قَصْرَ المُسْنَدِ ... عَليهِ كـ«الصوفيُّ هُوَ المهتدي»
وقدَّموا للأصلِ أوْ تشويفِ ... لخبرٍ تلذذٍ تشريفِ
وَحَطٍ اهْتِمامٍ أوْ تنظيمِ ... تفاؤلٍ تخصيصٍ أوْ تعميمِ
إِنْ صاحَبَ المُسْنَدَ حَرْفُ السَّلبِ ... إِذْ ذاكَ يَقتضي عُمومَ السَّلْبِ

فصل: في الخروج عن مقتضى الظاهر

وخرجوا عن مُقتضىٰ الظَّواهرِ ... كَوَضْعِ مُضْمَرٍ المَكانَ ظاهِرِ
لِنُكْتَةٍ كَبَعْثٍ اوْ كَمالِ ... تَمْييزٍ وسُخْرِيَةٍ إِجْهالِ
أَوْ عَكْسٍ أوْ دَعوىٰ الظُّهورِ وَالمَدَدْ ... لِنُكْتَةِ التّمكينِ كَـ«اللهُ الصَّمَدْ»
وقصدِ الاستعطافِ والإرهابِ ... نحوُ: «الأَميرُ واقِفٌ بالبابِ»
وَمِنْ خِلافِ المُقتَضىٰ صَرْفُ مُرادْ ... ذي نُطْقٍ اوْ سُؤْلٍ لِغَيْرِ ما أَرادْ
لِكَوْنِهِ أَوْلىٰ بِهِ وَأَجْدَرا ... كَقِصَّةِ الحَجَّاجِ وَالقَبَعْثَرىٰ
والالتفاتُ وَهْوَ الانْتِقالُ مِنْ ... بَعْضِ الأساليبِ إِلىٰ بَعْضٍ قمنْ
والوَجْهُ الاسْتِجلابُ لِلْخِطابِ ... وَنُكْتَةٍ تَخُصُّ بَعْضَ البابِ
وَصيغَةُ الماضي لآتٍ أَوْردوا ... وَقَلَبوا لِنُكْتَةٍ وَأَنْشَدوا
وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجاؤهُ ... كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَماؤهُ

الباب الثالث: المسند

يحذف مسندٌ لما تقدما   والتزموا قرينةً لِيُعْلَما
وذِكْرُه لِمَا مَضى أَوْ لِيُرى   فِعْلًا أَوِ اسْمًا فَيُفِيدُ المُخْبَرا
وأفردوهُ لانعدامِ التقوِيَةْ   وَسَبَبٍ كَـ«الزهدُ رأسُ التزكيةْ»
وَكَونُهُ فِعْلاً فَلِلتقييدِ   بِالوَقْتِ مَعْ إِفادَةِ التَّجْديدِ
وَكَوْنُهُ اسْمًا لِلثّبوتِ والدَّوامْ   وَقَيَّدوا كَالفِعْلِ رَعْياً لِلتَّمامْ
وَتَركوا تَقييدَهُ لِنُكْتَةِ   كَسُتْرَةٍ أَوِ انْتِهازِ فُرْصَةِ
وَخَصَّصوا بالوَصْفِ وَالإِضافَةْ   وَتَركوا لِمُقْتَضٍ خِلافَهْ
وَكَوْنَهُ مُعَلَّقاً بِالشَّرْطِ   فَلِمعاني أَدَواتِ الشَّرْطِ
وَنَكَّروا إِتْباعًا أَوْ تفخيما   حَطًّا وَفَقْدَ عَهْدٍ أَوْ تعميما
وَعَرَّفوا إِفادَةً لِلْعِلْمِ   بِنِسْبَةٍ أَوْ لازمٍ لِلْحُكْمِ
وَقَصَروا تحقيقًا أَوْ مُبالَغَةْ   بِعُرْفِ جِنْسِهِ كَـ«هِنْدُ البالغةْ»
وجملةً لِسَبَبٍ أَوْ تَقْوِيَةْ   كَـ«الذكرُ يهدي لطريقِ التصفيةْ»
واسمِيَّةَ الجملةِ والفعلية   وشرطها لنكتة جلية
وأخروا أصالة وقدموا   لقصْر ما به عليه يُحْكَمُ
تنبيهٍ اوْ تفاؤلٍ تشوُّفِ   كَـ«فازَ بالحضرةِ ذو تصوُّفِ»

الباب الرابع في متعلقات الفعل

والفعلُ مَعْ مفعولهِ كَالفِعْلِ مَعْ   فاعِلِهِ فيما لَهُ مَعْهُ اجْتَمَعْ
وَالغَرَضُ الإِشْعارُ بِالتَّلَبُّسِ   بواحدٍ مِنْ صاحبيهِ فَائْتَسِ
وغيرُ قاصرٍ كقاصرٍ يُعَدْ   مَهْما يَكُ المَقْصودُ نِسْبَةً فَقَدْ
ويُحذفُ المفعولُ للتعميم   وهُجْنةٍ فاصِلَةٍ تَفْهيم
من بعد إبهامٍ ولاختصارِ   كـ«بلغ المولع بالأذكارِ»

وجـاء للتخصـيص قبـل الفِعْـلِ تَهَمُّـــم تـــبرّكٍ وفَصْـــلِ
واحكــم لمعلولاتِــهِ بــما ذُكِــرْ والسُّـر في الترتيبِ فيها مُشْتَهِرْ

الْبَابُ الْخَامِسُ: الْقَصْرُ

تَخْصِـيصُ أَمْــرٍ مُطْلَقًــا بِــأَمْرِ هَذَا الَّـذِي يَدْعُونَـهُ بِالْقَصْـرِ
يَكُونُ فِي الْمَوْصُوفِ وَالأَوْصَـافِ وَهُــوَ حَقِيقِــيٌّ كَمَــا إِضَــافِي
لِقَلْـــبٍ اوْ تَعْيِـــينٍ اوْ إِفْـــرَادِ كَإِنَّمَــا تَرْقَــى بِالاسْــتِعْدَادِ
وَأَدَوَاتُ الْقَصْــرِ: «إِلاَّ» «إِنَّمَــا» عَطْـفٌ وَتَقْـدِيمٌ كَمَـا تَقَـدَّمَا

الْبَابُ السَّادِسُ: فِي الإِنْشَاءِ

مَــا لَمْ يَكُــنْ مُحْـتَمِلاً لِلصِّـدْقِ وَالْكَذِبِ الإِنْشَا كَـ«كُنْ بِالْحَقِّ»
وَالطَّلَبُ اسْـتِدْعَاءُ مَـا لَمْ يَحْصُـلِ أَقْسَـــامُهُ كَثِـــيرَةٌ سَـــتَنْجَلِي
أَمْــرٌ وَنَهْــيٌ وَدُعَــاءٌ وَنِــدَا تَمَـنٍّ استفهام أُعْطِيتَ الهُـدَى
وَاسْتَعْمَلُوا كَلَيْتَ لَوْ وَهَلْ لَعَـلْ وَحَرْفَ حَضٍّ وَالِاستفهام هَـلْ
أَيٌّ مَتَــى أَيَّــانَ أَيْــنَ مَــنْ وَمَــا وَكَيْـفَ أَنَّـى كَـمْ وَهَمْـزٌ عُلِمَـا
وَالْهَمْــزُ لِلتَّصْــدِيقِ وَالتَّصَــوُّرِ وَبِالَّـذِي يَلِيـهِ مَعْنَـاهُ حَـرِي
وَهَلْ لِتَصْـدِيقٍ بِعَكْـسِ مَـا غَـبَرْ وَلَفْـظُ الاسـتفهام رُبَّمَـا عَـبَرْ
لأَمْــرٍ اسْــتِبْطَاءٍ أَوْ تَقْرِيــرِ تَعَجُّـــبٍ تَهَكُّـــم تَحْقِـــيرِ
تَنْبِيـــهٍ اسْــتِعْبَادٍ أَوْ تَرْهِيـــبِ إِنْكَـارِ ذِي تَـوْبِيخ أَوْ تَكْـذِيبِ
وَقَـدْ يَجِـي أَمْـرٌ وَنَهْـيٌ وَنِـدَا فِي غَـيْرِ مَعْنَـاهُ لأَمْـرٍ قُصِـدَا
وَصِـيغَةُ الأَخْبَـارِ تَـأْتِي لِلطَّلَـبْ لِفَـالٍ أَوْ حِـرْصٍ وَحَمْـلٍ وَأَدَبْ

الْبَابُ السَّابِعُ: الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ

الْفَصْـلُ تَـرْكُ عَطْـفِ جُمْلَـةٍ أَتَـتْ مِنْ بَعْدِ أُخْرَى عَكْسُ وَصْلٍ قَدْ ثَبَتْ
فَافْصِـلْ لَـدَى التَّوْكِيـدِ وَالإِبْـدَالِ لِنُكْتَـــةٍ وَنِيَّـــةِ السُّـــؤَالِ
وَعَدَمِ التَّشْرِيكِ فِي حُكْـمٍ جَـرَى أَو اخْـــتِلافٍ طَلَبًـــا وخَـــبَرَا

وَفَقْدِ جَامِعٍ وَمَعْ إِيهَامِ ... عَطْفٍ سِوَى الْمَقْصُودِ فِي الْكَلامِ
وَصِلْ لَدَى التَّشْرِيكِ فِي الإِعْرَابِ ... وَقَصْدِ رَفْعِ اللَّبْسِ فِي الجَوَابِ
وَفِي اتِّفَاقٍ مَعَ الاتِّصَالِ ... فِي عَقْلٍ أَوْ فِي وَهْمٍ أَوْ خَيَالِ
وَالْوَصْلُ مَعْ تَنَاسُبٍ فِي اسْمٍ وَفِي ... فِعْلٍ وَفَقْدِ مَانِعٍ قَدِ اصْطُفِي

الْبَابُ الثَّامِنُ: الإِيجَازُ وَالإِطْنَابُ وَالْمُسَاوَاةُ

تَأْدِيَةُ الْمَعْنَى بِلَفْظٍ قَدْرِهِ ... هِيَ الْمُسَاوَاةُ كَـ«سِرْ بِذِكْرِهِ»
وَبِأَقَلَّ مِنْهُ إِيجَازٌ عُلِمْ ... وَهُوَ إِلَى قَصْرٍ وَحَذْفٍ يَنْقَسِمْ
كَـ«عَنْ مَجَالِسِ الْفُسُوقِ بُعْدَا ... وَلا تُصَاحِبْ فَاسِقًا فَتَرْدَى»
وَعَكْسُهُ يُعْرَفُ بِالإِطْنَابِ ... كَـ«الْزَمْ رَعَاكَ اللهُ قَرْعَ الْبَابِ»
يَجِيءُ بِالإِيضَاحِ بَعْدَ اللَّبْسِ ... لِشَوْقٍ أَوْ تَمَكُّنٍ فِي النَّفْسِ
وَجَاءَ بِالإِيغَالِ وَالتَّذْيِيلِ ... تَكْرِيرٍ اعْتِرَاضٍ أَوْ تَكْمِيلِ
يُدْعَى بِالاحْتِرَاسِ وَالتَّتْمِيمِ ... وَقَفْوِ ذِي التَّخْصِيصِ ذَا التَّعْمِيمِ
وَوَصْمَةُ الإِخْلالِ وَالتَّطْوِيلِ ... وَالحَشْوِ مَرْدُودٌ بِلا تَفْصِيلِ

الْفَنُّ الثَّانِي: عِلْمُ الْبَيَانِ

فَنُّ الْبَيَانِ عِلْمُ مَا بِهِ عُرِفْ ... تَأْدِيَةُ الْمَعْنَى بِطُرْقٍ مُخْتَلِفْ
وُضُوحُهَا وَاحْصُرْهُ فِي ثَلاثَةِ ... تَشْبِيهٍ أَوْ مَجَازٍ أَوْ كِنَايَةِ

فَصْلٌ فِي الدَّلالَةِ الْوَضْعِيَّةِ

وَالْقَصْدُ بِالدَّلالَةِ الْوَضْعِيَّةْ ... عَلَى الأَصَحِّ الْفَهْمُ لا الْحَيْثِيَّةْ
أَقْسَامُهَا ثَلاثَةٌ مُطَابَقَةْ ... تَضَمُّنٌ الْتِزَامٌ أَمَّا السَّابِقَةْ
فَهِيَ الْحَقِيقَةُ لَيْسَ فِي فَنِّ الْبَيَانِ ... بَحْثٌ لَهَا وَعَكْسُهُ العَقْلِيَّتَانِ

الْبَابُ الأَوَّلُ: التَّشْبِيهُ

تَشْبِيهُنَا دَلالَةٌ عَلَى اشْتِرَاكْ ... أَمْرَيْنِ فِي مَعْنًى بِآلَةٍ أَتَاكْ
أَرْكَانُهُ أَرْبَعَةٌ وَجْهٌ أَدَاةْ ... وَطَرَفَاهُ فَاتَّبِعْ سُبْلَ النَّجَاةْ

فَصْلٌ وَحِسِّيَّانِ مِنْهُ الطَّرَفَانْ أَيْضًا وَعَقْلِيَّانِ أَوْ مُخْتَلِفَانْ

وَالْوَجْهُ مَا يَشْتَرِكَانِ فِيهِ وَدَاخِلاً وَخَارِجاً تُلْفِيهِ

وَخَارِجٌ وَصْفٌ حَقِيقِيٌّ جَلا بِحِسٍّ أَوْ عَقْلٍ وَنِسْبِيٌّ تَلا

وَوَاحِداً يَكُونُ أَوْ مُؤَلَّفَا أَوْ مُتَعَدِّداً وَكُلٌّ عُرِفَا

بِحِسٍّ أَوْ عَقْلٍ وَتَشْبِيهٍ نُمِي فِي الضِّدِّ لِلتَّلْمِيحِ وَالتَّهَكُّمِ

فَصْلٌ فِي أَدَاةِ التَّشْبِيهِ وَغَايَتِهِ وَأَقْسَامِهِ

أَدَاتُهُ كَافٌ كَأَنَّ مِثْلُ وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ ثُمَّ الأَصْلُ

إِيلاءُ مَا كَالْكَافِ مَا شُبِّهَ بِهْ بِعَكْسِ مَا سِوَاهُ فَاعْلَمْ وَانْتَبِهْ

وَغَايَةُ التَّشْبِيهِ كَشْفُ الْحَالِ مِقْدَارٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ إِيصَالِ

تَزْيِينٍ أَوْ تَشْوِيهٍ اهْتِمَامِ تَنْوِيهِ اسْتِطْرَافٍ أَوْ إِيهَامِ

رُجْحَانُهُ فِي الْوَجْهِ بِالْمَقْلُوبِ كَاللَّيْثُ مِثْلُ الْفَاسِقِ الْمَصْحُوبِ

وَبِاعْتِبَارِ الطَّرَفَيْنِ يَنْقَسِمْ أَرْبَعَةً تَرْكِيباً افْرَادًا عُلِمْ

وَبِاعْتِبَارِ عَدَدٍ مَلْفُوفٍ اوْ مَفْرُوقٍ اوْ تَسْوِيَةٍ جَمْعٍ رَأَوْا

وَبِاعْتِبَارِ الْوَجْهِ تَمْثِيلٌ إِذَا مِنْ مُتَعَدِّدٍ تَرَاهُ أُخِذَا

وَبِاعْتِبَارِ الْوَجْهِ أَيْضاً مُجْمَلُ خَفِيٌّ أَوْ جَلِيٌّ أَوْ مُفَصَّلُ

وَمِنْهُ بِاعْتِبَارِهِ أَيْضاً قَرِيبْ وَهُوَ جَلِيُّ الْوَجْهِ عَكْسُهُ الْغَرِيبْ

لِكَثْرَةِ التَّفْصِيلِ أَوْ لِنُدْرَةِ فِي الذِّهْنِ كَالتَّرْتِيبِ فِي كَـ«نُهْيَةِ»

وَبِاعْتِبَارِ آلَةٍ مُؤَكَّدُ بِحَذْفِهَا وَمُرْسَلٌ إِذْ تُوجَدُ

وَمِنْهُ مَقْبُولٌ بِغَايَةٍ يَفِي وَعَكْسُهُ الْمَرْدُودُ وَالتَّعَسُّفِ

وَأَبْلَغُ التَّشْبِيهِ مَا مِنْهُ حُذِفْ وَجْهٌ وَآلَةٌ يَلِيهِ مَا عُرِفْ

الْبَابُ الثَّانِي الْحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ

حَقِيقَةٌ مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا وُضِعْ ... لَهُ بِعُرْفِ ذِي الْخِطَابِ فَاتَّبِعْ
ثُمَّ الْمَجَازُ قَدْ يَجِيءُ مُفْرَدَا ... وَقَدْ يَجِي مُرَكَّبًا فَالْمُبْتَدَا
كِلْمَةٌ غَابَرَتِ الْمَوْضُوعَ مَعْ ... قَرِينَةٍ لِعُلْقَةٍ نِلْتَ الْوَرَعْ
كَاخْلَعْ نِعَالَ الْكَوْنِ كَيْ تَرَاهُ ... وَغُضَّ طَرْفَ الْقَلْبِ عَنْ سِوَاهُ
كِلاهُمَا شَرْعِيٌّ أَوْ عُرْفِيٌّ ... نَحْوُ «ارْتَقَى لِلْحَضْرَةِ الصُّوفِيُّ»
أَوْ لُغَوِيٌّ وَالْمَجَازُ مُرْسَلُ ... أَوِ اسْتِعَارَةٌ فَأَمَّا الأَوَّلُ
فَمَا سِوَى تَشَابُهٍ عَلاقَتُهْ ... جُزْءٌ وَكُلٌّ أَوْ مَحَلٌّ آلَتُهْ
ظَرْفٌ وَمَظْرُوفٌ مُسَبَّبٌ سَبَبْ ... وَصْفٌ لِمَاضٍ أَوْ مَآلٍ مُرْتَقَبْ

فَصْلٌ فِي الاسْتِعَارَاتِ

وَالاسْتِعَارَةُ مَجَازٌ عُلْقَتُهْ ... تَشَابُهٌ كَأَسَدٍ شَجَاعَتُهْ
وَهْيَ مَجَازٌ لُغَةً عَلَى الأَصَحْ ... وَمُنِعَتْ فِي عَلَمٍ لِمَا اتَّضَحْ
وَفَرْدًا أَوْ مَعْدُودًا أَوْ مُؤَلَّفَا ... مِنْهُ قَرِينَةٌ لَهَا قَدْ أُلِفَا
وَمَعْ تَنَافِي طَرَفَيْهَا تَنْتَمِي ... إِلَى الْعِنَادِ لا الْوِفَاقِ فَاعْلَمِ
ثُمَّ الْعِنَادِيَّةُ تَلْمِيحِيَّهْ ... تُلْفَى كَمَا تُلْفَى تَهَكُّمِيَّهْ
وَبِاعْتِبَارِ جَامِعٍ قَرِيبَهْ ... كَقَمَرٌ يَقْرَأُ أَوْ غَرِيبَهْ
وَبِاعْتِبَارِ جَامِعٍ وَطَرَفَيْنِ ... حِسًّا وَعَقْلاً سِتَّةٌ بِغَيْرِ مَيْنِ
وَاللَّفْظُ إِنْ جِنْساً فَقُلْ أَصْلِيَّةْ ... وَتَبَعِيَّةٌ لَدَى الْوَصْفِيَّةْ
وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ كَحَالِ الصُّوفِي ... يَنْطِقُ أَنَّهُ الْمُنِيبُ الْمُوفِي
وَأُطْلِقَتْ وَهْيَ الَّتِي لَمْ تَقْتَرِنْ ... بِوَصْفٍ أَوْ تَفْرِيعِ أَمْرٍ فَاسْتَبِنْ
وَجُرِّدَتْ بِلائِقٍ بِالْفَصْلِ ... وَرُشِّحَتْ بِلائِقٍ بِالأَصْلِ
نَحْوُ ارْتَقَى إِلَى السَّمَاءِ الْقُدْسِ ... فَفَاقَ مَنْ خَلَّفَ أَرْضَ الْحِسِّ
أَبْلَغُهَا التَّرْشِيحُ لابْتِنَائِهْ ... عَلَى تَنَاسِي الشِّبْهِ وَانْتِفَائِهْ

فَصْلٌ فِي التَّحْقِيقِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ

وَذَاتُ مَعْنًى ثَابِتٍ بِحِسٍّ أَوْ ... عَقْلٍ فَتَحْقِيقِيَّةٌ كَذَا رَأَوْا

كَـ«أَشْرَقَتْ بَصَائِرُ الصُّوفِيَّةْ ... بِشَمْسِ نُورِ الْحَضْرَةِ الْقُدْسِيَّةْ»

فَصْلٌ فِي الْمَكْنِيَّةِ

وَحَيْثُ تَشْبِيهٌ بِنَفْسٍ أُضْمِرَا ... وَمَا سِوَى مُشَبَّهٍ لَمْ يُذْكَرَا

وَدَلَّ لازِمٌ لِمَا شُبِّهَ بِهْ ... فَذَلِكَ التَّشْبِيهُ عِنْدَ الْمُنْتَبِهْ

يُعْرَفُ بِاسْتِعَارَةِ الْكِنَايَةِ ... وَذِكْرُ لازِمٍ بِتَخْيِيلِيَّةِ

كَـ«أَنْشَبَتْ مَنِيَّةٌ أَظْفَارَهَا» ... وَ«أَشْرَقَتْ حَضْرَتُنَا أَنْوَارَهَا»

فَصْلٌ فِي تَحْسِينِ الاسْتِعَارَةِ

مُحَسِّنُ اسْتِعَارَةٍ تَدْرِيهِ ... يُدْعَى بِوَجْهِ الْحُسْنِ لِلتَّشْبِيهِ

وَالْبُعْدُ عَنْ رَائِحَةِ التَّشْبِيهِ فِي ... لَفْظٍ وَلَيْسَ الْوَجْهُ أَلْغَازاً قُفِي

فَصْلٌ فِي تَرْكِيبِ الْمَجَازِ

مُرَكَّبُ الْمَجَازِ مَا تَحَصَّلا ... فِي نِسْبَةٍ أَوْ مِثْلِ تَمْثِيلٍ جَلا

وَإِنْ أَتَى اسْتِعَارَةً مُرَكَّبُ ... فَمَثَلاً يُدْعَى وَلا يُنَكَّبُ

فَصْلٌ فِي تَغْيِيرِ الإِعْرَابِ

وَمِنْهُ مَا إِعْرَابُهُ تَغَيَّرَا ... بِحَذْفِ لَفْظٍ أَوْ زِيَادَةٍ تُرَى

الْبَابُ الثَّالِثُ: الْكِنَايَةُ

لَفْظٌ بِهِ لازِمُ مَعْنَاهُ قُصِدْ ... مَعَ جَوَازِ قَصْدِهِ مَعْهُ يَرِدْ

إِلَى اخْتِصَاصِ الْوَصْفِ بِالْمَوْصُوفِ ... كَالْخَيْرِ فِي الْعُزْلَةِ يَا ذَا الصُّوفِي

وَنَفْسُ مَوْصُوفٍ وَوَصْفٍ وَالْغَرَضْ ... إِيضَاحُ اخْتِصَارٌ أَوْ صَوْنٌ عَرَضْ

أَوِ انْتِقَاءِ اللَّفْظِ لاسْتِهْجَانِ ... وَنَحْوِهِ كَاللَّمْسِ وَالإِتْيَانِ

فَصْلٌ فِي مَرَاتِبِ الْمَجَازِ وَالْكُنَى

ثُــمَّ الْمَجَــازُ وَالكُنَــى أَبْلَــغُ مِــنْ   تَصْــرِيحٍ اوْ حَقِيقَــةٍ كَــذَا زُكِــنْ
فِي الفَــنِّ تَقْــدِيمُ اسْــتِعَارَةٍ عــلى   تَشْــبِيهٍ أَيْضًــا بِاتِّفَــاقِ العُقَــلا

الفَنُّ الثَّالِثُ: عِلْمُ البَدِيعِ

عِلْمٌ بِـهِ وُجُـوهُ تَحْسِـينِ الكـلامِ   يُعْرَفُ بَعْـدَ رَعْـيِ سَـابِقِ المَـرَامِ
ثُــمَّ وُجُــوهُ حُسْــنِهِ ضَرْبَــانِ   بِحَسَــبِ الأَلْفَــاظِ وَالمَعَــانِي

الضَّرْبُ الأَوَّلُ: الْمَعْنَوِيُّ

وَعُــدَّ مِــنْ أَلْقَابِــهِ الْمُطَابَقَــةْ   تَشَــابُهُ الأَطْــرَافِ وَالْمُوَافَقَــةْ
وَالْعَكْسُ وَالتَّسْهِيمِ وَالْمُشَـاكَلَةْ   تَــزَاوُجٌ رُجُــوعٌ اوْ مُقَابَلَــةْ
تَوْرِيَــةٌ تُــدْعَى بِإِيهَــامٍ لِمَــا   أُرِيــدَ مَعْنَــاهُ الْبَعِيــدُ مِنْهُمَــا
وَرُشِّــحَتْ بِمَــا يُلائِــمُ الْقَرِيــبْ   وَجُــرِّدَتْ بِفَقْــدِهِ فَكُــنْ مُنِيــبْ
جَمْــعٌ وَتَفْرِيــقٌ وَتَقْسِــيمٌ وَمَــعْ   كِلَيْهِمَــا أَوْ وَاحِــدٍ جَمْــعٌ يَقَــعْ
وَاللَّــفُّ وَالنَّشْــرُ وَالاسْــتِخْدَامُ   أَيْضًــا وَتَجْرِيــدٌ لَــهُ أَقْسَــامُ
ثُــمَّ الْمُبَالَغَــةُ وَصْــفٌ يُــدَّعَى   بُلُوغُــهُ قَــدْرًا يُــرَى مُمْتَنِعَــا
أَوْ نَائِيــًا وَهُــوَ عَــلَى أَنْحَــاءِ:   تَبْلِيــغِ إِغْــرَاقٍ غُلُــوٍّ جَــاءِ
مَقْبُــولًا اوْ مَــرْدُودًا التَّفْرِيــعُ   وَحُسْــنُ تَعْلِيــلٍ لَــهُ تَنْوِيــعُ
وَقَدْ أَتَوْا فِي الْمَـذْهَبِ الكَلامِـي   بِحُجَــجٍ كَمَهْيَــعِ الْكَــلامِ
وَأَكَّــدُوا مَــدْحاً بِشِــبْهِ الــذَّمِّ   كَالْعَكْسِ، وَالإِدْمَاجُ مِنْ ذَا الْعِلْمِ
وَجَـاءَ الاسْـتِتْبَاعُ وَالتَّوْجِيـهُ مَـا   يَحْتَمِـلُ الْـوَجْهَيْنِ عِنْـدَ الْعُلَمَـا
وَمِنْـهُ قَصْـدُ الْجِـدِّ بِـالْهَزْلِ كَمَـا   يُثْنِي عَلَى الْفَخُورِ ضِدُّ مَا اعْتَمَـى
وَسَوْقُ مَعْلُومٍ مَسَـاقَ مَـا جُهِـلَ   لِنُكْتَــةٍ، تَجَاهُــلٌ عَــنْهُمْ نُقِــلْ
وَالْقَوْلُ بِالْمُوجَبِ قُـلْ ضَرْبَـانِ   كِلاهُمَــا فِي الْفَــنِّ مَعْلُومَــانِ
وَالاطِّــرَادُ الْعَطْــفُ بِالآبَــاءِ   للشَّــخْصِ مُطْلَقــاً عَــلَى الْــوَلاءِ

الضَّرْبُ الثَّانِي: اللَّفْظِيُّ

مِنْــهُ الْجِنَــاسُ وَهُــوَ ذُو تَمَــامِ ... مَــعَ اتِّحَــادِ الْحَــرْفِ وَالنِّظَــامِ
وَمُتَمَــاثِلاً دُعِــي إِنِ ائْتَلَــفْ ... نَوْعًا وَمُسْتَوْفًى إِذَا النَّوْعُ اخْتَلَفْ
لَــنْ يَعْـرِفَ الْوَاحِـدُ إِلاَّ وَاحِـدَا ... فَاخْرُجْ عَنِ الْكَوْنِ تَكُنْ مُشَاهِدَا
وَمِنْــهُ ذُو التَّرْكِيــبِ ذُو تَشَــابُهِ ... خَطًّــا وَمَفْــرُوقٌ بِــلا تَشَــابُهِ
وَإِنْ بِهَيْئَــةِ الْحُــرُوفِ اخْتَلَفَــا ... فَهُــوَ الَّــذِي يَدْعُونَــهُ الْمُحَرَّفَــا
وَنَاقِصٌ مَـعَ اخْـتِلافٍ فِي الْعَـدَدْ ... وَشَرْطُ خُلْفِ النَّوْعِ وَاحِـدٌ فَقَـدْ
وَمَـعْ تَقَـارُبٍ مُضَـارِعًا أُلِـفْ ... وَمَـعْ تَبَاعُـدٍ بِلاحِـقٍ وُصِـفْ
وَهُوَ جِنَاسُ الْقَلْبِ حَيْثُ يَخْتَلِفْ ... تَرْتِيبُهَا لِلْكُـلِّ وَالْـبَعْضَ أَضِـفْ
مُجَنَّحــاً يُــدْعَى إِذَا تَقَاسَــمَا ... بَيْتــاً فَكَانَــا فَاتِحًــا وَخَاتِمَــا
وَمَـعْ تَـوَالِي الطَّـرَفَيْنِ عُرِفَـا ... مُزْدَوِجــاً كُــلُّ جِنَــاسٍ أُلِفَــا
تَنَاسُــبُ اللَّفْظَــيْنِ بِاشْــتِقَاقِ ... وَشِــبْهِهِ فَــذَاكَ ذُو الْتِحَــاقِ
وَيَــرِدُ التَّجْنِــيسُ بِالإِشَــارَةِ ... مِــنْ غَــيْرِ أَنْ يُــذْكَرَ فِي الْعِبَــارَةِ
وَمِنْــهُ رَدُّ عَجُــزِ اللَّفْــظِ عَــلَى ... صَــدْرٍ فَفِــي نَثْــرٍ بِفَقْــرَةٍ جَــلا
مُكْتَنِفًــا وَالــنَّظْمُ الأَوَّلُ أَوَّلا ... آخِـرَ مِصْـرَاعٍ فَمَـا قَبْـلُ تَـلا
مُكَــرَّرًا مُجَانِسًــا وَمَــا الْتَحَــقْ ... يَأْتِي كَـ«تَخْشَ النَّاسَ وَاللهُ أَحَقْ»

فَصْلٌ فِي السَّجْعِ

وَالسَّــجْعُ فِي فَوَاصِــلٍ فِي النَّثْــرِ ... مُشْــبِهَةٍ قَافِيَــةً فِي الشِّــعْرِ
ضُرُوبُــهُ ثَلاثَــةٌ فِي الْفَــنِّ ... مُطَــرَّفٌ مَــعَ اخْـتِلافِ الْـوَزْنِ
مُرَصَّــعٌ إِنْ كَــانَ مَــا فِي الثَّانِيَــةْ ... أَوْ جُلُّــهُ عَــلَى وِفَـاقِ الْمَاضِـيَةْ
وَمَــا سِــوَاهُ الْمُتَــوَازِي فَـادْرِ ... كَـ: ﴿سُرُرٌ مَرْفُوعَـةٌ﴾ فِي الـذِّكْرِ
أَبْلَــغُ ذَاكَ مُسْــتَوٍ فَمَــا تُــرَى ... أُخْــرَى الْقَــرِينَتَيْنِ فِيــهِ أَكْثَــرَا

وَالْعَكْسُ إِنْ يَكْثُرْ فَلَيْسَ يَحْسُنُ ... وَمُطْلَقًا أعْجَازُهَا تُسَكَّنُ
وَجَعْلُ سَجْعٍ كُلِّ شَطْرٍ غَيْرَ مَا ... فِي الآخَرِ التَّشْطِيرُ عِنْدَ الْعُلَمَا

فَصْلٌ فِي الْمُوَازَنَةِ

ثُمَّ الْمُوَازَنَةُ وَهْيَ التَّسْوِيَةْ ... لِفَاصِلٍ فِي الْوَزْنِ لا فِي التَّقْفِيَةْ
وَهْيَ الْمُمَاثَلَةُ حَيْثُ يَتَّفِقْ ... فِي الْوَزْنِ لَفْظُ فَقْرَتَيْها فَاسْتَفِقْ
وَالْقَلْبُ وَالتَّشْرِيعُ وَالْتِزَامُ مَا ... قَبْلَ الرَّوِيِّ ذِكْرُهُ لَنْ يَلْزَمَا

السَّرِقَاتُ

وَأَخْذُ شَاعِرٍ كَلاماً سَبَقَهْ ... هُوَ الَّذِي يَدْعُونَهُ بِالسَّرِقَةْ
وَكُلُّ مَا قُرِّرَ فِي الأَلْبَابِ ... أَوْ عَادَةٍ فَلَيْسَ مِنْ ذَا الْبَابِ
وَالسَّرِقَاتُ عَنْدَهُمْ قِسْمَانِ: ... خَفِيَّةٌ جَلِيَّةٌ وَالثَّانِي
تَضَمُّنُ الْمَعْنَى جَمِيعًا مُسْجَلا ... أَرْدَؤُهُ انْتِحَالُ مَا قَدْ نُقِلا
بِحَالِهِ وَأَلْحَقُوا الْمُرَادِفَا ... بِهِ وَيُدْعَى مَا أَتَى مُخَالِفَا
لِنَظْمِهِ إِغَارَةً وَحُمِدَا ... حَيْثُ مِنَ السَّابِقِ كَانَ أَجْوَدَا
وَأَخْذُهُ الْمَعْنَى مُجَرَّدًا دُعِي ... سَلْخًا وَإِلْمَامًا وَتَقْسِيمًا فَعِ

السَّرِقَةُ الْخَفِيَّةُ

وَمَا سِوَى الظَّاهِرِ أَنْ يُغَيَّرَا ... مَعْنًى بِوَجْهٍ مَّا وَمَحْمُوداً يُرَى
لِنَقْلٍ أَوْ خَلْطٍ شُمُولِ الثَّانِي ... وَقَلْبٍ اوْ تَشَابُهِ الْمَعَانِي
أَحْوَالُهُ بِحَسَبِ الْخَفَاءِ ... تَفَاضَلَتْ فِي الْحُسْنِ وَالثَّنَاءِ

الاقْتِبَاسُ

وَالاقْتِبَاسُ أَنْ يُضَمَّنَ الْكَلامْ ... قُرْآنًا اوْ حَدِيثَ سَيِّدِ الأَنَامْ
وَالاقْتِبَاسُ عِنْدَهُمْ ضَرْبَانِ: ... مُحَوَّلٌ وَثَابِتُ الْمَعَانِي
وَجَائِزٌ لِوَزْنٍ أَوْ سِوَاهُ ... تَغْيِيرُ نَزْرِ اللَّفْظِ لا مَعْنَاهُ

التَّضْمِينُ وَالْحَلُّ وَالْعَقْدُ

وَالأَخْذُ مِنْ شِعْرٍ بِعَزْوٍ مَا خَفِي ... تَضْمِينُهُمْ وَمَا عَلَى الأَصْلِ يَفِي
بِنُكْتَةٍ أَجْمَلُهُ وَاغْتُفِرَا ... يَسِيرُ تَغْيِيرٍ وَمَا مِنْهُ يُرَى
بَيْتاً فَأَعْلَى بِاسْتِعَانَةٍ عُرِفْ ... وَشَطْرًا اوْ أَدْنَى بِإِيدَاعٍ أُلِفْ
وَالْعَقْدُ نَظْمُ النَّثْرِ لا بِالاقْتِبَاسْ ... وَالْحَلُّ نَثْرُ النَّظْمِ فَاعْرِفِ الْقِيَاسْ
وَاشْتَرَطُوا الشُّهْرَةَ فِي الْكَلامِ ... وَالْمَنْعُ أَصْلُ مَذْهَبِ الإِمَامِ

التَّلْمِيحُ

إِشَارَةٌ لِقِصَّةٍ شِعْرٍ مَثَلْ ... مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهِ فَتَلْمِيحٌ كَمَلْ

تَذْنِيبٌ فِي أَلْقَابٍ مِنَ الْفَنِّ

مِنْ ذَلِكَ التَّوْشِيعُ وَالتَّرْدِيدُ ... تَرْتِيبُ اخْتِرَاعٌ أَوْ تَعْدِيدُ
كَالتَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونْ ... السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونْ
تَطْرِيزٌ أَوْ تَدْبِيجٌ اسْتِشْهَادُ ... إِيضَاحُ ائْتِلافٌ اسْتِطْرَادُ
إِحَالَةٌ تَلْوِيحٌ أَوْ تَخْيِيلُ ... وَفُرْصَةٌ تَسْمِيطٌ أَوْ تَعْلِيلُ
تَحْلِيَةٌ اوْ نَقْلُ اوْ تَخَتُّمُ ... تَجْرِيدٌ اسْتِقْلالٌ أَوْ تَهَكُّمُ
تَعْرِيضٌ اوْ إِلْغَازٌ ارْتِقَاءُ ... تَنْزِيلٌ اوْ تَأْنِيسٌ اوْ إِيمَاءُ
حُسْنُ الْبَيَانِ وَصْفٌ اوْ مُرَاجَعَةْ ... حُسْنُ تَخَلُّصٍ بِلا مُنَازَعَةْ

فَصْلٌ فِيمَا لا يُعَدُّ كَذِبًا

وَلَيْسَ فِي الإِيهَامِ وَالتَّهَكُّمِ ... وَلا التَّغَالِي بِسِوَى الْمُحَرَّمِ
مِنْ كَذِبٍ وَفِي الْمِزَاحِ قَدْ لَزِبْ ... بِحَيْثُ لا مَنْدُوحَةَ عَنِ الْكَذِبْ

خَاتِمَةٌ

وَيَنْبَغِي لِصَاحِبِ الْكَلامِ ... تَأَنُّقٌ فِي الْبَدْءِ وَالْخِتَامِ
بِمَطْلَعٍ حَسَنٍ وَحُسْنِ الْقَالِ ... وَسَبْكٍ اوْ بَرَاعَةِ اسْتِهْلالِ
وَالْحُسْنُ فِي تَخَلُّصٍ أَوِ اقْتِضَابْ ... وَفِي الَّذِي يَدْعُونَهُ فَصْلَ الْخِطَابْ

وَمِنْ سِمَاتِ الْحُسْنِ فِي الْخِتَامِ ... إِرْدَافُـهُ بِمُشْـعِرِ التَّمَـامِ

هَـذَا تَمَامُ الجُمْلَـةِ الْمَقْصُـودَةْ ... مِـنْ صَـنْعَةِ الْبَلاغَـةِ الْمَحْمُـودَةْ

ثُـمَّ صَـلاةُ اللَّـهِ طُـولَ الأَمَـدِ ... عَـلَى النَّبِـيِّ الْمُصْـطَفَى مُحَمَّـدِ

وَآلِـهِ وَصَـحْبِهِ الأَخْيَـارِ ... مَـا غَـرَّدَ الْمُشْـتَاقُ بِالأَسْـحَارِ

وَخَـرَّ سَـاجِداً إِلَى الأَذْقَـانِ ... يَبْغِـي وَسِـيلَةً إِلَى الـرَّحْمَنِ

تَـمَّ بِشَـهْرِ الحِجَّـةِ الْمَيْمُـونِ ... مُـتِمُّ نِصْـفِ عَـاشِرِ القُـرُونِ



بسم الله الرحمن الرحيم

[ترجمة الشارح]

اسمه: أحمد بن عبد المنعم بن يوسف بن صيام الدمنهوري، ولد سنة (١١٠١هـ/ ١٦٨٩م) بمدينة دَمَنْهُور، ووفاته سنة (١١٩٢هـ).

شيخ الجامع الأزهر في عصره، وأحد علماء مصر المكثرين من التصنيف في الفقه وغيره، تعلم بالأزهر، وولي مشيخته، وكان قوالا للحق، هابته الأمراء، وقصدته الملوك، وتوفي بالقاهرة.

من مؤلفاته:

- حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون، وهو هذا الذي بين يدي القارئ.
- إيضاح المبهم من معاني السُّلَّم في شرح السلم الـمُنَوْرَق في علم المنطق.
- نهاية التعريف بأقسام الحديث الضعيف -خ.
- سبيل الرشاد في نفع العباد، في الأخلاق.
- الفيض العميم في معاني القرآن العظيم.-خ.
- منتهى الإرادات في تحقيق الاستعارات.
- الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني -خ.
- عين الحياة في استنباط المياه -خ رسالة.
- القول الصريح في علم التشريح، وغيرها[١].

(١)- انظر: الأعلام للزركلي.

[ترجمة صاحب الجوهر المكنون]

عبد الرحمن بن محمد الأخضري، ولد سنة (٩١٨هـ / ١٥١٢م)، حكيم، منطقي، مشارك في أنواع من العلوم، وهو من أهل بسكرة، في الجزائر، توفي سنة (٩٨٣هـ / ١٥٧٥م)، وقبره في زاوية بنطيوس (من قرى بسكرة).

من مؤلفاته:

- السلم المنورق، أرجوزة في علم المنطق.
- الجوهر المكنون، أرجوزة في علم الثلاثة الفنون.
- شرح السراج في علم الفلك.
- مختصر الأخضري، في العبادات على مذهب مالك، وغيرها[1].

(١)- انظر: الأعلام للزركلي، ومعجم المؤلفين لكحالة.

بسم الله الرحمن الرحيم

[تقديم الشارح]

إنَّ أفضل ما تحَلَّتْ به جِياد المعاني والبيان، وتباهتْ ببديع أُنْسِهِ قلوب أهل العرفان، الثناء على الله المختص على الحقيقة بالكمال، المنزه في ذاته وصفاته عن شائبة المثال، والصلاة والسلام على أفصح الأنام، محمد الذي بلغ المسند إليه غاية المرام، وعلى آله وأصحابه الطيبين، الباذلين نفوسهم في تشييد قواعد الدين.

وبعد:

فيقول العبد الفقير الحقير، الراجي من مولاه الخروج من سجن التقصير، أحمد الدمنهوري، متَّعَهُ الله بحصول آماله، ومَنَّ عليه بكمال التوفيق في أقواله وأفعاله: هذا بيان للرسالة الموسومة بِـ:«الجوهر المكنون» في علم البيان للعارف بالله تعالى سيدي عبد الرَّحمن الأخضري -رحمه الله تعالى- ونفعنا به قد التمسه مني العلامة النبيل والنِّحرير الدَّرَّاكةُ الجليل سيدي عبد الرَّحمن السوسي أفاض الله علينا وعليه من بحر النوال، ورزقنا وإياه النسج على أحسن منوال، طالبًا مني السهولة في البيان؛ لينتفع به المبتدئون في علم البيان؛ فأجبته وإن كنت لست أهلًا لذلك ولا من رجال تلك المَهَامِهِ والمسالك؛ ولكن حسن ظني بمفيض الإنعام هو الذي حملني على الحلول في هذا المقام، راجيًا منه سبحانه وتعالى حسن القبول، والفوز برضاه بمحض فضله فإنه المأمول.

وسميته: «حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون» والله أسأل من فيضه العميم أن ينفع به من تلقاه بقلب سليم، إنه مفيض الخير والجود، وهو حسبي ونعم الوكيل.

قال: (**بسم الله الرحمن الرحيم**)

أقول: ابتدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز، وعملًا بخبر: ((كل أمر ذي

بالٍ[١] لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر))، وفي رواية: ((كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم)). ولا تعذر في العمل بالحديثين؛ لحمل الابتداء فيهما على الأعم من الحقيقي والإضافي[٢]، أو لحمله في الأوَّل على الأوَّل[٣]، وفي الثاني على الثاني؛ كما في القرآن الْمُبَيِّن كيفية العمل بهما. على أن اشتراط تحصيل البركة بالابتداء بهما معًا محمول على الكمال[٤]، وأمَّا أصلها[٥] فحاصل بأحدهما، بل بكل ذكر غيرهما كما يدل له[٦] رواية: ((بذكر الله)) الدالة على اعتبار جهة عمومها.

وفي وصف الأمر بما بعده فائدتان:

الأولى: تعظيم اسم الله تعالى؛ حيث لا يبدأ به إلا في الأمور التي لها شأن وخطر.

الثانية: التيسير على الناس في محقرات الأمور.

وَأُوْرِدَ: أنَّ كُلًّا من البسملة والحمدلة من أفراد موضوع قضية الحديث فيحتاج كل منهما حينئذ إلى سبق مثله، ويتسلسل[٧].

وأجيب: بأن كلًّا منهما كما يُحَصِّلُ البركة لغيره ويمنع نقصه كذلك يجب أن يُحصِّل مثل ذلك لنفسه، كالشاة من الأربعين تزكي نفسها وغيرها.

---

(١)- ذي بال أي: صاحب بال. والمراد بالبال هنا: هو الحال والشأن، أي: ذي حال يُهتم به شرعياً، والمقصود بقوله ﷺ: ((أبتر، أجذم)): أنه منزوع البركة.

(٢)- الابتداء الحقيقي معناه: أن يكون الشيء متقدما حقيقة بحيث لا يكون شيء مقدَّمًا عليه. ومعنى الابتداء الإضافي: أن يكون مقدما بالنسبة إلى شيء ومتأخرًا عن شيء آخر. هامش حاشية مُلَّا عبد الله على التهذيب.

(٣)- يعني: يحمل في الحديث الأول -وهو حديث لا يبدأ فيه ببسم الله- على الأول، أي: على الابتداء الحقيقي. وقوله: «في الثاني على الثاني»، أي: يحمل الابتداء في الحديث الثاني -وهو حديث لا يبدأ فيه بالحمدلة- على الابتداء الثاني وهو الابتداء الإضافي؛ لأن الحمد مبتدأ به بالنسبة إلى ما بعده.

(٤)- أي: كمال البركة. مخلوف.

(٥)- أي: البركة.

(٦) - قوله: «كما يدل له» أي: لحصولها بكل ذكر. وقوله: «الدالة» صفة للرواية . وقوله: «جهة عمومها» أي: الأمر الموصوف بعمومه الخاص في الروايتين وهو الذكر. مخلوف

(٧)- معنى هذا الإيراد: أن البسملة من الأمور التي لها بال فتحتاج إلى بسملة أخرى تتقدم عليها والبسملة إلى بسملة وهكذا إلى ما لا نهاية، فيلزم التسلسل.

والباء في البسملة متعلقة بمقدَّر، وكونُه فعلًا، ومن مادة التأليف هنا، ومتأخرًا- أولى.

أما الأول: فلأصالةِ الفعل في العمل.

وأما الثاني: فلأنه أمسُّ بالمقام؛ إذ لا يشعر تقدير خلافه بما جعلت البسملة مبدأً له.

وأما الثالث: فلأن تقديم المعمول هنا أدخل في التعظيم، ودالٌّ على الاختصاص كما في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة٥].

والاسم -عند البصريين-: أحد الأسماء التي كثُر استعمالها فخفف بحذف أعجازها وتسكين أوائلها، ثم اجتلبت همزة الوصل عند الابتداء بها؛ توصلا للنطق بالساكن.

واشتقاقه: من السُّمُوِّ[1]، فأصله عند البصريين: «سِـــُمْوٌ»، ووزنه «فُـِعْلٌ»، وبعد التغيير: «افع».

وعند الكوفيين: أصله: «وَسْمٌ»، حذفت الواو وعوض عنها همزة الوصل. واشتقاقه: من السِّمَة، وهي العلامة، فالوزن قبل التغيير: «فَعْلٌ»، وبعده: «اعل».

و(**الله**[2]): عَلَمٌ على الذات الواجب الوجود. ووصف الذات بما بعدها[3] بيانٌ للمسمى، لا لاعتباره فيه؛ وإلا لكان المسمى مجموع الذات والصفة، وليس كذلك؛ بل هي وحدها، وقيل: مع الصفة.

واعترض على جعل الله عَلَمًا بأنَّ وضع العلم بإزاء ذاته تعالى فرعُ تعقلِهِ، ولا تَعَقُّل، فلا وضع.

---

(١)- وهو العلو.

(٢)- اختلف في لفظ الجلالة هل هو علم أو لا؟ فقالت الزيدية وأكثر المعتزلة: إنه اسم بإزاء صفة ذات، وتلك الصفة هي صفات الكمال التي لأجلها يحق له العبادة، ومعنى أنه موضوع بإزائها: أنه إذا أطلق تفهم تلك الصفات. قالوا: وليس بعَلَم؛ لأن الأعلام لا تفيد أكثر من تمييز مسمياتها. وهو في الأصل من أسماء الأجناس؛ لأن أصله «الإله» يطلق على كل معبود بحق أو باطل، وقال الرازي: إنه علم لله، وحكاه في الأساس عن النحاة. من مفتاح السعادة.

(٣)- وهو قوله: «الواجب الوجود». مخلوف.

وأجيب: بتعقله تعالى بصفاته، والمنفي تعقله بِكُنْهِ حقيقته، وهو غير لازم في وضع العَلَم. على أن الواضع مطلقًا[١]، أو واضع هذا الاسم هو الله تعالى عَلَّمَهُ لغيره بوحيٍ أو إلهام.

و(**الرحمن الرحيم**): اسمان بُنيا للمبالغة، مشتقان من: «رَحُمَ[٢]» أي: من مصدر ذلك.

والرحمة: رِقَّةٌ في القلب وانعطافٌ يقتضي التفضلَ والإحسانَ. وأسماؤه المماثلة لهذه مأخوذة باعتبار الغايات التي هي أفعال، دون المبادئ التي هي انفعالات؛ لاستحالة الكيفيات النفسانية عليه تعالى، فالرحمة هنا مجاز مرسل عن الإحسان أو إرادته، استعمالًا لاسم السبب في المسبب. والأول أبلغ من الثاني؛ لزيادة بنائه، كما في: «قَطَعَ» و«قَطَّعَ». ولا نقض بـ:«حَذِر» و«حاذر»؛ لعدم التلاقي في الاشتقاق[٣].

وقدّم «الله» على تالييه؛ لأنه اسم ذات، وهي مقدَّمة على الصفة؛ فقدَّم ما يدلُّ عليها، وهذا التقديم تَعَقُّلِيٌّ، وإلا فذات الله تعالى وصفاته ليس فيها تقديم ولا تأخير بحسب الواقع.

وقدم «الرحمن» على تاليه لأنه صار عَلَمًا بالغلبة التقديرية[٤]، من حيث إنه لا يوصف به غيره تعالى.

وأما قوله:

وأنتَ غيثُ الورى لا زلتَ رحمانا

---

(١)- قوله: «على أن الواضع ..إلخ» أي: واضع اللغات على الإطلاق، أو واضع هذا الاسم هو الله تعالى، فلا يرد هذا الاعتراض؛ لأن علم الله ليس بتصور.

(٢)- بضم الحاء منقولاً من رحم بكسرها. مخلوف

(٣)- أي: نوع الاشتقاق؛ أي: أن نوعهما المشتق من المصدر مختلف، فـ«حذر» صيغة مبالغة، و«حاذر» اسم فاعل. مخلوف.

(٤)- الفرق بين الغلبة التقديرية والغلبة التحقيقية: أن التحقيقية هي الحاصلة بعد استعمال اللفظ بالفعل في غير ما غلب عليه كغلبة النجم على الثريا. والتقديرية: هي الحاصلة من غير أن يستعمل اللفظ بالفعل في غير ما استعمل فيه؛ لكنه صالح لِأَنْ يستعمل في الغير. مخلوف.

فخطأ نشأ عن التعنت في الكفر[١].

واعترض: بأن الصناعة تقتضي الترقي للأبلغ من غيره كما في: «عالم نِحْرِير».

وأجيب: بجعل الثاني كالتتمة للأول باعتبار جلالة النعم فيه دون الثاني.

ومن أراد تحقيق الكلام على البسملة فعليه برسالتنا: (**كشف اللثام عن مُخَدَّرات الأفهام**)، فإنها من أجلِّ ما أُلِّفَ في هذا المقام.

قـــال:

الحَمْـدُ لِلـه البـَدِيعِ الهَـادِي ... إلى بيَـانٍ مَهْيَـعِ الرَّشَـادِ

أقول: الحمد لغة: هو الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته.

واصطلاحا: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه.

ومعنى الشكر لغة: هو معنى الحمد اصطلاحا بإبدال لفظ الحامد بالشاكر.

واصطلاحًا: صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خُلِقَ لأجله.

وجملة الحمد مفيدة له ولو كانت خبرية؛ لأن الإخبار بالثناء ثناء، ولِاختصاص[٢] جميع أفراده به تعالى وإن أشير بـ«أل» إلى غير كل الأفراد؛ لكون[٣] الحمد صفة ذاتٍ، أو صفة فعلٍ.

وقدم المسند إليه للأصل والبلاغة[٤]، وعرِّف بـ«أل» ليتأتى ما يصلح أن يراد بها[٥].

وتحقيق الكلام على الحمد والشكر والمدح لغةً واصطلاحًا والنسبة بين أفراد الجميع في الرسالة المتقدمة.

(١)- حيث أطلق ما هو خاصٌّ بالله -عز وجل- على مخلوق، وقد رد بعض الأدباء على هذا البيت بقوله:

خصصت بالمقتِ يا ابن الأخبثين أبًا ... وأنـت شرُّ الـورى لا زلـت شـيطانا

(٢)- معطوف على ضمير «له». مخلوف.

(٣)- قوله: «لكون» علةٌ للاختصاص؛ أي: وإنما اختص جميع أفراد الحمد به تعالى لكون الحمد صفة ..الخ. مخلوف.

(٤)- أي: المطابقة لما يقتضيه مقام الحمد من تقديم ما يدل عليه. مخلوف.

(٥)- أي: من فرد مخصوص فتكون «أل» للعهد، أو كل فرد فتكون «أل» للاستغراق.

والبديع: المبدِع للشيء على غير مثال فهو: «فعيل» بمعنى: «فاعل»، ويطلق على الشيء المبدَع فهو بمعنى: «مفعول»، وإطلاقه على الله تعالى صحيح بالمعنى الأوَّل، مستحيل بالمعنى الثاني.

والهادي: يطلق على الدَّال على الطريقة الموصلة إلى المطلوب، وعلى خالق الهداية في القلب[١]. وهو بالمعنى الأول: مشترك بين الله، وأنبيائه، وأوليائه، وكل داعٍ إليه تعالى من خلقه، وهو المراد هنا. وبالمعنى الثاني: خاصٌّ به تعالى.

والبيان: الإيضاح. والمَهْيَع: الطريق[٢]. والرشاد: الصواب. وفي ذكر: (**البديع**) و(**بيان**) براعة استهلال، وهي: أن يذكر المتكلم في أول كلامه ما يشعر بمقصوده كما يأتي في الفنِّ الثالث.

قـــال:

أمـدَّ أَربـاَب النُّهَـى ورَسـمَا[٣] شَمسَ البَيَانِ في صـدُورِ العُلَمَـا

أقول: الإمداد: إعطاء المدد، وهو الزيادة في الخير. والأرباب: جمع رب، والمراد به هنا: الصاحب.

والنُّهى: جمع نهية، وهي العقل. والرسم هنا: عبارة عن الإثبات. والبيان: المنطق الفصيح الْمُعْرِبُ عما في الضمير، وإضافته لما قبله من قبيل: «لُجَيْن الماء[٤]» ويحتمل: تشبيه البيان بالنهار ففيه مَكْنِيَّة وتخييلية. ويحتمل: استعارة الشمس لقواعد علم البيان، فالاستعارة تحقيقية.

ومعنى كون البيان كالشمس: أنه يظهر به غيره، وهو المعاني، كما أن الشمس يظهر بها غيرها، وإن كان الظهور الأول معنويًّا، والثاني حسيًّا، أي: باعتبار

---

(١)- ويسميها بعضهم هداية التوفيق التي هي انشراح الصدر للحق وقبوله.

(٢)- المراد به هنا الإسلام. مخلوف.

(٣)- «رسما» معطوف على «أمدَّ» والألف لإطلاق الروي، والله أعلم.

(٤)- أي: من إضافة المشبه به للمشبه، فقوله: «ورسما شمس البيان» معناه البيان الذي كالشمس، فقد شبه البيان بالشمس بجامع الظهور في كلٍّ.

المتعلق فيهما[١]، والرسم[٢] لمعنى البيانِ لَا لَهُ.

والصدور: جمع صدر، مرادًا به هنا: القلب، أي: اللطيفة، فهو مجاز بمرتبتين[٣].

و«أل» في العلماء للكمال، أي: العاملين. وفيه[٤] تنبيه على أن العلم لا يستقر، ولا يثبت إلا في قلبٍ تخلَّى عن الرذائل؛ لمصادفته قلبًا خاليًا، فيتمكن، فإن الحكمة إذا لم تجِدِ القلبَ كذلك فإنها ترجع من حيث أتت.

قـــــال:

فأبصَـــــروا معجــــزةَ القُـــرْآنِ ... واضِـــحةً بِســـاطِعِ البُرهـــانِ

أقول: الفاء تفريعيَّة. والمراد بالإبصار هنا: القلبي، أي: النظر بعين البصيرة.

والمعجزة: أمر خارق للعادة مقرون بالتحدِّي، فإضافته لما بعده بيانية؛ إذِ المراد به[٥] النظم المعجز، وإن كان يطلق بالاشتراك اللفظي على الصفة القديمة -أيضًا- فالإضافة قرينة معينة.

وقوله: (**بساطع البرهان**) من إضافة الصفة للموصوف، أي: البرهان الساطع، أي: الظاهر.

والبرهان العقلي: قياس مركب من قضايا يقينية. والمراد به هنا: ما يعم النقليَّ، ولا شك أن كون القرآن من كلام الله -تعالى- الناشئ عن الإعجاز المفهوم من معجزة ثابتٌ بالبرهانين.

أما الأول[٦]: فكقولنا: «هذا الكلام معجز، وكل معجز ليس من تأليف المخلوق»، ينتج: «هذا الكلام ليس من تأليف المخلوق»، فيكون من تأليف الخالق؛

(١)- أي: أن حسية الظهور ومعنويته باعتبار متعلقه وهو المحسوس والمعقول. مخلوف.

(٢)- استئناف بياني جواب عما يقال: إن البيان بمعنى المنطق لا يرسم في القلب. مخلوف.

(٣)- لأن معناه الحقيقي محل القلب بمعنى اللحمة، وهو محل اللطيفة، فالعلاقة المحلية بواسطة محلية سابقة. مخلوف.

(٤)- أي: في البيت. مخلوف.

(٥)- أي: بالقرآن.

(٦)- أي: البرهان العقلي، وهو الناتج عن مقدمتين عقليتين يقينيتين أو أكثر.

إذ لا واسطة.

وأما الثاني[1] -وإن ترتب على الأول[2]-: فكقوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَـذَا الْقُرْآنِ ..﴾ الآية [الإسراء٨٨].

قــــال:

وَشَـــاهَدُوا مَطَـــالِعَ الأنـــوارِ　　　وما احتـوتْ عليـهِ مِـنْ أسْرَارِ

أقول: (**شاهدوا**) معطوف على (**أبصروا**)، فهو من ثمرات رسم البيان[3] أيضًا.

والمراد: المشاهدة بعين البصيرة.

والمطالع: جمع مطلع، وهو محل الطلوع. والأنوار: جمع نور، وهو ما به ظهور الأشياء. والمراد به هنا: العلم؛ لأن به تظهر المعلومات. والأسرار: جمع سرٍّ، وهو المعنى الخفي.

ومعنى البيت: أنهم بواسطة إمعان النظر، الناشئ عما رسم في قلوبهم، شاهدوا معاني كلمات القرآن، التي هي كمطالع الأنوار الحسية، بجامع ما ينشأ عن كلٍّ من النور، وإن كان محسوسًا في الثاني، ومعقولًا في الأول، وشاهدوا ما اشتملت عليه تلك الأنوار -أي: العلوم- من أسرار، أي: نكات خفية؛ إذ خبايا القرآن وخفاياه تقف دون آخرها العقول؛ بدليل: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ﴾ [آل عمران٧]، وإدراك بعضها إنما يكون بالتنوير. جعلنا الله من أهله.

قــــال:

فنزَّهــوا القلــوبَ في رياضِــه　　　وأورَدُوا[4] الفِكْرَ على حِيَاضِـهِ

---

(١)- وهو البرهان النقلي: وهو الناتج عن مقدمتين نقليتين، أو إحداهما نقلية.

(٢)- وجه التَّرَتُّبِ: أن هذا الدليل في ذاته دعوى تحتاج إلى إثبات بالعقل، فثبوتها مترتب على الدليل العقلي. مخلوف.

(٣)- معنى ذلك: أنه أثبت شمس البيان في صدور العلماء فأبصروا .. وشاهدوا...

(٤)- الإيراد هنا بمعنى الإحضار.

أقول: الرياض: جمع روضة[١]، والمضاف إليه: ضمير القرآن، على تقدير مضاف، هو: معاني. ولما كانت النفوس الناطقة تنتعش باقتناص المعاني كما تنتعش بالأقوات الأشباحُ والمباني. شبَّهَ معاني القرآن بالرياض، بجامع تنزه النفس الناطقة بملابستها؛ كتنزه القالَب الجسماني بالرياض المحسوسة، فإضافة[٢] (**رياضه**) من قبيل: «لجين الماء[٣]»، مع مراعاة المضاف المتقدّم[٤]، كإضافة (**حياض**) بعده لما بعده، وإن كان المقصود نوعًا من المتوسط بين المتضايفين[٥].

والفكر: حركة النفس في المعقولات. وحركتها في المحسوسات تخييل[٦]. والحياض: جمع حوض[٧]، وقعت واوه بعد كسرة فقلبت ياءً، أي: على معانيه التي هي كالحياض المحسوسة، بجامع شفاء الصدر في كل منهما. ولا يخفى عليك تفريع هذا البيت على ما قبله.

قـــال:

ثـــم صـــلاةُ اللهِ مـــا ترنمَّـــا	حادٍ يسوقُ العيسَ في أرضِ الحِمَى
عـلى نبيِّنــا الحبيــبِ الهَــادِي	أجــلِّ كـــلِّ نـــاطقٍ بالضَّـــادِ
محمـــدٍ ســـيِّدِ خلـــقِ اللهِ	العـــــربيِّ الطـــــاهرِ الأوَّاهِ

---

(١)- الروضة: ما اشتمل من الأرض على غرس نافع. مخلوف. وفي لسان العرب: الروضة: الأَرض ذَاتُ الخُضْرةِ. والرَّوْضةُ: البُسْتانُ الحَسَنُ، عَنْ ثَعْلَبٍ. والرَّوْضةُ: الموضِع يَجْتَمِعُ إليه الْمَاءُ يَكْثُرُ نَبْتُه، وَلَا يُقَالُ فِي مَوْضِعِ الشَّجَرِ رَوْضَةٌ، وَقِيلَ: الرَّوْضَةُ عُشْبٌ وَمَاءٌ وَلَا تَكُونُ رَوْضةً إِلا بِمَاءٍ مَعَهَا أَو إِلى جَنْبِهَا. مادة «روض».

(٢)- قوله: «فإضافة ..»الخ تفريع على قوله: «والمضاف إليه ضمير القرآن» إلى هنا. مخلوف.

(٣)- يعني معاني القرآن التي هي كالرياض. واللُجَيْن: الفضة.

(٤)- قوله: مع مراعاة ..إلخ إذ هو الشمبه . مخلوف

(٥)- قوله: «وإن كان المقصود ..إلخ» أي: أن المقصود بالمتوسط نوع منه؛ إذ معاني القرآن لا طاقة للبشر على استقصائها حتى يتنزه في جميعها ويورد عليه. مخلوف

(٦)- أي: حركتها في المعقولات يسمى فكرًا، وحركتها في المحسوسات يسمى تخييلًا.

(٧)- وهو ما يُملأ بالماء من مكان واسع يعد للشرب. مخلوف.

أقول: الصلاة لغةً: العطف، فإن أضيف إلى الله تعالى سمي رحمةً، أو إلى الملائكة سمي استغفارًا، أو إلى غيرهما سمي دعاءً، فهي مقولة على هذه المعاني بالاشتراك المعنوي.

والترنم: التغني. والعِيْس: الإبل، وحاديها: سائقها الـمُغَنِّي لها؛ ليحصل لها نشاط في السير. والحِمَى: الممنوع من قربه، والمراد به: أرض الحجاز؛ لمنع[١] الكفار من الإقامة بها. والمقصود: طلب تأبيد الصلاة بجملتها[٢]، لا التأقيت[٣].

والنبي: إنسان أوحي إليه بشرع، فإن أُمِر بتبليغه سمي: رسولًا أيضًا. وهو بالهمز: من النبأ، أي: الخبر، فيصح أن يكون بمعنى: «فاعل» باعتبار أنه مُخبِر -بكسر الباء- عن الله -عز وجل-، أو بمعنى: «مفعول» باعتبار أن جبريل أخبره عن الله تعالى. وبالياء: من النبوة، وهي الرفعة، فيصح أن يكون بمعنى: «مفعول»؛ لأنه مرفوع الرتبة عن غيره، أو: «فاعل»؛ لرفعه غيره؛ إذ ما من مرفوعٍ إلا وبابُ رفعتِهِ النبيء[٤] -صلى الله عليه وآله وسلم-.

والحبيب: يصح أن يكون بمعنى: «فاعل» أو بمعنى: «مفعول». والهادي: المرشد غيره. وأجل: بمعنى أعظم.

وكل ناطق بالضاد: أشار به إلى قوله -صلى الله عليه وآله وسلم- فيما روي عنه متكلمًا فيه بالوضع: ((أنا أفصح من نطق بالضاد بيد[٥] أني من قريش))، ومقصوده: الثناء على المصطفى -صلى الله عليه وآله وسلم- بكمال فصاحته. وفي بعض النسخ:

---

(١)- قوله: «لمنع» علة لصحة إرادتها بالحمى. مخلوف.

(٢)- قوله: «بجملتها» متعلق بـ«طلب». مخلوف.

(٣)- كما قد يفهم البعض أن الترنم مدة ترنم الحادي، فتكون الصلاة مؤقتة بهذه المدة؛ بل أراد التأبيد؛ لأن الحادي: الذي يسوق الحجيج إلى أرض الحجاز، والحادي لا ينقطع؛ لأن الحج باقٍ إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، إذًا فالصلاة مؤبدة. هكذا قال شراح نظم الجوهر، والله أعلم.

(٤)- استبدلنا الصلاة البتراء فى هذا الكتاب بالصلاة على النبيء وآله صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا تنبيه لما سبق وما سيأتي؛ ليكون معلومًا للقارئ.

(٥)- «بيد» بمعنى «غير»، وفي الحديث شاهد بلاغي، وهو تأكيد المدح بما يشبه الذم كما ستعرفه في فن البديع.

عـلى نبـي اصـطفاه الهـادي أجل ...الخ

و(**محمد**): عَلَمٌ على ذاته -صلى الله عليه وآله وسلم-. و(**سيد خلق الله**) أي: أفضلهم وأشرفهم على الإطلاق بتفضيل من المولى سبحانه وتعالى؛ بدليل: ((**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**)). وأما ما ورد من الأحاديث الدالة على نهيه عن تفضيله على غيره من الأنبئاء فأجابوا عنها بأجوبة، منها: أنه قال ذلك تواضعًا منه [÷].

و(**العربي**): نسبة إلى العرب. و(**الطاهر**): الْمُنَزَّهِ حسًّا ومعنىً[١] عن شائبة وصفٍ مخلٍّ بشيءٍ من كماله -صلى الله عليه وآله وسلم-، صغيرًا كان أو كبيرًا، قبل النبوَّة وبعدها، عمدًا أو سهوًا. و(**الأوَّاه**): كثير التأوُّهِ من خشية الله تعالى، وقد ورد: أنه كان يُسمع لصدره صلى الله عليه وآله وسلم أزيزٌ كأزيز الْمِرْجَل، أي: غليان كغليان الْقِدْرِ؛ لأن الخوف على قَدْرِ المعرفة، وهو أعرفُ خلق الله تعالى بالله.

قـــال:

ثُـمَّ عـلى صـاحبِهِ الصِّـدِّيقِ حبيبِـــهِ وعمـــرَ الفــاروقِ
ثُـمَّ أبي عَمـروٍ إمـامِ العابِـدِين وسَـطْوَةِ اللهِ إمـامِ الزَّاهِـدِين

أقول: صاحب بمعنى: صحابي، وهو مَن اجتمع به -صلى الله عليه وآله وسلم- مؤمنا به بعد نبوَّته حال حياته اجتماعا متعارفا[٢]. وأما قولهم: «ومات على ذلك» فبيان لثمرة الصحبة؛ إذ تحققها لا يتوقف على ذلك. و(**الصدِّيق**): لقب لسيدنا أبي بكر -رضي الله عنه- واسمه: عبد الله، وهو قرشي يلتقي مع النبيء -صلى الله عليه وآله وسلم- في مُرَّة بن كعب. من كلامه -رضي الله عنه-: «أكيس الكَيْسِ[٣] التقى، وأحمق الحُمْقِ[٤] الفجور، وأصدق الصدق الأمانة، وأكذب الكذب الخيانة». وكان -رضي الله

---

(١)- أي: ظاهرًا وباطنًا.

(٢) – قوله: اجتماعاً متعارفاً إن أراد بالمتعارف الظهور بين الناس فاشتراطه ممنوع لأدائه إلى إخراج عيسى والخضر، وإن أراد به كون الاجتماع على وجه الأرض فالمشهور اشتراطه. مخلوف باختصار يسير.

(٣)- الكيس -بفتح الكاف وسكون الياء-: وفرة العقل وقوته. والمعنى: أحسن آثار الكيس التقى.

(٤)- بضم الحاء وسكون الميم: قلة العقل. والمعنى: أقبح آثار الحمق الفجور.

عنه- يأخذ بطرف لسانه ويقول: «هذا الذي أوردني الموارد»، وكان يُشمُّ مِنْ فيه رائحة الكبد المشويِّ لشدَّة خوفه -رضي الله عنه-. و(**عمر الفاروق**): هو سيدنا عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، لقب بالفاروق؛ لفرقه بين الحق والباطل. يجتمع نسبه مع النبيء -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- في كعب. من كلامه: «مَن خاف مِن الله لم يشفِ غيظه، ومن اتقى الله لم يصنع ما يريد». وكان يأخذ اللبنة من الأرض ويقول: «يا ليتني كنت هذه اللبنة، ليتني لم أخلق، ليت أمي لم تلدني، ليتني لم أكُ شيئا، ليتني كنت نسيًا منسيًّا»، وكان يحمل جراب الدقيق على ظهره للأرامل والأيتام، فقال له بعضهم: دعني أحمله عنك، فقال: ومن يحمل عني يوم القيامة ذنوبي.

و(**أبو عمرو**) المراد به: سيدنا عثمان بن عفان -رضي الله عنه-. يجتمع نسبه مع النبيء -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- في عبد مناف. وكان -رضي الله عنه- شديد الحياء، وكان يصوم النهار ويقوم الليل إلا هجعة من أوّله، وكان يختم القرآن في ركعة واحدة كثيرًا، وكان إذا مرَّ على المقبرة بكى حتى يبلَّ لحيته -رضي الله عنه-.

و(**سطوة الله إمام الزاهدين**) المراد به: سيدنا علي بن أبي طالب -كرَّم الله وجهه-، وعبَّر عنه بالسطوة لشدَّة بأسه على أهل الزيغ، وبما بعده لشدَّة إعراضه عن الدنيا. كان -رضي الله عنه- يقول: (الدنيا جيفة، فمن أراد منها شيئًا فليصبر على مخالطة الكلاب). وكان يخاطب الدنيا ويقول: (يا دنيا غُرِّي بغيري[1] فقد طلَّقتُكِ ثلاثًا، عمرك قصير، ومجلسك حقير، وخطرك كبير، آهٍ آه من قلة الزاد، وبعد السفر، ووحشة الطريق)، وكان يقول: (ما نِلْتَ من دنياك فلا تكثر به فرحًا، وما فاتك منها فلا تأس عليه حزنًا، وليكن همك فيما بعد الموت). رضي الله عنه.

قـــال:

ثُـمَّ عـلى بقيـةِ الصـحابة ... ذوِي التّقَى والفضـلِ والإنابـة

والمجـدِ والفُرصَـةِ والبَراعـة ... والحـزمِ والنجـدةِ والشـجاعة

ما عَكفَ القلـبُ علـى القـرآنِ ... مرتَقيًـا لِـحَضْـرَةِ العِرْفَـانِ

(١)- قوله: «غري» أي: اخدعي، وضمنه معنى العبي فعداه بالباء. وفي نسخة «غيري» فلا تضمين. مخلوف.

أقول: (**التُّقى**) من قولهم: وقاه فاتقى. والوقاية: الحفظ. والمتقي: من يقي نفسه، أي: يحفظها عما يضرها في الآخرة. وللتقوى مراتب:

الأولى: التوقي عن العذاب الأبدي، وهي حاصلة بعدم الشرك بالله تعالى.

والثانية: التنزه عن كلِّ مأثمٍ فعلا أو تركا.

والثالثة: التنزه عما يشغل السر من الأكوان[1] عن الحق -جلَّ جلاله-. وهذا القسم مطلوب للمولى من عبيده بقوله: ﴿اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ [آل عمران١٠٢]؛ لأنه تعالى لا يُقبِل[2] على القلب المشترك.

و(**الفضل**): الزيادة في الخير. و(**الإنابة**): الرجوع إليه سبحانه وتعالى. و(**المجد**): الكرم. و(**الفرصة**): من قولهم: فرصت الرجل وأفرصته، إذا أعطيته فهي، بمعنى: العطية. و(**البراعة**): من: بَرَُع الرجل -بالفتح والضم- براعةً، إذا فاق أصحابه في العلم وغيره. و(**الحزم**): ضبط الأمر بالإتقان وحسن التدبير. و(**النجدة**): الإعانة بسرعة، وتطلق على الشجاعة. فعطف ما بعدها على هذا عطف مرادف ومغاير على الأول. و(**الشجاعة**): شدة القلب عند البأس. والعكوف: الإقامة. و(**القرآن**): يطلق على الصفة القديمة، وليس مرادا هنا، وعلى النظم المعجز الدالِّ على متعلق[3] الصفة القديمة، لا عليها نفسها على التحقيق، خلافا لظاهر عبارات جمهور المتكلمين، وهو المراد هنا. وبين (**على**) و(**القرآن**): مضاف، وهو «معاني». ومعنى الإقامة على المعاني: الإقامة على التأمل فيها، فإنَّ ذلك هو العروة الوثقى في الوصول إلى حالة يقف دون أولها سليمو العقول، وهو ما أشار إليها بقوله: (**مرتقيًا**..) إلخ، وليس مقصوده بـ:(**ما عكف**) التقييد، بل المقصود هنا: التأبيد.

---

(١)- جمع «كَوْن»، والمراد هنا: الموجود. مخلوف.

(٢)- قوله: «لأن الله تعالى لا يقبل ..إلخ» تعليل لمحذوف بعد قوله: «مطلوب ..إلخ»، أي: ولا يحصل إقباله تعالى على قلب عبده إلا به؛ لأنه .. الخ. مخلوف.

(٣)- قوله: «على متعلق ..إلخ» أي: من أمر ونهي وغيرها. مخلوف.

قـــال:

هــــذا وإنّ دُرَرَ البيــــانِ	وغُـــرَرَ البـــديعِ والمعـــانِي
تهــدِي إلىٰ مــوارِدٍ شريفــة	ونُبَــذٍ بديعــةٍ لطيفـــة
مِن علمِ أسرارِ اللِّسانِ العـربِي	ودَرْكِ ما خُصَّ بهِ مـن عجَـبِ
لأنَّــه كــالروحِ للإعــرابِ	وهْـوَ لعِلـمِ النحـوِ كاللُّبـابِ

أقول: لفظة (**هذا**): خبر لمبتدأ محذوف، أي: الأمر هذا، أو: مبتدأ، والخبر محذوف، أي: هذا كما ذكر. وهو[١] للانتقال من كلام إلىٰ آخر. ويسمىٰ الاقتضاب[٢]؛ لعدم الملائمة بين المنتقل عنه والمنتقل إليه، فإن كانت مناسبة سمي تَخَلُّصًا كما يأتي الكلام علىٰ ذلك في فن البديع إن شاء الله تعالىٰ.

والواو في: (**وإنَّ**) واو الحال. و(**درر البيان**): أراد بها مسائل علم البيان -المعنيِّ به: إدراك المسائل- علىٰ سبيل الاستعارة المصرحة. و(**غرر البديع والمعاني**): كذلك، نظرًا[٣] للأصل في معنىٰ الغرة. ويحتمل أن يكون المراد بالبيان وتاليَيْهِ: المسائل، فالإضافة من قبيل: «لُـجَيْنِ الماء». وسيأتي تحقيق معنىٰ العلم في أول الفن الأول.

و(**تهدي**): توصل. والموارد: جمع مورد، مرادًا به: المعنىٰ، سمي بذلك لورود الأفكار عليه؛ لتشتفي من ظمأ الجهل، كالورد المحسوس الشافي من حرارة الكبد، فالموارد استعارة مصرحة. و(**نبذ**): جمع نبذة، مرادا بها: بعض المعنىٰ. و(**بديعة**): بمعنىٰ حسنة. و(**لطيفة**): دقيقة. و(**مِن**): تبعيضية. وعلم اللسان العربي: علم اللغة. و(**أسراره**): دقائقه. و(**درك**): بمعنىٰ: إدراك، معطوف علىٰ موارد.

---

(١)- أي: لفظ «هذا». مخلوف.

(٢)- أي: الاقتطاع لكلام آخر. مخلوف.

(٣)- حال من فاعل الفعل المحذوف الدال عليه قوله: «كذلك» أي: أراد بها المسائل نظرا .. الخ، أي: ناظرا له حال الإرادة وملاحظا علاقة بينه وبين المراد وهي اشتهار حسن كل. مخلوف.

و(**ما**): واقعة على المعاني الدقيقة التي خص بها اللسان العربي. و(**من عجب**): بيان لها، والعجب: بمعنى العجيب، أي: ما يُتعجب منه للطافته. وقوله: (**لأنه**) أي: المذكور من البيان وتاليبه. ومراده بالإعراب: المعرب. ولباب كل شيء: خالصه. ومعنى كون هذه الفنون -أي: مؤداها- كالروح للمعرب من الكلمات: أنها موصلة إلى معرفة المزايا الزائدة على معاني الكلمات الأصلية، التي هي من خواص التراكيب. كالمطابقة لمقتضى الحال، وهذا هو محطُّ نظر البلغاء، فالكلمات المعربة المجردة عن هذه الخواص كالأشباح الخالية عن الأرواح، فليست معتبرة بدونها، كما أن الجسم لا يعتبر بدون الروح، فالخواص للكلمات بمنزلة الأرواح للأشباح. ففي كلامه الحكم على الشيء[1] بحكم مؤداه. ويحتمل أن يكون المراد بالإعراب: العلم الباحث عنه، وهو النحو، فيكون الحكم على البيان وما معه، لا على المؤدى، ويكون المصنف قد جعل له منزلتين: الأولى: منزلة الروح من الجسم. والثانية: منزلة اللباب من القشر.

ومراده بهذه الأبيات: مدح هذا الفن المتضمن مدح كتابه. وهذا الفن جدير بذلك؛ إذ لا تدرك دقائق التفسير وما اشتمل عليه من الاعتبارات اللطيفة إلا بواسطة مراعاة هذا الفن، فهو من أعظم آلات العلوم الشرعية؛ ولذلك كان الاشتغال به فرض كفاية.

واعلم أن تعريف كل علم يأتي في أوله. وموضوعه: الكلمات العربية من الحيثيات الآتية[2]. والواضع له: الشيخ عبد القاهر. والاسم[3]: يأتي في آخر المقدمة. ومادته: من أسرار العربية. وتقدم حكمه. وستأتي مسائل كل. وفضيلته: إدراك معجزة القرآن به. ونسبته: تقدمت في قوله: (**لأنه**) كالروح الخ. وفائدته: تأتي عند قوله: (**وحافظ**..) الخ.

---

(١)- قوله: «الشيء» أي: ما ذكر من الفنون الثلاثة. وقوله: «بحكم مؤداه» أي: الأسرار.

(٢)- أي: في التعاريف. مخلوف.

(٣)- أي: اسم الكتاب.

[سبب تأليف الجوهر المكنون]

قـــال:

وقَـد دعـا بعـضٌ مـن الطـلابِ	لرَجَــزٍ يهــدي إلىٰ الصــوابِ
فجئتُــــهُ[١] بِرَجَــــزٍ مُفِيــــدِ	مهــــذَّبٍ مُــــنقَّحٍ ســــديدِ
مُلتَقَطًــا مِــن دُررِ التلخــيصِ	جــواهرٍ بديعــةَ التخلــيصِ
سلكتُ مـا أبْـدَىٰ مـنَ الترتيـبِ	وما ألوتُ الـجُهدَ في التهـذيبِ

أقول: (**دعا**): بمعنىٰ طلب، فاللام في قوله: (**لرجز**): زائدة. والرَّجَزُ: نوع من الشعر، أجزاؤه: «مُسْتَفْعِلُنْ» ستَّ مرات ثاني دائرة المشتبه منفكًّا عن أوَّلها من سببَي «مفاعيلن»، وهذه المنظومة وما أشبهها من مشطور الرجز، وفي كونه عروضًا أو ضربًا أقوال تعلم من عِلْمِ العَروض.

و(**الصواب**): كلام طابق حكمه الواقع من غير اعتبار المطابقة من جانب بخصوصه. بخلاف الحقِّ فإنه ما طابق الواقع باعتبار نسبة الواقع إليه[٢]. وبخلاف الصدق فإنه ما طابق الواقع باعتبار نسبته إلىٰ الواقع[٣]. ويقابل الأول: الخطأ. والثاني: الباطل. والثالث. الكذب.

و(**رجز مفيد**): يحتمل أنه مجاز عقلي مما بني الفعل فيه للفاعل وأسند إلىٰ المفعول كعيشة راضية؛ لأن الرجز مفاد لا مفيد. ويحتمل أن يكون من باب الاستعارة بالكناية والتخييلية، بأن جعل الإنسان المضمر المرموز إليه بِـ:(مفيد)، أو التشبيه المضمر في النفس، أو الرجز المدَّعىٰ أنه من أفراد الإنسان المشبه به- استعارة بالكناية علىٰ المذاهب فيها، وإثبات اللازم -وهو «مفيد»- استعارة تخييلية.

---

(١)- قوله: «فجئته» يتبادر منه أن نظمه قبل الخطبة. ويحتمل أنه عبر بالماضي للتفاؤل قاله بعض الشراح. مخلوف.

(٢)- أي: نسبة مطابقة الواقع إليه، بأن يقال: طابق الواقع. مخلوف.

(٣)- أي: نسبة مطابقته إلىٰ الواقع بأن يقال: طابقه الواقع. مخلوف.

و(**مهذب**) أي: مصفى من شائبةِ ما لا فائدة فيه. و(**منقح**) بعده: بمعناه. و(**سديد**): بمعنى أنه لا خلل فيه، وأتى به لدفع توهم خلل في المعنى ناشئ عن الإيجاز الناشئ عن هذه الأوصاف المصرَّح بها فيما بعد، وفيه مدح لتأليفه؛ ليُقبَل فيحصل به النفع. وهذه عادة المصنفين، ولا بأس بذلك لصحة الغرض.

و(**التلخيص**): هو مختصر الخطيب القزويني للقسم الثالث من المفتاح للسكاكي. ودرره: مسائله التي يشتمل عليها، فالدرر -أي: الجواهر- أو استعمالها[1] استعارة تصريحية. و(**من**): تبعيضية. و(**جواهر**)**:** معمول لِـ:(**ملتقطا**). و(**بديعة التخليص**): حسنته.

ومعنى البيت: أنه لم يأخذ جميع مسائل التلخيص، وإنما أخذ بعضها. وقوله: (**سلكت ما أبدى من الترتيب**): يعني أنه رتب مؤلفه ترتيبا مثل ترتيب تلخيص المفتاح. وقوله: (**وما ألوت الجهد**): أي: ما مَنَعْتُهُ، و(**الجُهد**) -بالضم-: الطاقة. و(**التهذيب**): التصفية.

قــــال:

سَـــمَّيتُهُ بـــالجوهرِ المكنـــونِ	في صَـــدَفِ الثّلاثـــةِ الفنـــونِ
واللهَ أرجـــو أن يكـــونَ نافِعـــا	لكـــلِّ مَـــن يقـــرؤه ورافِعـــا
وأن يكـــون فاتحـــًا للبـــابِ	لجملةِ الإخـوانِ والأصـحابِ

أقول: ضمير (**سميته**) يرجع إلى المؤلَّف المفهوم من السياق. وسَمَّى: يتعدَّى لمفعولين، تارة بنفسه، وتارة للثاني بالباء كما هنا. و(**الجوهر**..) إلى آخر البيت: هو اسم هذا الكتاب. و(**المكنون**): المستور. و(**الصدف**): وعاء الجوهر. و(**الثلاثة**): بدل مما قبله.

---

(١)- أي: على الخلاف في تعريف الاستعارة هل هي اللفظ المستعمل فيما يشبه بمعناه الأصل، أو استعمال اللفظ فيما .. الخ.

و(**الفنون**): جمع فنٍّ، وهو النوع من كلِّ شيء، والمراد هنا: علم المعاني والبيان والبديع.

و(**الرجاء**): الأمل. وقدَّم المعمول للاختصاص. وقوله: (**يقرؤه**) أي: على غيره، أو لغيره. و(**رافعا**): له على غيره من أقرانه.

وقوله: (**للباب**) أي: باب الفهم للكتب المطولة في هذا العلم. ولا يخفى ما فيه من التواضع؛ حيث جعل كتابه وسيلة غير مقصود. و(**الإخوان**): جمع أخ في الله، لا من النسب، وجمعه من النسب: إخوة. و(**الأصحاب**): جمع صاحب. ومقصوده تعميم النفع. وقد أخبرنا شيخنا سيدي عبد الله المغربي القصري عن أشياخه أن المصنف كان مجاب الدعوة، وقد شاهدنا ذلك. نفعنا الله به.



قـــال:

المقدمـــة

أقول: رتب المصنِّف كتابه كأصله[١] على: مقدمة وثلاثة فنون، فجعل الخاتمة داخلة في فن البديع. وهو الوجه؛ بدليل كلام صاحب الأصل في الإيضاح[٢]. وقال بعض شارحي الأصل بعدم الدخول.

فوجه الحصر على الأوَّل: أن المذكور في الكتاب: إما أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن، أو لا. الثاني: المقدمة.

والأول[٣]: إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول، وإلا: فإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني، وإلا فهو الفن الثالث.

ووجهه على الثاني: أن المذكور في الكتاب إما من قبيل المقاصد، أو لا.

فإن كان من قبيل المقاصد: فإن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول، وإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني، وإن كان الغرض منه معرفة وجوه تحسين الكلام فهو الفن الثالث.

وإن لم يكن من قبيل المقاصد: فإما أن يتعلق بها تعلق السابق باللاحق، أو تعلق اللاحق بالسابق، فالأول هو المقدمة، والثاني هو الخاتمة.

---

(١)- وهو كتاب التلخيص للقزويني.

(٢)- قال السعد: قال في الإيضاح في آخر بحث المحسنات اللفظية: «هذا ما تيسر لي -بإذن الله- جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث، وبقيت أشياء يذكرها في البديع بعض المصنفين، وهي قسمان: أحدهما: ما يجب ترك التعرض له؛ لعدم كونه راجعا إلى تحسين الكلام، أو لعدم الفائدة في ذكره؛ لكونه داخلا فيما سبق من الأقوال. الثاني: ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق، مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها». فأنت تراه جعل المقصود بالخاتمة، وهو «السرقات ...إلخ» مما يذكر في البديع، فتعين كون الخاتمة داخلة فيه. مخلوف.

(٣)- أي: الذي من قبيل المقاصد. شرح الحازمي على الجوهر.

فإن قلت: هذا التقسيم غير شامل للخطبة والتراجم؛ لظهور عدم دخولها في شيء من الأقسام، مع أنها من جملة ما ذكر في الكتاب.

فالجواب: أن المراد بالمذكورِ في الكتاب المذكورِ[١] في التقسيم -ما له مدخل وخصوصية بهذا الفن، فحينئذ لا تكون الخطبة ونحوها داخلة في المقسَّم حتى يلزم عدم شمول الأقسام لها.

والمقدِّمة -بالكَسْرِ-: مأخوذة من مُقدِّمة الجيش للجماعة المتقدمة منه، أي: منقولة[٢] من ذلك؛ لمناسبة بينهما؛ لأن هذه المقدمة تقدم الإنسان لمقصوده، كما أن مقدمة الجيش تُقَدِّمُهُ، أي: تجسره على التقدم، فيكون استعمال لفظ: المقدمة في مقدمة العلم ومقدمة الكتاب حقيقةً عرفيةً.

ويحتمل أنها مأخوذة منها، أي:مستعارة، فيكون استعمالها مجازًا، فهي من: قدم المتعدي. ويحتمل أن تكون من اللازم بمعنى: متقدمة.

و-بِالفَتْحِ- من الأول[٣] لا غير؛ لأن المؤلف قدمها أمام مقصوده، وهي قسمان: مقدمة علم، ومقدمة كتاب.

فمقدمة العلم: ما يتوقف عليها الشروع في ذلك العلم، وهو: تصوره بوجه ما إنْ أُرِيدَ مجرد الشروع، أو تصوره برسمه أو حدِّه وتصور موضوعه وغايته إن أريد الشروع على بصيرة. وهذه معانٍ محضة. وذكر الألفاظ لتوقف الإنباء عنها[٤] عليها[٥]، لا أنها مقصودة لذاتها، حتى لو تيسر فهم المعنى من غير ألفاظ لم يحتج إليها أصلا.

---

(١)- قوله: «المذكور» بالجر نعت للمذكور قبله، و«ما» خبر «أن».

(٢)- قوله: «أي: منقولة» تفسير لـ«مأخوذة» ثم فسر «مأخوذة» مرة أخرى بـ«مستعارة».

(٣)- أي: إذا كانت بالكسر فيجوز أن تكون مأخوذة من «قدم» المتعدي، أو من «قدم» اللازم. وأما إذا كانت بالفتح فهي مأخوذة من «قدم» المتعدي فقط؛ لأن اسم المفعول لا يشتق من اللازم.

(٤)- أي: عن المعاني.

(٥)- أي: على الألفاظ.

ومقدمة الكتاب: اسم لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود؛ لارتباط له[١] بها وانتفاع بها فيه.

فالأولى: معانٍ، والثانية: ألفاظ، فبين المقدمتين تباين.

والمقدمة هنا: مقدمة كتاب لا علم، خلافًا لصاحب المتن[٢] في شرحه؛ لأنها طائفة من الكتاب -وهي ألفاظ- ذكرت أمام المقصود -وهو المعاني والبيان والبديع- لارتباط كلٍّ بما ذكره هنا من معنى الفصاحة والبلاغة، وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان، وما يلائم ذلك. ولو عبَّرَ المصنف بـ:«مقدمة» بالتنكير -كما عبر أصله- لكان صوابا؛ إذ لا وجه للتعريف؛ لأن طرقه أربعة: العهد الخارجي، أو الذهني، أو الجنس، أو الاستغراق، ولا يصلح المقام لشيء من ذلك، بخلاف التعريف في الفنون الثلاثة فله وجه، وهو: تقدم العلم بها من قوله: (**ومن التعقيد**..) البيتين، فناسب الإيراد بالتعريف.

[فصاحة المفرد]

قـــال:

فَصَاحَةُ المفرَدِ أنْ يَخْلَصَ مِنْ   تَنَافُرٍ غَرَابَةٍ[٣] خُلْفٍ[٤] زُكِن

أقول: الفصاحة في اللغة تنبئ عن الظهور والإبانة، يقال: «فَصُحَ الأعجمي» إذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللُّكْنَة، وقال تعالى -حكاية عن سيدنا موسى-: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾ [القصص٣٤]، أي: أبْيَنُ منِّي قولًا.

ومعناها اصطلاحا يختلف باختلاف موصوفها، وموصوفها: الكلمة، والكلام، والمتكلم، يقال: «كلمة فصيحة» و«كلام فصيح» في النثر، و«قصيدة فصيحة» في النظم، و«متكلم فصيح».

---

(١)- أي: لارتباط للمقصود بالطائفة المقدمة، وانتفاع بالطائفة المقدمة في المقصود.

(٢)- أي: صاحب الجوهر، وهو عبد الرحمن الأخضري كما تقدم في ترجمته.

(٣)- معطوف على «تنافر» بحذف العاطف، وهذا يجوز في الشعر لا في النثر.

(٤)- أي: مخالفة لقواعد لغة العرب كفَكِّ ما يجب إدغامه.

وأما البلاغة فيوصف بها المتكلم والكلام فقط، فيقال: «كلام بليغ»، و«متكلم بليغ»، ولا يقال: «كلمة بليغة».

وذكر المصنف فصاحة الكلمة، وهي مقصودُهُ بِـ(**المفرد**) في هذا البيت، فذكر أنها عبارة عن خلوصه من ثلاثة أمور:

الأول: التنافر، وهو: وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان، وعسر النطق بها.

فمنه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل[1]، كَـ:«الـهُعْخُعِ» -بضم الهاء والخاء المعجمة وسكون العين المهملة الأولى- من قول أعرابي وقد سئل عن ناقته، فقال: «تركتها ترعى الهعخع»، والهاء والعين لا يكادان يجتمعان من غير فصل، وهو شَجَرٌ مستحدث، قيل: ولا أصل له في كلامهم، وإنما هو: «الـخُعخع» بخاءين معجمتين.

ومنه: ما دون ذلك كَـ:«مُسْتَشْزِرَاتٍ» من قول امرئ القيس[2] [الطويل]:

غَـــدَائِرُهُ مُسْتَشْـــزِرَاتٍ إلى العُــلى

أي: ذوائبه، جمع غديرة، والضمير للفرع قبله[3]. والفرع: الشَّعَر التام، ومستشزرات، أي: مرتفعات إن قرئ بكسر الزاي، أو مرفوعات إن قرئ بفتحها.

---

(١)-قال الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام في الطراز: «فنقول: قد بان من حسن تصرف واضع اللغة امتناعه من الجمع بين العين والحاء، وبين العين والخاء، ومن الجمع بين الجيم والصاد، وبين الجيم والقاف، وبين الذال والزاي وما ذاك إلا لما يحصل من تأليف هذه من البشاعة والثقل على الألسنة. انظر الطراز ص٥٩ الطبعة الأولى تحقيق د. عبد الحميد هنداوي.

(٢)-البيت من معلقته، وهو في شرح المعلقات السبع للزوزني ص٣٣، وعجز البيت:

تَضِــلُّ العِقــاصُ في مُثَنّــى ومُرْسَــلِ

والغدائر: جمع غديرة، وهي الخصلة من الشَّعر.

(٣)-وهو قوله:

وفَــرعٍ يَــزِيْنُ المــتنَ أســوَدَ فــاحمٍ ... أثِيْــثٍ كَقِنْــوِ النخلــةِ الــمُتَعَثْكِلِ

وضابط التنافر: كلُّ ما عدَّهُ الذوقُ السليم الصحيح ثقيلًا متعسرَ النطق، سواء كان من قُرْبِ المخارج، أو بُعْدِها، أو غير ذلك[١].

الثاني: الغرابة، وهي: كون الكلمة وَحْشِيَّةً غير ظاهرة المعنى[٢]، ولا مألوفة الاستعمال[٣]، فتحتاج معرفتها إلى تفتيشٍ عنها في كتب اللغة المبسوطة -كما روي عن بعضهم[٤] أنه سقط عن حماره فاجتمع عليه ناس، فقال: «ما لكم تكأكأتم عليَّ كتَكَأْكُئِكُمْ على ذِي جِنَّة، افْرَنْقِعُوا عنِّي» أي: اجتمعتم، تَنَحَّوا عني- أو تخريجٍ لها على معنى بعيد، نحو: «مُسْرَّج» في قول العَجَّاج [الرجز]:

وفاحِمًــا ومَرْسِــنًا مُسَــرَّجا[٥]

فإنه لم يُعرف ما أراد بقوله: «مسرجا» حتى اختلف في تخريجه:

فقيل: هو من قولهم في السيوف: سريجية، منسوبة إلى قَيْنٍ -أي: حداد- يقال له: سريج، يريد أنه في الدقة والاستواء كالسيف السريجي.

وقيل: من السراج، يريد أنه[٦] في البريق واللمعان كالسراج، وهذا يقرب من قولهم: سرج الله وجهه، أي: بَهَّجَهُ وحسنه.

وفاحماً -أي: شعرًا أسودَ كالفحم- معطوفٌ على منصوب قبله.

---

(١)- أي: كوقوع حرف بين حرفين مضاد لكل واحد منهما بصفة، كوقوع الشين بين التاء والزاي في «مستشزرات».

(٢)- المراد بالمعنى هنا: المعنى الذي وضع له اللفظ، فلا يرد المجمل؛ لأن المعنى الذي وضع له المجمل في لغة العرب معلوم، فالإجمال وعدم الظهور فيه حصل لا من جهة أصل المعنى الذي وضع له، وإنما حصل من جهة ما المراد بهذا اللفظ؟

(٣)- يعني غير مألوفة الاستعمال في لغة العرب العرباء.

(٤)- هو أبو سلمان عيسى بن عمر النحوي من أئمة اللغة ومن شيوخ سيبويه والخليل (ت ٧٦٦هـ).

(٥)- صدره:

ومُقْلَــةً وحاجِبًــا مُزَجَّجَــا

انظر ديوان العجاج ٢/ ٣٤ ولسان العرب مادة «سرج» و«رسن».

(٦)- أي: الأنف.

والْمَرْسن -بفتح الميم مع فتح السين وكسرها-: الأنف.

الثالث: المخالفة للقواعد[١]، بأن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الألفاظ الموضوعة، كالفكِّ فيما يجب إدغامه وعكسه، نحو قول أبي النجم [الرجز]:

الحمـــدُ للهِ العـــليِّ الأجلـــلِ الواحـــدِ الفـــردِ القـــديمِ الأوَّلِ

والقياس: الأجلّ بالإدغام؛ لاجتماع مثلين مع تحرك الثاني. فنحو[٢]: ماء[٣]، وآل، وعَوِرَ، وقَطِطَ فصيحٌ؛ لأنه ثبت عن الواضع كذلك، فهو في حكم الاستثناء[٤] من القياس.

وزاد بعضهم أمرًا رابعًا، وهو: الخلوص من الكراهة في السمع؛ بأن تكون الكلمة بحيث يمُجُّها[٥] السمع، نحو: «الجِرِشَّى» -أي: النَّفْس- في قول أبي الطيب: [المتقارب]:

كريمُ الجِرِشَّى[٦] شريفُ النَّسَب[٧]

وَرُدَّ ذلك بأن الكراهة في السمع من قبيل الغرابة، فلا زيادة على الثلاثة.

و(**زُكِنْ**): عُلِم.

---

(١)- أي: بأن تكون الكلمة على خلاف قواعد علم الصرف.

(٢)- هذا تفريع على الضابط المذكور بتفسير القانون بما سبق. مخلوف.

(٣) -ماء أصله: ماه فقلبت الهاء همزة، وآل أصله أهل قلبت الهاء همزة أيضاً فصار أأل فأبدلت الثانية ألفاً، وعور تحركت فيه الواو وانفتح ما قبلها ولم تقلب ألفاً . وقطط من قولهم: قطِطَ شعره، فالقياس في ماء وآل: عدم إبدال الهاء همزة، والقياس في (عور) عار بقلب الواو ألفاً، والقياس في قَطِطَ: قطَّ بالإدغام؛ لكنها ثبتت عن الواضع كذلك.

(٤)- أي: المستثنى؛ لأنه بتقرره عن الواضع مع استنباط خلافه من تتبع مفردات اللفظ كأنه قيل: القياس كذا إلا في كذا، فالمراد بالقياس المستثنى منه: المستنبط من التتبع المذكور، وهو التصريفي. مخلوف.

(٥)- أي: يتبرأ منها. مخلوف.

(٦)- الجِرِشَّى على وزن «فِعِلَّى» لسان العرب.

(٧)- البيت لأبي الطيب المتنبي يمدح سيف الدولة. وصدره:

مبـــاركَ الاســـم أغـــرُّ النســـب

انظر ديوان المتنبي: ٤٣٨.

[فصاحة الكلام]

قـــال:

وفي الكـلامِ: مِـن تَنَـافُرِ الكَلِـمْ وضَعفِ تأليفٍ وتعقيـدٍ سَـلِمْ

أقول: المراد بالكلام: المركب، مجازًا، من باب إطلاق اسم الخاص على العام، ومقابلته بالمفرد قرينة لذلك. فيشمل المركب الناقص كـ:«إن قام زيد»، والتامَّ كـ:«زيد قائم»، فالتعميم في جانب الكلام، أي: الكلام: ما ليس بمفرد. وقيل: إن المركب الناقص داخل في المفرد، والتعميم فيه، أي: المفرد: ما ليس بكلام، أي: مركب تام، وهو مختار السعد[1] في شرح الأصل، والمرجح: الأول.

قوله: (**من تنافر** ..) الخ أي: خلوصه من هذه الأمور الثلاثة. وتَرَكَ رابعًا ذكره أصله، هو فصاحة كلماته؛ احترازًا من نحو: «زيد أجلل» فليس بفصيح. فالتنافر: أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحا. والثقل يكون متناهيًا كما في قوله [السريع]:

ولـيس قُـرْبَ قَـبْرِ حَـرْبٍ قَـبْرُ[2]

وغيرَ متناهٍ، كما في قوله [الطويل]:

كريمٌ متى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْـهُ وَالـوَرَى معي وإذا ما لُمتُهُ لُمتُـهُ وحْـدِي[3]

ومنشأ الثقل في الأول نفس اجتماع الكلمات، وفي الثاني حروف منها، وهو في تكرار «أمدحه»، دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء؛ لوقوعه في التنزيل نحو:

(١)- أي: سعد الدين التفتازاني في شرح تلخيص مفتاح العلوم الموسوم بالمطول.

(٢)- البيت لمجهول، ويدَّعي بعض النسابين أنه لجِنِّيٍّ رثى به حرب بن أمية جد معاوية بعد أن هَتف عليه فمات. وقفر: خالٍ من الماء والكلأ. وقبر: اسم «ليس» مؤخر، وقرب: خبرها مقدم.

(*)- قيل بأن هذا البيت لا يمكن إنشاده ثلاث مرات متوالية إلا ويغلط المنشد له؛ لأن اجتماع كلماته وقرب مخارج حروفها أحدثا ثقلًا ظاهرًا، مع أن كل كلمة وحدها ليست ثقيلة. وصدر البيت:

وقـــبرُ حـــربٍ بمكـــانٍ قفـــرُ

ذكر هذا البيت الجاحظ في كتابه البيان والتبيين (١/ ٦٥).

(٣)- ديوان أبي تمام: ٢/ ١١٦ من قصيدة في مدح أبي المغيث الرافقي.

﴿فَسَبِّحْهُ﴾ [ق ٤٠]، فلا يقال: إن مثل هذا الثقل مخلٌّ بالفصاحة[(١)].

وضعف التأليف: أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النَّحْوِي، كالإضمار قبل الذكر لفظًا ومعنى وحكمًا، نحو: «ضرب غلامُه زيدًا»، بخلاف: «ضرب زيدٌ غلامَه»، و: «ضرب غلامَه زيدٌ»، و:«هو زيد قائم».

والتعقيد: أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل واقع:

- إما في نظم الكلام بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المعنى المراد.
- وإما في انتقال الذهن من المعنى الأصلي إلى المعنى المقصود.

فالأول: كقول الفرزدق في خال هشام بن عبد الملك وهو إبراهيم [الطويل]:

وما مثله في الناس إلا مُمَلَّكًا ... أبو أمِّهِ حيٌّ أبوهُ يقاربُه[(٢)]

أي: ليس مثله في الناس أحد يقاربه -أي: يشبهه في الفضائل- إلا مُمَلَّكٌ، أي: رجلٌ أعطي الملك، يعني هشاما، أبو أمِّه، أي: أبو أمِّ ذلك المملَّكِ أبوه، أي: أبو إبراهيم الممدوح، أيْ: لا يماثله أحد إلا ابن أخته، وهو هشام، ففيه فصل بين المبتدأ والخبر -أعني «أبو أمه أبوه»- بالأجنبي الذي هو «حي»، وفصلٌ بين الموصوف وصفته -أعني «حي يقاربه»- بالأجنبي الذي هو «أبوه»، وتقديم المستثنى -أعني «مملكا»- على المستثنى منه -أعني «حي»-، وفصل كثير بين البدل -وهو «حي»- والمبدل منه وهو «مثله»، فـ«مثله»: اسم «ما»، و«في الناس»: خبره، و«إلا مملكا»: منصوب لتقدمه على المستثنى منه.

---

(١)- يعني أن في «أمدحه» ثقلا ما؛ لما بين الحاء والهاء من القرب في المخرج لكن ليس ذلك مخرج له من الفصاحة، ولكنه لما كرر «أمدحه» بلغ الثقل حدًّا لا يتحمله الفصيح. من الأطول بتصرف يسير.

(٢)-كان حقه أن يقول: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو أمه أبوه.

ومعنى البيت: وليس مثل إبراهيم في الناس أحد يشبهه في الفضائل إلا ابن أخته هشام، وضمير «أمه» عائد على «المملك» وهو هشام، وضمير «أبوه» عائد على إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي أمير المدينة المنورة. الإيضاح ص١٢ تحقيق محمد الفاضلي.

والثاني: كقول الآخر[١] [الطويل]:

سأطلبُ بُعْدَ الدارِ عنكم لتقربـوا   وتسكُبُ عينـايَ الـدموعَ لتَجْمُـدَا[٢]

جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن، وأصاب، لكنه أخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجبه التلاقي من الفرح والسرور؛ فإن الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع حال إرادة البكاء - وهي حالة الحزن- لا إلى ما قصده من السرور الحاصل بالملاقاة.

وزاد بعضهم: الخلوص من كثرة التكرار، وتتابع الإضافات، فالأول: كقوله [الطويل]:

سَبُوحٌ لها مِنهـا عَليهَـا شَـوَاهِدُ[٣]

والثاني كقوله[٤] [الطويل]:

حَمَامةَ جَرْعَى حَوْمَةِ الـجَنْدَلِ اسجَعِي[٥]

ورُدَّ بأن ذلك إنْ ثَقُلَ اللفظُ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر، وإلا فلا يخلُّ بالفصاحة، كيف وقد وقع في القرآن؟! قال الله تعالى:

---

(١)- هو أبو العباس بن الأحنف شاعر غزل رقيق (ت ١٩٢هـ).

(٢)- الشاهد في قوله: «لتجمدا» أراد الشاعر أن يكني عما يوجبه التلاقي من السرور بالجمود، ولكنه أخطأ؛ لأن الجمود خلو العين من البكاء في حال إرادة البكاء منها، فلا يكون كناية عن المسرة.

(٣)- الشاهد: كثرة الضمائر فمجيء «لها- منها- عليها» أورثَ في البيت ثقلا على اللسان. والبيت لأبي الطيب وصدره:

وَتُسـعِدُني في غَمْـرَةٍ بَعْـدَ غَمْـرَةٍ

والسبوح: وصف للفرس إذا كانت حسنة الجري كأنها تسبح، ويريد بالغمرة: الشدة، وهي في الأصل ما يغمر من الماء، وتسعدني: تعينني.

(٤)- القائل هو عبد الصمد بن منصور -المعروف بابن بابك، وهو شاعر مجيد، توفي في بغداد سنة ٤١٠هـ.

(٥)- وعجزه:

فأنـت بِمـرأى مـن سُـعادَ ومَسْـمَعِ

وجرعى: مقصور جرعاء مؤنث الأجرع، ولها معانٍ كثيرة أنسبها لبقية البيت أنها: الكثيب جانب منه رمل وجانب حجارة، وحومة الشيء: معظمه، والجندل: أرض ذات حجارة، والسجع: هدير الحمام. والشاهد في البيت: إضافة «حمامة» إلى «جرعى»، و«جرعى» إلى «حومة»، و«حومة» إلى «الجندل».

﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس١] الخ، فكرر الضمائر، وقال: ﴿رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران١٩٤]، وقال: ﴿وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا﴾ [البقرة٢٨٦]، وقال تعالى في تكرير الإضافات: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّاء﴾ [مريم٢] ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [آل عمران١١].

[فائدة]

ذكر بعض الفضلاء أن من خصائص القرآن أنه اجتمع فيه ثمان ميمات متواليات ولم يحصل بسببها ثقل على اللسان أصلا، بل ازدادت خفة، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾ [هود٤٨]، فإن التنوين في ﴿أُمَمٍ﴾، والنون في: ﴿مِّمَّن مَّعَكَ﴾ يدغمان في الميم بعدهما، فيصيران في حكم ميم أخرى، والميم المشددة في: ﴿مِّمَّن﴾ بميمين، وفيه أربع أخر، فهذه ثمانية.

وقوله: (**سلم**): أي: خَلُصَ، خبر مبتدأ معلوم من المقام[1]، وهو مؤول بمصدر[2]، و(**من تنافر**): متعلق به، أي: والفصاحة في الكلام: خلوصه من الكلم.

[فصاحة المتكلم]

قـــــال:

وذي الكلامِ: صِفةٌ بها يُطيق تأديةَ المقصودِ باللفظِ الأنيق[3]

أقول: (**ذي الكلام**): معطوف على الكلام في البيت قبله، أي: والفصاحة في ذي الكلام، أي: صاحبه، وهو المتكلم: (**صفة** ..) الخ، والمراد بالصفة: الملكة.

ومعنى البيت: والفصاحة في المتكلم: ملكة يقتدر[4] بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح.

(١)- وهو الفصاحة. مخلوف.

(٢)- أي: من غير سابك. مخلوف.

(٣)- قال في القاموس: أنيق كأمير، أي: حسن مُعْجِب؛ لكن أراد به هنا الفصيح.

(٤)- عَبَّرَ بالاقتدار ليشمل حالتي النطق وعدمه، فهو فصيح بالفعل أو بالقوة.

والملكة: هي الكيفية[١] الراسخة في النفس[٢]. والكيفية: عَرَضٌ لا يتوقف تعقله على تعقل غيره، ولا يقتضي القسمة واللاقسمة اقتضاء أوليًّا. فخرج بالقيد الأول الأعراض النسبية، وهي: الإضافة، والملك، والفعل، والانفعال، والأين، والمتى، والوضع. وبالقيد الثاني[٣]: الكم[٤]، متصلا كان أو منفصلا. وبالثالث[٥]: النقطة[٦].

وبالقيد الرابع[٧]: دخل مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة، فإن اقتضاء العلم لذلك ثانوي بواسطة المعلوم. فعلم أن مَن تكلم بالفصيح وليس له ملكة غير فصيح، ومن له ملكة فهو فصيح، تكلم أو لا.

[بلاغة الكلام والمتكلم]

قـــال:

وجَعَلـــوا بَلاغَـــةَ الكـــلام طِباقَـــهُ لِـمُقتَضَـــى المقـــام

أقول: بلاغة الكلام: مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته.

---

(١)- قوله: «كيفية» أي: صفة وجودية، ولم يقل: الملكة صفة؛ إشارة إلى أن الملكة من مقولة الكيف الذي هو مع الكم من الأعراض الغير النسبية. والنسبية سبعة: ١) الإضافة. ٢) المتى «الزمان». ٣) الأين «المكان». ٤) الوضع. ٥) الملك. ٦)الفعل. ٧) الانفعال. ومجموع المقالات تسع، هؤلاء السبع، ومقولتا الكم، والكيف، وهذا الكلام من مواضع علم المنطق فلا طائل تحته. وقوله: «في النفس»: أي: لا في الجسم كالبياض؛ لأن الكيفية إذا استقرت في النفس قيل: ملكة، وإن اختصت بالجسم عُبِّر عنها بكيفية أو عرض.

(٢)- يعني ليست صفة توجد في حالٍ ثم تُفقد؛ وإنما هي راسخة في النفس، متى ما أراد أن يتكلم بكلام فصيح تكلَّم، فهي صفة ثابتة فيه..

(٣)- وهو قوله: «ولا يقتضي القسمة».

(٤)- خرج «الكم» لأنه عرض يقبل القسمة لذاته كالأعداد، والمقادير كالخط والسطح. فالخط: ما تركب من أزيد من نقطة، والسطح: ما تركب من أزيد من خط، فللخط طول فقط، وللسطح طول وعرض. حاشية دسوقي.

(٥)- وهو قوله: «واللاقسمة».

(٦)- «النقطة»: هي طرف الخط وغايته، فلا تقبل القسمة في جهة قط.

(٧)- وهو قوله: «اقتضاء أوليا».

وأسقط المصنف هذا القيد؛ لضيق النظم، واحترز به عن نحو: «شعره مستشزر» إذا أُلقِيَ إلى خالي الذهن[١]، وبقيد المطابقة عن نحو: «إنَّ زيدا قائم» إذا أُلقي لخالي الذهن. والحال: هو الأمر الداعي [للمتكلم] إلى أن يَعْتَبِرَ مع الكلام الذي يُؤدى به أصل المراد خصوصيةً مَّا، وهي -أي: موصوفها[٢]- مقتضى الحال، مثلا: كونُ المخاطب منكرًا للحكم حالٌ يقتضي كلاما مؤكَّدًا، وهو كليٌّ، وهذا الكلي مقتضى الحال، و«إن زيدًا قائمٌ» فردٌ من أفراد ذلك الكلي، مطابقٌ له[٣]، بمعنى: أنه مصدوق لذلك الكلي، وفرد من أفراده، وهذا عكس مطابقة الكلي لجزئياته؛ إذ هي صادقيتهُ على كل واحد منها.

ولم يتكلم المصنف على البلاغة في المتكلم؛ للعلم بها من الفصاحة فيه، فهي: ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ. فعلم مما ذكر في حد البلاغة أن كلَّ بليغٍ كلامًا كان أو متكلمًا فصيحٌ؛ لجعل الفصاحة شرطًا للبلاغة، وليس كلُّ فصيحٍ بليغًا، كلاما كان أو متكلمًا؛ لأن الفصيح قد يعرى عن المطابقة كما تقدم[٤].

ولبلاغة الكلام طرفان[٥]: أعلى: وهو ما يقرب من حدِّ الإعجاز، وهو[١] أن يرتفع الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر، ويعجزهم عن معارضته.

---

(١)- أي: فإنه وإن كان مطابقا لمقتضى الحال لكنه ليس فصيحا؛ لتنافر بعض حروف كلماته؛ فليس بليغا. مخلوف.

(٢)- هو الكلام الكلي كما سيذكره. مخلوف. وقوله: «أي: موصوفها» إشارة إلى ما قال السعد: إنه التحقيق في مقتضى الحال، والحاصل أن الخصوصية إما أن تجعل هي مقتضى الحال أو يجعل موصوفها هو مقتضى الحال، إن جعلت مقتضى الحال فمعنى كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال أنه مشتمل على مقتضى الحال، فمثلا كون المخاطب منكرا حال يقتضي التأكيد، فالتأكيد مقتضى الحال، وقولك: «إن زيدا قائم» مطابق لمقتضى الحال، أي: مشتمل عليه. وإن جعل موصوفها هو مقتضى الحال فمعنى كون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال أنه فرد من أفراد مقتضى الحال ففي المثال السابق الإنكار حال يقتضي كلاما مؤكدا، فمقتضى الحال الكلام المؤكد لا التأكيد كما في الأول، وقولك: «إن زيداً قائم» مطابق لمقتضى الحال، أي: فرد من أفراد مقتضى الحال الذي هو الكلام المؤكد.

(٣)- أي: للكلي.

(٤)- أي: في قوله: «وبقيد المطابقة». مخلوف.

(٥)-قوله: «طرفان» أي: مرتبتان، وقوله: «طوق البشر» أي: طاقتهم وقدرتهم. دسوقي.

وخصَّ البشر لأنهم أقوى أصناف المخلوقين على ذلك، فإذا عجزوا فغيرهم أولى، أو لأنه لم يوجد معاند إلا منهم.

وأسفل: وهو ما إذا غُيِّرَ الكلام عنه إلى ما دونه -أي: إلى مرتبةٍ هي أدنى منه- التحق -وإن كان صحيح الإعراب[٢]- عند البلغاء بأصوات الحيوانات[٣].

وبين الطرفين مراتب كثيرة، بعضها[٤] أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات[٥]، ورعاية الاعتبارات. ويتبعها[٦] وجوه أُخَرُ غير المطابقة والفصاحة، تورث الكلام حُسنًا، وهي أنواع البديع.

قـــال:

وحـــافظٌ تأديـــةَ المعـــاني[٧]	عـــن خطـــإٍ يُعـــرفُ بالمعـــاني
وما مِن التعقيدِ في المعنى يَقِـي	لهُ البيان عنـدهم قـد انتُقِـي[٨]
وما بِهِ وجـوهُ تحسـينِ الكـلامْ	تُعرفُ يُدعَى بالبديعِ والسـلامْ

أقول: قد علم مما تقدم[٩] أن البلاغة مرجعها -أي: ما يجب

---

(١)- أي: حد الإعجاز. مخلوف.

(٢)- لو قال: «وإن كان فصيحا» لكان أحسن؛ ليعلم منه ما ذكره بالطريق الأولى؛ لأنه إذا التحق بأصوات الحيوانات مع الفصاحة فأحرى أن يلتحق بها عند عدم الفصاحة مع صحة الإعراب، بخلاف ما ذكره، فإنه ربما يوهم أنه إذا كان فصيحا لا يلتحق بأصوات الحيوانات؛ لأن الفصاحة أرقى. دسوقي.

(٣)- لأن أصوات الحيوانات تصدر منها من غير اعتبار اللطائف والخواص.

(٤)- بيان للتفاوت. دسوقي.

(٥)- مثلا مقام الإنكار التام إذا أكد فيه بتأكيد واحد فهذا الاعتبار مرتبة، وإذا أكد فيه بتأكيدين فهذا الاعتبار مرتبة هي فوق الأولى، وإذا بولغ في التأكيد فهذا الاعتبار مرتبة أعلى مما قبلها، فتتفاوت الرتب والاعتبارات في المقام الواحد. وتفاوت الرتب في المقامات من جهة أن ما يراعى مثلاً في مقام هو أعلى وأصعب مما يراعى في مقام آخر، كمقام الحقيقة مع مقام المجاز، فرعاية اعتبارات المجاز أعلى. يعقوبي.

(٦)- أي: بلاغة الكلام.

(٧)- أي: الزائدة على أصل المراد. وقوله: «بالمعاني» أي: بعلم المعاني، و«حافظ» مبتدأ، وقوله: «يعرف» خبره.

(٨)- «ما» مبتدأ. وقوله: «له البيان ..إلخ» البيان: مبتدأ، وجملة «قد انتقي» خبره، و«له» متعلق بـ«انتقي»، والمبتدأ وخبره خبر «ما».

(٩)- أي: من تعريف البلاغة. مخلوف.

حصوله لتحصل- أمران:

الأول: تمييز الكلام الفصيح من غيره، وإلا لربما[١] أُدِّيَ الكلامُ المطابق لمقتضى الحال غيرَ فصيحٍ[٢] فلا يكون بليغا؛ لوجوب الفصاحة في البلاغة.

الثاني: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد[٣]، وإلا لربما أُدِّي المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغًا.

أما الأول[٤]: فبعضه يعرف من علم اللغة، وهي الغرابة. وبعضه من علم التصريف، وهو مخالفة القياس. وبعضه من علم النحو، وهو ضعف التأليف، والتعقيد اللفظي. وبعضه يدرك بالحسِّ، وهو التنافر. فاستغني عن ذكر ما يعرف به في هذا الكتاب وغيره من كتب البلاغة. وهذا الذي يعرف من هذه العلوم ويدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي. فلم يبق مما ترجع إليه البلاغة إلا الثاني، وكذلك ما يحترز به عن التعقيد المعنوي على ما تقدم[٥]، فوضع للثاني - أعني ما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد- علمُ المعاني، ولِمَا يحترز به عن التعقيد المعنوي: علمُ البيان، وللوجوه التابعة للبلاغة: علمُ البديع.

وأشار إلى الأول بقوله: (**وحافظ** ..)البيت. وليس في المعاني الأول والثاني الإيطاء[٦]؛ لاختلاف المعنى؛ لأن الأول: جمع، والثاني: مفرد.

---

(١)- أي: وإن لم يحصل التمييز بأن لم يتميز الفصيح من غيره وأتي بالكلام اتفاقياً أمكن أن يؤتى به غير فصيح فتنتفي البلاغة، بل الغالب حينئذ ذلك.

(٢)- كما لو قيل: «أنفك مسرَّج، وشعرك مستشزر»، فهذا مطابق لمقتضى الحال، إلا أنه غير فصيح.

(٣)- قوله «المعنى المراد» أي ما أراده البليغ من الغرض المصوغ له الكلام.

(٤)- أي: تمييز الفصيح من غيره. مخلوف.

(٥)- قوله: «على ما تقدم»، أي: وهذا -أي: قولك: وكذلك ..الخ- جار على ما تقدم إفادته لك، وهو أن ما ذكر من هذه العلوم لا يحترز به عن التعقيد المعنوي، والمقيد هو قوله: «وهذا الذي يعرف ..إلخ» . مخلوف.

(٦)- الإيطاء: هو إعادة القافية. وهو عيب.

وللثاني بقوله: (**وما من التعقيد** ..) البيت، فقوله: (**يقي**) أي: يحفظ، و(**من التعقيد**): يتعلق به، و(**انتُقي**): اختير.

وللثالث بقوله: (**وما به** ..) البيت، و(**ما**): مبتدأ، و(**به**): متعلق بِـ:(**تعرف**)، و(**يُدعى**) -أي: يسمى- خبر (**ما**).

وقوله: (**والسلام**): أي: على من اتبع الهدى، تكميل.

ولما كان هذا التأليف في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون. وكثير من الناس يسمي الجميع: علم البيان، وبعضهم يسمي الأول: علم المعاني، ويسمي الأخيرين -أي: البيان والبديع- علم البيان، والثلاثة: علمَ البديع.

أما تسمية الأول بالمعاني فلتعلقه بالمعاني؛ لأن به الاحتراز عن الخطأ في المعنى.

وأما تسمية الثاني بالبيان فلتعلقه بإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة؛ لأجل بيان المعنى وإيضاحه.

وأما تسمية الثالث بالبديع فلبحثه عن المحسنات، ولا شك في بداعتها وظرافتها.

وأما تسمية الفنون الثلاثة بالبيان فلأن البيان هو المنطق الفصيح الْمُعْرِب عما في الضمير، ولا شك في تعلق الثلاثة به[1] تصحيحا وتحسينا.

وأما تسمية الفنين الأخيرين بالبيان فلتغليب حال الفن الثاني على الثالث. والأول بالمعاني لما تقدم.

وأما تسمية الفنون الثلاثة بالبديع: فلأنه لا خفاء في بداعتها[2] وظرافة لطائفها والله أعلم.

---

(١)- يعني أن هذه الفنون الثلاثة لها تعلق بالكلام الفصيح تصحيحًا وتحسينًا.

(٢)- أي: أن هذه العلوم الثلاثة لما فيها من بديع الصنعة سميت بديعًا.

قـــــال:

الفن الأول: علم المعاني

قدَّمَهُ على علم البيان لكونه منه[1] بمنزلة المفرد من المركب[2]؛ لأن رعايةَ المطابقة لمقتضى الحال -التي هي ثمرة علم المعاني- معتبرةٌ في علم البيان، مع شيء آخر وهو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة[3]، كالتعبير عن اتصاف زيد بالكرم بـ: «زيد كثير الرماد»، «جبان الكلب»، «مهزول الفصيل».

قـــــال:

علم به لمقتضى الحال يُرَى	لفظٌ مطابقاً وفيه ذُكرا
إسناد مسندٌ إليه مسندُ	ومتعلقات فعل تورد
قصرٌ وإنشاءٌ وفصلٌ وَصْلٌ اوْ	إيجازٌ اطنابٌ مساواةٌ رأوْا

أقول: العلم يطلق على ملكة يقتدر بها على إدراك المسائل، ويطلق على نفس الإدراك، ويطلق على نفس المسائل. والأنسب بها هنا: المعنى الثالث. فقوله: (**علم**) إلى قوله: (**مطابقا**) تعريف لعلم المعاني، وقوله: (**يرى**) أي: يعلم، و(**به**) يتعلق به، و(**لفظٌ**): نائبُ فاعل (**يُرَى**)، وهو المفعول الأول، و(**مطابقا**): مفعول ثان، وهنا مضاف محذوف، هو أحوال، أي: علم يعلم به أحوال اللفظ مطابقا لمقتضى الحال. ومقصوده: أنه علم يعلم به أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال، فـ: (**عِلْم**): جنس، و: (**يعلم به أحوال اللفظ**): مخرج لما يعلم به أحوال غير اللفظ كالحساب، فإن به يعلم أحوال العدد جمعا وتفريقا.

---

(١)- أي: لكون علم المعاني من علم البيان.

(٢)- يعني أن منزلة علم المعاني كمنزلة المفرد وعلم البيان كمنزلة المركب.

(٣)- لفظ المطول: قدمه على علم البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب؛ لأن البيان: علم يعرف به إيراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال، ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني، والمفرد مقدم على المركب.

وقولُه: (**التي بها يطابق مقتضى الحال**) أي: من حيث[١] إن اللفظ يطابق بها لا من حيث ذاتها[٢]، كالتقديم[٣]، والتأخير، والتعريف، والتنكير- مخرجٌ[٤] للأحوال التي ليست بهذه الصفة[٥]، كالرفع والنصب، ولعلم البيان[٦]؛ لأن البحث فيه عن أحوال اللفظ لا من الحيثية المذكورة[٧]، وكذلك المحسنات البديعية[٨] كالتجنيس ونحوه مما يُعتبر بعد رعاية المطابقة.

والتحقيق في مقتضى الحال: أنه ذو الأحوال[٩].

وقوله: (**وفيه ذكرا** ..) الخ: أشار به إلى أن هذا العلم بجملته منحصر في ثمانية أبواب، انحصار الكل في أجزائه[١٠]. ووجه الانحصار: أن الكلام إما خبر أو إنشاء.

الأول: لابد له من: إسناد، ومسند إليه، ومسند، فهذه ثلاثة أبواب.

والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو ما في معناه[١١]، وهو الباب الرابع.

وكلٌّ من التعلق والإسناد قد يكون بقصر، وقد لا يكون، وهو الباب الخامس.

والثاني: هو الباب السادس.

---

(١)- قوله: «من حيث ..» متعلق بـ«يعلم» بعد ملاحظة نائب الفاعل وصفته.

(٢)- أي: لا من حيث ذات الأحوال؛ إذ لو كان كذلك لاقتضى أن علم المعاني مسائل أو ملكة أو إدراك يتصور بها أحوال اللفظ، مع أن علم المعاني لا يتصور به شيء من تلك الأحوال، بل المراد المعرفة التصديقية، أي: علم يُصَدَّقُ ويُحْكَمُ بسببه بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال.

(٣)- قوله: «كالتقديم ..إلخ» تمثيل للأحوال التي بها المطابقة المذكورة. مخلوف.

(٤)- خبر عن قوله: «وقوله».

(٥)- أي: المطابقة بها لمقتضى الحال. مخلوف.

(٦)- أي: ومخرج لعلم البيان.

(٧)- لأنه وإن كان يعرف بعلم البيان أحوال اللفظ من كونه حقيقة أو مجازا أو كناية لكنه لا يعلم به أحواله من حيث إن بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، بل من حيث ما يقبل منها وما لا يقبل، ومن حيث تحقيق تفاصيلها، وأصول شروط المجاز؛ ليحترز بذلك عن التعقيد المعنوي.

(٨)- أي: ومخرجٌ للمحسنات البديعية مثل التجنيس والترصيع.

(٩)- أي: الكلام الكلي ذو الأحوال الكلية، لا نفس الأحوال من التعريف والتنكير ونحو ذلك. مخلوف.

(١٠)- وليس انحصار الكلي في جزئياته؛ لأنه لو كان كذا لصدق علم المعاني على كل باب من الأبواب الثمانية.

(١١)- كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول ونحو ذلك.

والجملة إن قرنت بأخرى فالثانية إما معطوفة على الأولى، أَوْ لَا، وهما: الفصل والوصل، وهو الباب السابع.

والكلام البليغ: إما ناقص عن أصل المراد، أو زائد، أو مساوٍ. والأول: الإيجاز، والثاني: الإطناب، والثالث: المساواة، وهو الباب الثامن.

وأما وجه[١] إفراد كل واحد من هذه بباب ففي المطوَّل على الأصل.

والكلام[٢]: إما خبر، وهو ما احتمل الصدق والكذب لذاته[٣]، كـ«زيد قائم»، وإما إنشاء، وهو بخلافه، كـ«اعلم واعمل».

ولا ثالث لهما، خلافًا لبعض النحاة القائل بأن الطلب قسم ثالث؛ لدخوله[٤] في الإنشاء.

قـــــال:

الباب الأول: أحوال الإسناد الخبري

أقول: الإسناد: ضمُّ كلمةٍ أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكمَ بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفيٌّ عنه.

فقولنا: «أو ما يجري مجراها» لإدخال نحو: «زيد قام أبوه»، و: «بحيث يفيد الحكم» الخ لإخراج الإسناد الإنشائي. والمراد بالمفهوم: ما يفهم من الكلمة[٥].

---

(١)- أي: أن القصر والفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة إنما هي من أحوال الإسناد أو المسند إليه أو المسند، مثل التقديم والتأخير وغير ذلك، فالواجب بيان سبب إفرادها عن غيرها من الأحوال. وحاصل ما ذكره في المطول: أنه إنما أفردها لكثرة تشعبها وصعوبة أمرها بكثرة مباحثها، بخلاف غيرها من الأحوال كالتعريف والتنكير والتقديم والتأخير وغيرها من الأحوال؛ فلذا لم تفرد بأبواب. دسوقي بتصرف.

(٢)- «الكلام» نخ.

(٣)- تقييد الاحتمال بالذات لإدخال ما قطع بصدقه لكونه ضروريا، أو بالنظر لقائله كالله ورسوله، وما قطع بكذبه ككونه ضروري الكذب، أو بالنظر لقائله؛ فإن موجب الصدق في الأول والكذب في الثاني أمر خارجي، وأما بالنظر إلى ذات الخبر فهو محتمل للصدق والكذب.

(٤) — قوله: لدخوله تعليل لقوله : خلافاً. مخلوف

(٥)- أي: ليس المراد بالمفهوم ما قابل الذات والماصدق حتى يرد أن المراد من جانب الموضوع الذات ومن جانب المحمول المفهوم، أي: الوصف الكلي، فإذا قلت: «الإنسان حيوان» فالمراد من جانب الإنسان ما صدق عليه من الأفراد كزيد وعمرو ..الخ، ومن جانب الحيوان مفهومه، أي: الجسم النامي الحساس =

فلا يَرِدُ: أن المعتبر من جانب الموضوع الذات، ومن جانب المحمول المفهوم؛ لأن الذات أيضًا مما يفهم من اللفظ. وقدَّم بحثَ الخبر على بحث الإنشاء لعظم شأنه[١]، ولتفرع الإنشاء عليه في نحو: «زيد في الدار»، و: «أَزَيْدٌ فيها[٢]؟».

وقدم أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين؛ لأن البحث[٣] إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندًا إليه أو مسندًا، وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الإسناد، والمتقدم على النسبة ذات الطرفين، ولا بحث لهم عنها.

والخبري: نسبة للخبر، وتقدم أنه ما احتمل الصدق والكذب.

[حد الصدق والكذب]

وفي حدِّ الصدق والكذب أقوال أربعة:

الأول -وهو أصحها-: أن الصدق: مطابقة حكم الخبر للواقع، والكذب: عدم مطابقته له، ولو كان الاعتقاد بخلاف ذلك في الحالين[٤].

الثاني -وهو للنظام[٥]-: أن الصدق: المطابقة لاعتقاد المخبِر ولو خطأ[٦]، والكذب: عدم مطابقته للاعتقاد ولو صوابًا[٧]. وما لا اعتقاد معه على هذا

لا ما صدق عليه كالجمل والفرس، فعندما قال: بأن مفهوم إحداهما -أي: المحكوم به- ثابت لمفهوم الأخرى قالوا: أخطأ هنا، فكان عليه أن يقول: لذات الأخرى؛ لأن المراد من جانب الموضوع الذات كما تقدم، فأجاب بأن المراد بالمفهوم: ما يفهم من اللفظ، والذات مما يفهم من اللفظ؛ لا أن المراد بالمفهوم الوصف الكلي حتى يرد الاعتراض.

(١)- شرعا لأن أكثر الاعتقاديات أخبار، ولغة فإن أكثر المحاورات أخبار. دسوقي.

(٢)- فإن أصل «أزيد في الدار» خبر وهو «زيد في الدار» صار إنشاءً بزيادة همزة الاستفهام عليه.

(٣)- أي: في علم المعاني.

(٤)- أي: حال المطابقة الذي هو الصدق، وحال عدمها الذي هو الكذب. مخلوف.

(٥)- هو إبراهيم بن سيار النظام المعتزلي، من الطبقة السادسة من طبقات المعتزلة ت سنة بضع وعشرين ومائتين.

(٦)- أي: ولو كان الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وإذا كان صوابا فبطريق الأولى؛ لتحقق المطابقتين.

(٧)- فقول القائل: «السماء تحتنا» معتقدًا لذلك صدقٌ، وقوله: «السماء فوقنا» غير معتقد لذلك كذبٌ، على قول النظام.

القول داخل في الكذب[١]، لا واسطة.

الثالث -وهو للجاحظ[٢]-: أن الصدق: المطابقة للخارج مع اعتقاد المخبِر المطابقة، والكذب: عدم المطابقة للواقع مع اعتقاد عدمها، وما عدا ذلك ليس بصدق ولا كذب، أي: واسطة بينهما، وهو أربع صور:

- المطابق ولا اعتقاد لشيء[٣].
- والمطابق مع اعتقاد عدم المطابقة.
- وغير المطابق مع اعتقاد المطابقة.
- وغيره[٤] ولا اعتقاد.

القول الرابع: للراغب وهو مثل قول الجاحظ، غير أنه وصف الأربع صور بالصدق والكذب باعتبارين: فالصدق باعتبار المطابقة للخارج أو للاعتقاد، والكذب من حيث انتفاء المطابقة للخارج أو للاعتقاد.

واستدل النظام بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون١]، أي: في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾؛ لعدم مطابقته لاعتقادهم.

ورُدَّ استدلاله بأن المراد: لكاذبون في الشهادة، أي: في ادعائهم مواطأة[٥] القلب للسان؛ لتضمن قولهم: ﴿إِنَّكَ..﴾ الخ: شهادتنا من صميم القلب، وهذا كذبٌ[٦].

---

(١)- أي: أن النظام لا يثبت واسطة بين الصدق والكذب فاعترض عليه بخبر الشاك؛ لعدم صدق حد الصدق والكذب عليه؛ وذلك لأنه لا اعتقاد له حتى يطابقه حكم الخبر أو لا يطابقه؛ فلزم ثبوت الواسطة. فأجيب بأنه كاذب؛ لأن الشاك لما كان لا اعتقاد له صدق على خبره أنه غير مطابق للاعتقاد.

(٢)- هو عمرو بن بحر بن محبوب الكناني من معتزلة البصرة.

(٣)- من مطابقة أو عدمها. مخلوف.

(٤)- أي: غير المطابق.

(٥)- أي: موافقة القلب.

(٦)- فالتكذيب راجع إلى قولهم: «نشهد إنك لرسول الله ..» باعتبار تضمنه خبرًا كاذبًا غير مطابق للواقع، وهو شهادتنا هذه من صميم القلب.

واستدل الجاحظ بقوله تعالى: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَم بِهِ جِنَّةٌ﴾ [سبأ٨]، لأن الإخبار حال الجنة[١] غير الكذب؛ لأنه قسيمه، وغير الصدق؛ لأنهم يعتقدون عدم صدقه، فثبتت الواسطة.

ورُدَّ بأن المعنى[٢]: أم لم يفترِ، فعبر عن عدم الافتراء بالجِنَّة؛ من جهة أن المجنون لا افتراء له؛ لأن الافتراء: الكذب عن عمد، فهذا حصر للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه، أي: الكذب عن عمد، ولا عن عمد[٣]

قـــال:

الحُكْـمُ بالسـلبِ أوِ الإيجـابِ	إِسْنادُهمْ. وَقَصْدُ ذي الخِطـابِ
إفـادةُ السـامعِ نَفْسَ الحكْـمِ	أَوْ كَـوْنَ مُخْـبِرٍ بـه ذا عِلْـمِ
فـأولٌ فائـدةٌ والثـاني	لازِمُهـا عِنْـدَ ذوي الأذهـانِ

أقول: (**إسنادُهم**): -أي: الخبري؛ بدليل ما في الترجمة- معرَّفٌ، و(**الحكم بالسلب أو الإيجاب**): تعريفٌ. والمراد: الحكم بأن النسبة واقعة كـ:«زيد قائم»، أو ليست بواقعة كـ:«زيد ليس بقائم».

ولا مخالفة بين هذا التعريف وما تقدم؛ لمراعاة المعنى هنا واللفظ هناك؛ لأن الخبر يكون معقولا وملفوظاً، فالتعريفان بالاعتبارين.

وقوله: (**وقصد** ..) إلى آخر البيت الثاني: المراد بذي الخطاب: المخبِر، أي: الذي هو بصدد الإخبار والإعلام، لا كل مُخبِر[٤]؛ إذ قد يكون مقصود المخبِر إظهار الضعف، نحو: ﴿إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم٤]، أو التحزن والتحسر، نحو: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾ [آل عمران٣٦]؛ إذ المولى سبحانه عالم بالفائدة ولازمها في

---

(١)- أي: المذكور في قوله: ﴿أَم بِهِ جِنَّةٌ﴾.

(٢)- أي: معنى: ﴿أَم بِهِ جِنَّةٌ﴾.

(٣)- وحينئذ فالإخبار حال الجنة كذب أيضا؛ فلا واسطة. دسوقي.

(٤)- لفظ المطول: «لا شك أن قصد المخبر» أي: من يكون بصدد الإخبار والإعلام، لا من يتلفظ بالجملة الخبرية؛ فإنه كثيرًا ما تورد الجملة الخبرية لأغراض أخرى، مثل: إظهار التحسر نحو: قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾ [آل عمران٣٦]، أو إظهار الضعف نحو: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم٤]. بتصرف.

الخبرين. أي: قصد المخبر بخبره أحد أمرين: إما الحكم، أي: النسبة بين الطرفين المحكوم بها، كقولك: «زيد قائم» لمن لم يعلم قيامه، أو كونه عالماً به، كقولك ذلك للعالم به، قاصدًا إعلامه بأنك عالم بذلك.

ويسمى الأول: فائدة الخبر؛ لأن من شأنه أن يستفاد من الخبر، وإنِ استُفيد من غيره، والثاني: لازمها؛ لأنه كلَّما أفاد الحكم أَفَادَ أنه عالم به، وليس كلما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم؛ لجواز أن يكون الحكم معلومًا قبل الإخبار كما تقدم.

قـــــال:

وربـما أُجْـرِيَ مُجْـرَى الجاهِـلِ مُخاطَـبٌ إِنْ كـانَ غـيرَ عامـلِ
كقولنـــا لعــــالمٍ ذي غفلـــةٍ: الذكرُ مفتـاحٌ لبـابِ الحضـــرةِ

أقول: قد يُنزَّلُ المخاطَبُ العالِمُ بفائدة الخبر ولازمها أو بأحدهما منزلةَ الجاهل، كقولك لتارك الصلاة -وهو يعتقد وجوبها-: «الصلاة واجبة»؛ لعدم[1] جريه على موجَب العلم؛ لأن مَن لم يعمل بعلمه هو والجاهل سواء، وكقولنا للعالم الغافل عن ذكر الله تعالى -مع علمه بأنه وسيلة إلى حضرة المذكور[2]-: «الذكر مفتاح لباب الحضرة»، أي: الإلهية، والمراد بالحضرة -ويعبر عنها بحضرة القدس، وهي الحالة التي إذا وصل إليها السالك سمي عارفًا وواصلا-: أن يكون في حالة لا يرى فيها إلا المولى سبحانه وتعالى، فانيًا عن الأكوان، متوجهًا بقلبه إلى الرحمن، متلقفًا ما يلقيه المولى سبحانه وتعالى في قلبه من لطائف العرفان. ولا شك أن الوسيلة إلى هذه الحالة ذكر المولى سبحانه وتعالى، قال المصنف في شرحه: والغرض من المثال المذكور في البيت ترغيبُ طالب العلم في الدخول في حضرة المنقطعين إلى الله تعالى، الذين تلذذوا بعبادة ربهم، وهم في الدنيا متنعمون بما يرد على قلوبهم من المعارف، وما يتجلى لهم من

---

(١)- علة لـ«ينزل». مخلوف.

(٢)- أي: الذي يذكره الذاكر، وهو الله تعالى. مخلوف.

صفات الجلال والجمال، وفي الآخرة أسعد وأفضل، وتحذيرُه من الغفلة التي قطعت ظهور كثير من طلبة العلم، وطمست بصائرهم حتى توهموا أن العلم مقصود بالذات، وما هو مطلوب إلا للعمل؛ إذ لا يصح إلا به، فليحذر طالب العلم من الغفلة، وليأخذ نصيبه من الأوراد من بدايته إلى نهايته، بقدر ما لا يشغله عن العلم، فإن الله سبحانه وتعالى ﴿جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان٦٢]، فمن زعم أن الأوراد وإن قلَّت تشغله فذلك من تسويل الشيطان، ومن علامات الطرد والخذلان اهـ.

قال:

فينبغي اقتصارُ ذي الإخبارِ ... على المفيد خَشْيَةَ الإكثارِ
فيُخْبَرُ الخالي بلا توكيدِ ... ما لَمْ يَكُنْ في الحُكْمِ ذا تَرْديدِ
فَحَسَنٌ، ومُنْكِرُ الأَخبارِ ... حَتمٌ له بِحَسَبِ الإنكارِ
كقوله: ﴿إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ ... فزاد[1] بعدُ ما اقتضاهُ المنكِرونْ
لِلفظِ الابتداءِ ثمَّ الطلبِ ... ثُمَّتَ الأنكارِ الثلاثةَ أنسُبِ

أقول: الفاء: تفريعية، أي: إن كان قصد المخبِر بخبره إفادة المخاطب فينبغي له أن يقتصر في التركيب على قدر الحاجة[2]؛ فإن كان المخاطب خاليَ الذهن من الحكم والتردد فيه[3] -أي: غير عالم بوقوع النسبة أو لا وقوعها، ولا مترددًا في

(١)- قوله: «فزاد» بالإفراد، وضميره للقائل وهم الرسل، وقوله: «بعدُ» بالبناء على الضم؛ لحذف المضاف إليه ونية معناه، أي: بعد اقتضاء إنكار المنكرين لتلك الزيادة. وقوله: «ما اقتضاه» مفعول «زاد»، والمنكرون: فاعل اقتضى على حذف مضاف هو إنكار. والمعنى فزاد القائل بعد اقتضاء إنكار المنكرين لتلك الزيادة ما اقتضى المنكرون زيادته.

(٢)- أي: على مقدار حاجة المخبر في إفادة الحكم أو لازمه، أو حاجة المخاطب في استفادتها. صبان عن الأطول. مخلوف.

(٣)- المراد بالخلو من الحكم: عدم العلم بوقوع النسبة أو بعدم وقوعها، أي: غير مصدق بوقوع النسبة ولا بعدم وقوعها. وقوله: «والتردد فيه» الضمير في «فيه» عائد على الحكم بمعنى الوقوع أو عدم الوقوع، أي: غير متصور للوقوع أو عدمه، ففي الكلام استخدام، فلا يرد الاعتراض بأن المخاطب إذا كان خالي الذهن من الحكم فهو خالٍ من التردد فيه؛ لأنه إنما يلزم ذلك لو كان المراد بالحكم في قوله: «و التردد فيه» ما أريد بالحكم في قوله: «خالي الذهن من الحكم».

أنها واقعة أو غير واقعة- يلقى له الخبر غيرَ مؤكدٍ، فيقول له: «زيد قائم» -مثلا-، ولا يزيد على ذلك؛ لئلا يكون مكثرًا عليه بلا فائدة. وإن كان مترددًا في الخبر طالبًا له حَسُنَ الإتيان بمؤكد واحد، نحو: «لَزيد قائم». وإن كان منكرًا وجب توكيده بحسب الإنكار، أي: بقدره قوةً وضعفًا، فكلما زاد الإنكار زاد في التوكيد، كقوله تعالى -حكاية عن رسل عيسى إذ كُذبوا في المرة الأولى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ [يس١٤]، فأكد بـ«إنَّ» و«اسمية الجملة»، وفي المرة الثانية: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس١٦]، فأكد بالقسم المشار إليه بـ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ﴾، و«إنَّ»، و«اللام»، و«اسمية الجملة»؛ لمبالغة المخاطبين في الإنكار، حيث قالوا: ﴿مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمن مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ﴾ [يس١٥].

ويسمى الضرب الأول[١]: ابتدائيًّا. والثاني[٢]: طلبيًّا. والثالث[٣]: إنكاريًّا. وهذا معنى قوله: (للفظ الابتداء ثم الطلب) البيت.

ويسمى إخراج الكلام على هذه الوجوه -أي: الخلو عن التوكيد في الأول، والتقوية بمؤكد استحسانًا في الثاني، ووجوب التوكيد بحسب الإنكار في الثالث- إخراجًا على مقتضى الظاهر، وهو أخص مطلقًا من مقتضى الحال[٤].

(١)- الضرب الأول هو الخلو عن التأكيد، ويسمى ابتدائياً لكونه غير مسبوق بطلب ولا إنكار.

(٢)- الضرب الثاني هو التأكيد استحساناً عند التردد والطلب للحكم، ويسمى طلبياً لأنه مسبوق بالطلب، أو لكون المخاطب طالباً له.

(٣)- الضرب الثالث هو التأكيد وجوباً، ويسمى إنكارياً لأنه مسبوق بالإنكار، أو لكون المخاطب بالكلام المشتمل عليه منكراً.

(٤)- اعلم أن الحال: هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيفًا بكيفيةٍ ما، سواء كان ذلك الأمر ثابتا في الواقع، أم كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم، كتنزيل المخاطب غير السائل منزلة السائل. وظاهر الحال: هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيفًا بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر الداعي ثابتا في الواقع؛ فلذا كان ظاهر الحال أخص من الحال مطلقا، فالتطبيق على الثاني إخراج للكلام على مقتضى ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال، وعلى الأول إخراج له على خلاف ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال، ثم إن تلك الكيفية هي المقتضى للحال أو لظاهره. فكل كيفية اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال، وليس كل كيفية اقتضاها الحال اقتضاها ظاهره، فعموم المقتضي -بالكسر- يقتضي عموم المقتضى. دسوقي.

قـــال:

واسْتَحْسِنِ التَّوْكيدَ إِنْ لَوَّحْتَ لَـهْ بِخَـبَرٍ كَسـائِلٍ فِي الْمَنْزِلَـةْ[١]
وألحقوا أَمـارةَ الإِنكـار بِـهْ كَعَكْسِهِ لِنُكْتَـةٍ لَمْ تَشْـتَبِهْ

أقول: تقدم أن إخراج الكلام على الوجوه المتقدمة إخراج على مقتضى الظاهر، وقد يُخْرَجُ الكلام على خلافه، فيؤتى بمؤكد استحسانًا لخالي الذهن إذا قُدِّم إليه ما يلوح بالخبر، فيستشرف له[٢] استشرافَ المترددِ الطالب، نحو: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [هود٣٧]، أي: لا تدعني يا نوح، في شأن قومك، فهذا الكلام يلوح بالخبر، ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب؛ لأن النهي مُشَوِّفٌ[٣] للنفس عادةً إلى طلب السبب، فصار المقام مقام أن يتردد[٤] المخاطب في أنهم هل صاروا محكومًا عليهم بالإغراق أم لا؟ فقيل: ﴿إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ بالتأكيد. وهذا معنى قوله: (**واستحسن**..) البيت.

والضمير في (**له**): للمخاطب. وقوله: (**كسائل**): أي: كطالب. (**في المنزلة**)، أي: مُنَزِّلًا له منزلةَ الطالب للخبر. ويُجْعَلُ[٥] المقرُّ كالمنكر إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار، فيؤكد له الكلام تأكيد المنكر، نحو [السريع]:

جـاءَ شـقيقٌ عارضًـا رُمحَـهُ إن بنـي عمِّـك فـيهم رمـاح[٦]

---

(١)- أي: في المكانة، أي نُزِّل غير السائل مكان السائل.

(٢)- «فيستشرف» أي: غير السائل «له» أي: للخبر، يعني ينظر إليه، يقال: استشرف الشيء إذا رفع رأسه ينظر إليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس.

(٣)- يقال: تشَوَّفَ فلان لكذا إذا طمح بصره إليه، ثم استعمل في تعلق الآمال وطلبها.

(٤)- أي: صار المقام بسبب الملوح إلى جنس الخبر مظنة التردد والطلب وإن لم يتردد المخاطب ولم يطلب بالفعل، وإلا لكان إخراجا على مقتضى الظاهر.

(٥)- معطوف على قوله: «فيؤتى بمؤكد استحسانا».

(٦)- هذا البيت للشاعر الجاهلي: حَجَل بن نضلة القيسي، والشاهد فيه: تأكيد الخبر بـ«إن» تنزيلا لشقيق منزلة المنكر أنَّ في بني عمه رماحًا.

فشقيق لا ينكر أن في بني عمه رماحًا، لكن مجيئه واضع الرمح على العَرْض من غير التفات وتهيؤ أمارة أنه يعتقد أن لا رمح فيهم، بل كلهم عُزْلٌ، أي: لا سلاح معهم، فنُزِّل منزلة المنكر، وأُكِّدَ له الخطاب. وهذا معنى قوله: (**وألحقوا أمارة الإنكار به**)، أي: بالإنكار، أي: ألحقوا عدم الإنكار المصاحب لأمارة الإنكار بالإنكار.

وقوله: (**كعكسه**) أي: جعل المنكر كالمقرِّ إذا كان معه دلائل وشواهد لو تأملها ارتدع عن إنكاره، فلا يؤكد له، وهو المراد[1] بقوله: (**لنكتة لم تشتبه**)، كقولك لمنكر الإسلام: «الإسلام حق» بلا تأكيد؛ لأن مع المنكر[2] دلائل دالة على حقية الإسلام. وأما تمثيل الأصل[3] بقوله تعالى: ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة٢] فليس من هذا القبيل[4]، بل تنظير للمسألة[5] بتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه، بناء على وجود ما يزيله، فإنه نَزَّل ريبَ المرتابين منزلة عدمه، تعويلًا على ما يزيله حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق، كما نزل الإنكار منزلة عدمه؛ لذلك، حتى صح ترك التأكيد.

---

(١)- قوله: «وهو المراد ..إلخ» أي: كون المنكر معه من الدلائل، فيكون قول المصنف: «النكتة» راجعا لقوله: «كعكسه» فقط. مخلوف.

(٢)- معنى كونه مع المنكر: أن يكون معلوما له أو محسوسا عنده.

(٣)- المراد بالأصل: تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني (ت ٧٣٩هـ).

(٤)- لأن الخطاب للنبيء ﷺ ولأصحابه ولا إنكار لهم حتى يجعلوا كغير المنكرين فيترك التأكيد.

(٥) —قوله: للمسألة أي : مسألة جعل المنكر كغير المنكر. وقوله : بتنزيل الباء سببية ، أي أن التنظير حصل بسبب تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه في كلٍّ بناء على وجود ما يزيله. مخلوف

قـــــال:

بِقَسَـــمٍ قَـــدْ إِنَّ لامِ الابْتِـــدا ... ونُـــونَيِ الْتَّوْكيـــدِ وَاسْـــمٍ أَكِّـــدا

والنَّفْيُ كالإثبـاتِ في ذا الْبـابِ ... يَجْـري عـلى الثلاثـةِ الأَلْقـابِ

بِـــإِنْ وَكـانَ لامٍ أَوْ بَـاءٍ يَمِـينْ ... كَـ«ما جليسُ الفاسـقين بـالأمين»

أقول: بَيَّنَ بعض ما يؤكد به الخبر:

- فالقسم نحو: «والله زيد قائم».
- و«قد» نحو: «قد قام زيد».
- و«إنَّ» نحو: «إن زيدًا قائم».
- و«لام الابتداء» نحو: «لزيد قائم».
- و«نونا التوكيد» نحو: «ليقومنَّ زيد»، بتشديد النون وتخفيفها.
- و«الاسم» أي: اسمية الجملة نحو: «زيد عالم».

فقوله: (**بقسم**) متعلق بـ(**أكدا**) آخر البيت، وأَلِفُهُ: للإطلاق، أو مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، أي: أكدنْ بقسم وقد إلى آخر المعطوفات بحرف العطف المحذوف.

وقوله: (**والنفي** ...) البيت: يعني أن الخبر المنفي كالخبر المثبت في وجوهه الثلاثة المتقدمة: من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي، وتقويته بمؤكد استحسانًا في الطلبي، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الإنكاري، وفي الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر، تقول لخالي الذهن: «ما زيد قائمًا»، وللطالب: «ما زيد بقائم»، وللمنكر: «والله ما زيد بقائم».

ومن هذه تعلم أمثلة الخروج عن مقتضى الظاهر في النفي.

و(**الألقاب**): الأنواع. وقوله: (**بإنْ وكان** ..) البيت: إشارة إلى بعض مؤكدات الخبر في النفي، وهي:

- «إن الزائدة» نحو: «ما إن زيد قائم».
- و«كان» نحو: «ما كان زيد قائمًا».

- و«لام الجحود» نحو: «ما كان زيد ليقوم».
- و«الباء» نحو: «ما زيد بقائم»، ومنه مثال الكتاب، وهو: «ما جليس الفاسقين بالأمين»، أي: على الشريعة؛ لأن من تخلق بحالة لا يخلو حاضِرُهُ منها.
- و«اليمين» نحو: «والله ما زيد قائمًا».

قـــال:

فصل: في الإسناد العقلي

وللحقيقـــــةٍ مجـــــازٍ وردا ... للعقـلِ منسـوبين، أمَّـا المَبتـدا
إسـنادُ فِعْـلٍ أو مضـاهيهِ إلى ... صـاحِبِهِ كَـ«فـازَ مَـن تَبَـتَّلا»
أقسـامُه مِـنْ حيـثُ الاعتقـادِ ... وواقـــعٍ أربعـــةٌ تفـــادُ

أقول: الفصل: معناه لغة: القطع، واصطلاحًا: جملة من الكلام، ويعبر عنها تارة بالكتاب، وتارة بالباب، فإن جمع بين الثلاثة كان الأول والثالث مندرجين تحت الثاني، والأول مندرجًا تحت الثالث.

وهذا الفصل معقود لبيان أن الإسناد مطلقًا[١] ينقسم إلى: الحقيقة العقلية والمجاز العقلي، وأقسام[٢] كلٍّ.

فالحقيقة العقلية: إسناد الفعل أو ما في معناه كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والظرف- إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر[٣]، كالفاعل فيما بني له، نحو: «ضرب زيد عَمرًا»،

---

(١)- أي: لا بقيد كونه إسناد شيء إلى ما هو له أو لغيره. مخلوف. وفي السعد: ثم الإسناد مطلقا سواء كان إنشائيا أو إخباريا.

(٢)- قوله: «وأقسام كل» بالجر عطف على قوله: «أن الإسناد ..إلخ»؛ لتأوله بمصدر/ أي: لبيان انقسام الإسناد .. الخ وأقسام كل. مخلوف بتصرف يسير.

(٣)- أي: في ظاهر حال المتكلم بأن لا ينصب قرينة على أنه غير ما هو له في اعتقاده.

والمفعول فيما بني له، نحو: «ضُرب عمرٌو»، فإن الضاربية لزيد، والمضروبية لعمرو، بخلاف نحو[١]: «نهاره صائم[٢]».

فـ:«عند المتكلم» مُدخِلٌ لما يطابق الاعتقاد دون الواقع، و: «في الظاهر» مدخلٌ لما لا يطابق الاعتقاد[٣]، وكل منهما متعلق بِـ«له[٤]». ومعنى كونه له، أن معناه قائم به، وحقه أن يسند إليه، سواء كان صادرًا عنه باختياره، أو بغير اختياره، نحو: «ضرب زيد»، و«مات عمرو»، على ما فيه[٥]. ومنه[٦]: مثال الكتاب.

وبمقتضى هذا التعريف تكون أقسام الحقيقة العقلية من جهة الواقع والاعتقاد أربعة:

الأول: ما طابق الواقع والاعتقاد، كقولنا معاشر المؤمنين: «أنبت الله البقل».

الثاني: ما طابق الاعتقاد فقط، كقول الجاهل -أي: الكافر-: «أنبت الربيع البقل».

الثالث: ما طابق الواقع فقط، كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه[٧]: «خلق الله الأفعال كلها».

الرابع: ما لا يطابق واحدًا منهما، كقولك: «جاء زيد»، وأنت تعلم أنه لم يجيء دون المخاطب[٨].

فقوله: (**ولحقيقة**): الظاهر أنه متعلق بـ«أثبتن» محذوفا. و(**مجاز**): معطوف

---

(١)- أي: مما أسند فيه المبني للفاعل لغير الفاعل. مخلوف.

(٢)- فإن الصوم ليس للنهار.

(٣)- أي: سواء طابق الواقع أم لا بأن كان غير مطابق لواحد منهما. دسوقي.

(٤)- أي: متعلق بعامله المستتر الذي هو استقر، فلا يرد أن الظرف لا يتعلق بمثله، كذا قيل. وقد يقال: لا مانع من تعلقه به حيث كان مستقراً؛ لاستقرار معنى العامل فيه عند حذف لفظه، تأمل. دسوقي.

(٥)- أي: من كون الموت ليس صادرا عنه أصلا لا باختياره ولا بغير اختياره.

(٦)- أي: من الشق الثاني على ما فيه أيضا مما مر. مخلوف.

(٧)- قوله: «وهو يخفيها عنه» أي: ممن لا يعرف حاله، أما لو عرف المخاطب حال المتكلم، وكان المتكلم يعلم أن المخاطب عارف بحاله- كان الإسناد حينئذ مجازا عقليا من الإسناد إلى السبب وهو الله عند المعتزلي؛ لأن تلك المعرفة قرينة صارفة عن كون الإسناد لما هو له.

(٨)- إذ لو علمه المخاطب أيضا لما تعين كونه حقيقة؛ لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجيء قرينة على أنه لم يرد ظاهره فلا يكون الإسناد إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر. سعد.

بعاطف محذوف. و(**منسوبين**): حال من ضمير: (**وردا**)، البارز. و(**للعقل**): متعلق به[١]، أي: فيقال[٢]: حقيقة عقلية، ومجاز عقلي. ويصح تَعَلُّقُهُ[٣] بـ(**ورد**) العائد ضميره للإسناد، وألِفُهُ[٤] للإطلاق، و(**منسوبين**): صفة لهما، و(**للعقل**): متعلق به، أي: ورد الإسناد إلى حقيقة وإلى مجاز منسوبين للعقل. وقوله: (**أما المبتدأ**): أي: الحقيقة العقلية، وقوله: (**أو مضاهيه**): أي: مشابِهه في الدلالة على الحدث. و(**فاز من تبتلا**): أي: أفلح من انقطع إلى مولاه. والتبتل قسمان: تبتل البداية: وهو الانقطاع عن الخلق بالعزلة، وهو وصف المريدين. وتبتل النهاية: وهو خلو القلب وانقطاعه عن السِّوَى، وهو وصف الواصلين.

وقوله: (**أقسامه**): الضمير للمبتدأ، ولو نظر للمراد به -وهو الحقيقة- لأنَّث الضمير كما هو ببعض النسخ. ولم يأتِ المصنف بأداة حصر؛ ليفيد أن بعض الإسناد ليس بحقيقة ولا مجاز، نحو: «الإنسان حيوان»؛ لعدم كون المسند فعلًا أو ما في معناه.

واعلم أَنَّ الحقيقة والمجاز يتصف بهما الإسناد أَوَّلًا وبالذات، واللفظ ثانيًا وبالعرض[٥]، وبذلك[٦] ناسب ذكرهما في فن المعاني الباحث عن أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال، وقد تبع الأصل في إيرادهما هنا، وفيه نظر يعلم من المطول[٧].

---

(١)- أي: متعلق بمنسوبين.

(٢)- قوله: «أي: فيقال ..إلخ» بيان للنسبة إلى العقل المأخوذة من قوله: «للعقل ..إلخ» .

(٣)- أي: قوله: لحقيقة، فهو مقابل للتعلق بالفعل المحذوف. مخلوف.

(٤)- أي: ألف «وردا».

(٥)- قوله: «ثانيا» أي: اتصافا ثانيا. وقوله: «بالعرض» أي: ومتلبسا بالعرض، أي: العروض بواسطة الإسناد. مخلوف. أي: اتصاف الكلام بالحقيقة العقلية أو المجازية العقلية بالتبع للأمر العقلي وهو الإسناد، فاتصاف الكلام بهما باعتبار ما اشتمل عليه من الإسناد.

(٦)- أي: بوصف اللفظ بهما. والباء للسببية. مخلوف.

(٧)- قال في المطول: وفيه نظر؛ لأن علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنه يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، وظاهرٌ أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني.

وأنَّ الحقيقة تنقسم أربعة أقسام باعتبار الطرفين[١]؛ لأنهما إما مستعملان في حقيقتهما اللغوية، أو مجازهما، أو المسند إليه في حقيقته والمسند في مجازه، أو عكسه.

فالأول: نحو: «خلق الله زيدًا». والثاني: نحو: «أحيا البحرُ زيدًا» تريد: أعطى الكريمُ زيدًا[٢]. والثالث: نحو: «أحيا الإله البقل[٣]». والرابع: نحو: «جاء زيد» وأنت تريد غلامه[٤].

قـــــال:

والثـــانِ أَنْ يُسْـــنَدَ للملابَـسِ ... ليسَ لَهُ يُبْنى كَـ«ثـوبٍ لابِـسِ»

أقسامُه بِحَسَـبِ النَّـوْعَيْنِ[٥] فِيْ ... جُزْأيــهِ[٦] أَرْبَــعٌ بــلا تَكَلُّــفِ

أقول: مراده بالثاني: المجاز العقلي، وهو إسناد الفعل أو شبهه[٧] إلى ملابَسٍ -بالفتح- له غير ما هو له[٨]، بتأويل[٩]، أي: غير الملابس الذي ذلك الفعل أو ما في معناه مبني له[١٠]، أي: غير الفاعل في المبني للفاعل، وغير المفعول به في المبني للمفعول به. ومعنى التأويل: نصب قرينة صارفة عن كون الإسناد إلى ما هو له.

---

(١)- أي: المسند والمسند إليه. وقوله: «باعتبار» متعلق بـ«تنقسم».

(٢)- فالإحياء حقيقة: إيجاد الحياة، وهي صفة تقتضي الحس والحركة، ثم استعير لإعطاء الشيء المنعم به، بجامع صلاحية الجسم بكل، واشتق من الإحياء أحيا بمعنى أعطى استعارة تصريحية تبعية، واستعارة البحر للكرم معروفة.

(٣)- استعير الإحياء للإنبات بجامع إطلاق الإيجاد. مخلوف.

(٤)- ففيه مجاز بالحذف، أو هو من باب التجوز في العَلَم على ما بحثه بعضهم. مخلوف.

(٥)- أي: نوع الحقيقة، ونوع المجاز. مخلوف.

(٦)- وهما المسند والمسند إليه.

(٧)- شبه الفعل: هو المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

(٨)- معنى كونه غير ما هو له: أنه ليس من حقه أن يسند إليه؛ لأنه ليس بوصف له.

(٩)- يشمل هذا التعريف إسناد الفعل المبني للفاعل وما في معناه كاسم الفاعل إلى غير فاعله: كالمفعول والمصدر والزمان والمكان والسبب مما له علاقة بالفاعل، وإسناد الفعل المبني للمفعول وما في حكمه كاسم المفعول إلى غير نائب الفاعل مما له علاقة به: كالفاعل والمصدر ونحوهما.

(١٠)- أي: مسند إليه حقيقة. صبان. مخلوف.

فخرج قولُ الكافر: «أنبت الربيع البقل»؛ لأنه معتقده، وكذا الأقوالُ الكاذبة[١]. وهذا معنى قوله: (**والثان أن يسند**): أي: الفعل الخ.

وللفعل ملابَسات شتى. واقتصر الأصل عليه -وإن كان ما في معناه كاسم الفاعل كذلك- لأنه الأصل. يلابس[٢] الفاعل لوقوعه منه، والمفعول به لوقوعه عليه، والمصدر لأنه جزء معناه[٣]، والزمان والمكان لوقوعه فيهما، والسبب[٤] لأنه يحصل به. فإسناده إلى الفاعل أو المفعول إذا كان مبنيًّا له[٥] حقيقةٌ كما مر، وإلى غيرهما -أي: غير الفاعل في المبني للفاعل، وغير المفعول به في المبني للمفعول لجامع بينهما[٦]، وهو ملابسة كل منهما للفعل- مجازٌ، كقولهم: «عيشة راضية» فيما بني للفاعل وأسند للمفعول به؛ إذ العيشة مرضية. وحقيقة الكلام: رَضِيَ المرءُ عيشتَهُ، ثم أسند الفعل إلى المفعول من غير أن يبنى له، فبقي رَضِيَتِ العِيشةُ، وهو معنى كونه مجازًا، ثم سبك من الفعل المبني للفاعل اسم فاعل، وأسند إلى ضمير العيشة، فآل الأمر إلى أن صار المفعول فاعلًا.

ومنه: مثال الكتاب، وهو: «ثوب لابس»، والأصل: «لَبِس زيدٌ ثوبًا»، ثم أسند الفعل إلى المفعول في التقدير من غير أن يبنى له، فصار: «لَبِسَ ثوبٌ»، ثم سبك من الفعل اسم فاعل، وقيل: «ثوب لابس».

و: «سيل مُفعَم» فيما بني للمفعول وأسند إلى الفاعل، وحقيقة الكلام: «أَفْعَمَ السيلُ الوادي»، أي: ملأه، فأسند الفعل إلى المفعول في التقدير من غير أن يبنى له، فصار الكلام هكذا: «أَفْعَمَ الواديُ السيلَ»، ثم حذف الفاعل،

---

(١)- أي: لأن المتكلم يروج حقيقة إسنادها فلا نصب. مخلوف.

(٢)- قوله: «يلابس» مستأنف استئنافا بيانيا، أتى به لتفصيل الملابس. وقوله: «يلابس الفاعل» أي: الحقيقي. دسوقي.

(٣)- فيلابسه بدلالته عليه تضمنا. وكذا يقال في الزمان. أو أن ملابسته للزمان لكونه لازما لوجوده، ويلابس المكان بسبب دلالته عليه التزاما باعتبار أنه لا بد له من محل يقع فيه. دسوقي معنى.

(٤)- قوله: «والسبب ..إلخ» سواء كان السبب مفعولا له نحو: ضرب التأديب، أو لا نحو: بنى الأمير المدينة.

(٥)- أي: للفاعل أو المفعول به، فالضمير راجع لهما، وأفرد الضمير لأن العطف بـ«أو».

(٦)- أي: بين ذلك الغير وأحد الأمرين الفاعل والمفعول. مخلوف.

وأقيم المفعول مقامه، وبني الفعل له، فصار: «أُفْعِمَ السيل»، وهو معنى كونه مجازًا؛ نظرًا إلى التركيب الأول، ثم سبك منه اسم مفعول، وقيل: «سيل مفعَم» -بفتح العين-، فأسند اسم المفعول إلى ضمير المفعول الذي كان في الأصل فاعلا.

و: «جَدَّ جدُّه» في المصدر، حقيقته: «جد الرجل في جده[1]»، فحذف الفاعل، وأسند الفعل المبني له إلى المصدر مبالغة، فصار: «جَدَّ جِدُّهُ» مجازًا؛ لأن الجاد هو صاحب الجد -أي: من قام به الجد- لا نفس الجد.

و: «نهاره صائم» في الزمان، حقيقته: «صام المرءُ نهارَه»، أي: في نهاره، ثم حذف الفاعل، وأسند الفعل المبني له إلى الزمان، فصار: «صامَ نهارُه»، وهذا معنى كونه مجازًا، ثم سبك من الفعل اسم فاعل، وأخبر به عن النهار فقيل: «نهارُه صائمٌ»، فإسناد الصوم إلى ضمير النهار مجازٌ؛ لأن الصائم هو الشخص.

و: «نهر جار» في المكان، وحقيقته: «جرى ماءُ النهرِ»، أي: في النهر، فحذف الفاعل، وأسند فعله إلى المكان، وقيل: «جرى النهرُ»، وهذا معنى كونه مجازًا، ثم سبك من الفعل اسم فاعل، وأسند إلى ضمير النهر إسنادًا مجازيًّا؛ لأن الجاري الماء في النهر لا النهر.

و: «بنى الأمير المدينة» في السبب، وحقيقته: «بَنَتِ الفَعَلَةُ المدينةَ بسبب أمر الأمير»، فحذف الفاعل، وأسند فعله إلى الأمير، فقيل: «بنى الأمير المدينة»، وهذا معنى كونه مجازًا.

والمجاز العقلي يجري أيضًا في النسبة الإضافية، نحو: «أعجبني إنبات الربيع البقل»، وفي الإيقاعية، نحو: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الشعراء١٥١]. فيكون معنى قوله: (**أن يسند** ..)الخ: مطلق النسبة: إسنادية كانت أو إضافية[2] أو إيقاعية، ولا

(١)- قوله: «في جده» لم أر لهذا الجار وجها مع عدم ظهور المعنى عليه، فالظاهر حذفه ونصب «جده». مخلوف. وعبارة الدسوقي: وأصله: جد زيد جدًّا، أي: اجتهادا.

(٢)- النسبة الإسنادية: هي النسبة الواقعة بين المسند والمسند إليه. والإضافية: هي النسبة الواقعة بين المضاف والمضاف إليه. والإيقاعية: هي نسبة الفعل للمفعول، فالمجاز العقلي في الإسنادية تقدم. وأما في الإضافية فهو إضافة ما ينبغي للفاعل لغيره، وفي الإيقاعية هو إيقاع الفعل على غير المفعول به

يضرنا اقتصاره على التمثيل بالنسبة الإسنادية؛ لإتيانه بالكاف التي لا تفيد الحصر.

وقوله: (**أقسامه**) الخ: يعني أن المجاز ينقسم إلى أربعة أقسام باعتبار طرفيه[1]؛ لأنهما إما حقيقتان لغويتان، أو مجازان، أو المسند إليه حقيقة والمسند مجاز، أو عكسه.

مثال الأول: «أنبت الربيع البقل». ومثال الثاني: «أحيا الأرض شباب الزمان»؛ لأن المراد بإحيائها: نضارتها بأنواع الرياحين والنبات، والإحياء في الحقيقة إعطاء الحياة، وهي[2] صفة تقتضي الحس والحركة. وكذلك المراد بشباب الزمان: زمان ازدياد قواها النامية، وهو في الحقيقة[3] عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة، أي: قوية مشتعلة.

ومثال الثالث: «أحيا الأرض الربيع». ومثال الرابع: «أنبت البقل شباب الزمان».

ومراد المصنف بالنوعين: الحقيقة والمجاز، وبالجزأين: المسند إليه والمسند.

واختلف في المجاز العقلي، وفي المفرد: هل وقعا في القرآن أم لا؟

فذهب قوم إلى الأول، وآخرون إلى الثاني، والصحيح الأول، وهو مختار الأصل، قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ﴾ [الأنفال٢]، ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَاءهُمْ﴾ [القصص٤]، ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ [المزمل١٧].

ويكون في الإنشاء، كقوله تعالى: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾ [غافر٣٦]، و: «لينبت الربيع ما شاء»، و: «ليصم نهارك»، ونحو ذلك.

قال:

وَوَجَبَتْ قرينةٌ لفظيَّةٌ ... أَوْ معنَوِيَّةٌ وَإِنْ عادِيَّةٌ

أقول: المجاز العقلي لابد له من قرينة، وهي: ما دل على المراد لا بالوضع[1]، وهي:

---

(١)- أي: المسند والمسند إليه.

(٢)-أي: الحياة تقتضي الحس -أي: الإحساس بمعنى الإدراك بالحواس الخمس الظاهرة- والحركة، أي: الإرادية.

(٣)- أي: في اللغة. دسوقي

(١)- أي: بل بطريق الإشارة إليه إن كانت القرينة لفظية، أو بواسطة العقل أو العادة إن كانت عقلية أو عادية. مخلوف.

- إما لفظية، كقولك: «شيَّبَ رأسي توالي الهموم والأحزان، ولكن[١] الله يفعل ما يشاء».
- وإما معنوية، وهي أنواع: كاستحالة قيام المسند بالمسند إليه عقلًا، نحو: «محبتك جاءت بي إليك[٢]»؛ لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة؛ لأن العَرَض لا يقوم بالعَرَض. أو عادة نحو: «هزم الأمير الجند»؛ لاستحالة قيام هزم الجند بالأمير وحْدَهُ عادةً، وإن كان ممكنًا عقلًا.

أو صدوره[٣] من الموحد في مثل: «أنبت الربيع البقل».

ثم الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به إذا أسند إليه يكون حقيقة، فمعرفة ذلك[٤] قد تكون ظاهرة كقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة١٦]، أي: فما ربحوا في تجارتهم، وقد تكون خفية لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل، نحو: «سرتني رؤيتك» أي: سرني الله وقت رؤيتك.

وهذا مذهب الأصل، وقال الشيخ عبد القاهر: لا يجب في المجاز العقلي أن يكون الفعل له فاعل إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة؛ فإنه ليس لـ:«سرتني» ونحوه فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة. وبيان مراده[٥] مذكور في المطولات.

وأنكر السكاكي[١] المجاز العقلي، وقال: الذي عندي نظمه في سلك

(١)– فقوله: «ولكن الله ..إلخ» دل على أنه يسند الأفعال إلى الله، وأن إسناد الشيب إلى التوالي متجوز فيه عنده. مخلوف.

(٢)– وأصله: نفسي جاءت بي إليك لأجل المحبة، فالمحبة سبب داع إلى المجيء لا فاعل له، فلما كانت المحبة مشابهة للنفس من حيث تعلق المجيء بكل منهما صح الإسناد للمحبة على جهة المجاز. دسوقي.

(٣)– عطف على «استحالة» أي: وكصدور الكلام عن الموحد. سعد.

(٤)– أي معرفة فاعل الفعل أو مفعوله الذي إذا أسند إليه يكون حقيقة.

(٥) –مراده نفي وجوب فاعل محقق في الخارج أسند إليه الفعل حقيقة إسناداً يعتد به بأن يقصد في العرف والاستعمال إسناد الفعل إلى ذلك الفاعل، وأما أن الموجد هو الله تعالى فلا نزاع فيه، إنما النزاع في الفاعل بالوجه المذكور، فليس مراده أن الفعل قد يخلو عن الفاعل رأساً. أفاده الصبان. تمت مخلوف

(١)–السكاكي هو: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي صاحب كتاب مفتاح العلوم (ت ٦٢٦هـ).

الاستعارة بالكناية[١]، بجعل الربيع -مثلا في المثال- استعارة عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه، وجعل نسبة الإنبات إليه -الذي هو من لوازم الفاعل الحقيقي- قرينة الاستعارة.

ورَدَّهُ الأصل[٢] بوجوه لم تسلم له، ليس هذا الاختصار محل بسطها، فليرجع إلى الأصل وشرحه للسعد من أراد الوقوف على ذلك.

---

(١)- وتعريف الاستعارة بالكناية عند السكاكي: أن تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي أن تنسب إليه شيئًا من اللوازم المساوية للمشبه به، مثل أن تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف إليها شيئًا من لوازم السبع فتقول: مخالب المنية نشبت بفلان. المطول.

(٢)- قال في التلخيص وشروحه: (وفيه نظر؛ لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى: {فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ٢١} صاحبها؛ لما سيأتي) في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي، ويستلزم ألا تصح الإضافة في نحو: نهاره صائم؛ لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه، ويستلزم ألا يكون الأمر بالبناء في: {يَاهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا} لهامان؛ لأن المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم، ويستلزم أن يتوقف نحو: أنبت الربيع البقل مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع، واللوازم كلها منتفية، فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية.

والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة، وليس كذلك؛ بل مذهبه أن يراد المشبه ادعاء ومبالغة؛ لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا: مخالب المنية نشبت بفلان هو السبع حقيقة. باختصار

قـــال:

الباب الثاني: في المسند إليه

أي: بيان أحوال المسند إليه، أي الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه[١]: كالحذف والذكر والتعريف والتنكير وغير ذلك. وقدمه على المسند لأنه كالموصوف والمسند كالصفة، والموصوف أجدر بالتقديم؛ لأنه الموضوع، والصفة هي المحمول، والأول أشرف من الثاني، ولأنه الركن الأعظم في الكلام.

[البحث الأول: في حذف المسند إليه]

قـــال:

يُحْـــذَفُ لِلْعِلْـــمِ وَلاخْتِبَـــارِ مُسْـــتَمِعٍ وَصِـــحَّةِ الإِنْكَـــارِ
سَـــتْرٍ وَضِـــيقِ فُرْصَـــةٍ إِجْـــلالِ وعَكْسِـــهِ وَنَظْـــمِ اسْـــتِعْمالِ
كَـــ«حبـــذا طريقـــةُ الصـــوفيَّةْ تهـــدي إلى المرتَبَـــةِ العليَّـــةْ»

أقول: قدم حذف المسند إليه على سائر أحواله لكون الحذف عبارة عن عدم الإتيان به، وعدم الحادث سابق على وجوده[٢].

وفي المسند إليه باعتبار أحواله أبحاث:

البحث الأول: في حذفه، وحذفه يتوقف على أمرين: أحدهما: قابلية المقام له، بأن يكون السامع عارفًا به[٣] بقرينة.

ثانيهما: ما يقتضي رجحان الحذف على الذكر[٤].

---

(١)- احترز بذلك عن الأمور العارضة له لا من هذه الحيثية ككونه حقيقة أو مجازا فإنها عارضان له من حيث الوضع، وككونه كليا أو جزئيا فإنها عارضان له من حيث كونه لفظا، وككونه جوهرا أو عرضا فإنها عارضان له من حيث ذاته، وككونه ثلاثيا أو رباعيا مثلا فإن ذلك عارض له من حيث عدد حروفه، فلا تذكر هذه العوارض في هذا المبحث. دسوقي.

(٢)- أي: فالحذف مقدم على الذكر.

(٣)- أي: بالمحذوف.

(٤)- أي: وجود مقتضيات ودواعٍ بلاغية ترجح حذف المسند إليه على ذكره.

والأول معلوم من النحو، وأشار إلى تفصيل الثاني بقوله: (**يحذف** ..) الخ، فمن مرجحات الحذف:

العلم بالمسند إليه بالقرينة، كقولك: «عابد»، في جواب من قال لك: «ما حرفة زيد؟».

ومنها: اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه أم لا[١]؟

ومنها: اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا[٢]؟

ومنها: صحة الإنكار عند الحاجة، نحو: «فاجر فاسق» عند قيام القرينة على إرادة زيد؛ ليتأتى أن تقول: «ما أردت زيدًا بل غيره».

ومنها: قصد ستره وإخفائه على غير المخاطب من الحاضرين، نحو: «جاء» تريد: زيدًا، لمن عرفه معك.

ومنها: ضيق الفرصة، وهي المبادرة، أي: ضيق زمانها، كقول الصياد: «غزال»، أي: هذا غزال.

ومنها: إجلاله وتعظيمه بصونه عن لسانك[٣]، ومنها: تحقيره بصون لسانك عنه[٤].

ومنها: ضرورة النظم من جهة الوزن[٥]، أو القافية[٦]، وفي معناه[٧]: ضرورة السجع[٨].

---

(١)- نحو: «نوره مستفاد من نور الشمس» تريد القمر.

(*)- وقوله: «عند القرينة»: أي عند ذكر القرينة.

(٢)- نحو: «هو واسطة عقد الكواكب» تريد القمر.

(٣)- نحو قولك: «مبلغ الشرائع، فيجب اتباعه» تريد محمدًا ﷺ.

(٤)- أي: رغبة المتكلم في إظهار تحقيره كمن يقول في وصف شخصٍ يرضى الهوان والذل: «يهان ويُذل فلا يغضب».

(٥)- كقوله:

قد قال عذول: فتاك أتى ... فأجبت وقلت: كذبت متى

فقال حبيبك ذو خفر ... وكبير السن فقلت: فتى

فالمسند إليه محذوف لأجل المحافظة على القافية تقديره: متى الإتيان، وهو فتى. دسوقي.

(٦)- نحو قول لَبِيْد:

وما المَال والأهلون إلا ودائعٌ ... ولا بُدَّ يومًا أن تردّ الودائعَ

فلو قال: «أن يرد الناس الودائع» لاختلفت القافية؛ لصيرورتها مرفوعة في الأول منصوبة في الثاني.

(٧)- أي: النظم. مخلوف.

(٨)- نحو: «مَن طابت سريرتُه حُمِدتْ سيرتُه».

ومنها: اتباع استعمال العرب، كقولهم: «رمية من غير رام»، أي: هذه رمية، وهو مثل يضرب لمن يقع منه الفعل وهو غير أهل له.

ومن ذلك(١): المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ، وذكر المصنف منها موضعًا، وهو ما إذا كان الخبر مخصوصَ «نعم»، نحو: «نعم الرجل زيد»، فزيد: خبر مبتدأ محذوف وجوبًا في بعض الأوجه. ومنه: «طريقة» في قوله: (**كحبذا طريقة الصوفية**) فإنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا.

وإنما كانت طريقة الصوفية محمودة لأنها توصل إلى المرتبة العلية، وهو مقام الإحسان، وهو أن تعبد الله كأنك تراه؛ لأن طريقتهم عبارة عن صفاء الباطن، والوقوف عند الأمر والنهي، فينبغي لكل طالب علم أن يسلكها، فإنه وإن لم يصل إلى غايتها العظمى، وهي معرفة الله جل جلاله، فلا أقل من الدخول في دائرة الورع، ورقة القلب، والتخلق بالأخلاق المحمودة، والسلامة من حظوظ النفس، والتهاون بالحقوق الشرعية. قال المصنف في شرحه: وكل من أعرض عن هذا العلم جملة لا يخلو من الفسق، وضيعة العمر، والرغبة في الدنيا، ومن لا قدم له في علم التصوف يخشى عليه من سوء الخاتمة اهـ.

[البحث الثاني: في ذكر المسند إليه]

قال:

واذكُرْهُ لِلأَصْلِ والاحْتِياطِ	غَباوَةٍ إِيضاحِ انْبِساطِ
تلَذُّذٍ تَبَرُّكٍ إِعْظامِ	إِهانَةٍ تَشَوُّقٍ نِظامِ
تَعَبُّدٍ تَعَجُّبٍ تَهْويلِ	تَقْريرٍ أو إِشْهادٍ أَوْ تَسْجيلِ

أقول: البحث الثاني: في ذكره، وله مرجحات:

منها: أن ذكره الأصل ولا مقتضي للعدول عنه من قرينة(٢) أو غيرها.

---

(١)- أي: مما حذف فيه المسند إليه لاتباع الاستعمال.

(٢)- أي: كون الذكر هو الأصل ولا داعي للعدول عنه، نحو: الإخلاص خير من الخيانة.

ومنها: الاحتياط؛ لضعف التعويل[1] على القرينة؛ بسبب ضعفها أو ضعف فهم المخاطَب.

ومنها: غباوة السامع، كقولك لعابد الصنم: «الصنم لا يضر ولا ينفع».

ومنها: الإيضاح، كقولك: «زيد عندي» لمن قال: «أين زيد؟»

ومنها: الانبساط، أي: بسط الكلام في مقام يكون إصغاء السامع مطلوبًا للمتكلم[2]؛ لعظمته وشرفه، نحو: ﴿هِيَ عَصَايَ[3]﴾ [طه١٨].

ومنها: التلذذ، نحو: «الحبيب راض[4]».

ومنها: التبرك، نحو: «محمد وسيلتنا إلى ربنا[5]».

ومنها: التعظيم[6]، نحو: «محمد شفيعنا[7]».

ومنها: الإهانة، نحو: «العاصي ذليل».

ومنها: التشوق إلى مسماه، نحو: «محمد أفلح من رآه».

ومنها: ضرورة النظم إلى وزنٍ أو قافية[8]، وفي معناه ضرورة السجع[9].

---

(١)- أي: الاعتماد.

(٢)- قوله: «للمتكلم» متعلق بـ«مطلوبا» بمعنى محبوبا. وقوله: «لعظمته» أي: السامع. دسوقي.

(٣)- وكان يكفيه في هذا المقام أن يقول في الجواب: «عصا»؛ لأن السؤال عن الجنس، فزاد المبتدأ والإضافة والأوصاف لذلك. دسوقي.

(٤)- أي: في جواب من قال: «هل الحبيب راض؟» ويكفي لولا التلذذ أن يقال: «راض». مخلوف

(٥)- أي: في جواب من قال: «هل محمد ..إلخ»، ويكفي في الجواب لولا التبرك أن يقال: «وسيلتنا». مخلوف.

(٦)- أي: إظهاره، وكذا الإهانة. مخلوف.

(٧)- في جواب من قال: «هل محمد شفيعكم؟».

(٨)- نحو قول الشاعر:

قَال العـذول وقـد رأى وَلَهِـي بِـهِ: صِـفْ لي حبيبَـكَ، قلـتُ: حُبِّـي مُفـردُ

فلـذا إذا مـا غـاب عنـي سـيدي ضـاقَ الفضـا ولهجـتُ: أيـن السـيدُ؟

الشاهد: هو ذكره لـ«حبي» و«السيد» فهما معلومان مما قبلهما، لكنه ذكر «حبي» لاستقامة الوزن، و«السيد» لاستقامة القافية.

(٩)- نحو: طلب الحبيب جرعتين لإزالة الظما، فقلت له: يا سيدي، أين هما؟

ومنها: التعبد بذكره، كـ:«الله أكبر» في النحر ونحوه.

ومنها: التعجب[١]، نحو: «زيد يقاوم الأسد!».

ومنها: التهويل والتخويف، كقولك لمن تعظه: «الله ربنا أمر بهذا».

ومنها: التقرير، أي: التمكن في نفس السامع، نحو: ﴿أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة٥]، ففي تكرير اسم الإشارة تنبيهٌ على أنه كما خصصهم بالهدى في الدنيا خصصهم بالفلاح في الآخرة.

ومنها: الإشهاد في قضية، نحو: «زيد تسلف مني»، أو التسجيل -أي: الضبط- على السامع في وثيقة حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار، كقول الموثقين: «باع فلان[٢]»، و«أجَّر فلان» ونحوه، هذا حاصل ما في هذه الأبيات.

والنظام في كلامه: جمع نظم. و(**غباوة**) وما بعده: معطوف بحرف العطف المحذوف، إلا الأخيرين[٣].

[البحث الثالث: في تعريف المسند إليه]

قـــال:

وَكَوْنُــــهُ مُعَرَّفـــاً بِمُضْـــمَرِ	بِحَسَبِ[٤] المقام في النحوِ دُري
والأَصْلُ في المخاطَبِ التَّعْيـينُ	والــتَّرْكُ لِلشُّــمولِ مسْــتَبِينُ[٥]

(١)- أي: إظهار التعجب من المسند إليه؛ إذ نفس التعجب لا يتوقف على الذكر. دسوقي.

(٢)- إذ لو قيل: «بيع كذا» لتأتى الإنكار للبائع. وهذا التمثيل غير مناسب لما نحن فيه؛ لأنه قد مر أن الحذف في هذا الباب ما كان منويا في التقدير لا ما كان نسيا منسيا لم تقم عليه قرينة كحذف فاعل المبني للمفعول وحذف فاعل المصدر؛ فكان المناسب أن يقول: كما إذا قال الحاكم لشاهد واقعة: هل أقر هذا على نفسه بكذا؟ فيقول: نعم، زيد هذا أقر على نفسه بكذا، فيذكر المسند إليه لئلا يجد المشهود عليه سبيلا للإنكار بأن يقول للحاكم عند كتابة الحكم: إنما فهم الشاهد أنك أشرت إلى غيري فأجاب؛ ولذلك لم أنكر ولم أطلب الأعذار فيه. مخلوف.

(٣)- أي: فعطفهما بمذكور هو أو. مخلوف.

(٤)- قوله: «بحسب المقام» خبر المبتدأ، وجملة «في النحو دري» حال من المقام، أو بحسب نعت لمضمر، والجملة بعده خبر، قاله المصنف. مخلوف.

(٥)-قوله: «مستبين» خبر قوله: «والترك»، يعني أن ترك التعيين قصدا للشمول متين واقع في كلام البلغاء. مخلوف.

أقول: البحث الثالث: في تعريفه، أي: إيراده[١] معرفةً، وهو: ما وضع ليستعمل في شيء بعينه.

وقدم المصنف هنا التعريف، وفي المسند التنكير؛ لأن الأصل في المسند إليه التعريف[٢]، وفي المسند التنكير. والإتيان بالمسند إليه معرفةً لإفادة المخاطب أتمَّ فائدة؛ لأن النكرة وإن أمكن أن تُخصص بالوصف بحيث لا يشاركها فيه غيرها كقولك: «أَعبُدُ إلـهًا خلق السماء والأرض[٣]» لا يكون في قوة تخصيص المعرفة؛ لأنه[٤] وضعي، بخلاف تخصيص النكرة.

والتعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها أغراض مختلفة، أمَّا تعريفه بالإضمار فلكون المقام مقام تكلم[٥]، نحو: «أنا ضربت»، أو خطابٍ، نحو: «أنت ضربتَ»، أو غَيبةٍ، نحو: «هو ضرب»؛ لتقدم ذكره[٦]: إما لفظًا تحقيقًا نحو: «جاء زيد وهو راكب»، أو تقديرًا نحو: «جاء وهو راكب زيد[١]».

وإما معنىً لدلالة لفظٍ عليه، نحو: ﴿اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة٨]،

---

(١)- قوله: «أي: إيراده» يعني ليس المراد بتعريفه جعله معرفة؛ لأن ذلك وظيفة الواضع، بخلاف الإيراد معرفة فإنه من وظيفة البليغ المستعمل، وذلك هو المراد. دسوقي.

(٢)- وإنما كان الأصل في المسند إليه التعريف لأنه محكوم عليه، والحكم على المجهول غير مفيد. وكان الأصل في المسند التنكير لأنه محكوم به، والحكم بالمعلوم لا يفيد. دسوقي.

(٣)- ونحو: لقيت رجلا سلم عليك اليوم قبل كل أحد. المطول.

(٤)- قوله: «لأنه ..إلخ» أي: تخصيص المعرفة، أي: صيرورة مدلولها خاصا، وقوله: «وضعي» أي: يفهم من نفس المعرفة بالوضع، وقوله: «بخلاف تخصيص النكرة» أي: بخلاف التخصيص الحاصل للنكرة فإنه يفهم من ملاحظة انحصار الوصف، وأما من حيث المفهوم فالشيوع باقٍ. مخلوف.

(٥)- فإذا قيل: «من أكرم زيدا؟» وكنت أنت المكرم له فتقول: «أنا» ولا تقول «فلان»، وإن كان المكرم له المخاطب قلت: «أنت»، وإن كان الغائب وكان قد تقدم له ذكر قلت: «هو»، وقوله: «لأن المقام مقام تكلم» أي: ولا يشعر بخصوص التكلم وكذا الخطاب والغيبة إلا الضمير، وهذا لا ينافي أن الاسم يشعر بالتكلم والغيبة والخطاب إلا أنه ليس نصا في ذلك، فقول الخليفة: «أمير المؤمنين فعل كذا» يحتمل التكلم ويحتمل الإخبار عن غيره؛ فليس نصا في التكلم، بخلاف «أنا ضربت» فإنه نص في ذلك، كذا قرر شيخنا العدوي. دسوقي.

(٦)- قوله: «لتقدم ذكره» علة لكون المقام مقام غيبة، أي: وإنما كان المقام للغيبة لتقدم ذكره، أي: ذكر مرجحه. دسوقي.

(١)- فـ«زيد» في تقدير التقدم؛ إذ هو فاعل، ورتبته التقدم على كل الفضلات.

فضمير ﴿هُوَ﴾ راجع للعدل المفهوم من: ﴿اعْدِلُواْ﴾، أو قرينةِ حالٍ[١]، نحو: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص٣٢]، فسياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة مع قرينة ذكر العشي والتواري بالحجاب- يدل على أن الضمير راجع للشمس.

وإما حكمًا[٢]، نحو ضمير الشأن وضمير رُبَّ، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص١]، و«رُبَّهُ رجلا».

وأصل الخطاب أن يكون لمعين واحدًا كان أو أكثر؛ لأن وضع المعارف على أن تستعمل لمعين، وقد لا يقصد به معين؛ ليعم كل مخاطب على سبيل البدل، نحو: «فلان لئيم، إن أكرمته أهانك، وإن أحسنت إليه أساء إليك»، لا تريد به مخاطبًا بعينه، بل تريد إن أُكرِم أو أُحسِن إليه. ومنه: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام٢٧]، ونحوه[٣]، أخرج على صورة الخطاب ليعم؛ إذ المراد: أن حالهم تناهت في الظهور[٤] بحيث لا تختص برَاءٍ دون آخر، فلا يختص بالخطاب مخاطب دون مخاطب، بل كل من تتأتى منه الرؤية فله مدخل[٥] فيه.

فإن قلت: إن هذا مشكل من جهة أنه يزيل اختصاص الضمير ويجعله شائعًا، فيكون نكرة، والضمير لا يكون إلا معرفة.

فالجواب: أنه جمع بين الحقيقة والمجاز، فخوطب الجميع ليكون الخطاب لواحد حقيقة، ولغيره مجازًا، ولا يضرنا عدم التعين[١] في الخارج؛ لأن التعين مطلق.

---

(١)- قوله: «أو قرينة حال» عطف على «لفظ»، وإضافة «قرينة» إلى «حال» بيانية. مخلوف.

(٢)- فالمرجع متأخر لكنه في حكم المتقدم؛ لأن وضع الضمير أن يرجع لمتقدم، فإن أخر لغرض التفصيل بعد الإجمال كان في حكم المتقدم. دسوقي.

(٣)- نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ الْمُجْرِمُونَ﴾ [السجدة١٢]، فيحتمل أن يكون الخطاب للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ويحتمل أن يكون على جهة العموم من غير تعيين، ويكون المعنى: أن حال أصحاب الفيل وحال المجرمين قد بلغا مبلغًا عظيمًا في الظهور بحيث لا يختص به مخاطب؛ لبلوغهما في الانكشاف كل غاية. الطراز للإمام يحيى بن حمزة عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٤)- قوله: «تناهت في الظهور» أي: لأهل المحشر.

(٥)- أي: حظ ونصيب. مخلوف.

(١)- قوله: «عدم التعين» أي: تعين مدلول الضمير. وقوله: «لأن التعين مطلق» أي: عن التقييد بالخارج.
=

وقوله: (**والترك**) أي: ترك التعين[١] (**مستبين**) أي: ظاهر لأجل الشمول[٢].

قال:

وكونُـهُ بِعَلَـم لِيَحْصُـلا بِـذِهْنِ سامِعٍ بِشَخْصٍ أوَّلا
تَـبَرُّكٍ تَلَـذُّذٍ عِنايَـةْ إِجْـلالٍ او إِهانَـةٍ كِنايَـةْ

أقول: من مرجحات كون المسند إليه عَلَمًا، أي: شخصيًّا: إحضاره[٣] بعينه في ذهن السامع ابتداء باسمه الخاص به، فاحترز بـ«عينه» -أي: شخصه- عن إحضاره باسم جنسه، نحو: «رجل عابد زارني[٤]»، وبـ«ابتداء» -أي: أول مرة- عن نحو: «جاءني زيد وهو راكب[٥]»، فإنه وإن حصل فيه الإحضار في ذهن السامع بواسطة العَلَم أيضًا لكن لا ابتداءً، بل ثانيًا، وبـ«اسمه الخاص به»: عن إحضاره بضميره، أو إشارته، أو غير ذلك[٦]، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ[١]﴾ [الإخلاص١].

ومنها: التبرك، نحو: «محمد رسول الله».

ومنها: التلذذ بذكره، نحو: «محمد يجب على كل أحد محبته».

مخلوف بتصرف.

(١)- «التعيين» نخ.

(٢)- ظاهره أن قوله: «لأجل الشمول» متعلق بـ«ظاهر». والظاهر أنه متعلق بالترك، فكان المناسب تقديم «لأجل الشمول» على «مستبين» كما قدمه المصنف في قوله: «والترك للشمول مستبين».

(٣)- قوله: «إحضاره» أي: إحضار مدلوله. وقوله: «بعينه» الجار والمجرور حال من مفعول المصدر، أي: حال كون المسند إليه ملتبسا بعينه، أي: تعينه وتشخصه.

(٤)- فالتعبير عن المسند إليه بـ«رجل» وإن تعين بالقرينة أنه «زيد» لا يفيد حضوره في ذهن السامع إلا من جهة الجنسية المنافية من حيث هي للشخصية. فالشاهد في «رجل»، وإنما أتى بـ«عالم» لأجل صحة الابتداء بالنكرة.

(٥)- الشاهد في قوله: «وهو راكب» فالضمير أحضر الذات ملتبسة بالتعيين في ذهن السامع، ولكن هذا الإحضار ثانوي؛ لأن الضمير متوقف على المرجع.

(٦)- مثل إحضاره بالاسم الموصول والمعرف بـ«لام العهد» والإضافة؛ لأن «أنا» -مثلا- موضوعة لكل متكلم، و«أنت» لكل مخاطب، و«ذا» لكل مشار إليه، و«الذي» لكل مفرد مذكر، والمعرف بلام العهد والإضافة موضوعان لكل فرد.

(١)- هذا هو مثال إحضاره بعينه في ذهن السامع ..الخ إذا أعرب «هو» ضمير الشأن مبتدأ أول، و«الله» مبتدأ ثان، والجملة خبره فـ«الله» مسند إليه عرف ..الخ.

ومنها: الاعتناء بشأنه: إما لترغيبٍ، أو تحذيرٍ، أو تنبيهٍ، وهو المراد بقوله: (**عناية**).

مثال الأول: «زيد صديقك فلا تهمله»، ومثال الثاني: «زيد مخادع فلا تركن إليه»، ومثال الثالث: «زيد لا ينبغي الاجتماع عليه».

ومن ذلك: التفاؤل، نحو: «سعد في دارك!»، والتطير، أي: التشاؤم، نحو: «السفاح في دارك»، أو التسجيل على السامع وغيره كما تقدم.

ومنها: التعظيم، نحو: «محمد سيد الأنام».

ومنها: الإهانة، نحو: «مسيلمة كذاب».

ومنها: الكناية عن معنى يصلح له العلم[1]، نحو: «أبو لهب فعل كذا» كناية عن كونه جهنميًّا بالنظر إلى الوضع الأول الإضافي، لا الثاني اللقبي؛ لأن معناه ملازم النار[2] وملابسها، ويلزمه أنه جهنمي[3]، فيكون انتقالا من الملزوم إلى اللازم، وهذا القدر كاف في الكناية[4]. وليس المراد أن واضع هذه الكنية لَحَظَ من المكنى بها[1] ذلك المعنى لغة؛ لأن الظاهر خلافه؛ إذ قيل: إنما سمي بذلك لأن لونه كان ملتهبًا.

---

(١)- يصلح العلم له بحسب معناه الأصلي قبل العلمية، كما يقال: أبو الفضل وأخو الحرب، فإطلاق ذلك إطلاقًا عَلَميًّا يجوز أن يلاحظ فيه الأصل، فيلمح في الأول أنه ملابس الفضل فهو صاحب المكارم، وفي الثاني أنه ملاصق للحرب فهو شجاع. علوم البلاغة للمراغي.

(٢)- أي: الكاملة وهي جهنم.

(٣)- قوله: «ويلزمه» أي: يلزم الشخص الملابس للنار الكاملة أنه جهنمي، أي: لزوما عرفيا؛ لأنه يكفي عند علماء البيان؛ لأنهم يكتفون بالملازمة في الجملة، وهو أن يكون أحد الأمرين بحيث يصلح للانتقال منه للآخر وإن لم يكن هناك لزوم عقلي. دسوقي.

(٤)-قوله: «وهذا القدر كاف ..إلخ» أي: الانتقال من المعنى الموضوع له أولا -وإن لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ - إلى لازمه كافٍ في الكناية، ولا تتوقف على إرادة لازم ما استعمل فيه اللفظ وهو الذات المعينة. وهذا جواب عما يقال: إن الكناية يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه، وهنا ليس كذلك؛ لأن المعنى الذي استعمل فيه اللفظ الذات، والكون جهنميا ليس من لوازمها. وحاصل الجواب: أن قولهم ذلك إنما يجب إذا كانت الكناية باعتبار المسمى بهذا الاسم، وأما إذا كانت الكناية باعتبار المعنى الأصلي كما هنا فلا يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه المستعمل فيه، بل يكفي فيها الانتقال من المعنى الأصلي الموضوع له أولًا -وإن لم يكن اللفظ مستعملا فيه- إلى لازمه. دسوقي بتصرف.

(١)- وهو عم النبيء ﷺ المسمى عبد العزى. وقوله: «ذلك المعنى» أي: كونه جهنميا. وقوله: «لغة»

=

والمراد[1] بأبي لهب في المثال: الشخص المعلوم. ومَن فهم خلاف ما تلوته عليك[2] فيكفيه رد السعد[3] عليه في شرح الأصل.

قـــال:

وكونُــهُ بِالوَصْـــلِ لِلتَّفْخـــيم ... تَقْريـــرٍ اوْ هُجْنَـــةٍ اوْ تَـــوْهيم

إيــماءٍ او توجُّــهِ السَــامِعِ لَــهُ ... أَوْ فَقْدِ عِلْمِ سامِعٍ غَـيْرِ الصِّـلَةْ

أقول: من مرجحات كون المسند إليه اسمًا موصولًا: التفخيم.

وقدمه على اسم الإشارة -مع أن اسم الإشارة أعرف منه؛ لمعرفة السامع مدلوله بالقلب والبصر، بخلاف الموصول- عملًا بقوله في الخطبة: (**سلكت ما أبدى من الترتيب**) فهو تابع، ولا لوم على التابع.

نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه٧٨]، أي: موج عظيم لا يُكْتَنَهُ كُنْهُهُ، ولا يمكن وصفه، فإن في هذا الإبهام من التفخيم ما لا يخفى[4]، فلو قيل: «فغشيهم الغرق» لم يُفِدْ هذا التفخيم.

ومنها: تقرير الغرض المسوق له الكلام -أي: زيادة التقرير والتقوية[1]- وقيل: تقرير المسند[2]، وقيل: المسند إليه، نحو: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا

متعلق بمحذوف، أي: الملحوظ لغة، أي: بعد المعنى الأصلي. وقوله: «لأن الظاهر» علة للنفي في قوله: «وليس المراد». وقوله: «إذ قيل» علة لكون الظاهر خلافه. مخلوف بتصرف.

(١)- قوله: «والمراد» راجع لما قبل قوله: «وليس المراد» أتى به لإفادة ما انبنت عليه الكناية. مخلوف.

(٢)- أي: بأن قال: المراد بالكناية هنا أن يطلق اللفظ ويراد به لازم معناه الذي اشتهر به كما يقال في شخص ما: جاء حاتم، ويراد به لازمه، أي: جواد، أو الذي لم يشتهر به كما يقال: جاء أبو لهب، ويراد به لازمه في الجملة، أي: جهنمي، ولا يراد به الشخص المسمى بحاتم ولا بأبي لهب. من اليعقوبي. مخلوف.

(٣)- انظر المطول شرح مفتاح العلوم لسعد الدين التفتازاني ص٢١٧ - تحقيق د. عبد الحميد هنداوي.

(٤)- وذلك لأنه يشير إلى أن ما غشيهم بلغ من العظم غاية لا تدرك ولا تفي العبارة ببيانها. والعظم: من حيث الكم؛ لكثرة الماء المجتمع وتضمنه أنواعا من العذاب، ومن حيث الكيفية؛ لسرعته في الغشيان؛ لأن الماء المجتمع بالقسر إذا أرسل على طبعه كان في غاية السرعة، ولإحاطته بجميعهم بحيث لا يتخلص واحد منهم. دسوقي.

(١)- في نفس السامع. مخلوف.

(٢)- أي: من حيث وقوعه وثبوته. وقوله: «وقيل: المسند إليه» أي: من حيث تعينه. مخلوف.

عَن نَّفْسِهِ﴾ [يوسف٢٣]، فإن الغرض المسوق له الكلام هو نزاهة يوسف -عليه الصلاة والسلام-، فلو قيل: «راودته امرأة العزيز أو زليخا» لم يفد ما أفاده الموصول باعتبار صلته، فهو أدلُّ على الغرض المسوق له، وهو النزاهة؛ لأنه إذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها[١]، ومع ذلك عفَّ عنها ولم يفعل- كان ذلك غاية في النزاهة عن الفحشاء.

وقيل: معناه زيادة تقرير المسند ، أعني المراودة؛ لما فيه[٢] من فرط الاختلاط والأُلفة[٣]، فلو قال: «زليخا أو امرأة العزيز» لم يفد ما أفاده الموصول من ذكر السبب، الذي هو قرينة في تقرير المراودة باعتبار كونه في بيتها.

وقيل: هو تقرير للمسند إليه؛ لإمكان وقوع الإبهام والاشتراك في امرأة العزيز أو زليخا[٤] لو ذكر أحدهما، ولا يتأتى ذلك في: ﴿الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾؛ لأنها واحدة معينة مشخصة[٥].

ومنها: الهُجْنَة[٦]، أي: استقباح ذكر المسند إليه، نحو: «جاء الذي لقيك أمس» تريد رجلًا اسمه الكلب.

ومنها: التوهيم، أي: إظهار وهم المخاطب، أي: غلطه وخطئه في اعتقاده، نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا﴾ [العنكبوت١٧]، ومنه: قول الشاعر [الكامل]:

---

(١)- قوله: «لأنه إذا كان في بيتها» إلى قوله: «منها» أي: وهذا ما يقتضيه الموصول. مخلوف. والحاصل أن الغرض المسوق له الكلام يدل عليه كل من الموصول واسم الجنس الذي هو امرأة العزيز، والعَلَم الذي هو زليخا، إلا أن الموصول يدل على ذلك أكثر من غير لأنه يقتضي أنه تمكن منها ولم يفعل، بخلاف غيره فإنه لا يدل على التمكن. دسوقي.

(٢)- أي: في الكون في بيتها الذي يدل عليه الموصول بصلته. مخلوف.

(٣)- من فرط الاختلاط: أي زيادته وشدته، والأُلفة -بالضم-: الاسم من الائتلاف.

(٤)- قوله: «في امرأة العزيز» راجع للإبهام، وقوله: «أو زليخا» راجع للاشتراك، وعبر في الأول بالإبهام وفي الثاني بالاشتراك؛ لأن الأول اسم جنس ففيه إبهام، والثاني عَلَم يقع فيه الاشتراك اللفظي.

(٥)- لأنه معلوم من خارج أن التي هو في بيتها زليخا امرأة العزيز. دسوقي.

(٦)- الهجنة: الكلام المعيب المستقبح. شرح الأخضري.

إن الـــذين تُـــرُوْنَهُمْ إخـــوانَكم يشفي غليلَ صـدورِهم أن تُصـــرَعُوا[١]

ومنها: الإيماء إلىٰ وجه[٢] بناء الخبر، أي: الإشارة إلىٰ أن بناء المسند عليه[٣] من أي طريق: من ثواب أو عقاب أو مدح أو ذم أو غير ذلك[٤]، نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر٦٠]، فإن الاستكبار الذي تضمنته الصلة مناسب[٥] لإسناد ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ -أي: ذليلين- إلىٰ الموصول.

وربما جعل[٦] ذريعة إلىٰ التعريض بتعظيم شأن المسند، نحو [الكامل]:

إن الذي سَـمَكَ السـماء بنـىٰ لنـا بيتـــًا دعائِمُـــهُ أعـــزُّ وأطـــولُ[٧]

فإن ذكر الصلة -التي هي سمك السماء- مشعر[٨] بتعظيم المبني عليه[٩]، وهو البيت الذي بناه سامك السماء ورافعها.

أو بتعظيم غيره، نحو: «الذي يوافقك يستحق الإجلال[١٠]».

وقد يكون ذريعة للإهانة، نحو: «الذي يخالفك يستحق الإذلال».

ومنها: توجه ذهن السامع واستفراغه لما يرد بعده[١]، فيقع منه موقعًا ما إذا ورد، نحو [الخفيف]:

والـــذي حـــارتِ البَرِيَّـــةُ فيـــهِ حيـوانٌ مسـتحدثٌ مِـن جـمادِ[٢]

---

(١)- البيت لعبدة بن الطيب وهو شاعر مخضرم. انظر ديوانه ص١٥٥ ومفتاح العلوم ص٢٧٥.

(٢)- أي: إلىٰ طريقه، والمراد بطريقه نوعه وصفته.

(٣)- أي: علىٰ المسند.

(٤)- نحو: الاستهزاء.

(٥)- أي: ففيه إيماء إلىٰ أن الخبر المبنيَّ عليه أمرٌ من جنس العقاب والإذلال. سعد.

(٦)- أي: الإيماء المذكور ذريعة، أي: وسيلة. وقوله: «إلىٰ التعريض» هو الإشارة من عرض الكلام، أي: دلالة الكلام علىٰ معنىٰ ليس له في الكلام ذكر، نحو: «ما أقبح البخل» تريد أنه بخيل.

(٧)- البيت للفرزدق انظر ديوانه ٢/ ١٥٥ . وقوله: «سمك» أي: رَفَعَ.

(٨)- قوله: «مشعر» أي: بواسطة إيمائه إلىٰ أن الخبر المبني علىٰ الموصول من جنس الرفعة والبناء. مخلوف.

(٩)- أي: الخبر المبني علىٰ المسند إليه. مخلوف.

(١٠)- ففيه إيماء إلىٰ أن الخبر المبني عليه من جنس الرفعة لوروده في مقام المدح، وفي هذا الإيماء تعظيم لشأن المخاطب حيث أوجبت موافقته رفعة وخيرا. مخلوف.

(١)- قوله: «استفراغه» أي: تفرغه، وقوله:«بعده»: أي: بعد المسند إليه الموصول.

(٢)- البيت لأبي العلاء المعري في داليته المشهورة بـ«سقط الزند» ج٢.

ومنها: عدم علم السامع بالأحوال المختصة به سوى الصلة، نحو: «الذي أطعمناه أمس جاءنا اليوم». وفي معناه[١]: عدم علم المتكلم وحده، أو مع المخاطب، نحو: «الذي[٢] حولنا من الجن لا أعرفهم، أو لا نعرفهم».

قـــال:

وَبِإِشـــارَةٍ لِكَشْـــفِ الحـــالِ ... مِنْ قُرْبٍ اوْ بُعْدٍ أَوِ اسْـتِجْهالِ
أَوْ غايـــةِ التَّمْييـــزِ والتعظـــيمِ ... والحَـــطِّ والتنبيـــهِ والتفخـــيمِ

أقول: من مرجحات كون المسند إليه اسم إشارة: بيان حال المشار إليه من قرب، نحو: «هذا زيد»، أو بُعدٍ، نحو: «ذاك زيد»، أو «ذلك زيد». فلاسم الإشارة مرتبتان عند المصنِّف تبعًا لسيبويه وابن مالك، والأَصْلُ جَعَلَ المراتب ثلاثًا، فيكون اسم الإشارة للمتوسط «ذاك»، وللبعيد «ذلك».

ومنها: استجهال المخاطب، أي: تجهيله والتعريض بغباوته حتى إنه لا يتميز له الشيء إلا بالإشارة إليه، كقول الفرزدق يخاطِب جريرًا [الطويل]:

أولئـكَ آبـائِي فجِئنـي بِمِـثلِهِمْ ... إذا جَمَعَتْنـــا يـــا جريـــرُ المجـــامعُ[٣]

ومنها: تمييزه غاية التمييز؛ لإحضاره في ذهن السامع حسًّا بالإشارة، كقول ابن الرومي [البسيط]:

هذا أبو الصقرِ فَـرْدًا في محاسِـنِهِ ... مِن نسلِ شيبانَ بينَ الضَّالِ والسَّلَمِ[٤]

ومنها: التعظيم، أي: قصد تعظيمه بالقرب[١]، نحو: ﴿إِنَّ هَـٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء٩]، أو البُعْد نحو: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة٢]، نَزَّلَ

---

(١)- أي: في حكمه من كون طريقه التعريف بالموصولية. مخلوف.

(٢)- المناسب «الذين». مخلوف.

(٣)- انظر ديوان الفرزدق ١/ ٤١٨. وفي البيت تعريض بغباوة جرير حيث قال: «أولئك» بخلاف ما لو قال: «فلان وفلان وفلان آبائي» لم يحصل التعريض بذلك.

(٤)- انظر ديوانه والإيضاح والمفتاح، و«فردًا» منصوب على الحال أو المدح.

(١)- أي: تعظيم درجته بالقرب.

بُعْدَ درجته ورفعةِ قدره منزلةَ بُعْد المسافة، ومنه: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللّهِ﴾ [البقرة٢٥٢]، و: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ﴾ [يونس١]، وغير ذلك.

ومنها: الحَطُّ، أي: التحقير بالقرب، نحو: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [العنكبوت٦٤] نُزِّلَتْ دناءتها وخسة قدرها منزلةَ قرب المسافة، وبالبعد نحو: «ذلك الفاسق فعل كذا[٢]».

ومنها: التنبيه عند ذكر أوصاف بعد المشار إليه على أن المشار إليه حقيق بما يرد بعد اسم الإشارة بسبب تلك الأوصاف[٣]، نحو: ﴿أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة٥]، فأتى بعد المشار إليه وهو: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة٣] بأوصاف متعددة من: الإيمان بالغيب، وإقام الصلاة، وغير ذلك[٤]، ثم عرَّف المسند إليه بالإشارة إليه تنبيها على أن المشار إليهم أحِقَّاء بما يرد بعد: ﴿أُوْلَـئِكَ﴾ -وهو كونهم على الهدى عاجلًا، والفوز بالفلاح آجلًا- من أجْل[٥] اتصافهم بالأوصاف المذكورة.

ومنها: التفخيم، ولم يذكره الأصل اكتفاء بالتعظيم، وزاده المصنف؛ لأن فيه زيادة التعظيم، نحو: «هذا زيد الذي تسمع به».

قال:

وكونُـهُ بـاللَّامِ في النَّحـوِ عُلِـمْ ... لكِـنَّ الاسْـتِغْراقَ فِيـهِ يَنْقَسِـمْ

إلى حقيقـيٍّ وَعُـرْفيٍّ وَفي ... فَردٍ[٦] مِنَ الجَمْعِ أَعَـمُّ فَـاقْتُفِي

أقول: من مرجحات كون المسند إليه معرَّفًا باللام: الإشارة بها إلى معهود[١]،

---

(١)- ففي الإشارة بـ«هذا» إلى القرآن إعلام بأنه مخالط للنفس لا يغيب عنها، وفيه من التعظيم ما لا يخفى. مخلوف.

(٢)- تنزيلا لبعده عن ساحة عِزِّ الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة. سعد.

(٣)- وبعبارة أخصر منها: التنبيه على أن المشار إليه المعقَّب بأوصاف جدير بما يذكر بعد اسم الإشارة.

(٤)- أي: كالإنفاق مما رزقوا. دسوقي.

(٥)- «من أجل» متعلق بـ«أحقاء». مخلوف.

(٦)- قوله: «وفي فرد» الواو استئنافية، والظرف حال من الضمير في خبر المبتدأ المحذوف العائد إلى الاستغراق.

(١)- أي: إلى حصة من الحقيقة -أي: من أفرادها- معهودة تلك الحصة -أي: معينة- بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو أكثر، وذلك كما إذا قلت: «جاءني رجل أو رجلان أو ثلاثة» فيقال: «أكرم الرجل أو الرجلين أو الرجال.

أو حقيقة.

فالأول: ثلاثة أقسام: الأول: معهود في الذكر صريحًا أو كنايةً، نحو: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَىٰ﴾ [آل عمران٣٦]، فالأنثىٰ تقدم ذكرها صريحًا في قوله: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾، والذَّكَر تقدم في قوله: ﴿مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران٣٥]؛ لأن «ما» كناية عنه؛ لأن التحرير إنما كان للذكور.

الثاني: معهود في الذهن[١]، نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة٤٠].

الثالث: معهود في الحضور[٢]، نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة٣].

ومنه: الواقعة بعد اسمِ الإشارة و«أيّ» في النداء[٣].

والثاني: ثلاثة أقسام أيضًا:

الأول: الإشارة إلىٰ الحقيقة من حيث هي[٤]، نحو: «الرجل خير من المرأة»، ومنه: «أل» الداخلة علىٰ المعرَّف -بفتح الراء- نحو: «الإنسان حيوان ناطق»؛ إذ التعريف إنما هو للماهية لا للأفراد.

الثاني: الإشارة إلىٰ الحقيقة باعتبار وجودها في بعض الأفراد غير معين، كقولك: «ادخل السوق» حيث لا عهد في الخارج[٥]. ومنه: قوله تعالىٰ: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف١٣]. وهذا المعرف في المعنىٰ كالنكرة؛ ولذا عومل معاملتها في الوصف بالجملة، نحو [الكامل]:

وَلقَدْ أمرُّ عَلىٰ اللئيمِ يُسُبُّنِي[١]

(١)- كأن مراده بـ«الذهن» العِلْم؛ إذ الواقع في كلام غيره التعبير بالعلم في هذا القسم، والمسمىٰ عندهم معهودا في الذهن هو الداخلة عليه «أل» المشار بها إلىٰ الحقيقة في ضمن فرد غير معين، ولو أبدل «الذهن» بـ«العلم» لأحسن. مخلوف.

(٢)- أي: بسبب الحضور. مخلوف.

(٣)- نحو «قام هذا الرجل»، و«يا أيها الرجل».

(٤)- أي: من غير نظر إلىٰ الأفراد. مخلوف.

(٥)- أي: إذا لم يكن بينك وبين المخاطب سُوق معهود في الخارج.

(١)- ينسب لعميرة بن جابر الحنفي، ولرجل من بني سلول. انظر خزانة الأدب ١/ ١٧٣ وعجزه:

فمضيتَ ثمّتَ قلتَ: لا يعنيني

والشاهد في البيت: أن جملة «يسبني» وقعت صفة لِـ«اللئيم» ولم تعرب حالًا؛ لأن الغرض أن اللئيم دأبه

=

وإن كان في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ، وذا حال، ووصفًا للمعرفة، وموصوفا بها، ونحو ذلك[١]. وإنما قيل: كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما، وهو أن النكرة معناه: بعض غير معين من جملة الحقيقة، وهذا معناه: نفس الحقيقة، وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والأكل فيما مر، فالمجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء[٢]، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان[٣].

الثالث: الإشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها في كل فرد من الأفراد، فيفيد[٤] الاستغراق، نحو: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر٢]؛ بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول[٥] المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره، وهو[٦] ضربان:

حقيقي: وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم اللغة، نحو: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام٧٣]، أي: كل غيب وكل شهادة.

وعرفي: وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف، نحو: «جمع الأمير الصَّاغَةَ»، أي: صاغة بلده[١]، لا كل الصاغة.

واستغراق المفرد أشمل من الجمع، فقولك: «لا رجال في الدار» يصدق إذا

السب ومع ذلك تحمله القائل وأعرض عنه، لا تقييد السب بوقت المرور فقط الذي هو مقتضى كونها حالية؛ إذ هي مشعرة بالتحول من أصلها. كذا قيل، لكن المناسب لقوله: «ثمت قلت: لا يعنيني» كونها حالية؛ لأن المتبادر من قوله: «قلت لا يعنيني» أنه قال ذلك في حال سماع السب حال المرور لا أنه قاله فيمن دأبه السب ولو في غير حال المرور. يعقوبي باختصار يسير.

(١)– كعطفه عطف بيان على المعرفة، وعطف المعرفة عليه عطف بيان، وكوقوعه اسمًا لِـ«كان»، ومعمولا أولاً لِـ«ظن».

(٢)– في إفادة كل منهما بعضًا غير معين، وإن كان في النكرة بالوضع وفي ذي اللام بالقرينة.

(٣)–فإن المجرد من «أل» موضوع للفرد المنتشر، وذو اللام للحقيقة المتحدة في الذهن، وإنما أطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه. مخلوف.

(٤)– أي: ذو الإشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها، فالضمير المستتر يعود إلى ما ذكر من الإشارة على حذف مضاف، ويصح عوده إلى المعرف باللام المفهوم من السياق. مخلوف.

(٥)–.والدخول لا يتأتى بدون الاستغراق.

(٦)– أي: الاستغراق.

(١)– لأن هذا هو المفهوم عرفًا.

كان فيها رجل أو رجلان، بخلاف قولك: «لا رجل فيها». وهذا في النكرة المنفية مسلم، وأما المعرف بـ«اللام» فلا، بل الجمع المعرف بـ«لام الاستغراق» يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره جمهور الأصوليين، ودلَّ عليه الاستقراء في نحو: ﴿وَاللّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة٩٣]، أي: كل محسن.

فإن قيل: إفراد الاسم يدل على الوحدة، والاستغراق يدل على التعدد، فيتنافيان[(١)].

فالجواب: أن الحرف إنما يدخل عليه عند إرادة الاستغراق مجردًا عن الوحدة والتعدد[(٢)].

وقوله: (**في النحو علم**): أشار به إلى الأقسام المتقدمة، وإلى الخلاف في كون المعرف: «أل» بتمامها، وهمزتها همزة قطع أو وصل.

أو «اللام» وحدها، وهو مذهب علماء المعاني، ولذا يقولون: وأما تعريفه بـ«اللام» كالمصنف في قوله: (**باللام**). أو الهمزة، واللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وإلى[(٣)] ما يتفرع على ذلك. وقوله: (**فاقتفي**): تكملة.

قـــال:

وَبِإِضَافَةٍ لِحَصْرٍ وَاخْتِصَارْ ... تَشْرِيفِ أَوَّلٍ وَثَانٍ وَاحْتِقَارْ

تَكَافُؤٍ سَآمَةٍ إِخْفَاءِ ... وَحَثٍّ اوْ مَجَازٍ اسْتِهْزَاءِ

أقول: من مرجحات كون المسند إليه مضافًا لما بعده[(١)]: الحصر حيث لا تضبط

(١)- أي: وحينئذ بطل كون المفرد مستغرقا.

(٢)- أي: أن الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف إنما يدخل «عليه» أي: على الاسم المفرد حال كونه مجردًا عن الدلالة على معنى الوحدة أو التعدد، أي: فيصير محتملا للوحدة والتعدد؛ لأنه قصد به الجنس، وبدخول حرف الاستغراق تعين للتعدد. دسوقي. والمناسب حذف قوله: «والتعدد»؛ لأنه لا تعدد قبل تجريده عن الوحدة وقبل الاستغراق.

(٣)- أي: وأشار إلى ما يتفرع على الخلاف والأقسام.

(١)- أي: معرفًا بالإضافة إلى شيء من المعارف.

أفراد المسند إليه إلا بالإضافة، نحو: «أهل الله ساكنون تحت مجاري الأقدار[١]».

ومنها: الاختصار نحو [الطويل]:

هوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليمانِيْنَ مُصْعدٌ ... جَنِيبٌ وَجُثْمَاني بِمكةَ مُوْثَقُ[٢]

فهو أخصر من الذي أهواه، وأولى؛ لضيق المقام بسبب كونه في السجن وحبيبه على الرحيل[٣].

ومنها: تشريف المضاف، نحو: «أمة محمد مرحومة»، أو المضاف إليه، نحو: «نبينا محمد أفضل الأنام».

ومنها: تحقير المضاف، نحو: «ولد الحجام حاضر»، أو المضاف إليه، نحو: «أخوك اللئيم حاضر[٤]».

فقوله: (**واحتقار**) أي: احتقار كلٍّ من الأول والثاني[٥]، أي: المضاف والمضاف إليه.

ومنها: التكافؤ، أي: التماثل في الرتبة بحيث لا مرجح للبداءة بأحد أفراد المسند إليه، نحو: «علماء البلد حضروا».

ومنها: سآمة المتكلم أو السامع من ذكر أفراد المسند إليه لكثرتها، نحو: «أهل البلد حضروا».

ومنها: إخفاء المسند إليه وستره عن غير المخاطب من السامعين، نحو: «صاحبك تغير حاله».

ومنها: حثُّ السامع وتحريضه على إكرامٍ أو إذلالٍ، فالأول نحو: «صديقك

---

(١)- المراد بـ«مجاري الأقدار»: الأمور التي تجري بها الأقدار. مخلوف.

(٢)- البيت لجعفر بن علبة الحارثي، وهو شاعر غزل مُقِلّ من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. والبيت موجود في الأغاني وشرح عقود الجمان ١/ ٦٤ . ومحل الشاهد: قوله: «هواي» فإضافته إلى الضمير أخصر من «الذي أهواه».

(٣)- أي: عازم على الرحيل. دسوقي.

(٤)- ففيه تحقير للمضاف إليه بأن أخاه لئيم. مخلوف.

(٥)- ففي البيت الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، أي: أن المقصود تشريف أول وثانٍ، وتحقير أول وثان.

أتى إليك»، والثاني نحو: «عدوك يريد أن يظهر عليك».

ومنها: تضمن الإضافة مجازًا لطيفًا، نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ[١]﴾ [النحل٣٠]، أضيفت الدار للمتقين مع أنها دار المتقين وغيرهم[٢]؛ لاختصاصهم بنعيمها.

ومنها: الاستهزاء، كقولك لمن يعتقد صلاح ذي بدعة: «صاحبك تارك الصلاة[٣]».

ومنها: غير ذلك، كالاستغراق، نحو: «فِعْلُ الله جميل» أي: كل فرد من أفراد فعله ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء٢٣].

وبهذا الحال تمت أنواع المعرفة.

[البحث الرابع: في تنكير المسند إليه]

قـــال:

وَنَكّــروا إفــرادًا اوْ تَكْثــيرا ... تَنْويعًــا اوْ تعظيمًــا او تحْقــيرا

كَجَهْــلٍ اوْ تجاهُــلٍ تَهْويــلِ ... تَهْــوينٍ اوْ تَلْبــيسٍ اوْ تَقْليــلِ

أقول: البحث الرابع في تنكيره، فمن مرجحاته: القصد إلى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس، نحو: ﴿وَجَاء رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ﴾ [القصص٢٠] أي: رجل واحد[١].

ومنها: التكثير، بمعنى أن ذلك الشيء لكثرته لا يحتاج إلى تعريف، نحو: «إنَّ له لإبلًا».

ومنها: التنويع بأن يراد بالمسند إليه نوع مخالف للأنواع المعهودة، نحو: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة٧]، أي: نوع غريب من الغشاوة، وهو ما يتعامى به عن الحق.

---

(١)- أي: فهو إما: استعارة تصريحية أصلية بأن يشبه الاختصاص النعيمي بالاختصاص الملكي ويستعار التركيب من الثاني للأول، أو تبعية بأن يشبه مطلق الأول بمطلق الثاني فيسري التشبيه للجزئيات، فتستعار اللام من الثاني للأول. وإما مجاز في النسبة بين المتضايفين حيث نسبت الدار للمتقين مع انتفاء ملكهم؛ للملابسة. مخلوف.

(٢)- كأن مراده بالغير الملائكة والحور ونحوهم ممن لا يتأتى فيهم معنى التقوى. مخلوف.

(٣)- اعلم أن الاستهزاء إنما يتحقق إذا ذكرت شيئًا من المدح غير مريد به ظاهره، ومثال الشارح لم يتحقق فيه ما ذكر فلا يصلح للاستهزاء. مخلوف.

(١)- أي: فرد من جنس الرجال.

ومنها: التعظيم[١]، نحو: ﴿وَجَاءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ﴾ [الدخان١٧].

ومنها: التحقير، نحو قولك عند ملاقاة حجام: «لقيني رجل».

وقد اجتمعا في قوله [الطويل]:

له حاجبٌ عن كلِّ أمرٍ يشينُهُ ... وليس له عن طالبِ العُرفِ حاجبُ[٢]

فتنكير حاجب الأول: للتعظيم، والثاني: للتحقير.

ومنها: الجهل به، نحو: «جاءني رجل» إذا كنت لا تعرفه[٣].

ومنها: التجاهل، كقولك ذلك[٤] وأنت تعرفه.

ومنها: التهويل[٥]، كقولك لمن أردت تفزيعه وتخويفه: «وراءك حساب».

ومنها: التهوين -بالنون-، كقولك لمن عليه بقية دين: «بقي شيء»، أي: قليل.

ومنها: التلبيس، أي: الإخفاء على السامع، نحو: «قال لي قائل: إنك خائن».

ومنها: التقليل، كقولك للظمآن: «هنا شيء من الماء».

ومما له مناسبة بالتعريف والتنكير قاعدة وهي: أن الاسم إذا كرر مرتين:

- فإن كانا نكرتين فالثاني غير الأول.
- أو معرفتين أو الثاني فقط فهو عينه.
- أو الأول معرفة والثاني نكرة فقولان.

فالأول والثاني: كالعسر واليسر في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾ [الشرح]. والثالث: نحو: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ﴾ [النور٣٥].

والرابع: كقوله [الهزج]:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ ... وَقُلْنَا: القَومُ إخوانٌ

(١)-أي: إفادة تعظيمه وأنه بلغ في ارتفاع الشأن مبلغا لا يمكن معه أن يعرف؛ لعدم الوقوف على عِظَمِه. مخلوف.

(٢)-البيت لأبي السمط مروان بن أبي حفصة، انظر البيت في التبيان ١/ ١٧١، وديوان المعاني، ومغني اللبيب.

(٣)- أي: لا تعرف من أوصافه سوى كونه رجلا. مخلوف.

(٤)- قوله: «كقولك ذلك»، أي: كقولك: «جاءني رجل».

(٥)- أي: بشأن المسند إليه وأنه بلغ إلى حيث تقصر العبارة عن تعيينه. مخلوف.

عَسَــــى الأَيَّــــامُ أَنْ يَرْجِعْــــ ـــنَ قَومًــا كالَّـــذِي كــانُوا[١]

وهذه القاعدة أغلبية كما يعلم من المطولات.

[البحث الخامس: في إتباع المسند إليه]

قـــــال:

وَوَصْفُهِ لِكَشْفٍ اوْ تَخْصِيصِ ذَمٍّ ثَنـا تَوكيـدٍ اوْ تَنْصِـيصِ

أقول: البحث الخامس في إتباعه.

أما وصفه فلأمور:

منها: كشف معناه، نحو: «الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله»، فكل من هذه الأوصاف الثلاثة يُبَيِّنُ الجسم بوجهٍ ما، والمجموع وصفٌ[٢] كاشف بالغ مرتبة الحدِّ على مذهب المعتزلة، وأما على مذهب أهل السنة فهو: الجوهر القابل للقسمة، فإن لم يقبلها فهو الجوهر الفرد.

ومنها: تخصيصه بتقليل الاشتراك، أو رفع الاحتمال[٣]، فالأول: نحو «زيد العابد عندنا» إذا كان هناك مشارك له في العبادة، والثاني: نحو «زيد العالم عندنا» إذا لم يكن عالم غيره.

ومنها: الذم، نحو: «زيد الجاهل في السوق».

ومنها: الثناء، أي: المدح، نحو: «زيد العابد في المسجد» إذا كان الموصوف معينًا[١] بدون الوصف فيهما[١].

---

(١)- البيتان لشهل بن شيبان الزماني الملقب بالفند. والفند في اللغة: القطعة العظيمة من الجبل.

(٢)- أي: بحسب المعنى وإن كان هناك تعدد بحسب اللفظ والإعراب، كأنه قيل: الجسم الممتد في الجهات، كما أن قولك: «حلو حامض» خبر واحد معنى كأنه قيل: «مُزٌّ» مع تعدد اللفظ والإعراب.

(٣)- رفع الاحتمال في المعارف وتقليل الاشتراك في النكرات. وأراد بالاشتراك هنا الاشتراك المعنوي، والمشترك المعنوي: ما وضع لمعنى واحد مشترك بين أفراد، نحو: «رجل تاجر عندنا»، فتمثيل الشارح بـ«زيد العابد عندنا» فيه ما فيه. والمراد بالاحتمال في المعارف: الاحتمال الذي يقتضيه الاشتراك اللفظي، والمشترك اللفظي: ما وضع لمعنيين فأكثر بأوضاع متعددة، كـ«زيد» فإنه وضع للشخص العالم والتاجر، فنعته بقولك: «العالم» رافع لاحتمال التاجر. دسوقي بتصرف.

(١)- والتعين: إما بأن لا يكون له شريك في ذلك الاسم، أو بأن يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر =

ومنها: التوكيد، نحو: «أمس الدابر كان يومًا عظيمًا[٢]».

ومنها: التنصيص، أي: البسط والبيان[٣]؛ لكون دلالة المنطوق أقوى، نحو: «جاءني رجل واحد[٤]».

واعلم أن المسند إليه إذا كان ضميرًا لا يصح وصفه كما هو مقرر في محله.

قـــــال:

وأكدوا تقريرًا اوْ قصدَ الخُلوصْ مِنْ ظنِّ سَهْوٍ اوْ مجازٍ اوْ خُصوصْ

أقول: أما توكيده فلأمور:

منها: التقرير، أي: تقرير المسند إليه وتحقيق مفهومه بحيث لا يظن به[٥] غيره، نحو: «جاءني زيد زيد».

ومنها: دفع توهم السهو إذا خاف المتكلم أن السامع ظنَّ به السهو فأسند الحكم إلى غير من هو له، نحو المثال المتقدم.

ومنها: دفع توهم المجاز، نحو: «جاء الأمير نفسه»، دفعًا لتوهم أن إسناد المجيء إلى الأمير مجاز وإنما الجائي بعض خدمه.

ومنها: دفع توهم التخصيص وعدم الشمول، نحو: «جاء القوم كلهم»، دفعًا لتوهم أن الجائي البعض وعبر عنه باللفظ الدال على الكل.

قـــــال:

وَعَطفـــوا عَلَيْـــهِ بالبَيَـــانِ بِاسْـــمٍ بِـــهِ يَخْـــتَصُّ للبيـــانِ

الوصف. المطول ص٢٣٩.

(١)- أي: في المدح والذم.

(٢)- فإن لفظ «الأمس» مما يدل على الدبور، فوصفه بـ«الدابر» توكيد.

(٣)- المراد البيان لما استفيد من المسند إليه، وقوله: «لكون ..إلخ» علة للبيان، والمراد بالمنطوق: اللفظ الذي به البيان. مخلوف.

(٤)- ففي قوله: «واحد»: بيان لما استفيد من المفرد، وهو «رجل».

(٥)- أي: السامع. وقوله: «به» أي: منه، أي: من ذلك اللفظ، والمراد بالظن: ما يشمل التوهم. دسوقي.

أقول: وأما تعقيب المسند إليه بعطف البيان فلإيضاحه باسم مختص به، نحو: «قدم صديقك خالد»، ولا يلزم أن يكون الثاني أوضح؛ لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما.

والفرق[1] بين النعت وعطف البيان: أن الأول يدل على معنى في متبوعه، والثاني يكشف حقيقته .

وقد يكون عطف البيان للمدح لا للإيضاح، نحو: ﴿جَعَلَ اللّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة٩٧]، فالبيت الحرام جيء به للمدح[2] لا للإيضاح[3].

والبيان الأول في البيت المراد به: التابع المخصوص، والثاني: اسم مصدر بَيَّنَ، فلا إيطاء في البيت.

قـــــال:

وأبـدَلوا تقريـراً أو تحصـيلا ... وعطفـوا بِنَسَـقٍ تفصـيلا
لأَحَـدِ الجُـزأينِ أَوْ رَدٍّ إِلَى ... حَقٍّ وَصَرْفِ الحُكْمِ لِلّذي تَـلا
والشكِ والتشكيكِ والإِبهـامِ ... وَغَـيْرِ ذلِـكَ مِـنَ الأَحْكـامِ

أقول: وأما البدل من المسند إليه:

فلتقرير الحكم بسبب تقديم التوطئة[1] لذكر البدل، فتتشوف النفس إليه، فيتقرر الحكم ويثبت، وذلك في بدل الكل، نحو: «جاء أخوك زيد».

أو لتحصيل الحقيقة، وذلك في: بدل البعض، نحو: «مات العلماء أكثرهم»،

---

(١)- هذا بيان للأصل في كل، وإلا فقد يكون النعت للكشف كما في قولك: «الجسم الطويل ..إلخ»، وقد يكون عطف البيان للمدح كما ذكره الشارح هنا. مخلوف.

(٢)- أي: لأن فيه إشعارًا باعتبار الوضع التركيبي إلى كونه محرما فيه القتال والتعرض لمن التجأ إليه، وإن كان هنا مستعملاً في معناه العلمي، ولذا جعل المجموع عطف بيان. دسوقي.

(٣)- أي: لأن الكعبة اسم مختص ببيت الله لا يشاركه فيه شيء. مخلوف.

(١)- التوطئة هنا بمعنى الموطِّئ والممهَّد له وهو المسند إليه. مخلوف.

والاشتمال[١]، نحو: «سُلب الناس عقولهم».

وأما بدل الغلط[٢] فلا دخل له هنا؛ لأنه لا يقع في فصيح الكلام.

وأما العطف -أي: جعل الشيء معطوفًا على المسند إليه بحرف- فلأمور:

منها: تفصيل المسند إليه مع الاختصار، نحو: «جاء زيد وعمرو»، فإن فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا، أو مرتبين، مع مهلة، أو بلا مهلة[٣].

ومنها: تفصيل المسند كذلك[٤]، نحو: «جاءني زيد فعمرو أو ثم عمرو»، أو «جاء القوم حتى خالد»، فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند[٥]، إلا أن «الفاء» تدل على التعقيب من غير تراخٍ، و«ثم» على التراخي، و«حتى» على أن أجزاء ما قبلها مرتبة في الذهن من الأضعف إلى الأقوى، أو بالعكس، فمعنى تفصيل المسند فيها -أي: «حتى»-: أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولًا، وبالتابع ثانيًا من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع[١] أو أضعفها. ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي[٢]؛ لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء الأُخَر التي قبلها، نحو: «مات كل أب لي حتى آدم[٣]». وهذا معنى قوله: (**تفصيلًا لأحد الجزأين**): أي:

(١)- وسمي بذلك لكون المبدل منه مشتملًا عليه.

(٢)- أي: بدل تدارك الغلط، وليس غلطًا في نفسه.

(٣)-واحترز بقوله: «مع اختصار» عن نحو: «جاءني زيد وجاءني عمرو» فإن فيه تفصيلا للمسند إليه مع أنه ليس من العطف على المسند إليه الذي كلامنا فيه.

(٤)- أي: مع الاختصار. ووجه الاختصار أن حروف العطف تغني عن «جاء زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة أو نحو ذلك، فالفاء تدل على أن ما بعدها متأخر عما قبلها في المجيء بدون مهلة، و«ثم» تدل على ذلك بمهلة، وهكذا فعندها نستغني عن كلمة «بعده».

(٥)- أي: من حيث حصوله من أحد المذكورين أولًا ومن الآخر بعده متراخيا أو غير متراخٍ. مطول.

(١)- قوله: «من حيث إنه» أي: التابع . وقوله: «أقوى أجزاء المتبوع» أي: أشرفها. مخلوف.

(٢)- أي: أن المشترط هو الترتيب الذهني سواء طابقه الترتيب الخارجي -أي: الواقع- أم لا. مخلوف.

(٣)- ففي المثال قد تعلق الفعل «مات» بما بعد «حتى» وهو «آدم» قبل تعلقه بما قبل «حتى» وهو «كل أب لي»، فلو اشترط الترتيب الخارجي لما صح هذا المثال؛ لأن الواقع أن آدم مات قبل كل الآباء.

المسند إليه أو المسند.

ومنها: رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب، نحو: «جاءني زيد لا عمرو» لمن اعتقد أن عَمرًا جاءك دون زيد، أو أنهما جاءاك جميعًا، فيكون على الأول: قصر قلبٍ، وعلى الثاني: قصر إفرادٍ[١]. ومراده بـ(**الحق**): الصواب.

ومنها: صرف الحكم عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر، نحو: «جاء زيد بل عمرو[٢]»، و«ما جاء زيد بل عمرو»، فإن «بل» للإضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع، ومعنى الإضراب عن المتبوع: أن يجعل في حكم المسكوت عنه، لا أن ينفى عنه الحكم قطعًا.

ومنها: الشك من المتكلم في المسند إليه، نحو: «جاء زيد أو عمرو» إذا علم بمجيء أحدهما لا بعينه.

ومنها: التشكيك، أي: إيقاع المتكلم السامعَ في الشك، بأن يكون المتكلم عالـمًا، لكنه يريد تشكيك المخاطب، كالمثال المتقدم.

ومنها: الإبهام[١]، وهو أن يكون المتكلم عالـمًا بالنسبة، ولكنه أبهم على المخاطب لنكتة، نحو ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ٢٤]، والنكتة في الآية: أنْ لا يزيد إنكار المخاطبين ولجاجهم[٢].

---

(١)- قصر القلب: هو تخصيص أمرٍ بأمرٍ مكان آخر، ويخاطب به من يعتقد العكس كقولك: «جاءني زيد لا عمرو» مخاطِبًا مَن يعتقد أن عمرًا هو الذي جاءك، فأنت تقلب وتعكس ما يعتقده؛ ولذا سمي قصر القلب. وقصر الإفراد: هو تخصيص أمرٍ بأمرٍ دون آخر، ويخاطَب به من يعتقد الشركة، كقولك: «محمد العالم لا خالد» لمن اعتقد أنهما يشتركان في صفة العلم.

(٢)- قوله: «نحو: جاء ..إلخ» إنما اقتصر على الإثبات وترك النفي مع تمثيل الأصل به أيضا لعدم ظهور صرف الحكم على مذهب الجمهور؛ لأن «بل» بعد النفي تنقل ضد حكم ما قبلها لما بعدها، وإنما تكون لصرف الحكم على مذهب المبرد القائل بأنها تنقل النفي لما بعدها.

(١)- الفرق بين التشكيك والإبهام: أن المقصود في التشكيك: هو إيقاع المخاطب في الشك وإيقاع الشبهة في قلبه، والمقصود في الإبهام: الإخفاء عنه وترك التعيين. فإن قيل: يلزم من الإبهام إيقاع الشك في قلب المخاطب؟ قلنا: التشكيك حصل بقصد والإبهام حصل بدون قصد.

(٢)- أي: خصومتهم.

وقوله: (**وغير ذلك من الأحكام**): كالتخيير، والإباحة، والمثال ظاهر[١]، والفرق بينهما مثله[٢].

قـــــال:

وَفَصْلُهُ يُفِيدُ قَصْرَ المُسْنَدِ عَلَيهِ كـ«الصوفيُّ هُوَّ المهتدي[٣]»

أقول: من أحوال المسند إليه فصله، أي: تعقيبه بضمير فصل، ويكون لنكتٍ، منها: تخصيصه بالمسند[٤] -وعليها[٥] اقتصر المصنف كأصله- نحو: «زيد هو العالم»، أي: لا غيره. ولذا يمتنع أن تقول: وغيره. ومنه: مثال المصنف باعتبار الكمال في الاهتداء[٦].

ومنها: الدلالة على أن ما بعده خبر لما قبله لا صفة.

ومنها: التأكيد، وذكرهما في الكشاف مع الأول في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة٥].

[البحث السادس: في تقديم المسند إليه]

قـــــال:

وقدَّموا للأصلِ أوْ تشويفِ لخبرٍ تلذذٍ تشريفِ
وَحَظٍّ اهْتِمامٍ اوْ تنظيمِ تفاؤلٍ تخصيصٍ اوْ تعميمِ
إِنْ صاحَبَ المُسْنَدَ حَرْفُ السَّلبِ إِذْ ذاكَ يَقتضي عُمومَ السَّلْبِ

أقــول: البحث السادس في تقديمه للاهتمام وله مرجحات:

---

(١)- مثال التخيير: «تزوجْ هندًا أو أختها» ومثال الإباحة: «تعلَّم نحوًا أو صرفًا». والفرق بين التخيير والإباحة: أن التخيير يكون بين ما لا يصح الجمع بينهما، والإباحة بين ما يصح الجمع بينهما.

(٢)- يعني الفرق بين التخيير والإباحة ظاهر. انظر الحاشية السابقة.

(٣)- أي: قوله: «الصوفي» الكاف داخلة على الجملة الاسمية المقصود لفظها، و«هو» بتشديد الواو على لغة. مخلوف.

(٤)- أي: جعل المسند إليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا إليه مختصا بأن يثبت له المسند، فالباء في قوله: «بالمسند» داخلة على المقصور.

(٥)- أي: على هذه النكتة، وإنما اقتصر عليها لأنها أم نكاته.

(٦)-أي: أن مثال المصنف وهو «الصوفي هو المهتدي» لا يصح كونه من التخصيص إلا إذا اعتبرت الكمال في الاهتداء المأخوذ منه المهتدي، أي: إذا أردت الاهتداء الكامل، أما إذا أردت مطلق الاهتداء فلا.

منها: أن تقديمه الأصل[١] -لأنه المحكوم عليه، ولابد من تحققه قبل الحكم، فقصدوا أن يكون في الذكر أيضًا مقدمًا[٢]- ولا مقتضي للعدول عنه[٣]؛ إذ لو كان أمر يقتضي العدول عنه فلا يقدم، كما في الفاعل، فإن مرتبة العامل التقدم على المعمول.

ومنها: تمكن الخبر في ذهن السامع؛ لأن في المبتدأ تَشْوِيقًا[٤] إليه، كقوله [الخفيف]:

والـــذي حَـــارَتِ البَرِيَّـــةُ فِيـــهِ حَيَـوَانٌ مُسْـتَحْدَثٌ مِـنْ جَمَـادِ[٥]

أي: الإنسان من حيث عوده بعد الفناء، يعني: تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني. وليس المراد آدم، ولا غيره مما قيل[٦].

ومنها: التلذذ بذكره[١]، نحو: «محمد حبيبنا».

ومنها: التشريف، أي: التعظيم[٢]، نحو: «محمد نبينا».

ومنها: الحط، أي: التحقير، نحو: «مسيلمة كذاب».

ومنها: الاهتمام، وهو أعم الجهات، أي: جهات التقديم، وكلها من أفراده،

---

(١)- أي: الراجح في نظر الواضع. دسوقي.

(٢)- أي: قصدوا في اللفظ أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه. مطول.

(٣)- أي: عن ذلك الأصل الذي هو التقديم، فهذه الجملة حال من الأصل، والعامل فيها أنَّ، أي: والحال أنه ليس هناك نكتة تقتضي العدول عن ذلك الأصل، أما لو وجدت نكتة من نكات التأخير فلا يقدم؛ لأن الأصالة نكتة ضعيفة فيرجح عليها غيرها بمجردها.

(٤)- أي: لما معه من الوصف الموجب لذلك، أو الصلة كذلك.

(٥)- فكون المسند إليه موصوفا بحيرة البرية فيه يوجب الاشتياق إلى أن الخبر عنه ما هو؟ وقوله: «حيوان مستحدث من جماد» خبر مسوق بعد التشويق إليه فيتمكن في ذهن السامع. يعقوبي.

(٦)- من نحو قولهم: إنه ثعبان موسى عليه السلام، أو ناقة صالح عليه السلام، أو طائر بالهند يضرب به المثل في البياض يعيش ألف سنة ثم يلهمه الله بأنه يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب بجناحيه على الحطب حتى تخرج منه النار ثم يحترق فيها. مخلوف.

(١)- هو يحصل بذكر المتلذَّذ به مطلقاً، فالظاهر أن المراد تعجيله، ولك أن تقدر إيهام؛ بناء على أن المراد التلذذ الحسي. مخلوف.

(٢)- أي: إظهار تعظيمه، أي: التعظيم المستفاد من جوهر لفظ المسند إليه، نحو: أبو الفضل، أو الإضافة نحو: ابن السلطان، أو بوصفه نحو: رجل فاضل، وكذا الحط نحو: مسيلمة، وابن الحجام، ورجل جاهل. مخلوف بتصرف.

فكان ينبغي له أن يسلك ما سلكه الأصل من جعله الاهتمام سببًا في التقديم، وجعل هذه الجهات من أفراده.

ومنها: التنظيم، أي: النظم، أي: ضرورته من وزن[1] أو قافية، وفي معناه السجع.

ومنها: تعجيل المسرة بسبب التفاؤل[2]، نحو: «سعد في دارك»، ومثله المساءة بسبب التطير والتشاؤم، نحو: «السفاح في دار صديقك».

ومنها: التخصيص، أي: تخصيص المسند إليه بالمسند الفعلي[3] -أي: جعل المسند الفعلي مقصورًا على المسند إليه- إن تقدم على المسند إليه حرف السلب، نحو: «ما أنا قلت هذا»، أي: لم أقله مع أنه مقول لغيري؛ إذ لا يقال ذلك إلا في شيء ثبت في الجملة[1] لغير المسند إليه. فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم أو الخصوص[2]،

---

(١)- أي: محافظة على وزنٍ نحو:

حسبي بقلبك شاهدًا لي في الهوى ... والقلب أعدل شاهدٍ يُستشهدُ

وقوله: «قافية»: أي: محافظة عليها من حيث موافقة رويِّها لما قبله كقوله:

لا يغرنك ثياب نقيتْ ... فهي بالصابون والماء نظيفة

تشبه البيضة لما فسدتْ ... قشرها أبيض والباطن جيفة

فإنه لو قال: وجيفة الباطن لفاتت الموافقة. ومثال السجع: قلت: متى الوصل أيها الحبيب، فقال: لا تجزع فالوصل قريب.

(٢)- قوله: «بسبب التفاؤل» راجع لـ«تعجيل»، ووجه السببية أن اللفظ الذي افتتح به الكلام إذا كان دالا على ما تميل إليه النفس تفاءل منه السامع -أي: تبادر إلى ذهنه حصول الخير- فينشأ من ذلك التفاؤل تعجيل المسرة. أفاده الصبان. مخلوف.

(٣)- أي: المسند المبدوء بفعل، نحو: «قلت» في مثال المؤلف. أي: بنفي المسند الفعلي، فهو على حذف مضاف؛ لأن المقصور على المثال الذي ذكره نفي القول، وأما الفعل الذي هو القول فهو ثابت لغيره.

(١)- قوله: «في الجملة» أي: لا ثبوتًا عامًّا في جميع ما غاير المسند إليه، فقد أشار بقوله: «في الجملة» إلى أنه لا يلزم الثبوت لجميع من سواك؛ وذلك لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى مَن توهم المخاطب اشتراكك معه في القول؛ فيكون القصر في كلامك قصر إفراد، أو انفرادك به؛ فيكون قصر قلب. مخلوف.

(٢)- قوله: «من العموم أو الخصوص» بيان للوجه، فإذا كان النفي عامًّا أو خاصًّا كان الثبوت كذلك. مثال العموم: «ما أنا رأيتُ أحدًا» فقد نفي عن المسند إليه رؤية كل أحد وأثبتت لغيره، ومثال الخصوص: «ما أنا قلت هذا» فقد نفي عن المسند إليه قول هذا القول بخصوصه وأثبت

=

ولهذا لا يصح: «ما أنا قلت هذا ولا غيري»؛ لأن مفهوم «ما أنا قلت[١]» يناقض منطوق «لا غيري»، ولا «ما أنا رأيت كل أحد[٢]»؛ لاقتضائه أن غيره رأى كل أحدٍ؛ لقصر سلب الرؤية على وجه العموم، وهو يقتضي ثبوتها للغير كذلك. ولا «ما أنا ضربت إلا زيدًا»؛ لأنه يقتضي أن إنسانًا غيره قد ضرب كل أحد سوى زيد، فهذه ثلاث صور ممتنعة للجهة المذكورة[٣].

فإن لم يَلِ المسند إليه حرف النفي -بأن يفقد من الكلام أصلًا، أو يتأخر عنه[٤]- فتارة يكون التقديم للتخصيص والرد على من زعم انفراد غير المسند إليه بالفعل أو مشاركته له، نحو: «أنا سعيت في حاجتك» لا غيري[٥] إن قصد الرد على من زعم انفراد «غيره»، أو «وحدي» إن قصد الرد على من زعم المشاركة.

وتارة يرد لتقوية الحكم وتقريره عند السامع دون التخصيص، نحو: «هو يعطي الجزيل»، بقصد أن يقرر في ذهن السامع أنه يفعل ذلك، لا أن غيره لا يفعله. وكذلك[١] إذا كان الفعل منفيًّا[٢]، نحو: «أنت لا تكذب»، فإنه أبلغ[٣] في

لغيره، فالعموم والخصوص بالنسبة إلى المعمول. مخلوف.

(١)- وذلك لأن مفهومه ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم، ومنطوق «لا غيري» نفيها عنه، وهما متناقضان. مخلوف.

(٢)- هذا إنما يفيد سلب عموم الرؤية لكل أحد لا عموم سلب الرؤية؛ فلا يلائم قوله بعد: «لقصر سلب الرؤية ..إلخ» فالمناسب أن يمثل بما مثل به الأصل وهو: «ما أنا رأيت أحدا». مخلوف.

(٣)- وهي أن التقديم مع موالاة النفي يفيد التخصيص إلى آخر ما تقدم. مخلوف.

(٤)- أي: يتأخر حرف النفي عن المسند إليه.

(٥)- اعلم أن «لا غيري» ليس من تمام التمثيل كما يوهمه الشارح، وكذلك «وحدي»، وإنما هما تأكيد لما قصد من التركيب؛ فكان الأوضح أن يعبر بعبارة الأصل بأن يقول بعد قوله: «أنا سعيت في حاجتك»: ويؤكد على الأول بنحو «لا غيري»، وعلى الثاني بنحو «وحدي» تأمل. مخلوف.

(١)- قوله: «وكذلك ..إلخ» عطف على محذوف، أي: هذا إذا كان الفعل مثبتا. والمشار إليه بـ«كذلك» هو البيان المذكور في «أنا سعيت» وفي «هو يعطي الجزيل». مخلوف.

(٢)- أي: أن الفعل المنفي كالمثبت؛ فتارة يفيد التخصيص، نحو: «أنت ما سعيت في حاجتي»، وتارة يفيد التقوية، نحو مثال المصنف وهو: «أنت لا تكذب».

(٣)- قوله: «فإنه أبلغ ..إلخ» تعليل لمحذوف، أي: وهذا مثال لتقوية الحكم وتقريره. ومعنى أبلغ: أشد. مخلوف.

نفي التكذيب من: «لا تكذب»؛ لما في الأول من تكرير[١] الإسناد المفقود في الثاني، ومن: «لا تكذب أنت» وإن كان فيه تأكيدها بلفظ «أنت»؛ لأنه[٢] لتأكيد المحكوم عليه بأنه[٣] ضمير المخاطب تحقيقًا، لا لتأكيد الحكم؛ لعدم تكرار الإسناد[٤].

وهذا المذكور من التخصيص والتقوي إذا بني[٥] الفعل على معرَّف، فإن بني على منكَّر فإنه يفيد تخصيص الجنس أو الواحد به[٦]، نحو: «رجل جاءني لا امرأة» إن أريد الأول، أو «لا أكثر» إن أريد الثاني[٧]. ومن أراد زيادة على ذلك فعليه بالأصل وشرحه.

ومنها: عموم السلب، وهو مراده بالتعميم، وذلك إذا كان لفظ «كل» مضافًا إلى المسند إليه واقترن بالمسند حرف السلب، نحو: «كل إنسان لم يقم»، أي: لم يقع قيام من فرد من أفراده، فهو من عموم السلب. ومنه الحديث[١]: ((كل ذلك لم يكن)) أي: لم يقع قصر ولا نسيان، كما في الحديث الآخر: ((لم أنسَ ولم تقصر)).

---

(١)- وهو يوجب تكرير نفي الكذب. مخلوف.

(٢)- قوله: «لأنه» أي: لأن لفظ «أنت» أو لأن لفظ «لا تكذب». سعد.

(٣)- قوله: «بأنه» متعلق بـ«تأكيد»، وضمير «أنه» للمحكوم عليه. دسوقي.

(٤)- قوله: «لعدم تكرار الإسناد» أي: الموجب لتأكيد الحكم وتأكيد الحكم أولى من تأكيد المحكوم عليه. دسوقي.

(٥)- أي: أخبر به عن معرَّف.

(٦)- أي: الفعل. والمقصود بالواحد هنا: العدد المعين؛ ليدخل المثنى والجمع، فيكون من باب إطلاق الخاص وإرادة العام.

(٧)- لأن أصل النكرة أن تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة إلى الجنس فحسب، كما إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أنه قد أتاك آتٍ ولم يدرِ جنسه أرجلٌ أم امرأة، وتارة إلى الواحد فقط، كما إذا قد عرف أنه قد أتاك مَن هو من جنس الرجال ولم يدرِ أرجل هو أم رجلان أو اعتقد أنه رجلان. علوم البلاغة للمراغي.

(١)- قاله ﷺ عندما سلم عن ركعتين في صلاته فقال له ذو اليدين: أقصرت أم نسيت فقال ﷺ: ((كل ذلك لم يكن)). رواه أبو داوود (١٠١٥) والحاكم في المستدرك ٣/ ٦٢٦ وأخرجه البخاري في كتاب الصلاة وفي كتاب الأذان.

وأما إذا تقدم حرف السلب على «كل» فإنها لسلب العموم، نحو [البسيط]:

مَا كُلّ مَـا يَتَمَنَّـى الْمَـرْءُ يُدْرِكُـهُ   تَجْرِي الرِّيَاحُ بِمَا لا تَشْتَهِي السُّـفُنُ[(١)]

وسلب العموم مقتضٍ لثبوت الحكم للبعض. ومن أراد زيادة في هذا المقام فعليه بالأصل وشرحه.

قـــال:

فصل: في الخروج عن مقتضى الظاهر

وخرجوا عن مُقتضـى الظّـواهرِ   كَوَضْعِ مُضْمَرٍ مَكـانَ الظـاهِرِ

لِنُكْتَـــةٍ كَبَعْـــثٍ اوْ كَـــمالِ   تَمْييـــزٍ اوْ سُـــخْرِيَةٍ إِجْهـــالِ

أَوْ عَكْسٍ اوْ دَعوى الظُّهورِ وَالَمَدَدْ   لِنُكْتَةِ التّمكينِ كَـ«اللهُ الصَّمَدْ»

وقصـدِ الاسـتعطافِ والإرهـابِ   نحوُ: «الأَميرُ واقِـفٌ بالبـابِ»

أقول: جميع ما تقدم من المقامات المذكورة من الحذف والذكر وغير ذلك مقتضى ظاهر الحال. وذكر في هذا الفصل الخروج عن مقتضى ظاهر الحال إلى مقتضى الحال، وهو المشار إليه بنكتة، ومن المعلوم أن مقتضى ظاهر الحال أخصُّ من مقتضاه.

[صور الخروج عن مقتضى ظاهر الحال]

وصور الخروج عن مقتضى ظاهر الحال كثيرة، ذكر المصنف بعضها:

فمنها: وضع المضمر موضع المظهر، نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ[(١)]﴾ [الرحمن٢٦]، يعني: الأرض، ومنه: «هو زيد عالم»؛ لبعث[(٢)] الإضمار على توجه نفس السامع إلى الخبر.

---

(١)- البيت لأبي الطيب المتنبي انظر التبيان ٢/ ٤٧٨. والمعنى في البيت أن الإنسان لا يدرك كل أمانيه وإنما يدرك بعضها ويفوته بعض.

(١)- قوله: كل .. الخ المناسب الاقتصار على ما بعده؛ لأنه ليس من هذا الباب، مع عدم تأتي النكتة المذكورة فيه كما سيتضح. مخلوف.

(٢)- قوله: «لبعث» اللام للأجل، ومفعول المصدر محذوف وهو السامع، وفي الكلام حذف، أي: أن الوضع المذكور ليكون الإضمار باعثا -أي: حاملا- للسامع على توجه نفسه إلى ما يعقب الضمير فيتمكن في ذهنه. وإنما كان باعثا على ما ذكر لأن السامع إذا لم يفهم من الضمير معنى انتظر ما يعقبه =

ومنها: وضع المظهر موضع المضمر، فإن كان المظهر اسم إشارة فالنكتة كمال العناية بتمييز المسند إليه؛ لاختصاصه بحكم بديع، كقول ابن الراوندي [البسيط]:

كم عاقلٍ عاقلٍ أعْيَتْ مذاهبُه وجاهلٍ جاهلٍ تَلْقَاهُ مرزوقا
هذا الذي ترك الأوهامَ حائرةً وصَيَّرَ العَالِمَ النِّحْرِيْرَ زِنْدِيقَا

والأصل[1]: «هو»، أي: ما تقدم من إعياء مذاهب العاقل ورزق الجاهل، فعدل إلى الإشارة لكمال العناية بتمييزه؛ ليري السامعين أن هذا المعنى[2] المتميز هو الذي له الحكم العجيب، وهو[3]: جعل الأوهام حائرة، والعالم النحرير زنديقا.

أو السخريةُ[4] والتهكمُ، كما إذا كان السامع أعمى فقال: «مَنْ قام؟»، فقلت له: «هذا[5]» مشيرًا إلى مجهول أو مفقود؛ تهكمًا به.

أو إجهال السامع، أي: نسبته إلى الجهل والبلادة، حتى إنه لا يدرك إلا المحسوس، كقول الفرزدق [الطويل]:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع

ومقتضى الظاهر: «هم».

أو عكس ذلك، وهو التعريض بفطانة السامع وذكائه، حتى إن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس، كقولك مشيرًا إلى معنى معقول: «هذا مرادي».

أو ادعاء كمال ظهور المسند إليه حتى كأنه محسوس، كالمثال المتقدم باعتبار ادعاء كمال الظهور[1].

ليفهم منه معنى؛ فيتمكن عند وروده.

(١)- أي: القياس ما ذكر؛ لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس. مخلوف.

(٢)- هو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا. دسوقي.

(٣)- أي: الحكم العجيب.

(٤)- قوله: «والسخرية» بالرفع عطف على «كمال العناية». وقوله: «والتهكم» عطف مرادف. مخلوف.

(٥)- أي: هذا هو الذي قام، وكان القياس: «هو زيد» مثلا؛ لأن المقام مقام الضمير؛ لتقدم مفاده في السؤال. يعقوبي.

(١)- فليس معتبرا حينئذ كون السامع فطنًا. مخلوف.

وإن كان غيرَ اسم الإشارة فالنكتة: المدد، أي: الزيادة بنكتة هي التمكين[١]، أي: زيادة تمكين المسند إليه وتقريره في نفس السامع، نحو: «جاء زيد وزيد فاضل»، ومنه: مثال المتن.

و(**الصمد**): هو الذي يُصْمَدُ إليه ويُقصَدُ في الحوائج.

أو الاستعطاف، أي: طلب العطف والرحمة، كقول الداعي: «إلهي، عبدك العاصي دعاك معترفا بذنبه، فتب عليه توبة تمحو الأغيار[٢] من قلبه»، ومقتضى الظاهر: «أنا العاصي».

أو الإرهاب، أي: التخويف، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء٥٨]، لم يقل: «أنا آمركم»؛ لأن في إظهار الاسم ترهيبًا[٣]، ومنه: مثال المتن، لم يقل: «أنا واقف» ترهيبًا بإظهار لفظ «الأمير».

قـــال:

وَمِنْ خِلافِ المُقتَـضى صَرْفُ مُرادْ ... ذي نُطْقٍ اوْ سُؤْلٍ لِغَيْرِ ما أَرادْ

لِكَوْنِـــهِ أَوْلَى بِـــهِ وَأَجْـــدَرا ... كَقِصَّـةِ الحَجَّـاجِ وَالقَبَعْثَـرى

أقول: من خلاف مقتضى الظاهر: مجاوبة المتكلم بغير ما يترقب -وسماها عبد القاهر: المغالطة، والسكاكي: الأسلوب الحكيم- وذلك بحمل كلامه على خلاف قصده؛ تنبيهًا على أنه أولى بالقصد، من ذلك ما يحكى أن الحجاج توعَّدَ شاعرًا يقال له: القبعثرى بأن قال له: «لأحمِلَنَّك على الأدهم»، يعني القيد، فقال له القبعثرى: «مِثْلُ الأميرِ يحملُ على الأدهم والأشهب»، فحمل وعيده على

---

(١) –في الأصل: التمكن.

(٢)– أي: تزيل مشاهدتها بحيث يصير القلب لا يشاهد إلا الذات. مخلوف.

(٣)– لأن لفظ «الله» الدال على الذات المتصفة بجميع المحامد التي من جملتها القهر والغلبة، دون الضمير الذي هو «أنا»– موجبٌ لتقويةِ الداعي على الامتثال، ولإدخالِ الروع؛ حيث دل لفظ «الله» على ما ذكر فيشعر بالخوف منه وأن يهلك العاصي بقهره. وكذا يقال في مثال المتن: دل لفظ «الأمير» على السلطان والقهر.

الوعد[١]، فقال له الحجاج: «إنه حَديد[٢]»، فقال القبعثرى: «لأن يكون حديدًا[٣] خير من أن يكون بليدًا».

ومنها: إجابة السائل بغير ما سأل عنه؛ تنبيها على أنه[٤] اللائق بسؤاله، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة١٨٩]، سألوا عن الهلال لِـمَ يبدو دقيقًا ثم يتزايد حتى يستوي ثم ينقص حتى يعود كما بدا؟ فأجيبوا ببيان حكمة ذلك، وهي: معرفة المواقيت، والحلول[٥]، والآجال، ومعالم الحج يعرف بها وقته؛ للتنبيه على أن اللائق السؤال عن الحكمة. قال السعد: لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة. قال السيوطي[٦] في شرح عقود الجمان: وهذه قلة أدب منه، وجهل بمقدار الصحابة -رضي الله عنهم-، وشنع عليه بكلام يراجعه من أراد الوقوف عليه، وذكر أنه ورد ما يدل على أن المسؤول عنه هو الحكمة في خلق الأهِلَّة، لا سبب الزيادة والنقصان، ونَصُّ السؤال: يا رسول الله، لِمَ خُلِقَتِ الأهِلَّة؟ فعلى هذا لا تكون المسألة من خلاف مقتضى الظاهر.

وقوله: (**سؤل**) -على وزن «قُفْل»- لغة في السؤال.

---

(١)- حيث حمل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم، أي: الذي غلب سواده حتى ذهب البياض، وضمَّ إليه الأشهب، أي: الذي غلب بياضه، ومراد الحجاج: القيد، فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير. مخلوف

(٢)- أي: إن الأدهم حديد لا فرس. مخلوف.

(٣)- فيه أيضًا حمل الحديد في كلام الحجاج على خلاف مراده لأن مراد الحجاج المعدن المعروف، وحمله على ضد البليد من الحِدة. مخلوف.

(٤)- أي: ذلك الغير. مخلوف.

(٥)-أي: للدَّين والصوم ونحو ذلك، ويكون عطف الحلول على المواقيت من عطف الخاص على العام. مخلوف.

(٦)- السيوطي هو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر محمد الخضري السيوطي، إمام، حافظ، مؤرخ، أديب، ولد في ٨٤٩ هـ ونشأ فى القاهرة وتوفى فى ٩١١هـ، له مؤلفات كثيرة أهمها الإتقان في علوم القرآن، وتفسير الجلالين، وهو تفسير أتم فيه تفسير جلال الدين محلي فنسب إليهما وطبع، وجمع الجوامع، وعقود الجمان وشرحه.

قـــــال:

والالتفاتُ وَهْوَ الانْتِقـالَ مِـنْ　　بَعْضِ الأساليبِ إِلىٰ بَعْضٍ قمـنْ
والوَجْهُ الاسْتِجلابُ لِلْخِطابِ　　وَنُكْتَـةٍ تَخُـصُّ بَعْـضَ البـابِ

أقول: من خلاف مقتضىٰ الظاهر: الالتفات[١]، وهو عند الجمهور: التعبير عن معنىٰ بطريق من الطرق الثلاثة -أعني: التكلم، والخطاب، والغيبة- بعد التعبير عنه بغيره منها. ولا يشترط التعبير عنه بالغير علىٰ مذهب السكاكي، فهو عنده أعم[٢] منه عند الجمهور، فقول الخليفة: «أمير المؤمنين يأمرك بكذا» التفات علىٰ مذهبه؛ لأنه منقول عن «أنا»، لا علىٰ مذهب الجمهور؛ لعدم تقدم خلافه. فأقسامه[٣] ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة؛ لأن كل قسم من الثلاثة ينقل إلىٰ قسيميه:

الأول: من التكلم إلىٰ الخطاب، نحو: ﴿وَمَا لِي لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس٢٢] الأصل[٤]: وإليه أرجع.

الثاني: منه إلىٰ الغيبة، نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۝٢﴾ [الكوثر] الأصل: فصلِّ لنا.

الثالث: من الخطاب إلىٰ التكلم، نحو قوله [الطويل]:

طَحَا بِكَ قلبٌ في الحِسانِ طَرُوبُ　　بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْـرَ حَانَ مَشِـيبُ
يُكَلِّفُنِـي لـيلىٰ وقَـد شَـطَّ وَلْيُهَـا　　وعَادَتْ عَـوَادٍ بيننـا وخُطـوبُ[١]

---

(١)- عرَّفه الإمام يحيىٰ بن حمزة عليه السلام في الطراز بقوله: هو العدول من أسلوب في الكلام إلىٰ أسلوب آخر مخالف للأول. الطراز ٢/ ص٧١.

(٢)- لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبَّر عن معنىٰ بطريق من الطرق الثلاثة ثم عبَّر عنه بطريق آخر، أو يكون مقتضىٰ الظاهر التعبير عنه بطريق منها -أي: الطرق الثلاثة- فعدل إلىٰ الآخر، وعند الجمهور مختص بالأول. المطول ص٢٨٨ تحقيق د. عبد الحميد هنداوي.

(٣)- قوله: «فأقسامه ستة» تفريع للمذهبين؛ إذ الأقسام الستة جارية في كل كما لا يخفىٰ. مخلوف.

(٤)- أي: القياس.

(١)- البيت لعلقمة الفحل بن عبدة التميمي، شاعر جاهلي، انظر ديوانه ص٣٣، والشعر والشعراء ١/ ٢٢١، والعمدة ١/ ٥٧.

الشاهد في: «بك» و«يكلفني» بالياء التحتية، والأصل: «يكلفك».

الرابع: منه إلى الغيبة، نحو: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس٢٢] الأصل: بكم.

الخامس: من الغيبة إلى الخطاب، نحو: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة] الأصل: إياه نعبد.

السادس: منها إلى التكلم، نحو: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾ [فاطر٩] الأصل: فساقه.

ووجه[1] الالتفات ونكتته: استجلاب نفس السامع للخطاب، أي: الكلام المخاطب به؛ لأن النفس مجبولة على حب المتجدد، فإذا تجدد الكلام إلى أسلوب كان أدعى للإصغاء إليه. وهذه النكتة عامة في جميع أقسام الالتفات، وربما اختص كل موضع منه بلطائف ونكت، كالفاتحة، فإن العبد إذا ذكر الله وحده، ثم ذكر صفاته التي كل صفة منها تبعث على شدة الإقبال، وآخرها: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ٤﴾ المفيد أنه مالك الأمر كله في يوم الجزاء، فحينئذ يوجب[2] الإقبال عليه، والخطاب بغاية الخضوع[3] والاستعانة في المهمات، وهو معنى: قوله: (**ونكتة** ..) الخ.

[مما هو شبيه بالالتفات وليس منه]

ومما هو شبيه بالالتفات[1] وليس منه: مسألتان ذكرهما السيوطي في عقود الجمان:

---

(١)- أي: وجه حسنه. وقوله: «ونكتته» عطف مرادف.

(٢)- أي: الذكر المفهوم من الفعل المذكور سابقا. مخلوف.

(٣)- غاية الخضوع هو معنى العبادة، وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين، والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول. سعد.

(١)- أي: بجامع النقل من أسلوب إلى آخر في كل. مخلوف.

الأولى: التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجموع عن آخر منها. وهو[١] من من أنواع المجاز، بخلاف الالتفات والمسألة الآتية فإنهما حقيقتان.

مثال المفرد عن المثنى: قول الأعشى [الوافر]:

فَرَجِّي الخيرَ وانتظري إيابي   إذا ما القارظ العنزي آبا

وإنما هما: «القارظان»؛ لأن المثل: «حتى يؤوب القارظان[٢]».

ومثاله عن الجمع [الطويل]:

وذبيان قد زَلَّتْ بأقدامها النعلُ[٣]

أي: النعال.

ومثال المثنى عن المفرد: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق٢٤] أي: ألقِ.

وعن الجمع: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك٤]؛ إذ المراد التكثير، لا مرتان.

ومثال الجمع عن المفرد: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون٩٩]، أي: ارجعني.

وعن المثنى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم٤] أي: قلباكما.

الثانية: الانتقال من خطاب واحد من الثلاثة إلى آخر منها، مثاله من الخطاب لواحد إلى الاثنين: ﴿لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاء فِي الأَرْضِ﴾ [يونس٧٨].

وإلى الجمع: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء﴾ [الطلاق١].

---

(١)- أي: التعبير المذكور من أنواع المجاز، والعلاقة في كل تركيب ما يناسبه، ففي ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك٤] العلاقة اللزوم؛ لأن المراد لازم الكرتين وهو التعدد، ثم يصح كونه بمرتبة وبمرتبتين على ما لا يخفى. مخلوف.

(٢)- هذا مثل يضرب لمن يغيب ولا يُرجى رجوعه. والقارظان: رجلان خرجا لجمع القرظ فلم يرجعا. يرجعا. لسان العرب مادة «قرظ» بتصرف.

(٣)- هذا عجز بيت، وصدره:

تداركتُما عبسًا وقد ثَلّ عرشها

وهو لزهير بن أبي سلمى، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات السبع.

ومثاله من الاثنين إلى الواحد: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَى﴾ [طه٤٩].

ومثاله من الاثنين إلى الجمع: ﴿أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾ [يونس٨٧].

ومثاله من الجمع إلى الواحد: ﴿وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس٨٧].

وإلى الاثنين: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴿٣٣﴾ فَبِأَيِّ آلَاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٣٤﴾﴾ [الرحمن].

والنكتة في هذه المسألة كالنكتة في الالتفات.

قـــال:

وَصِيغَةَ المَاضِي لآتٍ أَوْردوا ... وَقَلَبُوا لِنُكْتَةٍ وَأَنْشَدوا:

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ ... كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

أقول: من خلاف مقتضى الظاهر: التعبير عن المعنى المستقبل بلفظ الماضي تنبيهًا على تحقق وقوعه، نحو: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ﴾ [النمل٨٧]، أي: يفزع، ونحو: ﴿أَتَى أَمْرُ اللّهِ﴾ [النحل١]، أي: يأتي.

ومنه[1]: التعبير باسم الفاعل أو المفعول نحو: ﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ ﴿٦﴾﴾ [الذاريات] ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ﴾ [هود١٠٣]؛ لأن الوصفين المذكورين حقيقة في الحال مجاز فيما سواه[1].

ومن خلاف المقتضى: القلب، وهو أن يجعل أحد جزأي الكلام مكان الآخر، نحو: «عرضت الناقة على الحوض[2]» أي: أظهرته عليها لتشرب، مكان:

(١)- «ومنه» -أي: من خلاف مقتضى الظاهر- التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل أو اسم المفعول.

(١)- أي: في الماضي والمستقبل.

(٢)- ومثله قولهم: «أدخلت القلنسوة في الرأس، والخاتم في الأصبع» ونحو ذلك؛ لأن القلنسوة والخاتم ظرف، والرأس والأصبع مظروف. المطول.

=

«عرضت الحوض على الناقة»؛ لأن[١] القاعدة أن المعروض عليه يكون له ميل إلى المعروض، والحوض مما يميل إليه الحيوان، فيعرض هو على الحيوان، لا الحيوان عليه.

واختلف في قبوله، فقيل: يقبل مطلقًا؛ لأنه يورث الكلام ملاحة، وقيل: لا يقبل مطلقًا؛ لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود، والحق ما عليه الأصل، وهو التفصيل: فإن تضمن معنى لطيفًا قُبِل، وإلا فلا.

فالأول: نحو قوله [الرجز]:

وَمَهْمَـــهٍ مُغْـــبَرَّةٍ أَرْجَــاؤُهُ ... كَـــأَنَّ لَـــونَ أَرضِـــهِ ســـمَاؤُهُ[٢]

والأصل: «كأن لونَ سمائه لغبرته لونُ أرضه»، أي: كلونها، والنكتة فيه: المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى صار بحيث يشبه به لون الأرض في ذلك، مع أن الأرض أصل فيه[٣]. والمهمه: المفازة[٤]. والْمُغْبَرَّة: المملوءة غبارًا. والأرجاء: النواحي، جمع رجى بالقصر كرحى.

والثاني: نحو قوله [الوافر]:

فلـــما أَنْ جَـــرَى سِـــمَنٌ عَليها ... كَـــما طَيَّنَـــتْ بِالْفَـــدَنِ السِّـــيَاعَا[١]

يصف ناقةً بالسِّمَنِ. والفَدَنِ: القصر. والسياع: الطين المخلوط بالتبن. والأصل: كما طينت بالسياع الفدن، وليس في هذا القلب معنى لطيف.

(*) وفي القلب في «عرضت الناقة على الحوض» اعتبار لطيف، وهو أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض على المعروض عليه فحيث أتي بالناقة إلى الحوض جعلت كأنها معروضة والحوض معروض عليه. مخلوف.

(١)- قوله: «لأن القاعدة ..إلخ» تعليل لكون المثال من قبيل القلب. مخلوف

(٢)- البيت لرؤبة بن عبد الله العجاج التميمي، راجز من الفصحاء المشهورين، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية مات في سنة ١٥٤هـ. انظر الأعلام، والبيت موجود في ديوانه ص٣ والمفتاح ص١١٣.

(٣)- قوله: «مع أن الأرض» أي: لون الأرض، وقوله: «أصل فيه» أي: في ذلك التشبيه، فحق لون الأرض أن يجعل مشبهًا به ولون السماء مشبهًا، بأن يقال: كأن لون سمائه لون أرضه. مخلوف.

(٤)- هي اسم للمكان الذي لا ماء فيه ولا مرعى.

(١)- البيت للقطامي عُمير بن شُييم. انظر الأغاني وديوان القطامي ص٤٦.

قـــال

الباب الثالث: المسند

أقول: أخَّرَهُ عن المسند إليه لأنه فرع عنه ومسوق لأجله؛ لأن المسند إليه محكوم عليه، والمسند حكم، والثاني مؤخر عن الأول. والمقصود من هذا الباب: بيان الأحوال العارضة للمسند من حيث كونه مسندًا، كالحذف والذكر وغير ذلك.

قـــال:

يحـــذف مســـندٌ لمـــا تقـــدما والتزمـــوا قرينـــةً لِـــيُعْلَما

أقول: يتعلق بالمسند أبحاث:

[البحث الأول: حذف المسند]

البحث الأول في حذفه، ويكون للنكت الماضية في حذف المسند إليه:

فمنها: الاحتراز عن العبث، أي: الإتيان بما لا فائدة فيه؛ للعلم به، نحو: «زيد» في جواب: «مَن قام؟»، وقوله [الطويل]:

وَمَنْ يَـكُ أمسى بالمدينـةِ رَحْلُـهُ فَـــإِنِّي وَقَيَّـــارٌ بِهـــا لَغَرِيْـــبُ[1]

الرحل: هو المنزل والمأوى، وقيار: اسم فرس للشاعر، وهو ضابئ بن الحرث، فالمسند إلى قيار محذوف[2]؛ لدلالة خبر ما قبله عليه، ولضيق المقام بسبب التوجع، وللاختصار، ولحفظ الوزن أيضًا.

ومن ذلك[3]: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء١٠٠] والأصل: لو تملكون تملكون، فحذف الفعل احترازًا عن العبث؛ لوجود المفسر، فانفصل الضمير. وليس «أنتم» مبتدأ وما بعده خبر، بل فاعل لفعل محذوف كما رأيت؛ لأن «لو» لا تدخل على الاسم.

(١)- انظر البيت في خزانة الأدب ٦/ ٣٢٦ والشعر والشعراء ٣٥٨.

(٢)- المعنى: فإني لغريب وقيار أيضًا غريب؛ لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر، مع ضيق المقام بسبب التحسر.

(٣)- عدد المثال؛ لأن المسند في المثال الأول اسم، وفي هذا المثال فعل. مخلوف.

ويشترط للحذف قرينة تدل على المحذوف، كوقوع الكلام جوابًا لسؤال محقق أو مقدر[١].

فالأول: نحو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان٢٥] أي: خلقهن الله، فحذف المسند؛ بدليل التصريح به في الآية الأخرى في قوله: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف٩] فهو فاعل[٢]، لا مبتدأ.

والثاني: نحو [الطويل]:

لِيُبْكَ[٣] يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ... وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[٤]

والمختبط: الذي يأتي إليك للمعروف من غير وسيلة[٥]، وتطيح: من الإطاحة وهي الإذهاب والإهلاك، فالطوائح: جمع مطيحة على غير قياس[٦]، فـ«مختبط» معطوف على «ضارع». ومقصود الشاعر: أنه ينبغي أن يبكي على يزيد رجلان: ذليلٌ؛ لكونه الناصر له، وفقيرٌ أصابته حوادث الزمان فأهلكت ماله وأذهبته؛ لأنه كان ناصر كل ذليل، وجابر فقر كل فقير. وهذا على قراءة: «لِيُبكَ» بصيغة المبني للمجهول، ولو قرئ بصيغة المبني للفاعل، و«يزيد» مفعول مقدم، و«ضارع» فاعل مؤخر- لم يكن مما نحن بصدده.

---

(١)- ليس المراد المقدر في نظم الكلام، بل السؤال المعنوي الناشئ عن المقام. من الأطول.

(٢)- أي: لفظ الجلالة «الله» فاعل لفعل محذوف التقدير: ليقولن خلقهن الله.

(٣)- على صيغة المبنى للمجهول، و«يزيد» نائب فاعل، فكأنه قيل: مَن يَبكه؟ فقال: ضارع.

(٤)- البيت للحارث بن نهيك النهشلي، وينسب لمزرد أخي الشماخ، ويروى لنهشل بن حري، منسوب إلى الحرة، يرثي يزيد القاضي القيسي. إيضاح شواهد الإيضاح ص١١ تحقيق د. الدعجاني.

(٥)- أي: أخفى عن الناس سؤاله؛ لأنه كان أهل ثروة وابتلِيَ بالسؤال؛ لأجل إهلاك المهلكات ماله. مخلوف.

(٦)- والقياس مطيحات، وقيل: مطاوح.

[البحث الثاني: ذكر المسند]

قـــــال:

وذِكْـرُه لِمَـا مَضـــى أوْ لِـيُرى فِعْـلًا أوِ اسْـمًا فَيُفِيـدُ المُخْـبَرا

أقول: البحث الثاني: في ذكره، وذلك للنكت الماضية في ذكر المسند إليه، من كون الذكر الأصل مع عدم المقتضي للعدول عنه[١]، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة، ومن التعريض بغباوة السامع[٢]، وغير ذلك، نحو: «جاء زيد[٣]» في جواب: «من جاء؟».

ويُزاد هنا: أنه يذكر ليرى -أي: يعلم- أنه فِعلٌ فيفيد التجدد والحدوث، أو اسمٌ فيفيد الثبوت، فيفيد المخبَرَ -بفتح الباء -أي: السامع- فائدة زائدة على ما تقدم؛ لأنه[٤] إذا حذف لا يُدرى هل هو اسم أو فعل؟

مثال الأول: «زيد قائم»، فهذه الجملة تدل على ثبوت القيام لزيد؛ لأن أصل الاسم مشتقًا كان أو لا الدلالة على الثبوت؛ لعدم دلالته على الاقتران بالزمان.

ومثال الثاني: «زيد قام»، فإنها تدل على تجدد القيام وحدوثه لزيد؛ لدلالة الفعل على الاقتران بالزمان. فلو كان المسند ظرفًا، نحو: «الفوز لمن رضي عنه مولاه» احتمل الثبوت والتجدد، بحسب المتعلق، أي: حاصل أو حصل[٥].

فإن قلت: المشهور أن الجملة الاسمية تدل على الثبوت، فكيف جعلتها في نحو: «زيد قام» دالة على الحدوث؟

---

(١)- نحو: «العلم خيرٌ من المال».

(٢)- نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء٦٣] بعد قوله تعالى: ﴿أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء٦٢].

(٣)- هذا المثال يصلح للتعريض بغباوة السامع، وللاحتياط لضعف الاعتماد على القرينة.

(٤)- تعليل لترتب الإفادة المذكورة على الذكر، وأراد «لا يدرى» صريحا كما علمت. مخلوف.

(٥)- يفيد الثبوت إذا قلنا: إن الجار والمجرور -لمن- متعلق بمحذوف تقديره: حاصل، ويفيد التجدد إذا قلنا: إن الجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره: حَصَلَ.

قلت: دلالتها على الحدوث باعتبار أحد جزأيها، وهو الفعل، أي: الدالُّ على الحدوث الفعلُ، وأما الجملة فهي دالة على ثبوت نسبة المسند المتجدد معناه، فالقيام متجدد، وحصوله لزيد ووصفه به ثابت مستقر.

[البحث الثالث: في إفراد المسند]

قـــال:

وأفـــردوهُ لانعـــدامِ التقوِيَـــةْ   وَسَبَبٍ كَـ«الزهـدُ رأسُ التزكيـةْ»

أقول: البحث الثالث في إفراده، أي: كونه اسما مفردًا، والمفرد عند النحاة يطلق على معانٍ: ففي باب الإعراب: ما ليس مثنى ولا مجموعًا، وفي باب العلم: ما ليس مركبًا، وفي باب «لا» والمنادى: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به، وفي باب الخبر: ما ليس جملة ولا شبيها، وهو المراد هنا، فيؤتى به اسمًا مفردًا لعدم إفادة تقوية الحكم، وكونه غير سببيٍّ[1]، نحو: «زيد قائم[2]»، ومنه: مثال المصنف.

وإنما كان الزهد رأس التزكية -أي: الخلوص من الكدرات- لاستعداد صاحبه للحضرة الإلهية.

فإن أريد التقوية أو كان سببيًّا أتي به جملة كما سيأتي. والسببي: جملة علقت على مبتدأ[3] بعائد غير مسند إليه فيها. فخرج المسند في نحو: «زيد منطلق أبوه»؛ لأنه مفرد، وفي نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ١﴾ [الإخلاص]؛ لعدم العائد، وفي نحو: «زيد قام»؛ لأن العائد مسند إليه.

---

(١)- قوله: «غير سببي»: أي: غير منسوب للسبب الذي هو الضمير، وسمي الضمير سببًا: تشبيهًا له بالسبب اللغوي الذي هو الحبل؛ لأن الضمير تُربط به الصلات والصفات كما أن الأمتعة تُربط بالحبل. مخلوف.

(٢)- مثالٌ للمفرد المتنفي فيه التقوية والسببية. مخلوف.

(٣)- قوله: «علقت على مبتدأ»: أي ربطت به. مخلوف.

قـــال:

وَكَونُــهُ فِعْـــلاً فَلِلتقييـــدِ بِالوَقْـتِ مَـعْ إِفـادَةِ التَّجْديـدِ
وَكَوْنُهُ اسْمًا لِلثّبـوتِ والـدَّوامْ ....

أقول: المسند المفرد: يكون فعلًا ويكون اسمًا.

أما الأول: فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي، والحال، والاستقبال، على أخصر وجه[١]؛ لدلالة[٢] الفعل على الزمان بصيغته، ولا يتأتى ذلك في الاسم إلا بقيد: «أمس»، أو «الآن»، أو «غدًا»، مع إفادة التجدد والحدوث -أي: التكرار والوقوع مرة بعد أخرى-؛ للزوم ذلك[٣] للزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل، ولازم الجزء لازم الكل؛ إذ[٤] الزمان عرض غير قارٍّ الذات، أي: لا تجتمع أجزاؤه في الوجود، كقوله[٥] [الكامل]:

أَوَ كُلَّمـا وَرَدَتْ عُكَـاظَ قبيلـةٌ بَعَثُـوا إِلَيَّ عَـرِيْفَهم يَتَوَسَّـمُ[٦]

أي: يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئًا فشيئًا ولحظة فلحظةً[٧].

وأما الثاني[٨]: فلعدم ما ذكر من التقييد والتجدد وإرادة الثبوت والدوام

---

(١)- قوله: «على أخصر وجه»: أي: لا يحتاج إلى قرينة خارجية، بخلاف الاسم فإنه لا يدل على أحد الأزمنة إلا بقيدٍ، نحو: «زيد قائم أمس» أو «الآن» أو «غدًا»، وأما الفعل فأحد الأزمنة جزء مفهومه، فهو بصيغته يدل على أحد الأزمنة، ألا ترى أن مفهوم الفعل هو الحدث والزمان، فقولنا: «ضَرَبَ» يدل على الحدث «الضرب» والزمن الماضي.

(٢)- قوله: «لدلالة ..إلخ» علة لقوله: «فللتقييد». مخلوف.

(٣)- أي: التجدد، وهذا تعليل لكون الفعل يفيد التجدد. مخلوف.

(٤)- أي: وما هو كذلك يلزمه التجدد، فهذا تعليل للزوم التجدد للزمان. وقوله: «أي: لا تجتمع..» تفسير لقوله: «غير قار الذات». مخلوف باختصار.

(٥)- قوله: «كقوله» شاهد للمسند الفعل الذي هو لإفادة ما ذكر. مخلوف.

(٦)- البيت لطريف بن تميم العنبري. انظر الأصمعيات ص٦٧ ودلائل الإعجاز ص١٤٢.

(٧)- قوله: «وتأملها شيئا فشيئا» هذا التفسير للسعد وغيره. قال الصبان: هو تفسير بحسب المقام؛ فلا ينافي الصحيح من أن اللازم للفعل هو التجدد بمعنى الحصول بعد أن لم يكن لا بمعنى التقضي شيئا فشيئا.

(٨)- أي: الاسم. وقوله: «فلعدم ..إلخ» أي: فلإفادة عدم .. الخ. وقوله: «وإرادة الثبوت» أي: إرادة إفادة ما ذكر. مخلوف.

لأغراض تتعلق بذلك[١] كقوله [البسيط]:

لا يألفُ الدِّرهَمُ المضرُوبُ صُرَّتَنا لَكنْ يَمُرُّ عليها وَهوَ مُنطَلِقُ[٢]

يعني أنَّ الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم من غير اعتبار تجدد.

[البحث الرابع: في تقييد المسند]

قال:

.... وَقَيَّدوا كَالفِعْلِ رَعْياً لِلتَّمامْ

وَتَركوا تَقييدَهُ لِنُكْتَةِ كَسُتْرَةٍ أَوِ انْتهازِ فُرْصَةِ

أقول: البحث الرابع في تقييده -سواء كان اسمًا أو فعلًا[٣] يعمل عمله- بواحد من المفاعيل الخمسة أو شبهها كالحال والتمييز والاستثناء؛ وذلك لتتميم الفائدة وتقويتها؛ لأنه كلما ازداد خصوصًا زاد بُعدًا عن الاحتمال، وكلما بعد عن الاحتمال قويت الفائدة، فإن قولك: «ضربت زيدًا» أخص من: «ضربت»، وأقوى فائدة، وكذا: «ضربته ضربًا شديدًا» أخص من الفعل وحده؛ لإفادة نوع من الضرب، وقس بقية المقيدات.

فقوله: (**كالفعل**) أي: شبه الفعل، أي: الفعل وشبهه، من اسم فاعل، أو مفعول، أو غير ذلك من كل ما يعمل عمله[٤]. ولم يبين المقيد به للعلم به من علم النحو، ويستثنى -من شبه[٥] المفعول به- خبر «كان» في نحو: «كان زيد قائمًا»، فإن التقييد به ليس لتمام الفائدة لعدمها بدونه[٦]؛ لأنه هو المسند[٧]، فهو ليس

(١)- أي: كما إذا كان المقام يقتضي كمال الذم أو المدح أو نحو ذلك مما يناسبه الدوام والثبات. دسوقي.

(٢)- البيت للنضر بن جؤبة. انظر دلائل الإعجاز ص١٤١ والإيضاح ص٩٥.

(٣)- المناسب تقديم الفعل على الاسم؛ لأنه الأصل في العمل فيحمل عليه غيره كما لا يخفى. مخلوف.

(٤)- اسم التفضيل والصفة المشبهة والمصدر وصيغ المبالغة واسم الفعل.

(٥)- أي: من حيث الانتصاب.

(٦)- إذ لا فائدة في نحو: «كان زيد» بدون الخبر.

(٧)- أي: الخبر هو المسند؛ لأن أصل الكلام «زيد قائم».

قيدًا للفعل، بل مقيد به[1]، فالمعنى: تقييد نسبة القيام لـ«زيد» بالزمان الماضي المدلول لـ«كان» فقط[2]، وإن دلت وضعًا على الحدث ففي كل من الفعل وخبره فائدة مفقودة في الآخر، فإن الأول يدل وضعًا على حدث مطلق يعينه خبره، والثاني يدل عقلا على زمن مطلق يعينه الفعل.

وأما ترك تقييده فلأمور:

منها: ستر القيد[3] من زمان الفعل، أو مكانه، أو سببه، أو نحو ذلك- عن المخاطب، أو غيره من الحاضرين.

ومنها: انتهاز الفرصة، أي: المبادرة[4]، أي: انقضاؤها[5].

ومنها: الجهل بالقيود[6]. ومنها: عدم الحاجة إليها[7].

قـــــال:

وَخَصَّصوا بالوَصْفِ وَالإِضـافَةْ   وَتَركـــوا لِمُقْـتَضٍ خِلافَـــهْ

أقول: قد يكون تقييد المسند بالوصف كقولك: «أخوك رجل صالح[8]»، أو الإضافة نحو: «أخوك غلام زيد»، لقصد التخصيص، وقد ترك تقييده لغرض اقتضى خلاف التخصيص، كستر أو انتهاز فرصة[9]، ونحو ذلك مما تقدم من مقتضي ترك تقييد الفعل بمفعول ونحو ذلك.

---

(١)- أي: ليس «قائمًا» في المثال قيداً للفعل «كان»، بل الخبر الذي هو «قائمًا» في المثال مقيد بالفعل، ففي ذكر «كان» دلالة على زمن نسبة القيام لزيد كما في قولك: «زيد قائم في الزمان الماضي».

(٢)- قوله: «فقط» راجع لمدلول، والأوضح جعله بجانبه. مخلوف.

(٣)- نحو قولك: «زيد فعل كذا» من غير قيد.

(٤)- قوله: «أي: المبادرة» تفسير للفرصة، وقوله: «أي: انقضاؤها» تفسير للانتهاز، وفي الكلام حذف مضافين، أي: وتركوا التقييد لخوف انقضاء زمن المبادرة. مخلوف.

(٥)- أي: خوف انقضاء زمن الفرصة، نحو قولك: «غزال وقع». مخلوف.

(٦)- بأن جهل المتكلم مفعول الفعل أو زمانه أو مكانه أو نحو ذلك. مخلوف.

(٧)- لعلمها من المقام مثلًا. مخلوف.

(٨)- الأولى التمثيل بنحو: «زيد كاتب مجيد» فتخصص كتابته بالإجادة، وأما مثال الشارح فقد يدعى أنه لا فائدة إلا بالوصف فلا تخصيص، فيحتاج إلى الجواب بأن زيدا قد يكون صبيا، والرجل هو البالغ، وما لا يحوج إلى الجواب أولى.

(٩)- يعني ترك الوصف لانتهاز فرصة، فلو وصفتَ ربما فاتت الفرصة، نحو أن تقول: «هذا غزال» من غير وصفه بِـ«صغير» أو «كبير» أو «سمين» أو نحو ذلك.

قـــال:

وَكَوْنَــهُ مُعَلَّقًــا بِالشَّــرْطِ فَلِمعـــاني أَدَواتِ الشَّـــرْطِ

أقول: قد يقيد المسند بالشرط لتحصيل معنى أداته، نحو: «إن تكرمني أكرمك»، ففيه تقييدُ إكرام المتكلم بإكرام المخاطب المفادُ بـ«إن[١]»؛ لأن الشرط قيدٌ في الجزاء مع الإشعار بأنه سبب فيه. ولما دعت الحاجة إلى معاني أدوات الشرط تكلم عليها أهل المعاني وإن كانت من مباحث علم النحو، وأكثر ما وقع بحثهم على معاني: «إذا» و«إن» و«لو»، وبيان ذلك في الأصل وشرحه[٢].

[البحث الخامس: في تنكير المسند]

قـــال:

وَنَكَّـــروا إتّباعًـــا اوْ تفخـــيما حَطًّـا وَفَقْـدَ عَهْـدٍ اوْ تعمـــيما

أقول: البحث الخامس في تنكير المسند، وأسباب تنكيره كثيرة:

منها: إتباع المسند إليه في التنكير، نحو: «رجلٌ مِن الكرام حاضر»؛ إذ لا يكون المسند معرفة مع تنكير المسند إليه إلا في نحو[٣]: «كم مالك؟».

---

(١)- قوله: «المفاد بـ«إن» أي: المفاد للكلام بإن، أي: الذي أفاده الكلام بسببها. والمفاد بالرفع صفة لـ«تقييد». مخلوف.

(٢)- حاصله أن «إن» و«إذا» للشرط في الاستقبال، لكن أصل «إن» عدم الجزم بوقوع الشرط، وأصل «إذا» الجزم بوقوعه، وقد تستعمل «إن» في مقام الجزم بوقوع الشرط؛ للتجاهل، أو لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط، أو لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل، أو للتوبيخ، أو تغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به، ولكون «إن» و«إذا» لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط في الاستقبال- كان كل من جملتي الشرط والجزاء فعلية استقبالية، ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكتة، كإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل؛ لقوة الأسباب، أو التفاؤل، أو إظهار الرغبة في وقوع الشرط، أو للتعريض . و«لو» لتعليق مضمون الجزاء بحصول الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط؛ فيلزم في جملتيها الفعلية الماضوية ولا يعدل عنها إلا لنكتة.

(٣)- أي: من كل ما كان من باب الاستفهام فقد جوزوا فيه أن يكون «كم» مبتدأ وهو نكرة، و«مالك» خبر وهو معرفة. مخلوف.

ومنها: التفخيم، نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ[١]﴾ [البقرة٢].

ومنها: الحطُّ، أي: التحقير، نحو: «ما زيد شيئًا[٢]».

ومنها: أن لا يكون معهودًا، نحو: «زيد شاعر[٣]».

ومنها: إرادة التعميم[٤] بأن لا يكون خاصًّا بالمسند إليه، كهذا المثال.

[البحث السادس: في تعريف المسند]

قال:

وَعَرَّفُوا إِفَادَةً لِلْعِلْمِ ... بِنِسْبَةٍ أَوْ لازِمٍ لِلْحُكْمِ

أقول: البحث السادس في تعريفه، فيؤتى به معرفة ليستفيد السامع العِلْم بأن ذلك المسند المعلوم حاصل لذلك المسند إليه المعلوم له[٥]؛ إذ لا يلزم[٦] من العلم بالطرفين العلم بنسبة أحدهما للآخر، فإذا كان السامع يعلم زيدًا، ويعلم أن له[٧] أخًا، ولا يعرف اسمه، فقيل له: «زيد أخوك» حصل له العلم بالنسبة التي كان يجهلها. ولا يشترط اتحاد طريق تعريفهما[٨]، بل تغاير المفهومين[١]، ولذلك[٢] أُوِّلَ

---

(١)- فالتنكير في «هدى» للدلالة على فخامة هداية الكتاب وكمالها. ولا يكون من هذا الباب إلا إذا أعربناه خبرًا لـ«ذلك الكتاب» أو خبرا لمبتدأ محذوف تقديره «هو»، أما إذا أعرب حالًا فهو خارج عن هذا الباب ولو كان التنكير فيه للتفخيم أيضًا. مخلوف.

(٢)- أي: أنه ملحق بالمعدومات فليس شيئا حقيرا فضلا عن أن يكون شيئا عظيما. قال بعضهم: والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التنكير، بل من نفي الشيئية، فالأولى التمثيل بقولك: «حصل لي من هذا المال شيء» أي: حقير. دسوقي.

(٣)- فتنكير «شاعر» في المثال لإرادة عدم العهد، ولو أريد العهد لقال: «زيد الشاعر».

(٤)- أي: جعل المسند عامًّا للمسند إليه وغيره.

(٥)- أي: للسامع.

(٦)- قوله: «إذ لا يلزم ..الخ» تعليل لمحذوف مستفاد مما قبله، أي: وإنما صح الاحتياج إلى الحكم بأمر معلوم على أمر معلوم حتى عرف المسند لأجل ما ذكر؛ لأنه لا يلزم من العلم بالطرفين العلم بنسبة أحدهما للآخر. مخلوف. وانظر تحقيق هذا الكلام في المطول ص٣٤٥ وما بعدها.

(٧)- أي: لنفس السامع. مخلوف.

(٨)- كأن يكونا معرفين بـ«أل»، نحو: «الراكب هو المنطلق»، أو موصولين، نحو: «الذي عندك هو الذي =

نحو: «شِعْرِي شِعْرِي» بـ«شعري الآن مثل شعري الماضي المشهور بالحسن».

ويؤتى به معرفة أيضًا لإفادة السامع العلم بأن المتكلم عالم بلازم الحكم(٣)، كقولك: «زيد أخوك» لمن يعلم أنه أخوه؛ لتفيده أنك عالم بذلك. فـ(**لازم**) معطوف على (**نسبة**).

قـــــال:

وَقَصَـــروا تحقيقًـا اوْ مُبالَغَـةْ بِعرْفِ جِنْسِهِ(٤) كَـ«هِنْدُ البالغةْ»

أقول: المسند قد يُعرَّفُ(٥) لقصد قصره على المسند إليه: تحقيقًا(٦)، كقولك: «زيد الأمير»، إذا لم يكن أمير غيره، أو: مبالغةً(٧)، كقولك: «زيد الفَقيه»، أي: الكامل في الفقه، كأنك لم تعتد بفقه غيره، ومنه: مثال المصنف.

[البحث السابع: في كون المسند جملة]

قـــــال:

وجملـــةً لِسَـــبَبٍ أَوْ تَقْوِيَـــةْ كـ«الذكرُ يهدي لطريـقِ التصـفيةْ»

أقول: البحث السابع في كون المسند جملة، وذلك: إما لكونه سببيًّا، أي:

كان معي بالأمس». مخلوف.

(*)- بل يجوز سواء اتفقا كما في المثالين أم اختلف الطريقان، نحو: «علي هو المنطلق».

(١)- معنى قوله: «بل تغاير المفهومين» أي: بل يشترط تغاير المعنيين للجزأين وإن اتحدا مصدوقا، فقولك: «الشاعر هو الضاحك» مصدوق الجزأين واحد، ومعناهما مختلف؛ إذ معنى الأول: ذات ثبت لها الشعر، ومعنى الثاني: ذات ثبت لها الضحك. مخلوف.

(٢)- أي: لاشتراط تغاير المفهومين. مخلوف.

(٣)- قوله: «بلازم الحكم»، المناسب حذف «لازم»؛ لأن لازم الحكم هو كون المتكلم عالما بنفس الحكم. والمراد هنا الحكم الذي بين المعلومين. مخلوف.

(٤)- أي: بتعريف بما يدل على إرادة جنسه، أي: جنس المسند، وهو «أل» الجنسية، فـ«عُرْف» بمعنى تعريف، وإضافته إلى جنس لأدنى ملابسة. ثم هذا الظرف متعلق بـ«قصروا» والباء للسببية. مخلوف.

(٥)- أي: بـ«أل» الجنسية.

(٦)- أي: قصرًا محققًا مطابقًا للواقع.

(*)- وقوله: «أو مبالغةً» أي: للمبالغة لا لإفادة الواقع.

(٧)- لقصوره عن صفة الكمال.

مشتملا على السبب، وهو ضمير المسند إليه؛ لأنه[١] سبب لربط الجملة به، نحو: «زيد قام أبوه[٢]». وإما لتقوية الحكم بنفس التركيب[٣]، أي: لا بالتكرير[٤] والأداة[٥]، نحو: «أنا قمت[٦]»، ومنه: مثال المصنف. ولا يشترط في الجملة أن تكون خبرية. و(**جملة**) معطوف على (**معلقا**).

قـــــال:

واســـمِيَّةَ الجملـــةِ والفعليـــة وشرطهـــا لنُكتـــةٍ جليـــةْ

أقول: اسمية الجملة[٧] وفعليتها وشرطيتها لما مضى من أن الاسمية: للدوام والثبوت، والفعلية: للتجدد والحدوث، والشرطية: للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط[٨]، إلى آخر ما تقدم.

[البحث الثامن: في تقديم المسند وتأخيره]

قـــــال:

وأَخّـــرُوا أصـــالة[٩] وقـــدموا لقصْـــر[١٠] مـــا بـــه عليـــه يُحْكَـــمُ

تنبيـــهٍ اوْ تفـــاؤلٍ تشـــوُّفِ كَـ«فازَ بالحضـــرةِ ذو تصـــوُّفِ»

---

(١)- قوله: «لأنه سبب ..إلخ» تعليل لمحذوف مفهوم مما قبل، أي: وإنما سمي سببا.

(٢)- هذا مثال للسببي.

(٣)- بأن يكون المسند جملة مشتملة على الإسناد إلى ضمير المسند إليه. مخلوف.

(٤)- إذ لا يقتضي كون المسند جملة لحصوله مع الإفراد، نحو: «عرفت عرفت». مخلوف.

(٥)- مثاله: «إن زيدًا عارف» فهنا قُوِّيَ الحكم بالأداة.

(٦)- هذا مثال لكون المسند جملة لتقوية الحكم بنفس التركيب.

(٧)- أي: الجملة الواقعة مسندًا، مثال الاسمية: «زيد أبوه نشيط»، ومثال الفعلية: «زيد يهتم أبوه بالمساكين».

(٨)- فتأتي بـ«إن» في المشكوك فيه، نحو «زيد إن تلقه يكرمك» ففي هذا المثال إخبار بالإكرام المعلق بوقوع اللقاء المشكوك. وتأتي بـ«إذا» في الـمُتيَقن المقطوع به، نحو: «زيد إذا لقيته يكرمك» ففي هذا المثال إخبار بالإكرام المعلق بوقوع اللقاء المحقق.

(٩)- أي: لقصد إفادة الأصالة؛ إذ الأصل في المسند التأخير؛ لأنه وصف للمسند إليه. مخلوف.

(١٠)- «ما» واقعة على مسند إليه، و«به» متعلق بـ«يحكم»، وضميره للمسند، وكذا «عليه»، وضميره للمسند إليه، وصلةُ «قَصْر» محذوفة أي: عليه، أي: المسند، فقد أفاد المصنف أن التقديم لقصر المسند إليه على المسند، وهو المختار، وسيأتي الكلام عليه مع ما ذكره الشارح مما خالفه. مخلوف.

أقول: البحث الثامن في تقديمه وتأخيره، فتأخيره للأصل، وينبغي[(١)] إذا كان ذكر المسند إليه أهم.

وتقديمه: إما لقصره على المسند إليه[(٢)]، نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ[(٣)]﴾ [الصافات٤٧]، بخلاف خمر الدنيا[(٤)]، ولذا لم يقدم في قوله: ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة٢] بأن يقال: «لا فيه ريب»؛ لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى.

أو للتنبيه على أنه خبر من أول وَهْلَةٍ[(٥)]، لا نعت، نحو [الطويل]:

لَــهُ هِمَــمٌ لا مُنْتَهــى لِكِبَارِهــا[(٦)]

إذ لو قيل: «همم له» توهم أنه نعت[(٧)]؛ لشدة طلب النكرة للنعت.

أو للتفاؤل نحو: «سَعِدَتْ بِغُرَّةِ[(١)] وجهك الأيام»

---

(١)- أي: ويتأكد تأخيره إذا كان ذكر المسند إليه أهم، نحو: «المؤمن عزيز».

(٢)- قوله: «إما لقصره على المسند إليه» يفيد ظاهره أن القصر من قصر الصفة على الموصوف، وقد رده السعد، وارتضى أنه قصر موصوف على صفة، وعلله الفنري بأنه القانون في الاستعمال؛ فكان المناسب للشارح أن يقول: «إما لقصر المسند إليه عليه» لا سيما وكلام المصنف كالصريح فيه. مخلوف.

(٣)- الغول: هو ما يحصل بشرب الخمر من وجع الرأس وثقل الأعضاء.

(*)- وقوله: «بخلاف خمر الدنيا»: أي: فإن فيها غولًا. مخلوف.

(٤)- قال السعد: فإن قلت: المسند هو الظرف أعني «فيها»، والمسند إليه ليس بمقصور عليه، بل على جزء منه أعني الضمير المجرور الراجع إلى خمور الجنة. قلت: المقصود أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة لا يتجاوزه إلى الاتصاف بفي خمور الدنيا [إن اعتبرت النفي في جانب المسند إليه]، وإن اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه إلى عدم الحصول في خمور الدنيا، فالمسند إليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي.

(٥)- قوله: «من أول وهلة» متعلق بمحذوف حال من التنبيه. ومعنى من أول وهلة: من أول شيء، فهو بمعنى قول الأصل من أول الأمر. مخلوف باختصار يسير.

(٦)- عجزه:

وهِمَّتُــهُ الصــغرى أجــلّ مــن الــدهر

وهو لبكر بن النطاح. انظر الأغاني والإيضاح ص١٠٧، وقيل: إن البيت لحسان بن ثابت.

(٧)- أي: لتوهم كون «له» صفة لما قبله، ففي تقديم «له» على «همم» تنبيه على أن «له» خبر لا نعت؛ لأن النعت لا يتقدم على المنعوت، بخلاف الخبر فإنه يتقدم على المبتدأ.

(١)- قوله: «سعدت ..إلخ» لا يقال: هذا فعل يجب تقديمه على فاعله فليس التقديم للتفاؤل؛ لأنه =

أو لتشوق[١] النفس إلىٰ ذكر المسند إليه بأن يكون في المسند طول[٢] يقتضي ذلك، نحو [البسيط]:

ثلاثــةٌ تُشــرِقُ الــدُّنيا بِبَهجَتِهــا شمسُ الضُّحىٰ وأبو إسحاقَ والقمـرُ[٣]

ومنه: مثال المتن، وتقدم الكلام عليه[٤].

قـــال:

الباب الرابع في متعلقات الفعل

أقول: المتعلقات: جمع متعلق -بكسر اللام وفتحها-: المعمولات التي تتعلق بالفعل، أي: يرتبط معناها به كالمفاعيل وشبهها من حالٍ وتمييز. والمقصود من هذا الباب: بيانُ أحوالِـها[٥] من ذكرٍ، وحذف، وتقديم، وتأخير، ونحو ذلك. وحكمُ[٦] أحوال معمولات ما يعمل عمله كاسم الفاعل كذلك، واقتصر في الترجمة علىٰ الفعل؛ لأصالته في العمل.

قـــال:

والفعلُ مَعْ مفعولِهِ كَالفِعْلِ مَعْ فاعِلِـهِ فـيما لَـهُ مَعْـهُ اجْتَمَـعْ

وَالغَرَضُ[١] الإِشْـعارُ بِـالتَّلَبُّسِ بواحـدٍ مِـنْ صـاحبيهِ فَـائْتَسِ

[يقال]: يجوز تأخيره في تركيب آخر بأن يقال: الأيام سعدت. يعقوبي.

(١)- قال ع ق: إن المصنف عبر بالتشوق عن التشويق، قال في شرح الأصل: والغرض من التشويق أن يقع المشوق إليه في النفوس، ويكون له فيها محل. مخلوف.

(٢)- أي: إذا كان في المسند المتقدم طول يشوق النفس إلىٰ ذكر المسند إليه، والطول بسبب اشتمال المسند علىٰ وصف أو أوصاف متعلقة بالمسند إليه، فيكون ذكره بعدئذٍ أوقع وأتم.

(٣)- قائله: محمد بن وهيب، وقد أورده الجرجاني في الإشارات ص٧٩، والقزويني في الإيضاح ص١٠٧، وفي التلخيص ص٣٣. والمراد بأبي إسحاق: محمد المعتصم بن هارون المسمىٰ بالرشيد. والشاهد فيه: تقديم «ثلاثة» وهو المسند.

(٤)- قوله: «وتقدم ..إلخ»: هو ما ذكره في الباب الأول عند قول المصنف: الذكر مفتاح لباب الحضرة. مخلوف.

(٥)- قوله: «بيان أحوالها» أي: بيان حكم أحوالها. مخلوف.

(٦)- قوله: «وحكم» مبتدأ خبره «كذلك». مخلوف.

(١)- قوله: «والغرض»، أي: الذي اشترك فيه كل من الفعل مع الفاعل والفعل مع المفعول المجمل في =

أقول: الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من كل منهما[١] إفادة التلبس به، لا إفادة وجوده فقط[٢] وإلا لقيل[٣]: «وجد الضرب» -مثلاً-، إلا أن جهة[٤] التلبس مختلفة، ففي الفاعل: من جهة وقوعه منه، وفي المفعول: من جهة وقوعه عليه، والمميز لذلك[٥]: الرفع في الأول، والنصب في الثاني، فقوله: (**فيما له معه اجتمع**): أي: في الغرض الذي لأجله اجتمع، فضمير (**له**) عائد على الموصول، واللام: للتعليل، وضمير (**معه**) عائد إلى الفعل أو الفاعل، وفاعل (**اجتمع**): إما يعود إلى الفعل أو الفاعل على التقديرين أيضًا، و(**صاحبيه**): -أي: الفعل- المراد بهما الفاعل والمفعول.

قـــال:

وغـــيرُ قـــاصرٍ كقـــاصِرٍ يُعَـــدْ مَهْما يَـكُ المَقْصـودُ نِسْـبَةً فَقَـدْ

أقول: الفعل: إما أن يكون قاصرًا -أي: غير متعدٍّ-، أو لا.

الأول: يقتصر على ذكر فاعله معه، نحو: «قام زيد».

والثاني -أي: المتعدي-: إما أن يقصد الإخبار بالحدث في المفعول دون الفاعل فيبنى للمفعول، نحو: «ضُرِبَ عمرو»، أو يقصد إثباته لفاعله أو نفيه عنه من غير اعتبار تعلقه بمفعول فينزل منزلة القاصر، ولا يقدر المفعول؛ لأن المقدر كالموجود، نحو[١] قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر٩] أي: هل يستوي من ثبتت له

قوله: «فيما له ..إلخ»، وقوله: «الإشعار»، أي: إشعار التركيب، وقوله: «بالتلبس» أي: تلبس الفعل بواحد من صاحبيه، وهو الفاعل في الأول والمفعول في الثاني. مخلوف.

(١)- قوله: «من كل منهما» أي: من الفعل مع الفاعل والفعل مع المفعول. وقوله: «إفادة التلبس به» أي: تلبس الفعل بما ذكر معه المفهوم من السياق. مخلوف.

(٢)- قوله: «فقط» أي: من غير إرادة بيان من وقع منه أو قام به أو وقع عليه. مخلوف.

(٣)- قوله: «وإلا لقيل» أي: من غير ذكر الفاعل معه ولا المفعول؛ إذ لا يتعلق بهما غرض. مخلوف.

(٤)- قوله: «إلا أن» استدراك على قوله: «إفادة التلبس». مخلوف.

(٥)- أي: الوقوع عليه والوقوع منه. مخلوف.

(١)- قوله: «نحو قوله ..إلخ» تمثيل للمنزل منزلة اللازم. مخلوف.

حقيقة العلم ومن لم تثبت له؟ والاستفهام: إنكاري، أي: لا يستوي.

وقوله: (**فقد**): بمعنى حسب.

قــال:

ويُحـذفُ المفعـولَ للتعمـيمِ وهُجْنـةٍ فاصِـلَةٍ تَفْهـيمِ

مـن بعـد إبهـامٍ ولاختصـارِ كــ«بلـغ المولـع بالأذكـارِ»

أقول: يحذف المفعول لإرادة العموم[١] في أفراده، نحو: «قد كان منك ما يؤلم» أي: كل أحد، ومنه: ﴿وَاللّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلاَمِ﴾ [يونس٢٥] أي: كلَّ أحد.

ويحذف لاستهجان الذكر، كقول عائشة -رضي الله عنها-: «ما رأيت منه ولا رأى مني»، أي: الفرج.

ويحذف لرعاية الفاصلة، كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى٣]، أي: وما قلاك، حُذف؛ لأن فواصل الآي على الألف.

ويحذف للتفهيم، أي: البيان بعد الإبهام[٢]، كما إذا وقع[٣] فعل المشيئة شرطًا فإن الجواب يدل عليه[٤]، نحو: ﴿وَلَوْ شَاء لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل٩]، أي: ولو هدايتكم، فإنه[٥] لما قيل: «لو شاء» علم السامع أن هناك متعلقًا للمشيئة مبهمًا، فإذا سمع الجواب تعين عنده، وهو[٦] أوقع في النفس من ذكره أولًا.

(١)- قد يستفاد التعميم من ذكر المفعول بصيغة العموم، بأن يقال: «قد كان منك ما يؤلم كل الناس» أو «كل أحد»، ولكنه يُفَوِّتُ الاختصار.

(٢)- أي: الإظهار بعد الإخفاء.

(٣)- أي: كحذف مفعول فعل المشيئة في حال وقوع فعل المشيئة شرطا. مخلوف.

(٤)- أي: على ذلك المفعول. دسوقي.

(٥)- قوله: «فإنه لما قيل ..إلخ» تعليل لدلالة الجواب. مخلوف.

(٦)- قوله: «وهو» أي: حذف المفعول والدلالة عليه. وقوله: «أوقع في النفس» أي: بسبب تمكن المحذوف فيها؛ حيث أشير إليه إجمالا ثم ذكر ما يفيده تفصيلا. مخلوف.

ويحذف أيضًا للاختصار[1]، نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف١٤٣]، أي: ذاتك، ومنه: «بلغ المولع بالأذكار»، أي: الدرجة العليا.

قـــــال:

وجاء للتخصيص قبل الفِعْـلِ   تَهَمُّـــمِ تــــبرُّكٍ وفَصْـــــلِ

أقول: الأصل في المفعول التأخير عن الفعل، نحو: «أكرم زيد عمرًا»، وقد يتقدم لأغراض:

منها: التخصيص، أي: قصر الحكم على ما يتعلق به الفعل، نحو: «زيدًا عرفت» أي: لا غيره، جوابا[2] لِـ«إنك عرفت غير زيد»، ومنه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة٥]، أي: غيرك، ولذا[3] لا يقال: «زيدًا عرفت وغيره»، ولا: «ما زيدًا عرفت ولا غيره»؛ لاقتضائه[4] في الأول: قصر المعرفة على زيد وسلبها عن غيره، والعطف ينافي ذلك[5]، وفي الثاني: سلبها عن زيد وثبوتها لغيره، والعطف ينافي ذلك[6].

ومنها: الاهتمام به، نحو: «محمدًا اتبعت[7]»؛ ولذلك[8] كان الأولى عند الجمهور تقدير العامل في: «بسم الله» متأخرًا.

فإن قيل: قد ذكر مقدمًا في قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١﴾ [العلق].

أجيب عن ذلك: بأن الأهمَّ ثَمَّ القراءةُ؛ لأنها أول سورة نزلت[1] إلى: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق٥].

---

(١)– قوله: «للاختصار» أي: لمجرده وإلا فكل حذف مما سبق لا يخلو عن اختصار. مخلوف.

(٢)– قوله: «جوابا لإنك ..إلخ» بكسر الهمزة، أي: لقول القائل: إنك عرفت غير زيد.

(٣)– قوله: «ولذا» أي: لكون التقديم يفيد التخصيص. مخلوف.

(٤)– أي: التقديم.

(٥)– لأنه صريح في ثبوت معرفتك للغير، فصريح العطف يخالف مقتضى ما قبله. مخلوف.

(٦)– لأن صريحه ثبوت نفي المعرفة. مخلوف.

(٧)– أي: حيث يقوم الدليل على عدم قصد التخصيص فيكون تقديم الاسم الشريف لمجرد الاهتمام. مخلوف.

(٨)– أي: لكون التقديم يفيد الاهتمام. وقوله: «كان الأولى ..إلخ» ليفيد تقديم المعمول الاهتمام اللائق باسم الله، ثم كون التقديم هنا للاهتمام لا ينافى قصد التخصيص به؛ إذ لا مانع من قصد الأمرين معا. مخلوف.

(١)– وقيل: أول ما نزل سورة الفاتحة، وقيل: أول ما نزل أول سورة المدثر. دسوقي.

ومنها: التبرك، كالمثال المتقدم[١]، فهو صالح له كسابقه[٢].

ومنها: رعاية الفاصلة، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾[٣] [الحاقة].

قـــال:

واحكـم لمعلولاتِـهِ بـما ذُكِـرْ[٤] — والسِّـرُّ في الترتيبِ فيها مُشْتَهِرْ

أقول: حُكْمُ بقية معمولات الفعل كالحال والتمييز- كالمفعول، نحو: «راكبا جاء زيد»، فيفيد ذلك قصر المجيء على حالة الركوب، وقس الباقي.

فإذا اجتمعت المعمولات للفعل قدم الفاعل، ثم المفعول الأول من باب أعطى؛ لأنه فاعل في المعنى، ثم الثاني. فإذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول به، ثم المصدر، ثم المفعول له، ثم ظرف الزمان، ثم ظرف المكان، ثم المفعول معه، إلى آخر ما هو معلوم في علم النحو.

قـــال:

الْبَابُ الْخَامِسُ: الْقَصْرُ

تَخْصِيصُ[٥] أَمْـرٍ مُطْلَقًـا بِـأَمْرِ — هُـوَ الَّـذِي يَدْعُونَـهُ بِالْقَصْـرِ

يَكُونُ فِي الْمَوْصُوفِ وَالأَوْصَافِ — وَهُـوَ حَقِيقِـيٌّ كَمَـا إِضَـافِي

لِقَلْـبٍ اوْ تَعْيِـينٍ اوْ إِفْـرَادِ — كَـ«إِنَّمَـا تَرْقَـى بِالاسْـتِعْدَادِ»

أقول: القصر معناه لغة: الحبس، ومنه: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [الرحمن٧٢].

---

(١)- وهو قوله: «محمدًا اتبعت».

(٢)- هو الاهتمام. مخلوف.

(٣)- بتقديم ﴿الْجَحِيمَ﴾ على ﴿صَلُّوهُ﴾؛ لأن فواصل الآي بالهاء، مثل: ﴿فَغُلُّوهُ﴾. ﴿فَاسْلُكُوهُ﴾.. الخ.

(٤)- قوله: «بما ذكر» أي: بجميع الأحوال المذكورة. مخلوف.

(٥)- المراد بتخصيص الأمر بالأمر: الإخبار بثبوت الأمر الثاني للأمر الأول دون غيره، فالقصر مطلقا يستلزم النفي والإثبات. وقوله: «مطلقا» أي: سواء كان ذلك الأمر صفة أو موصوفا، فإن أريد به الصفة كان المراد بالأمر الثاني الموصوف، وإن أريد به الموصوف كان المراد بالأمر الثاني الصفة. دسوقي معنى.

وفي الاصطلاح: تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص[١]، كتخصيص زيد بالقيام في قولنا: «ما قائم إلا زيد».

وهو قسمان: حقيقي، وإضافي.

فالأول: ما كان التخصيص فيه بحسب الحقيقة[٢]، بحيث لا يتجاوز المقصور ما قصر عليه إلى غيره.

والثاني: ما كان التخصيص فيه بحسب الإضافة إلى شيء آخر[٣].

مثال الأول: «إنما السعادة للمقبولين». ومثال الثاني: «إنما العالم زيد» جوابا لمن قال: «زيد وعمرو عالمان».

وكل منهما: قصر موصوف على صفة بأن لا يتجاوزها إلى صفة أخرى، ويجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر.

وقصر صفة على موصوف بأن لا تتجاوزه إلى موصوف آخر، ويجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخر.

والمراد بالصفة هنا: المعنوية[٤]، وهي أعم[١] من النعت النحوي، فالأقسام أربعة.

---

(١)- أي: معهود معين من الطرق المصطلح عليها عندهم، وهو واحد من الطرق الأربع الآتية. واحترز بقوله: «بطريق مخصوص» عن قولك: «زيد مقصور على القيام» فلا يسمى قصرا اصطلاحا. دسوقي باختصار.

(٢)- أي: نفس الأمر. مخلوف.

(٣)- أي: بأن لا يتجاوز المقصور المقصور عليه إلى ذلك الشيء الآخر وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر.

(٤)- وهي المعنى القائم بالغير سواءً كان فعلًا أو مصدرًا أو مشتقًّا أو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا أو غير ذلك. والمراد بالموصوف هنا: كل ما قام به غيره، فيقع القصر بين المبتدأ والخبر، نحو: «وما محمد إلا رسول»، والفعل والفاعل نحو: «لا ينجح إلا محمد»، والمفعولين نحو: «ما أعطيت محمدًا إلا كتابًا»، في قصر المفعول الأول على الثاني، أما قصر الثاني على الأول فمثاله: «ما أعطيت كتابًا إلا محمدًا». والحال وصاحبها، نحو: «ما جاء راكضًا إلا خالد» هذا مثال قصر الحال على صاحبها أما العكس فنحو «ما جاء خالد إلا راكضًا» ومثل ذلك متعلقات الفعل فإن القصر يجري فيها ما عدا اثنين: الأول: المصدر المؤكِّد فلا يقع القصر بينه وبين الفعل فلا يجوز «ما ضربت إلا ضربًا»، وأما قوله: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية٣٢] فتقديره: ظنًّا ضعيفا. الثاني: المفعول معه فإنه لا يجيء بعد «إلا» ولذلك لا يقال: «ما سرت إلا والحائط».

(١)- قوله: «وهي أعم ..إلخ» أي: أعم من وجه؛ لتصادقهما في مثل: «أعجبني هذا العلم»، وينفرد النعت بنحو «مررت بهذا الرجل» فإن لفظ «الرجل» نعت لاسم الإشارة، ولم يدل على معنى قائم بالغير بالنظر لأصله؛ فليس صفة معنوية. وتنفرد الصفة المعنوية بنحو: «العلم حسن» فإن «العلم» صفة معنوية لا =

مثال الأول من الحقيقي، أي: قصر الموصوف على الصفة: «ما زيد إلا كاتب»، أي: لا صفة له غيرها، وهو عزيزٌ لا يكاد يوجد؛ لتعذر الإحاطة بصفات الشيء حتى يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداه بالكلية.

ومثال الثاني منه، أي: قصر الصفة على الموصوف: «ما في الدار إلا زيد» وهو كثير.

ومثال الأول من الإضافي، أي: قصر الموصوف على الصفة: «ما زيد إلا كاتب» لمن اعتقد اتصافه بالكتابة والشعر.

ومثال الثاني منه، أي: قصر الصفة على الموصوف: «ما كاتب إلا زيد» لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة، ويسمى[1] هذا: قصر إفراد، وهو تخصيص أمر بأمر دون آخر، جوابا لمن اعتقد اشتراكهما فيه.

وهذا هو القسم الأول من أقسام الإضافي.

الثاني: قصر القلب، وهو تخصيص أمر بأمر مكان آخر، اعتقد السامع فيه العكس.

مثاله في قصر الموصوف: «ما زيد إلا عالم» لمن اعتقد أنه جاهل.

ومثاله في قصرها: «ما العالم إلا زيد» لمن اعتقد أن العالم عمرو.

والثالث: قصر التعيين، وهو تخصيص أمر بأمر مكان آخر، أشكل على السامع تعيين أحدهما.

مثاله في قصر الموصوف: «ما زيد إلا قائم» لمن تردد في قيامه وقعوده.

ومثاله في قصرها: «ما قائم إلا زيد» لمن تردد في أن القائم زيد أو عمرو.

نحوية؛ لأنه مبتدأ.

(١)- قوله: «ويسمى» أي: القصر في هذين المثالين. مخلوف.

فقوله: (**لقلب**): صفة للإضافي، يعني: أن القصر الإضافي ينقسم إلى ثلاثة أقسام، ومثاله صالح لها[(١)].

قـــــال:

وَأَدَوَاتُ الْقَصْـرِ: «إِلّا» «إِنَّمَا» عَطْـفٌ وَتَقْـدِيمٌ كَمَـا تَقَـدَّمَا

أقول: للقصر طرق:

منها: النفي والاستثناء بـ«إلا» أو بغيرها[(٢)]، نحو: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [فاطر٢٣].

ومنها: «إنما»؛ لتضمنها معنى ما قبلها[(٣)]، نحو: «إنما زيد عالم».

ومنها: العطف[(١)]، نحو: «جاء زيد لا عمرو».

---

(١)- مثاله: كـ«إنما ترقى بالاستعداد». وقوله: «صالح لها»: [أي: للثلاثة] لأنَّ قصر الرقي على كونه بالاستعداد يحتمل أن يكون ردًّا على من اعتقد حصول الرقي بالاستعداد وبغيره؛ فيكون قصر إفراد، أو على مَن اعتقد حصول الرقي بغيره؛ فيكون قصر قلب، أو يكون لمن تردد بينه وبين غيره؛ فيكون قصر تعيين. مخلوف.

(٢)- أي: غيرها من أدوات الاستثناء، مثل: «غير»، تقول: «ما زيد غير شاعر»، ونحو: «لا شاعر غير زيد». الإيضاح.

(٣)- أي: وجه إفادة «إنما» القصر: تضمنها معنى «ما» و«إلا»، وقد استدلوا على ذلك بوجوه: ١)- قول المفسرين كابن عباس ومجاهد حيث قالوا: إن معنى ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة١٧٣]: ما حرم عليكم إلا الميتة.

٢)- قول النحويين: إن «إنما» لإثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه، فهذا الكلام منهم يقتضي تضمنها لإثبات ونفي كـ«ما» و«إلا».

٣)- صحة انفصال الضمير بعدها فتقول: «إنما يسافر أنا»، والانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر هنا إلا بكون المعنى ما يسافر إلا أنا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض وهو الحصر، فتعين كونها للحصر كـ«ما» و«إلا».

فائدة: المقصور عليه في النفي والاستثناء هو المستثنى، أي: الواقع بعد الأداة سواء تقدم أو تأخر، تقول: «ما جاء إلا زيد» فتقصر المجيء على زيد. والمقصور عليه بـ«إنما» هو المؤخر دائمًا، تقول في قصر العلم على محمد: «إنما العالم محمد»، وفي قصره على العلم: «إنما محمد عالم». والمقصور عليه في التقديم هو المقدم.

(١)- أي: العطف بـ«لا» و«بل» و«لكن». إلا أن «لكن» مختصة بقصر القلب، وقيل: إنها صالحة لكل أنواع القصر؛ لكن يشترط لدلالة «لا» على القصر أن يكون المعطوف بها مفردًا، وألا يتقدمها نفي أو نهي، وألا يكون ما بعدها داخلا في عموم ما قبلها. و«بل» و«لكن»: تفيدان القصر إذا وليهما مفرد وتقدمها نفي أو نهي.

ومنها: تقديم ما حقه التأخير، نحو: «العالمَ صحبت».

ومنها: غير ذلك، كتعريف الطرفين، نحو: «زيد العالم».

واقتصر المصنف(١) على هذه الأربعة لشهرتها.

وطرق الحصر مختلفة في وجوه:

منها: أن التقديم يفيد بالفحوى، أي: بمفهوم الكلام، بمعنى: أن الذوق السليم إذا تأمل فيه فهم القصر وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك، والبواقي تفيده بالوضع؛ لأن الواضع وضعها لمعان تفيد الحصر.

ومنها: غير ذلك مما هو في المطولات(٢).

قــــال:

الْبَابُ السَّادِسُ: فِي الإِنْشَاءِ

مَـا لَمْ يَكُـنْ مُحْـتَمِلاً لِلصِّـدْقِ ... وَالْكَذِبِ الإِنْشَا كَـ«كُنْ بِالْحَقِّ»

أقول: الإنشاء: مركب لا يحتمل الصدق والكذب كـ«استقم». فـ(**ما**) الواقعة على المركب: جنس، و(**لم يكن** ..) الخ: فصل مخرج للخبر، وهو ما احتمل الصدق والكذب لذاته، كـ«الخير في الاستقامة».

فقوله: (**ككن بالحق**): مثال بعد تمام التعريف. والحق: اسم من أسمائه تعالى،

---

(١) - قوله: «واقتصر المصنف ..إلخ» أي: مع أن القصر يحصل بغيرها كضمير الفصل.

(٢) - ذكر في التلخيص من الفروق ما يلي:

١- أن الأصل في العطف النص على المثبت والمنفي فلا يترك النص عليهما إلا لكراهة الإطناب، والأصل في الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط.

٢- أن النفي بلا العاطفة لا يجامع النفي والاستثناء فلا يصح: «ما زيد إلا قائم لا قاعد»، ويجامع «إنما» والتقديم فيقال: «إنما أنا تميمي لا قيسي، وهو يأتين لا عمرو».

٣- أن أصل النفي والاستثناء أن يكون الحكم الذي استعمل فيه من شأنه أن يجهله المخاطب وينكره، وأصل «إنما» أن يكون الحكم الذي استعمل فيه من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره، وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم فيستعمل له «إنما» وقد يستعمل المعلوم منزلة المجهول فيستعمل له «ما، وإلا».

ومعناه: الثابت الذي لا يعتريه زوال. أي: كن[1] بمولاك في جميع حركاتك وسكناتك لعلك تنتظم في سلك المقبولين.

قـــال:

وَالطَّلَبُ اسْتِدْعَاءُ مَا لَمْ يَحْصُلِ أَقْسَــامُهُ كَثِـيرَةٌ سَـتَنْجَلِي
أَمْــرٌ وَنَهْــيٌ وَدُعَــاءٌ وَنِــدَا تَمَنٍّ استفهامٌ أُعْطِيتَ الْهُدَى

أقول: قسم الإنشاء إلى: طلب وإلى غيره.

فالطلب: استدعاء غير حاصل، أي: طلب حصولِ غيرِ حاصلٍ وقت الطلب؛ لأن طلب حصول الحاصل محال، كالأمر والنهي[2].

وغير الطلب: إنشاء ليس فيه استدعاء حصول، كأفعال المدح والذم، نحو: «نعم» و«بئس».

والمقصود هنا: الأول. وأقسامه كثيرة، ذكر المصنف منها ستة:

الأول: الأمر، وهو طلب الفعل، نحو: ﴿وَأَقِيمُواْ الصَّلاةَ﴾ [البقرة٤٣].

الثاني: النهي، وهو طلب الكفِّ عن الفعل، نحو: ﴿وَلاَ تَقْرَبُواْ الزِّنَى﴾ [الإسراء٣٢].

الثالث: الدعاء، وهو طلب الفعل مع التذلل والخضوع، نحو: ﴿ربَّنَا اغْفِرْ﴾ [آل عمران١٤٧].

الرابع: النداء، وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب «أدعو»، نحو: «يا غياث المستغيثين».

الخامس: التمني، وهو طلب المحبوب ولو محالًا، نحو: «ليت الشباب يعود».

السادس: الاستفهام، وهو طلب حصول[1] ما في الخارج في الذهن.

---

(١)– قوله: «كن بمولاك» أي: معتصما به. مخلوف.

(٢)– قوله: «كالأمر والنهي» مثال للطلب المعَرَّف، فالأمر طلب لفعل غير حاصل، والنهي طلب لترك غير حاصل. مخلوف.

(١)– قوله: «طلب حصول صورة ما في الخارج» أي: حصول صورة الشيء المستفهم عنه الذي في الخارج. وقوله: «في الذهن» متعلق بـ«حصول». مخلوف.

فيشمل[١]: التصور، والتصديق. وستأتي أدواته، واختلاف معانيها.

و(**أعطيت الهدى**): تكملة للبيت قصد بها الدعاء.

قـــال:

وَاسْتَعْمَلُوا كَلَيْتَ لَوْ وَهَلْ[٢] لَعَلْ وَحَرْفَ حَضٍّ وَالِاستفهام هَلْ

أَيٌّ مَتَـى أَيَّـانَ أَيْـنَ مَـنْ وَمَـا وَكَيْـفَ أَنَّـى كَـمْ وَهَمْـزٌ عُلِمَـا

وَالْهَمْـزُ لِلتَّصْـدِيقِ وَالتَّصَـوُّرِ وَبِالَّـذِي يَلِيـهِ مَعْنَـاهُ حَـرِي

وَهَلْ لِتَصْـدِيقٍ بِعَكْـسِ مَـا غَـبَرْ وَلَفْـظُ الاسـتفهام رُبَّمَـا عَـبَرْ

لأَمْـــرٍ اسْـــتِبْطَاءٍ أَوْ تَقْرِيـــرِ تَعَجُّـــبٍ تَهَكُّـــمٍ تَحْقِـــيرِ

تَنْبِيـــهٍ اسْـــتِبْعَادٍ أَوْ تَرْهِيـــبِ إِنْكَـارِ ذِي تَـوْبِيخٍ اوْ تَكْـذِيبِ

أقول: يستعمل في التمني مجازًا[٣] ألفاظٌ:

منها: «لو»، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء١٠٢]، بنصب ﴿فَنَكُونَ﴾ بـ«أن» مضمرة جوابا لـ«لو» المضمنة معنى التمني.

---

(١)- قوله: «فيشمل» أي: الاستفهام باعتبار المطلوب به الذي هو الحصول في الذهن، فإن كانت الصورة التي طلب حصولها في الذهن وقوع نسبة بين أمرين أو لا وقوعها -أي: مطابقة النسبة للواقع ونفس الأمر أو عدم مطابقتها للواقع- فحصولها -أي: فإدراك تلك الصورة التي هي مطابقة النسبة للواقع أو عدم مطابقتها له- تصديق، وإلا تكن تلك الصورة وقوع نسبة أو لا وقوعها، بل كانت تلك الصورة موضوعا أو محمولا أو نسبة مجردة أو اثنين من هذه الثلاثة أو الثلاثة فحصولها -أي: تصورها- تصور. دسوقي بتصرف.

(٢)- قوله: «وهل» الغرض من استعمال «هل» موضع «ليت» إظهار كمال العناية بالمتمنى حيث أبرز في صورة غير الممتنع الذي هو المستفهم عنه. منه. مخلوف.

(٣)- وجهه في «هل» أنه شبه مطلق التمني بمطلق الاستفهام بجامع مطلق الطلب في كل؛ فسرى التشبيه للجزئيات، فاستعيرت «هل» الموضوعة للاستفهام الجزئي للتمني الجزئي على سبيل الاستعارة التبعية، أو على سبيل المجاز المرسل من استعمال المطلق في المقيد، ثم استعماله في المقيد، بيان ذلك أن «هل» لطلب الفهم فاستعملت في مطلق الطلب ثم استعملت في طلب حصول الشيء المحبوب. وكذا الكلام في «لو» و«لعل».

ومنها: «هل»، نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ﴾ [الأعراف٥٣]، للجزم[1] بانتفاء الشفعاء، والاستفهام يقتضي الجهل بالحكم.

ومنها: «لعل»، نحو: «لعلِّي أسافر فأزورَ الحبيب» بنصب فـ«أزور»؛ لما تقدم.

ومنها: حروف التحضيض[2]، نحو: «هلَّا أكرمت زيدًا» على معنى التمني.

وقوله: (**والاستفهام هل**): شروع في أدوات الاستفهام وما يطلب بها، فذكر إحدى عشرة أداة: الهمزة و«هل» حرفان، وبقية الأدوات أسماء، وهي ثلاثة أقسام:

- ما يطلب به التصور فقط، وهو: ما عدا الحرفين، نحو: «ما زيد[3]».
- وما يطلب به التصديق فقط، وهو: «هل»، نحو: «هل زيد قائم»، ولا يجوز: «هل زيد قائم أم عمرو[4]».
- وما يطلب به التصور والتصديق، وهو: الهمزة، ولذلك كانت[5] أُمَّ أدوات الاستفهام، نحو: «أَدِبْسٌ[6] في الإناء أم عسل»، في تصور المسند إليه[7]، و:«أفي الدار زيد أم في المسجد» في تصور المسند، ونحو: «أقام زيد[1]». والمطلوب بها ما يليها، كالفعل في: «أفهمت العلم»، والفاعل في نحو: «أأنت عملت به»، والمفعول في نحو: «أرضاء الله طلبت».

---

(١)- تعليل لمحذوف، أي: وإنما لم تكن «هل» في هذا التركيب للاستفهام وكانت للتمني للجزم ..الخ. مخلوف.

(٢)- وهي: هلَّا وألا ولولا ولوما.

(٣)- أي: فالمطلوب هنا إدراك حقيقة صنفه وهو تصور. مخلوف.

(٤)- لأن وقوع المفرد بعد «أم» دليل على أنها متصلة، وهي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم فهي لا تكون إلا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم، و«هل» ليس إلا لطلب التصديق، فبينهما تدافع؛ فيمتنع. مطول. مخلوف.

(٥)- وفي نسخة: «ولذلك سميت ..».

(٦)- الدِّبْس -بكسر الدال وسكون الباء-: عصارة الرطب. المصباح المنير.

(٧)- أي: في طلب تصوره، أي: إدراك صورته، والظرف متعلق بقولٍ مقدر بعد «نحو» أي: نحو قولك كذا في طلب..إلخ. مخلوف.

(١)- أي: في طلب التصديق، أي: فقد تصورت القيام وزيدًا والنسبة بينهما وسألت عن وقوع النسبة بينهما هل هو محقق خارجا أو لا، فإذا قيل: «قام» حصل التصديق.

فقوله: (**وبالذي يليه**): متعلق بـ(**حري**)، أي: معنى الهمزة -وهو الاستفهام- حقيق بما يليه الهمز، وهو غيرها من الأدوات[١].

وقوله: (**بعكس ما غبر**) أي: بقي، معناه: أن ما بقي من الأدوات لطلب التصور فقط، عكس «هل» التي هي لطلب التصديق فقط.

ثم إن لفظ الاستفهام قد يستعمل[٢]:

في الأمر: نحو، قوله تعالى: ﴿أَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران٢٠]، أي: أسلِموا، وكذا تقول لمن تأمره بشيء: «هل امتثلت؟»، أي: امتثل. فقوله: (**ربما عبر**) أي: تجاوز معناه الأصلي إلى الأمر وما عُطِفَ عليه.

وفي الاستبطاء، نحو: «كم دعوتك[٣]».

وفي التقرير[٤]، أي: حمل المخاطَب على الإقرار بما استقر عنده ثبوته أو نفيه، نحو: ﴿أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا﴾ [الأنبياء٦٢].

وفي التعجب[١]، نحو: ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ [النمل٢٠].

وفي التهكم[٢]، نحو: ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود٨٧].

---

(١) – قيل: هذا التفسير للمتن ضعيف لأنه قد تقدم أن غيرها من الأدوات للاستفهام في قوله: والاستفهام هل ..إلخ، والظاهر أن المراد أن معنى الهمزة وهو الاستفهام حقيق بما يلي الهمز وهو الفعل أو الفاعل أو المفعول فيكون قول الشارح: فقوله: وبالذي يليه ..إلخ متفرع على قوله: والمطلوب بها ما يليها، ولكن تكون عبارة: وهو غيرها من الأدوات هكذا: كغيرها من الأدوات كما هي كذلك في بعض النسخ، وهذا التفسير هو الموافق للتلخيص وشروحه.

(٢)– أي: مجازا. وبيانه في الأمر أنه استعمل اللفظ الموضوع للاستفهام في الطلب المطلق، ثم نقل للطلب على وجه الأمر؛ فيكون مجازا مرسلا بمرتبتين، ولك أن تعتبر أن الأمر فرد من أفراد الطلب فيكون بمرتبة.

(٣)– وبيان المجاز فيه: أن الاستفهام مسبب عن الجهل، وهو عن كثرة الدعوة -إذ يبعد جهل القليل- وهي عن الاستبطاء، فأطلق المسبب وأراد السبب ولو بوسائط. صبان. مخلوف.

(٤)– أي: لأن الاستفهام يلزمه الحمل على الإقرار بالمستفهم عنه المعلوم للمخاطب، أو يقال: الاستفهام طلب الإقرار بالمستفهم عنه مع سبق الجهل من المتكلم، فاستعمل في مطلق الطلب، ثم في الطلب مع العلم وهو نفس التقرير. صبان.

(١)– إذ الاستفهام يستلزم الجهل؛ وهو يستلزم التعجب، فاستعمال لفظ الاستفهام في التعجب مجاز مرسل من استعمال اسم الملزوم في اللازم. دسوقي معنى.

(٢)– أي: وذلك أن الاستفهام عن الشيء يقتضي الجهل به، والجهل به يقتضي الجهل بفائدته، والجهل =

وفي التحقير[١]، نحو: «مَنْ أنت؟» لمن تحقر شأنه.

وفي التنبيه على الضلال[٢]، نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير٢٦].

وفي الاستبعاد[٣]، نحو: ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى﴾ [الدخان١٣].

وفي الترهيب -أي: التخويف-، نحو: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات١٦].

وفي الإنكار التوبيخي[٤] وهو الذي يقتضي أن ما بعده واقع[٥] وأن فاعله ملوم، نحو: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات٩٥].

والإبطالي وهو ما اقتضى أن ما بعده غير واقع[٦] وأن مدعيه كاذب، نحو: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلآئِكَةِ إِنَاثًا﴾ [الإسراء٤٠]. وهو[١] المشار إليه بـ(**تكذيب**).

قـــال:

وَقَـدْ يَجِـي أَمْـرٌ وَنَهْـيٌ وَنِـدَا ... فِي غَـيْرِ مَعْنَـاهُ لأَمْـرٍ قُصِـدَا

وَصِيغَةُ الأَخْبَارِ تَـأْتِي لِلطَّلَـبْ ... لِفَالٍ اوْ حِـرْصٍ وَحَمْـلٍ وَأَدَبْ

بفائدته ينشأ عنه الهزؤ، فهو مجاز مرسل علاقته اللزوم، كذا قيل، والأحسن أن يكون استخدام أداة الاستفهام في التهكم من باب الكناية. دسوقي.

(١)- والعلاقة اللزوم؛ لأن الاستفهام عن الشيء يقتضي الجهل به، وهو يقتضي عدم الاعتناء به، وعدم الاعتناء بالشيء يقتضي استحقاره، فاستعمال الاستفهام فيه إما مجاز مرسل على ما قيل، أو أنه كناية. دسوقي.

(٢)- والعلاقة استعمال اسم الملزوم في اللازم؛ لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه، فإذا نبه عليه كان تنبيهاً على ضلاله . وقيل: اللفظ مستعمل في الاستفهام ليتوصل به إلى التنبيه على طريق الكناية. دسوقي معنى

(٣)- والعلاقة أن الاستفهام مسبب عن استبعاد الوقوع؛ لأن بُعْد الشيء يقتضي الجهل به، والجهل به يقتضي الاستفهام عنه. دسوقي معنى.

(٤)- والعلاقة بين الاستفهام والإنكار: أن المستفهم عنه مجهول، والمجهول منكر، أي: منفي عن العلم، فاستعمل لفظ الاستفهام في الإنكار لهذه الملابسة المصححة للمجاز الإرسالي بمعونة القرائن الحالية. يعقوبي.

(٥)- أي: في الماضي أو الحال أو الاستقبال. وقوله: «وأن فاعله» أي: فاعل متعلقه، وهو المنكر. مخلوف.

(٦)- أي: فيما مضى كمثال الشارح، أو في الحال أو الاستقبال نحو: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود٢٨]. مخلوف.

(١)- أي: الإنكار الإبطالي. وقوله: «بتكذيب» أي: المسلط عليها «ذي» المجعولة صفة لإنكار أو المضاف إليها إنكار. مخلوف.

أقول: قد يخرج الأمر والنهي والدعاء عن معانيها الأصلية لنكتة.

أما الأمر فقد يأتي لمعان كثيرة، منها: الإباحة[(١)] نحو: ﴿كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ﴾ [الأنعام١٤٢].

وأما النهي فإنه يأتي لمعان كثيرة أيضا، منها[(٢)]: قصد الامتثال[(٣)]، كقولك لمن عصى أمرك: «لا تعص أمري[(٤)]» أي: امتثله.

وأما النداء فيأتي لمعانٍ أيضًا:

منها: الإغراء[(١)]، كقولك لمن تظلَّم إليك: «يا مظلوم»، تريد إغراءه على زيادة التظلم.

ثم إن صيغة الخبر قد يقصد منها الطلب لنكتة:

كالتفاؤل[(٢)]، نحو: «وَفَّقَنَا الله لما فيه رضاه».

---

(١)- والعلاقة بين الأمر والإباحة مطلق الإذن العام، فهو من استعمال الأخص في الأعم مجازا مرسلا.
ومنها: التهديد، نحو قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت٤٠]، والتعجيز، نحو قوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة٢٣]، والدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾ [إبراهيم٤١]، والالتماس، كقولك لمن يساويك رتبة: «افعل»، والتمني، نحو قول امرئ القيس:

أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ انْجَلِي

والتسوية، نحو قوله تعالى: ﴿أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾ [التوبة٥٣] وغيرها.

(٢)- ومنها الدعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة٢٨٦]. والإرشاد، نحو: ﴿لاَ تَسْأَلُواْ عَنْ أَشْيَاء إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة١٠١]. والتهديد، نحو قولك لابنك: «لا تطع أمري» وغيرها.

(٣)- أراد بالقصد لازمه وهو الطلب. مخلوف.

(٤)- في كون صيغة النهي في هذا المثال مستعملة في غير معناها نَظَرٌ ظاهر؛ إذ لو كان قصد ما تضمنته من الأمر يصيره كذلك للزم أن كل نهي مستعمل في غير معناه، فقولك: «لا تهمل زيدا» مستعمل في طلب اعتباره، وقولك: «لا تقم» مستعمل في طلب ما يُعَيِّنُهُ المقام مما يقابل القيام، وهكذا، فلا يوجد نهي حينئذ مستعمل في معناه، وهذا خلاف ما يفيده موضوع الكلام من كون النهي تارة يستعمل في معناه وتارة في غيره، ومع هذا لم يقل به أحد، فالمناسب أن يقول بدل قوله: «منها قصد الامتثال ..إلخ»: «منها التهديد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك: «لا تمتثل أمري». مخلوف. والعلاقة بين النهي والتهديد السببية؛ لأن النهي عن الشيء يتسبب عنه التخويف على مخالفته. دسوقي.

(١)-وهو الحث على لزوم الشيء، والعلاقة بين النداء وبين الإغراء المستعمل هو فيه أن الإغراء ملزوم للإقبال؛ إذ لا معنى لإغراء غير المقبل معنى بأن يكون بحيث لا يسمع. يعقوبي.

(*)- وقد يستعمل للاختصاص، نحو: «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة»، أي: متخصصين من بين العصائب.

(٢)- ولا يكون التفاؤل إلا بلفظ الماضي. دسوقي. وقوله: «نحو: وَفَّقَنَا ..إلخ» أي: فالمقصود طلب التوفيق، وصيغة الأمر هي الدالة عليه، وعدل عنها إلى صيغة المضي الدالة على تحقق الوقوع تفاؤلا

=

وإظهار الحرص في وقوعه، كقولك لمن استبطأك: «أتيتك[١]».

والتصديق[٢]، كقولك لمن لا يحب تكذيبك: «تأتينا غدًا» فتحمله على المجيء بلطفٍ؛ لاعتيادك تصديقه إياك.

والتأدب مع المخاطب بترك صيغة الأمر، نحو: «أمير المؤمنين يقضي حاجتي».

ثم إن كثيرًا من الاعتبارات[٣] المذكورة في الأبواب السابقة[٤] تجري في الإنشاء، كالتقديم والتأخير والقصر، فقسها عليها.

قـــال:

الْبَابُ السَّابِعُ: الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ

الْفَصْلُ تَرْكُ عَطْفِ جُمْلَةٍ أَتَتْ ... مِنْ بَعْدِ أُخْرَى عَكْسُ[١] وَصْلٍ قَدْ ثَبَتْ

أقول: الفصل لغة: القطع. وفي الاصطلاح: ترك عطف جملة على أخرى.

والوصل لغة: الجمع. وفي الاصطلاح: عطف بعض الجمل على بعض.

مثال الأول: «عمرا أهنته زيدا ضربته».

ومثال الثاني: «زيد قائم وعمرو جالس».

وهذا الباب أغمض أبواب المعاني حتى قيل لبعضهم: ما البلاغة؟ فقال: معرفة الفصل والوصل.

قـــال:

بتحققه، قاله اليعقوبي. وظاهر أن العلاقة بين الخبر والطلب الضدية. مخلوف.

(١)- في كون صيغة الخبر مستعملة في الطلب في هذا المثال نظر ظاهر، والظاهر أنه مما استعمل فيه الماضي موضع المستقبل إشارة إلى قرب وقوعه جدا، فالمناسب التمثيل بنحو: «رزقني الله لقاءك». مخلوف.

(٢)- أي: حمل المخاطب على التصديق للمتكلم بإتيانه -مثلا- المطلوب للمتكلم. وقوله: «فتحمله على المجيء ..إلخ» أي: لأنه إن لم يأت صرت كاذبا من حيث الظاهر؛ لكون كلامك في صورة الخبر.

(٣)- أي: المعتبرات. مخلوف.

(٤)- يعني أحوال الإسناد الخبري، والمسند، والمسند إليه، ومتعلقات الفعل، والقصر، فإن الإسناد الإنشائي أيضًا إما مؤكد أو غير مؤكد. وكذا المسند إليه إما مذكور أو محذوف، مقدم أو مؤخر، معرف أو مُنَكَّر، إلى غير ذلك. وكذا المسند اسم أو فعل، مطلق أو مقيد بمفعول أو شرط أو غيره، وإسناده وتعلقه أيضًا إما بقصر أو بغير قصر. المطول.

(١)- قوله: «عكس وصل» خبر لمحذوف، أي: وهو عكس وصل، وقوله: «قد ثبت» صفة لوصل، أي: ثبت عندهم وتقررت حقيقته. مخلوف.

فَافْصِلْ لَدَى التَّوْكِيدِ وَالإِبْدَالِ لِنُكْتَةٍ وَنِيَّةِ السُّؤَالِ
وَعَدَمِ التَّشْرِيكِ فِي حُكْمٍ جَرَى أَوِ اخْتِلافٍ طَلَباً وَخَبَرَا
وَفَقْدِ جَامِعٍ وَمَعْ إِيهَامِ عَطْفٍ سِوَى الْمَقْصُودِ فِي الْكَلامِ

أقول: يجب الفصل في مواضع:

منها: أن تُنَزَّلُ الجملةُ الثانيةُ[1] من الأولى منزلةَ: التوكيد المعنوي في إفادة التقرير[2] مع اختلاف المعنى، أو اللفظي في إفادة التقرير مع اتحاد المعنى.

مثال الأول: ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة٢] بالنسبة إلى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ إذا جعل كل منهما جملة مستقلة، فهي بمنزلة «نفسه» من «جاء زيد نفسه»[3].

ومثال الثاني: «جاء زيد هو الصوفي[1]»، أي: الصافي من دنيء الأوصاف، فهي بمنزلة «زيد» الثاني من: «جاء زيد زيد».

ومنها: أن تكون الثانية منزلة البدل من الأولى لنكتة، ككون المراد لطيفًا[2] أو مطلوبًا في نفسه، فتنزل الثانية بمنزلة البدل المطابق، نحو[3]: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ

---

(١)- وهذا هو المسمى بكمال الاتصال.

(٢)- أي: تقرير اللاحق للسابق. وقوله: «مع اختلاف المعنى» أي: معنى كل من السابق واللحق، وكذا يقال في الاتحاد. مخلوف.

(٣)- أي: أن منزلةَ ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ من ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ منزلةُ «نفسه» من «جاء زيد نفسه»، فإنه لما بولِغَ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى من الكمال بجعلِ المبتدأ اسم إشارة- وتعريفُ المسند إليه باسم الإشارة يَدُلُّ على كمال العناية بتمييزه-، وتعريف الخبرِ بالألف واللام - كان عند السامع قبل أن يتأمله مظنة أنه مما يُرمى به جزافًا من غير تحقق، فجاء بقوله: ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ نفيًا لذلك، كما أن الإتيان بـ«نفسه» بعد قولك: «جاء زيد» لرفع ما يتوهم أنك في هذا القول تريد التجوز، أي: المجاز. الإيضاح للقزويني.

(١)- ينظر في هذا المثال؛ فإن قوله: «هو الصوفي» ليس بمعنى «جاء زيد»، فكان الأولى التمثيل بقوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة٢]، فإنه موضح لقوله: ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾، فمعنى ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾: أنه في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها حتى كأنه هداية محضة، وهذا هو معنى قوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾؛ لأن معناه الكامل، والمرادُ بكماله: كمالُه في الهداية. انظر الإيضاح للقزويني.

(٢)- قوله: «ككون المراد لطيفا» راجع للبدل المطابق، وقوله: «أو مطلوبا ..إلخ» راجع لبدل البعض والاشتمال. مخلوف. وقوله: «لطيفا» أي: طريفاً مستحسنا فيقتضي ذلك الاعتناء به لإدخال ما يستغرب في أذهان السامعين. دسوقي.

(٣)- في التلخيص والمطول ومختصره وغيرها من كتب البلاغة تركوا البدل المطابق وجعلوا الآية مثالًا =

الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ﴾ [طه١٢٠] ففصل جملة: ﴿قَالَ﴾ لأنها بمنزلة البدل المطابق من وسوس، والنكتة في الإبدال: لطافة المراد ودقته.

أو منزلة بدل البعض نحو: ﴿.. أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ١٣٣ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ١٣٤﴾ [الشعراء] ففصل جملة: ﴿أَمَدَّكُم﴾ الثانية لأنها كبدل البعض؛ إذ مضمونها بعض ما يعلمون. والنكتة في إبدالها كون مضمونها[1] مطلوبًا في نفسه[2].

أو منزلة بدل الاشتمال، نحو [الطويل]:

أقـولُ لَـهُ ارْحَـلْ لَا تُقَـيْمَنَّ عِنـدنا[1]

فـ(لا تقيمن): بدل من (ارحل) بدل اشتمال، والنكتة كالذي قبله[2].

وإنما وجب الفصل في التوكيد والإبدال لأن الوصل يقتضي التغاير، وليس موجودًا فيهما.

ومنها: نية السؤال[3]، أي: تقديره من الجملة السابقة، نحو: ﴿وَلاَ تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُواْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ [هود٣٧]، فجملة النهي تقتضي سؤالا من شأن المنهي أن يسأل عنه فيقول: لم لا أخاطبك في شأنهم؟

ووجب الفصل لصيرورة الجملة الثانية كالمقطوعة عما قبلها بسبب كونها جوابًا لذلك السؤال المقدر.

لعطف البيان. قال اليعقوبي: ولم يعتبر بدل الكل في الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لنه لا يفارق الجملة التأكيدية إلا باعتبار قصد نقل النسبة إلى مضمون الثانية في البدلية دون التأكيدية، وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ إذ لا نسبة تنقل.

(١)- المناسب مضمون ما قبلها. أي: وما قبلها غير وافية به، وهي وافية؛ فأتي بها لتتميمه. مخلوف.

(٢)- لأنه تذكير بالنعم لتشكر، وهو ذريعة لغيره كالإيمان والعمل بالطاعة. مخلوف.

(١)- عجزه:

وإلا فكـنْ في السـرِّ والجهـرِ مُسـلِما

ذكر هذا البيت صاحب مفتاح العلوم دون نسبة، وكذا الجرجاني في الإشارات، وكذا صاحب مغني اللبيب.

(٢)- وهي أن المقام مطلوب في نفسه لأنه لإظهار الكراهة لإقامة المخاطب والجملة الثانية أوفى بتأديته. مخلوف.

(٣)- وهذه هو المسمى بشبه كمال الاتصال.

ومنها: عدم اشتراك الثانية مع الأولى في الحكم، نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ ...﴾ [البقرة١٤] إلى: ﴿اللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة١٥]، لم تعطف جملة: ﴿اللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على قوله: ﴿إِنَّا مَعَكْمْ ...﴾ الآية [البقرة١٤] لعدم اشتراكهما في الحكم؛ إذ ليست الثانية من مقولهم.

ومنها: اختلاف الجملتين في الخبرية والإنشائية[١]، بأن تكون إحداهما إنشائية والأخرى خبرية، نحو [البسيط]:

وقال رائِدُهم: أَرْسُوا نُزَاوِلُـــهَا[٢]

وما أجازه النحويون من عطف الإخبار على الإنشاء وعكسه مستدلين بآيات أجاب عنها البيانيون باتفاقهما معنى[١].

ومنها: أن لا يكون بين الجملتين جامع[٢] عقلي أو وهمي أو خيالي، فلا تقول: «زيد عالم وعمرو قائم»؛ لعدم الجامع، بخلاف: «زيد عالم وعمرو جاهل» و«نعم اليأس من الخلق وبئس الطمع فيهم» وسيأتي ذلك.

ومنها: إيهام العطف خلاف المقصود[٣]، نحو [الكامل]:

وتظـنُّ سـلمى أننـي أبغـي بهـا بَـدَلًا أَرَاهـا في الضـلالِ تَهِـيْمُ[٤]

---

(١)- وهذا وما بعده هو المسمى بكمال الانقطاع.

(٢)-عجزه:

فكـلّ حَتْـفِ امـرِئٍ يجـري بمقـدارِ

والبيت للأخطل انظر كتاب سيبويه ١/ ٤٥٠. والشاهد فيه: أنه لم يعطف «نزاولها» على «أرسوا»؛ لأنه خبر لفظًا ومعنى، و«أرسوا» إنشاء لفظًا ومعنى. والرائد: هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ. وأرسوا: أي: أقيموا. ونزاولها: أي: نحاول أمر الحرب ونعالجها.

(١)- بأن ترجع الإنشائية إلى الخبرية أو عكسه. مخلوف.

(٢)- يعني مع كونهما متفقتين في الخبرية والإنشائية، وإنما قلنا ذلك لئلا يدخل القسم الذي قبل هذا فيه.

(٣)- وهو -أعني خلاف المقصود- عطفها على غير ما لو عطف المتكلم لقصد كون العطف عليها. وهذا هو المسمى بشبه كمال الانقطاع.

(٤)- ذكره صاحب مفتاح العلوم دون نسبة، والشاهد فيه: عدم عطف «أراها» على «تظن»؛ لئلا يتوهم السامع أنه معطوف على «أبغي»؛ لقربه منه، مع أنه ليس بمراد. الإيضاح بتصرف.

لم يعطف «أراها» على «تظن» مع أن بينهما مناسبة في المسند[١] والمسند إليه؛ لئلا يتوهم عطفه على «أبغي». فيكون من مظنونات سلمى، وهو[٢] خلاف المقصود؛ إذ المقصود أنه يظنها كذلك.

قـــال:

وَصِلْ لَدَى التَّشْرِيكِ فِي الإِعْرَابِ وَقَصْدِ رَفْعِ اللَّبْسِ في الجَوَابِ
وَفِي اتِّفَــاقٍ مَــعَ الاتِّصَــالِ فِي عَقْلٍ أَوْ فِي وَهْمٍ أَوْ خَيَالِ

أقول: ذكر في هذين البيتين مقتضيات الوصل:

منها: أن يكون للأولى محل من الإعراب كأن تكون خبرًا ويقصد تشريك الثانية لها في حكم[١] ذلك الإعراب، نحو: «زيد قام أبوه وقعد أخوه».

ومنها: القصد لرفع إيهام خلاف المراد من الجواب[٢]، كما إذا قيل لك: «هل قام زيد؟» وقلت: «لا» وأردت أن تدعو للسائل فلابد من الوصل فتقول: «لا ورعاك الله»؛ إذ لو فصلت لتوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم الرعاية، ولولا هذا الإيهام لوجب الفصل؛ لاختلافهما خبرًا وإنشاء.

ومنها: أن تتفق الجملتان في الخبرية والإنشائية مع الاتصال[٣]، أي: الجامع بينهما من عقل أو وهم أو خيال، نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ١٣ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ١٤﴾ [الانفطار]، والجامع بينهما التضاد، ونحو: ﴿وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ﴾ [الأعراف٣١] والجامع كذلك، وهو وهمي.

والكلامُ على القوى الباطنية التي أثبتها الحكماء وبيان الجامع العقلي والوهمي

---

(١)- قوله: «في المسند» لاتحاد مسند كل مع مسند الأخرى في الحدث؛ لأن معنى أراها: أظنها. وقوله: «والمسند إليه» لأنه في الأولى محبوب وفي الثانية محب. مخلوف.

(٢)- قوله: «وهو» أي: كون أراها .. الخ من مظنونات سلمى. مخلوف.

(١)- قوله: «في حكم ..إلخ» وهو الخبرية في المثال.

(٢)- وهذا هو المسمى بكمال الانقطاع مع الإيهام.

(٣)- وهذا هو المسمى بالتوسط بين الكمالين.

والخيالي[1] يُرْجَعُ إليه في شرح الأصل؛ لضيق هذا الشرح عن ذلك.

قـــــال:

وَالْوَصْلَ مَعْ تَنَاسُبٍ فِي اسْمٍ وَفِي فِعْلٍ وَفَقْدِ مَـانِعٍ قَـدِ اصْـطُفِي

أقول: من محسنات الوصل بعد وجود مصححه تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية، وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة، نحو: «زيد قائم وعمرو قاعد» و«زيد قام وعمرو قعد»، لا: «قاعد» و«يقوم» في الأول[1]، و«يقعد» في الثاني، ما لم[2] يمنع من تلك المناسبة مانعٌ فيجب تركها، ويكون الوصل على الحالة التي اقتضاها الحال، كما إذا أريد في إحداهما التجدد وفي الأخرى الثبوت نحو: «قام زيد وعمرو قاعد».

والمقصود من البيت: أن الوصل مع المناسبة المذكورة أولى منه مع عدمها -لا من الفصل كما يوهمه ظاهر المتن- ما لم يمنع من تلك المناسبة مانع والله أعلم.

(١)- أ)- الجامع العقلي هو أمر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما في المفكرة، وذلك بأن يكون بين الجملتين:
١) إما اتحاد في المسند إليه أو في المسند أو في قيد من قيودهما، نحو «زيد يصلي ويصوم»، و«يصلي زيد وعمرو»، و«زيد الكاتب شاعر وعمرو الكاتب عالم».
٢) وإما تماثل واشتراك في المسند والمسند إليه أو في قيد من قيودهما، ولا يحسن إلا إذا كان بينهما مناسبة، فنحو «محمد شاعر وعمر كاتب» لا يحسن إلا إذا كان محمد وعمرو أخوين أو نظيرين أو صديقين أو شريكين.
٣) وإما تضايف بينهما بحيث لا يتعقل أحدهما إلا بالقياس إلى الآخر، كالأبوة مع البنوة، والعلو مع السفل، والأقل مع الأكثر، والعلة مع المعلول، إلى غير ذلك.
-ب)- الجامع الوهمي: هو أمر بسببه يحتال الوهم في اجتماع الجملتين في المفكرة وذلك بأن يكون بين الجملتين:
١) إما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين، لكن العقل يعرف أنهما لونان متباينان داخلان تحت جنس واحد وهو اللون.
٢) أو تضاد: وهو التقابل بين أمرين وجوديين بينهما غاية الخلاف ويتعاقبان على محل واحد كالسواد والبياض.
٣) أو شبه تضاد كالسماء والأرض فإنهما وإن كان بينهما غاية الخلاف من جهة الارتفاع والانخفاض إلا أنهما لا يتعاقبان على محل واحد كما في التضاد.
- ج)- الجامع الخيالي: وهو أمر بسببه يقتضي الخيال اجتماع الأمرين في الفكر لأسباب مختلفة باختلاف المتكلمين كصناعة خاصة أو عرف عام، كالسيف والرمح في خيال الفارس، والقلم والورق في خيال الكاتب، والدرس والسبورة في خيال الطالب، وهكذا. من الطراز وعلوم البلاغة.

(١) -أي: لعدم تناسب الجملتين في الاسمية. وقوله: ويقعد في الثاني، أي: ولا يقال: ويقعد في الثاني لعدم تناسبهما في المضي. مخلوف

(٢)- قوله: «ما لم يمنع ..إلخ» ما: مصدرية ظرفية لمحذوف، أي: وترتكب هذه المناسبة ما لم يمنع ..الخ، أي: مدة انتفاء منع المانع. مخلوف.

قـــــال:

الْبَابُ الثَّامِنُ: الإِيجَازُ وَالإِطْنَابُ وَالْمُسَاوَاةُ

هِـيَ الْمُسَـاوَاةُ كَـ«سِرْ بِـذِكْرِهِ» تَأْدِيَـةَ الْمَعْنَـى بِلَفْـظٍ قَـدْرِهِ
وَهُوَ إِلَى قَصْـرٍ[١] وَحَذْفٍ يَنْقَسِـمْ وَبِأَقَـلَّ مِنْـهُ إِيجَـازٌ عُلِـمْ
وَلا تُصَـاحِبْ فَاسِـقاً فَـتَرْدَى» كَـ«عَنْ مَجَالِسِ الْفُسُـوقِ بُعْـدَا

أقول: المساواة: كون اللفظ بقدر المعنى المراد، أي: مثله، نحو: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ[٢]﴾ [فاطر٤٣] و(سر[١] بذكره) تعالى، أي: إلى الحضرة العلية؛ لأنه أعظم وسيلة إليها.

والإيجاز: كون اللفظ أقل من المعنى[٢] من غير إخلال، نحو: «عفو الله نرجو»؛ إذ المراد: قصر الرجاء على عفو الله تعالى دون غيره، وهذا المعنى يؤدى بعبارة أكثر من المثال. فإن حصل إخلال رد كما يأتي.

وهو قسمان: إيجاز قصر[٣]، وإيجاز حذف[١].

---

(١)- قوله: «وقَصر» بفتح القاف وسكون الصاد، هذا هو المشهور. وحقق بعضهم أنه بكسر القاف وفتح الصاد، ذكره الدسوقي. مخلوف.

(٢)- إن قيل: التمثيل بالآية غير صحيح؛ لأن فيها حذف المستثنى منه، فيكون إيجازا. قلنا: اعتبار هذا الحذف لأمر لفظي لا يتوقف إفادة المعنى عليه في الاستعمال، وإنما جر إليه مراعاة القواعد النحوية الموضوعة لأصل تراكيب الكلام. وحاصل الفرق بين الأمر اللفظي وغيره: أن ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأتيِّ به يكون مراعاة للقواعد المتعلقة باللفظ، فلا يكون حذفه إيجازا. وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستغنى عنه في نفس التركيب إلا لقرينة خارجية يكون حذفه إيجازا؛ للافتقار إليه في المعنى. مخلوف باختصار.

(١)- قوله: «وسر بذكره» فيه أنه من الإيجاز؛ لأن في المثال حذف المفعول الذي لا يعلم إلا بالقرينة؛ لاحتمال اللفظ في ذاته لمعنى: سر بذكره لقضاء حاجتك ونحو ذلك، وفي بعض النسخ: سُدْ بذكره، وهو المناسب. مخلوف.

(٢)- وقد عرَّفَه الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام في الطراز بقوله: هو عبارة عن تأدية المقصود من الكلام بأقل عبارة متعارف عليها. ثم قال: ثم إنه يأتي على وجهين: أحدهما القصر: وهو الإتيان بلفظ قليل تحته معانٍ جَمَّة. وثانيهما: إيجاز بالحذف. باختصار من الطراز ج٣.

(٣)- إيجاز القصر: هو الدلالة على المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة، أي: تضمين العبارات القليلة القصيرة معاني كثيرة غزيرة من دون أن يكون في تراكيبها لفظ محذوف.

فالأول: نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة١٧٩]؛ لأن[٢] الناس إذا علموا أن من قَتل قُتل كان ذلك أدعىٰ إلىٰ عدم قتل بعضهم بعضا، فيكون ذلك حياة لهم، وليس في ذلك حذف.

والثاني: نحو: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف٨٢] أي: أهل القرية.

والمحذوف إما جزء جملة، كالمثال، أو جملة، نحو: ﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾ [الشعراء٦٣] أي: فضرب فانفلق. ومنه: مثال المتن؛ إذ التقدير: أبعد بعدا.

وبقية البيت تكملة. وفي البيت النهي عن مجالسة الفساق ومصاحبتهم؛ لأن من تخلق بحالة لا يخلو حاضره منها، والخلطة كما تورث الخير تورث الشر، وفي العزلة عن الفساق تخلص من شرورهم.

قـــــال:

وَعَكْسُــهُ يُعْــرَفُ بِالإِطْنَــابِ ... كَـ«الْزَمْ رَعَـاكَ اللهُ قَـرْعَ الْبَـابِ»

يَجِيءُ[١] بِالإِيضَاحِ بَعْدَ اللَّبْسِ ... لِشَــوْقٍ اوْ تَمَكُّــنٍ فِي الــنَّفْسِ

وَجَــاءَ بِالإِيغَــالِ وَالتَّــذْيِيلِ ... تَكْرِيــرٍ اعْــتِرَاضٍ اوْ تَكْمِيــلِ

يُــدْعَىٰ بِــالاحْتِرَاسِ وَالتَّتْمِـيمِ ... وَقَفْوِ ذِي التَّخْصِيصِ ذَا التَّعْمِيمِ

أقول: الإطناب: تأدية المعنىٰ بلفظ أزيد منه لفائدة. فهو عكس الإيجاز. نحو: «اللهم متعنا بالنظر إلىٰ وجهك الكريم بفضلك مع أحبابنا في جنة النعيم»، والفائدة في ذلك: إظهار شأن الجنة بوقوع الرؤية فيها. ومن ذلك: مثال المتن، وفائدة (**رعاك الله**): أن لزوم قرع الباب لا يفيد مع عدم رعاية الله وعنايته.

وقولُنا: «لفائدة» مخرجٌ:

للتطويل: وهو زيادة لفظ غير متعين لا لفائدة، كقوله [الوافر]:

---

(١)- عرَّفَه البلاغيون بأنه: التعبير عن المعاني الكثيرة بعبارة قليلة وذلك بحذف شيء من التركيب مع عدم الإخلال بتلك المعاني.

(*) واعلم أنه لا بد في كل حذف من وجود أمرين: داع يدعو إليه، وقرينة تدل علىٰ المحذوف وترشد إليه، والمحذوف إما أن يكون حرفًا أو كلمة أو جملة أو أكثر.

(٢)- قوله: «لأن الناس ..إلخ» لعل معناه أن الناس .. الخ كما في عبارة السعد. أي: وهذا معنىٰ طويل جمعه لفظ قليل، فقوله: «لأن ..إلخ» علة لكون التركيب من إيجاز اللفظ فافهم. مخلوف.

(١)- قوله: «يجيء» أي: يحصل ويتحقق. مخلوف.

وألفَــى قَوْلَهَــا كَــذِبًا وَمَيْنــا[١]

فإن الكذب والمين واحد، والزائد أحدهما غير معين.

والحشو: وهو زيادة متعينة لا لفائدة، كقوله [الطويل]:

وأعلمُ عِلمَ اليومِ والأمـسِ قَبْلَـهُ[٢]

فـ«قبله» حشو.

ويكون الإطناب بأمور:

منها: الإيضاح بعد اللبس، أي: البيان بعد الإبهام[١]؛ لأن ذلك[٢] أوقع في النفس؛ لرؤية المعنى[٣] في صورتين: أولاهما: مبهمة، والأخرى: موضحة، فتتشوق النفس إليه مبهمًا، ويتمكن منها موضحًا، فقوله: (**لشوق**) الخ: علة للإيضاح بعد اللبس.

ومنها: الإيغال، وهو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم الكلام بدونها، نحو: ﴿...اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ۝٢٠ اتَّبِعُوا مَن لاَّ يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وَهُم مُّهْتَدُونَ ۝٢١﴾ [يس]، ومعلوم أن الرسول مهتد، لكن فيه زيادة حث للإتباع وترغيب في الرسل.

ومنها: التذييل، وهو تعقيب جملة بجملة تحتوي على معناها للتأكيد. فبينه وبين الإيغال عموم من جهة[٤]. نحو: ﴿وَقُلْ جَاء الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ

---

(١)– صدره:

وقَــدَّدَتِ الأديــمَ لِرَاهِشَــيْهِ

والبيت في لسان العرب مادة «مين» وقوله: راهشيه: مثنى راهش، وهما عرقان في باطن الذراع.

(٢)–عجزه:

ولكنني عـن علـم مـا في غـدٍ عَـمِ

والبيت لزهير بن أبي سلمى، انظر ديوانه ص٢٩ وشرح المعلقات السبع ص٦٩. وقوله: عمِ: أي: أعمى.

(١)– مثاله قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاء مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر٦٦] فإن قوله: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاء مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ إيضاح للإبهام الذي تضمنه لفظ ﴿الأَمْرَ﴾.

(٢)– قوله: «لأن ذلك» أي: البيان بعد الإبهام، تعليل لمحذوف، أي: وإنما ارتكب الإيضاح المذكور لأن ..الخ.

(٣)– قوله: «لرؤية ..إلخ» علة للأوقعية. مخلوف.

(٤)– فيجتمعان فيما هو بجملة للتأكيد في ختم الكلام، وينفرد الإيغال فيما هو بالمفرد وفيما هو لغير التوكيد: سواء كان بجملة أو بمفرد، وينفرد التذييل فيما هو في غير ختم الكلام. صبان. مخلوف.

كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء٨١]. وهو قسمان:

الأول: ما جرى مجرى المثل: وهو أن تكون الثانية مستقلة بنيل المراد وغير متوقفة على ما قبلها، نحو: المثال المتقدم(١).

الثاني: ما لم يُخْرَج مخرج المثل: وهو أن تتوقف الثانية على الأولى في إفادة المراد(٢). نحو: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكَفُورُ١﴾ [سبأ] أي: وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص.

ومنها: التكرير، نحو: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ٤﴾ [التكاثر] كرَّرَ لِتأكيد الإنذار والردع، وأتى بـ«ثم» للدلالة على أن الثاني أبلغ(١) من الأول.

ومنها: الاعتراض: وهو أن يؤتى بجملة فأكثر بين شيئين متلازمين، نحو: «الله تعالى فعال لما يريد» و«اعلم رعاك الله أنه لا يضيع من قصده»، والنكتة في الأول: التنزيه، وفي الثاني: الدعاء.

ومنها: التكميل -ويسمى الاحتراس- وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه، نحو: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ(٢)﴾ [المائدة٥٤].

ومنها: التتميم، وهوأن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة(٣) لنكتة. كالمبالغة(٤) في نحو: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا﴾ [الإنسان٨]

---

(١)- وهو قوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَاء الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ الآية، فلا شك أن الثانية مشتملة على معنى الأولى، مؤكدة لها، وليس فيها ما يربطها بالأولى فهي مستقلة فقد جرت مجرى المثل في الاستقلال.

(٢)- أي: إن الكلام لا يفهم المراد منه إلا بمعونة ما قبله. فقوله تعالى: ﴿وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكَفُورَ﴾ تذييل لقوله: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا﴾ وقد جاء هذا التذييل توكيدًا لما قبله لاشتماله على معناه، ولكنه غير مستقل بمعناه، ولا يفهم الغرض منه إلا بمعونة ما قبله؛ إذ المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء الذي ذكرناه إلا الكفور.

(١)- وذلك لأن أصل «ثم» الدلالة على تراخي الزمان، لكنه قد يأتي لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج. المطول.

(٢)- لأنه لو اقتصر على قوله: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ لتوهم أن ذلك لضعفهم، فأتى على سبيل التكميل بقوله: ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ دفعًا لهذا الوهم، وإشعارًا بأن ذلك تواضع منهم للمؤمنين. الأطول.

(٣)- أي: يأتي بمفعول أو حال أو تمييز أو جار ومجرور.

(٤)- أي: في المدح المسوق له الكلام. مخلوف.

بجعل الضمير عائدًا على الطعام[1]، أي: على حب الطعام والاحتياج إليه.

ومنها: عطف الخاص على العام لنكتة، نحو: ﴿حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة٢٣٨] والنكتة: الاهتمام بالمعطوف.

قـــال:

وَوَصْـمَةَ الإِخْـلالِ وَالتَّطْوِيـلِ وَالْحَشْوِ مَرْدُودٌ[2] بِـلا تَفْصِـيلِ

أقول: الوصمة: العيب. والإخلال: إفساد المعنى المؤدى بعبارة أقل منه. والتطويل: الزيادة الغير المتعينة لا لفائدة. والحشو: الزيادة المتعينة لا لفائدة. والثلاثة مردودة عند علماء البلاغة والله أعلم.



(١)- أما إذا جعل الضمير عائدا على «الله» أي: ويطعمون الطعام على حب الله فلا يكون مما نحن فيه؛ لأنه لتأدية أصل المراد. والشاهد في المثال: قوله: ﴿عَلَى حُبِّهِ﴾ فقد أتى بفضلة وهو الجار والمجرور للتتميم.

(٢)- قوله: «مردود» ذكر باعتبار معنى الوصمة وهو العيب. مخلوف.

قـــال:

الْفَنُّ الثَّانِي: عِلْمُ الْبَيَانِ

فَـنُّ الْبَيَـانِ عِلْـمُ مَـا بِـهِ عُـرِفْ ... تَأْدِيَةُ الْـمَعْنَى بِطُـرْقٍ مُخْتَلِـفْ

وُضُـوحُهَا وَاحْصُـرْهُ فِي ثَلاثَـةِ ... تَشْـبِيهٍ اوْ مَجَـازٍ اوْ كِنَايَـةِ

أقول: أَخَّرَ علم البيان عن علم المعاني لما تقدم[١] هناك.

وهو: علم يعرف به إيراد المعنى الواحد المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة في إيضاح الدلالة عليه، بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالةِ وبعضُها أوضح.

فخرج معرفة إيراده بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة فقط.

والمراد بالمعنى الواحد: كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته، فلو عرف أحد إيراد معنى قولنا: «زيد جواد» بطرق مختلفة- لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان. والمراد بالطرق: التراكيب.

ومثال ذلك[٢]: إيراد معنى «زيد جواد» في طرق التشبيه: «زيد كالبحر في الكرم» «زيد كالبحر» «زيد بحر».

وهذا الفن محصور في ثلاثة أشياء: التشبيه، والمجاز، والكناية.

ووجه الحصر: أن اعتبار المبالغة في إثبات المعنى[٣] للشيء إما على طريق الإلحاق[٤]، أو الإطلاق[٥].

---

(١)- أي: لما تقدم في سبب تقديم علم المعاني على علم البيان، فارجع إليه.

(٢)- أي: «إيراد المعنى ..إلخ» . مخلوف.

(٣)- «المعنى» أي: الذي في الأصل، وقوله: «للشيء» أي: الذي هو الفرع. مخلوف.

(٤)- الإضافة للبيان، والمراد بالإلحاق: إلحاق المبالغ فيه بما هو أصل في الوصفية. مخلوف.

(٥)- أي: إطلاق دال الأصل على المبالغ فيه. مخلوف.

والثاني[١]: إما إطلاق الملزوم على اللازم[٢]، أو عكسه.

وما يبحث فيه عن الأول[٣]: التشبيه، وعن الثاني: المجاز، وعن الثالث: الكناية.

قـــال:

فَصْلٌ: فِي الدَّلالَةِ الْوَضْعِيَّةِ

وَالْقَصْـدُ بِالدَّلالَـةِ الْوَضْـعِيَّةْ عَلَى الأَصَحِّ الْفَهْمُ لا الْحَيْثِيَّـةْ[٤]

أَقْسَـامُهَا ثَلاثَـةٌ: مُطَابَقَــةْ تَضَـمُّنٌ الْتِـزَامٌ، أَمَّـا السَّـابِقَةْ

فَهْيَ الْحَقِيقَةْ لَيْسَ فِي فَنِّ الْبَيَانِ بَحْثٌ لَهَا، وَعَكْسُهَا العَقْلِيَّتَـانِ

أقول: الدلالة: فهم أمرٍ من أمرٍ، والأول: المدلول، والثاني: الدالُّ:

فإن كان لفظًا[٥] دالًّا على تمام ما وضع له فالدلالة مطابقية[٦]، كدلالة «الإنسان» على «الحيوان الناطق». أو على جزئه في ضمن كله فتضمنية، كدلالته على «الحيوان» في ضمن «الحيوان الناطق». أو على أمرٍ خارج عن معناه لازم له

---

(١)- أي: الإطلاق. مخلوف.

(٢)- أراد باللازم ما له ارتباط بغيره، وليس المراد خصوص اللازم العادي، وهو ما لا يقبل الانفكاك عادة، ولا العقلي، وهو ما لا يقبل الانفكاك عقلًا. مخلوف.

(٣)- قوله: «عن الأول»: أي: اعتبار المبالغة على وجه الالحاق. وقوله: «وعن الثاني»: أي: اعتبار المبالغة على وجه إطلاق الملزوم على اللازم. وقوله: «عن الثالث»: أي: اعتبار المبالغة على وجه إطلاق اللازم على الملزوم. مخلوف.

(٤)- قوله: «والقصد» أي: المعنى الذي يقصد، وقوله: «الوضعية»، أي: التي هي اللفظية، وقوله: «لا الحيثية»، أي: التي هي كون اللفظ الموضوع بحيث يفهم منه المعنى عند إطلاقه. منه. ولعل وجه اختيار الفهم على الحيثية ما قاله الصبان في حاشية الملوي من أنهم أخرجوا «حيث» في مثل هذه العبارة عن موضوعها من وجهين: فإنهم تجوزوا بها وهي ظرف مكان إلى الحالة تشبيها لها بالمكان، وأدخلوا عليها الباء مع أنها لا تخرج عن النصب محلا على الظرفية إلا إلى الجر بـ«من» اعتمادا على قول بعض النحاة بتصرفها قليلا تأمل. مخلوف.

(٥)- أي: فإن كان الدال لفظا ..الخ. مخلوف.

(٦)- سميت الأولى بدلالة المطابقة لتطابق اللفظ والمعنى. وسميت الثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له. وسميت الثالثة بالالتزام لكون الخارج لازمًا للموضوع له. مطول.

فالتزامية، كدلالته على «قبول العلم[١]».

وإن كان الدالُّ غيرَ لفظٍ فالدلالة غير لفظية. وبيان أقسامها كاللفظية وما يتعلق بها في شرحنا لـ«السلم في المنطق» للمصنف. والمطابقية ليس للبيانيين بحث عنها، وإنما بحثهم عن دلالة التضمن والالتزام العقليتين[٢]؛ لقبولهما[٣] للوضوح والخفاء، بخلاف الأولى الوضعية؛ لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أوضحَ عنده من بعض، وإن لم يكن عالما بذلك لم يكن كل واحد من الألفاظ دالا عليه؛ لتوقف الفهم على العلم بالوضع، بخلاف العقليتين؛ لجواز اختلاف اللوازم في الوضوح[٤]؛ إذ قد يكون الشيء جزءَ الشيء أو جزءَ جزئه[٥]، وقد يكون لازمًا أو لازمَ لازمٍ[٦]، فوضوح الدلالة بحسب قلة الوسائط وكثرتها، والله أعلم.

(١)- أي: كدلالة لفظ «الإنسان» على قبول العلم، وعلى كونه متحركًا، وكونه شاغلًا للجهة، وعلى كونه ضاحكًا، وغيرها.

(٢)- سميت دلالة التضمن والالتزام دلالة عقلية لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج إنما هي من جهة أن العقل يحكم بأن حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه، وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم. والمنطقيون يسمون كل الثلاث وضعية بمعنى أن للوضع مدخلًا فيها. مطول.

(٣)- تعليل لقوله: «وإنما بحثهم عن دلالة التضمن والالتزام». مخلوف.

(٤)- قال في علوم البلاغة في سياق العقليتين: ويتأتى فيهما الاختلاف وضوحًا وخفاءً؛ إذ لوازم الشيء كثيرة بعضها قريب اللزوم يسبق إلى الذهن فهمه بسرعة، وبعضها بعيد، فيصح اختلاف الطرق فيها، ويكون بعضها أكمل من بعض في الإفادة، وكذا يجوز أن يكون المعنى جزءًا من شيء وجزءًا لجزء من شيء آخر، فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح دلالة من الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى، فدلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الإنسان عليه؛ لأن دلالة الحيوان عليه بلا واسطة، بخلاف الإنسان، ومثله دلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت.

(٥)- قوله: «إذ قد يكون الشيء ...إلخ» فدلالة اللفظ على الشيء وهو جزء معناه كدلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة لفظ آخر عليه وهو جزءُ جزءِ معناه كدلالة الإنسان على الجسم. مخلوف.

(٦)- وقوله: «وقد يكون لازمًا ..إلخ» فدلالة اللفظ على الشيء وهو لازم معناه كدلالة كثرة الضيافات على الكرم أوضح من دلالة لفظ آخر عليه وهو لازم لازمه كدلالة كثرة الطبخ على الكرم. مخلوف.

قـــــال:

البَابُ الأَوَّلُ: التَّشْبِيهُ

تَشْـبِيهُنَا دَلالَـةٌ عَـلَى اشْـتِرَاكْ أَمْـرَيْنِ فِي مَعْنًـى بِآلَـةٍ أَتَـاكْ

أَرْكَانُـــهُ أَرْبَعَـــةٌ: وَجْـــهٌ أَدَاهْ وَطَرَفَـاهُ فَـاتَّبِعْ سُـبْلَ النَّجَـاهْ

أقول: التشبيه لغة: التمثيل. واصطلاحا: الدلالة على مشاركة أمرٍ لأمرٍ في معنى بآلة مخصوصة كـ«الكاف» ملفوظة أو مقدرة. فخرج[1] نحو: «جاء زيد وعمرو» و«قاتَلَ زيدٌ عمرًا»، والاستعارة التحقيقية، نحو: «رأيت أسدًا في الحمام»، والْمَكْنِيَّة، نحو: «أنشبتِ المنيةُ أظفارها»، والتجريد الآتي في البديع، نحو: «رأيت من زيد أسدا[2]».

ودخل: نحو: «زيد أسد» فإن المحققين على أنه تشبيه بليغ لا استعارة؛ لأن المستعار له مذكور، ولا تكون الاستعارة[3] إلا حيث يطوى ذكره، ويجعل الكلام خاليا عنه.

وأركانه أربعة: وجه، وأداة، و طرفان.

نحو: «زيد كالأسد في الشجاعة»، فالوجه: المعنى الجامع بين زيد والأسد، وهو الشجاعة، والأداة: آلة وهي «الكاف». والطرفان: «زيد» و«الأسد»، وقد يقتصر على لفظهما[4].

قـــــال:

فَصْلٌ[5] وَحِسِّيَّانِ مِنْهُ الطَّرَفَـانْ أَيْضًـا وَعَقْلِيَّـانِ أَوْ مُخْتَلِفَـانْ

---

(١)- أي: خرج بقيد: «بآلة مخصوصة»؛ إذ ليست موجودة فيما ذكر. قوله: «نحو: جاء ..إلخ» أي: دلالة نحو: جاء .. الخ. مخلوف.

(٢)- أصله: لقيت زيد المماثل للأسد، ثم بولغ في تشبيهه به حتى إنه جرد من زيد ذات الأسد وجعلت منتزعة منه. دسوقي.

(٣)- أي: التصريحية التي ادُّعِيَ أن منها «زيد أسد». مخلوف.

(٤)- فيكون تشبيها بليغا حذفت منه الأداة والوجه. مخلوف.

(٥)- قوله: «فصل» هو من جملة البيت. وقوله: «أيضا» مقدم من تأخير، أي: وعقليان أيضا. مخلوف.

أقول: طرفا التشبيه: إما حِسِّيان[1] كالخد والورد، أو عقليان كالعلم والحياة[2]، أو مختلفان: بأن يكون المشبَّه حسيًّا والمشبَّه به عقليًّا كالسبع[3] والموت، أو عكسه[4] كالموت والسبع.

والمراد بالحسي: المدرك هو أو مادته[5] بإحدى الحواس الخمس الظاهرة. فدخل الخيالي، وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس، كقوله [مجزوء الكامل]:

وكـــأنَّ مُحَمَـــرَّ الشقيـــ	ـــق إذا تَصـــوَّبَ أو تَصـــعَّدْ
أعـــلامُ يـــاقوتٍ نُشِـــرْ	نَ عـلى رمـاحٍ مِـن زَبَرْجَـدْ[6]

فإن كلا من الأعلام والياقوت والزبرجد والرمح محسوس، لكن المركب[7] الذي هذه الأمور مادته ليس بمحسوس؛ لأنه غير موجود، والحس لا يدرك إلا ما هو موجود.

(١)- قال الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- في الطراز: الاشتراك في الأوصاف الحسية هي بالإضافة إلى الحواس التي هي طريق الإدراك- خمسة: الأول: الاشتراك في الصفة المبصرة، نحو قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ٥٨﴾[الرحمن]، فالجامع الحمرة، ونحو: تشبيه الخدِّ بالورد. الثاني: الاشتراك في الكيفية المسموعة، نحو: تشبيه الأسلحة في وقعها بالصواعق. والثالث: الاشتراك في الكيفية المذوقة، نحو: تشبيه الفواكه الحلوة بالعسل. والرابع: الاشتراك في الكيفية المشمومة، نحو: تشبيه شَمِّ الريحان بالمسك. والخامس: الاشتراك في الكيفية الملموسة، نحو: تشبيه الجسم -أي: الجلد- الناعم بالحرير. باختصار من الطراز ١/ ١٣٩.

(٢)- ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك، كذا في المفتاح والإيضاح، فالمراد بالعلم هاهنا: الملكة التي يقتدر بها على الإدراكات الجزئية لا نفس الإدراك، ولا يخفى أنها [أي: الملكة] جهة وطريق إلى الإدراك كالحياة. سعد.

(٣)- فالسبع حسي والموت عقلي، والجامع في هذا المثال الإهلاك.

(٤)- أي: بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا، كتشبيه الموت بالسبع، والجامع سرعة اغتيال كل.

(٥)- قوله: «أو مادته» أي: جميع أجزائه التي تركب منها وتحققت بها حقيقته التركيبية. دسوقي. وقوله: «فدخل» أي: في الحسي بسبب زيادة قوله: «أو مادته». سعد.

(٦)- قائله الصنوبري، انظر أسرار البلاغة ص١٥٩ والإيضاح ص٢٠٧. والشقيق: نوع من الورد أحمر اللون. وتَصَوَّب: اتجه إلى الأسفل. وتصعد: اتجه إلى الأعلى. والزَّبَرْجَد: حجر كريم أخضر اللون. وأعلام: جمع علم وهو الراية.

(٧)-أي: الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية. فهذا كلام مركب من الأعلام والياقوت .. الخ.

والعقلي: ما عدا ذلك[١]. فيشمل: الوهمي، وهو ما ليس مدركا[٢] بإحدى الحواس، ولكنه لو أدرك لكان بها مدركا، كقوله [الطويل]:

أيقتُلُني وَالمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي ... وَمَسْنُونَةٌ زُرقٌ كأنيابِ أَغْوَالِ[٣]

فأنياب الأغوال مما لا يدركه الحس؛ لعدم وجودها، ولو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر.

قال:

والوجهُ مَا يشتركانِ فيهِ ... وَدَاخِلًا[٤] وَخَارِجًا تُلْفِيهِ
وَخَارِجٌ وَصْفٌ حَقِيقيٌّ[٥] جَلا ... بِحِسٍّ اوْ عَقْلٍ وَنِسْبِيٌّ تَلا
وَوَاحِدًا[٦] يَكُونُ أَوْ مُؤَلَّفَا ... أَوْ مُتَعَدِّداً وَكُلٌّ عُرِفَا
بِحِسٍّ اَوْ عَقْلٍ، وَتَشْبِيهٌ نُمِي[٧] ... فِي الضِّدِّ لِلتَّمْلِيحِ وَالتَّهَكُّمِ

أقول: وجه التشبيه: هو المعنى الذي قُصِدَ اشتراك الطرفين فيه، كالشجاعة في تشبيه الرجل الشجاع بالأسد. ويكون داخلا في حقيقة الطرفين وخارجا عنها.

---

(١)- قوله: «ما عدا ذلك» أي: ما لا يكون هو ولا جميع مادته مدركا بإحدى الحواس الخمس الظاهرة. دسوقي.

(٢)- أي: لا هو ولا مادته.

(٣)- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٥٠.

(٤)- والمراد بكونه داخلا ألا يكون خارجيا وهو ثلاثة أقسام لأنه إما أن يكون تمام ماهيتهما وهو النوع، أو جزءًا منها مشتركا بينهما وبين ماهية أخرى وهو الجنس، أو جزءا منها مميزا لها عن غيرها من الماهيات وهو الفصل. دسوقي معنى.

(٥)- أي: والخارج صفة، أي: معنى قائم بالطرفين. وتلك الصفة إما حقيقية -أي: هيئة متقررة في الذات، أي: ثابتة فيها بحيث لا يكون حصولها في الذات بالقياس إلى غيرها-. وإما نسبية، أي: معنى متعلق بشيئين بحيث يتوقف تعقله على تعقلهما كالأبوة والبنوة. وقوله: «جلا» أي: ظهر تصوره من غير توقف على شيئين. وقوله: «بحس» خبر لمحذوف، أي: وظهوره بحس، أي: بسببه. وكذا يقال في «أو عقل». وقوله: «تلا» أي: تبع الحقيقي في الذكر، وهو تكملة. دسوقي ومخلوف.

(٦)- قوله: «وواحدا ..إلخ» أي: وينقسم وجه التشبيه ثانيا قسمة أخرى وهي أن يكون واحدًا ..الخ. مخلوف.

(٧)- قوله: «وتشبيه» مبتدأ خبره «نمي»، أو هو صفة له والخبر «للتمليح». وقوله: «نمي» أي: نسب. وقوله: «في الضد» حال من نائب فاعل «نمي». وقوله: «للتمليح» متعلق بـ«نمي». مخلوف.

فالأول: كما في تشبيه ثوب بآخر في الجنس، كقولك: «هذا القميص مثل هذا» في كونهما كتانا.

والثاني: كمتلو[١] هذا المثال، وهو: إما وصف حقيقي، أو إضافي.

والأول: قسمان: حسي: أي: مدرك بإحدى الحواس بالبصر من الألوان[٢] والأشكال والمقادير والحركات، والسمع من الأصوات الضعيفة والقوية وما بينهما، والذوق من الطعوم[٣]، والشم من الروائح[٤]، واللمس من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة واللين والصلابة والخفة والثقل، وما يتصل بها من البلَّة والجفاف واللزوجة وغير ذلك[٥].

وعقلي: كالكيفيات النفسانية من الذكاء والعلم والغضب والحلم والكرم والبخل والشجاعة والجبن وسائر الغرائز.

والإضافي: أن يكون معنى متعلقا بشيئين، كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس، فإنها[٦] ليست هيئة متقررة في ذات الحجة ولا في ذات الحجاب. فمراد المصنف بالنسبي: الإضافي.

وينقسم وجه الشبه أيضًا إلى ثلاثة أقسام: واحد، ومركب من متعدد: تركيبا حقيقيًّا: بأن يكون حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة، أو اعتباريًّا: بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور، وإلى متعدد بأن ينظر إلى عدة أمور ويقصد اشتراك

---

(١)- يعني الشجاعة في تشبيه الرجل الشجاع بالأسد. مخلوف.

(٢)- فيقال عند التشبيه في اللون: «خده كالورد في الحمرة»، وفي الشكل: «رأسه كالبطيخ الشامي في الشكل»، وفي المقدار: «جهنم ترمي بشرر كالقصر في المقدار». وقوله: «والحركات» هي حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر. فيقال عند التشبيه في الحركة: «كأن فلانا في ذهابه السهم السريع».

(٣)- نحو: «هذا الطعام كالعسل في الحلاوة، وهذا كالصبر في المرارة». يعقوبي.

(٤)- نحو: «هذا النبات كالورد في رائحته، وهذا الدهن كالقطران فيها». يعقوبي.

(٥)- تقول في الحرارة أو البرودة: «هواء اليوم كالنار في حرارته، أو كالثلج في برودته». وفي الرطوبة أو اليبوسة: «هذا الطعام كالزبد عند انفصاله من اللبن في رطوبته، أو هذا الخبز كالحجر في يبوسته». وعلى هذا فقس. يعقوبي.

(٦)- أي: الإزالة. وقوله: «ولا في ذات الحجاب» الأولى حذفه؛ لأن الكلام في كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين، والحجاب ليس واحدا منهما، وإنما هو متعلق الإزالة. دسوقي.

الطرفين في كل واحد منها ليكون كل منها وجه تشبيه، بخلاف المركب فإنه لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الأمور، بل في الهيئة المنتزعة[١] أو في الحقيقة الملتئمة منها.

وكل واحد من هذه الثلاثة: إما حسي، أو عقلي؛ فهذه ستة.

ويختص المتعدد: بالاختلاف بأن يكون بعضه حسيًّا وبعضه عقليًّا فالأقسام سبعة.

مثال الواحد الحسي: تشبيه ثوب بآخر في لونه.

والعقلي: تشبيه العلم بالنور في الاهتداء.

ومثال المركب الحسي قوله [الطويل]:

وَقَدْ لَاحَ بالفَجْرِ[٢] الثُّرَيَّا كما ترى ... كعُنْقُودِ مُلاحِيَّةٍ[٣] حِينَ نَوَّرَا[٤]

فالوجه هنا: الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرات الصغار المقادير في رأي العين، فنظر[٥] إلى عدة أشياء وقصد إلى الهيئة الحاصلة منها.

والعقلي كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة٥]، الوجه: حرمان الانتفاع بأبلغ نافعٍ مع تحمل التعب في اصطحابه وهو أمر عقلي مأخوذ من أمور متعددة؛ لأنه روعي من جهة الحمار فعل مخصوص وهو الحمل، ومحمول مخصوص وهو الأسفار المشتملة على العلوم وكون الحمار جاهلا بما فيها[١]، وكذلك روعي من جهة المشبه أيضًا فعل مخصوص

---

(١)- قوله: «بل في الهيئة المنتزعة» أي: إذا كان مركبا تركيبا اعتبارياً، كما في قوله:

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا ... وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

وقوله: «أو في الحقيقة الملتئمة» أي: فيما إذا كان مركبا تركيبا حقيقيا، نحو: «زيد كعمرو في الإنسانية»، فالذي قصد اشتراك الطرفين فيه الإنسانية، وهي حقيقة مركبة من الحيوانية والناطقية. دسوقي.

(٢)- لم أجده بهذا اللفظ وإنما المروي فيه فيما اطلعت عليه من المراجع «وقد لاح في الصبح ...».

(٣)- قوله: «ملاحية» -بضم الميم وتشديد اللام- عنب أبيض في حبه طول، وتخفيف اللام أكثر، قاله السعد. وقوله: «نورا» أي: انفتح نوره. مخلوف.

(٤)- هذا البيت منسوب إلى أحيحة بن الجلاح الأوسي، شاعر جاهلي من دهاة العرب، ومنهم من نسبه إلى قيس بن الأسلت من شعراء الجاهلية.

(٥)- قوله: «فنظر» أي: الشاعر في وجه الشبه. وكذا الضمير في «قصد»، ويحتمل بناء الفعلين للمفعول. مخلوف.

(١)- قوله: «جاهلا بما فيها» أراد لازم الجهل وهو عدم الانتفاع؛ لأن الجهل عدم العلم عما من شأنه أن

=

وهو الحمل للتوراة لأنها بأيديهم، ومحمول مخصوص وهو التوراة المشتملة على العلوم وكون اليهود جاهلين بما فيها حقيقة أو حكما[١] لعدم عملهم بمقتضاها.

ومثال المتعدد الحسي: تشبيه فاكهة بأخرى في اللون والطعم والرائحة.

والعقلي: تشبيه رجل بآخر في العلم والحلم والحياء.

ومثال المتعدد المختلف: حسن الطلعة وكمال الشرف[٢] في تشبيه رجل بالشمس.

ثم وجه الشبه يكون مأخوذًا من التضاد فينزل[٣] منزلة التناسب، فيشبه الشيء بما قام به معنى مضاد لما قام بذلك المشبه، وذلك إذا كان القصد التهكم -أي: الاستهزاء بالمشبه- أو التمليح، أي: جعل الكلام مليحاً مستظرفاً، كتشبيه البخيل بحاتم، فإن كان القصد السخرية فالأول، أو الانبساط مع المخاطب فالثاني.

فالتمليح هنا بتقديم الميم، خلاف ما يأتي في البديع فإنه بتقديم اللام.

قـــــال:

فَصْلٌ فِي أَدَاةِ التَّشْبِيهِ وَغَايَتِهِ وَأَقْسَامِهِ

أَدَاتُـــهُ كَـــافٌ كَـــأَنَّ مِثْـــلُ ... وَكُـلُّ مَـا ضَـاهَاهُ ثُـمَّ الأَصْـلُ

إِيلاءُ مَا كَالْكَافِ[١] مَا شُـبِّهَ بِـهْ ... بِعَكْسِ مَا سِوَاهُ فَـاعْلَمْ وَانْتَبِـهْ

أقول: أداة التشبيه: «الكاف» و«كأن» و«مثل» ونحوها مما يشتق من المماثلة كـ«نحو» و«مثل»[٢].

يعلم فلا يتصف به الحمار. مخلوف.

(١)- قوله: «حقيقة أو حكما» المناسب الاقتصار على «حكما» كما هو واضح، وقد اقتصر عليه غيره. مخلوف.

(٢)- فحسن الطلعة حسي، ونباهة الشأن عقلي، أي: شرفه واشتهاره به. والمراد بالطلعة: الوجه.

(٣)- قوله: «فينزل» أي: التضاد. وليس وجه الشبه هو التضاد، بل نزلنا تضاد الوصفين كالجبن والشجاعة منزلة تناسبهما، وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة، فالجبان شجاع تنزيلا على سبيل الهزؤ والتمليح؛ فجاء الاشتراك.

(١)- قوله: «ما كالكاف» أي: من كل ما يدخل على المفرد كمشابه ومماثل، بخلاف ما يدخل على الجملة مثل كأنَّ، أو يكون جملة بنفسه كيشابه ويماثل ويضاهي، فإن هذه لا يليها المشبه به، بل المشبه. دسوقي.

(٢)- قوله: «ومثل» المناسب حذفه لما في ذكره من تشبيه الشيء بنفسه. مخلوف.

والأصل في الكاف وما أشبهها كلفظ: «نحو» و«مثل» و«شبه» أن يليه المشبه به: لفظا، نحو: «زيدا كأسد» أو: تقديرًا، نحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة١٩] أي: كمثل ذوي صيب[1]، وربما يليه غيره[2]، نحو: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاء أَنزَلْنَاهُ﴾ [الكهف٤٥] الآية، ليس المراد تشبيه الدنيا بالماء، بل تشبيه حالها في بهجتها وما يتعلق بها من الهلاك بحال النبات[3] الحاصل من الماء يكون أخضر ثم ييبس فتطيره الرياح. بخلاف عكس الكاف ونحوها، نحو: «كأن» فإنه يليها المشبه لا المشبه به، نحو: «كأن زيدا أسد».

قـــال:

وَغَايَـةُ التَّشْـبِيهِ كَشْـفُ الْحَـالِ ... مِقْـدَارٍ اوْ مَكَـانٍ اوْ إِيصَـالِ

تَـزْيِينٍ اوْ تَشْـوِيهٍ اهْتِمَـامِ ... تَنْوِيـهِ اسْـتِطْرَافٍ اوْ إِيهَـامِ

رُجْحَانُهُ فِي الْوَجْهِ بِـالْمَقْلُوبِ ... كَاللَّيْثُ مِثْلُ الْفَاسِقِ الْـمَصْحُوبِ

أقول: غاية التشبيه -أي: فائدته- أمور:

منها: كشف حال المشبه، أي: بيان أنه على أي وصف من الأوصاف، كتشبيه ثوب بثوب في لونه، إذا كان لونه[1] مجهولا للمخاطب.

ومنها: بيان مقدار حال المشبه[2] إذا كان السامع يعلمها[3] إجمالا، كما في

---

(١)- فحذف «ذوي» لدلالة قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي ءَاذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ [البقرة١٨] عليه؛ لأن هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف «مثل» لقيام القرينة أعني عطفه على قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة١٦] فالمثل المشبه به قد ولي الكاف؛ لأن المقدر في حكم الملفوظ. مطول.

(٢)- أي: قد يليها غير المشبه به إذا كان التشبيه مركبًا، نحو: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ الآية [الكهف٤٤]؛ إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره؛ بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات يكون أخضر ثم يهيج فتطيره الرياح كأن لم يكن. علوم البلاغة.

(٣)- قوله: «بحال النبات» أي: صفته، ولا شك أنه غير وال للكاف لفظا ولا تقديرا. دسوقي.

(١)- لفظ الإيضاح: إذا عُلم لون المشبه به دون المشبه. وهو أوضح من هذا اللفظ.

(٢)- في القوة والضعف والزيادة والنقصان. من الإيضاح.

(٣)- قوله: «إذا كان ..إلخ» هذا هو الفارق بين بيان الحال وبيان المقدار. مخلوف.

تشبيه الثوب الأسود بالغراب في شدة السواد[١].

ومنها: بيان إمكان وجوده[٢]؛ بأن يكون أمرًا غريبًا يمكن أن يُخَالَفَ فيه ويُدَّعَى امتناعُه فيستشهد له بالتشبيه، كقوله [الوافر]:

فـإن تَفُـقِ الأنـامَ وأنـتَ مِـنْهُمْ[٣] فإنَّ الْمِسْـكَ بعـضُ دمِ الغـزالِ[٤]

فإنه لما ادعى أن الممدوح فاق الناس حتى صار أصلا برأسه وجنسا بنفسه وكان هذا في الظاهر كالممتنع[٥] احتج لهذه الدعوى وبيَّنَ إمكانها بأن شبَّه هذه الحالة بحالة المسك الذي هو من الدماء ثم إنه لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم، والتشبيه فيه ضمني[٦] لا تصريحي.

ومنها: إيصال حال المشبه -أي: تقريرها في نفس السامع- وتقوية شأنه، كما في تشبيه من لم يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء[٧].

ومنها: تزيين المشبه ليرغب فيه، كتشبيه وجه أسود بمقلة الظبي.

ومنها: تشويهه -أي: تقبيحه- ليرغب عنه، كتشبيه وجه مجدور بسلحة[١] جامدة وقد نقرتها الدِّيَكَةُ.

---

(١)- ومثله تشبيه الماء بالثلج في شدة البرودة.

(٢)- أي: بيان أن وجود المشبه ممكن.

(٣)- قوله: «وأنت منهم» جملة حالية، أي: والحال أنك منهم، أي: بحسب الأصل؛ لأنك آدمي بالأصالة، فلا ينافي صيرورته جنسا برأسه. دسوقي.

(٤)- البيت لأبي الطيب المتنبي في شرح ديوانه ٢/ ١٦ وأسرار البلاغة ص٩٥.

(٥)- لاستبعاد أن يتناهى بعض آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع إلى أن يصير كأنه ليس منها. مطول.

(٦)- أي: مدلول عليه باللازم؛ لأنه ذكر في الكلام لازم التشبيه وهو وجه الشبه -أعني فوقان الأصل- وأراد الملزوم وهو التشبيه. دسوقي. التشبيه الضمني: هو تشبيه لا يستعمل فيه طرفا التشبيه «المشبه والمشبه به» في صورة التشبيه المعروفة؛ بل يلمح إليهما ويفهمان من سياق الكلام، ويكون المشبه به برهانًا على أن ما أسند إلى المشبه ممكن.

(٧)- فإنك تجد منه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره؛ لأن الفكر بالحسيات أتم من العقليات؛ لتقدم الحسيات [أي: في الحصول عند النفس على العقليات] وفرط إلف النفس بها. سعد ودسوقي.

(١)- السلحة: العَذِرَة، أي: فضلات الإنسان.

ومنها: الاهتمام بالمشبه به، كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الإشراق والاستدارة بالرغيف، ويسمى إظهار المطلوب.

ومنها: التنويه[١] بالمشبه في إظهاره وشهرته، كتشبيه رجل خامل الذكر برجل مشهور بين الناس.

ومنها: استطراف[٢] المشبه، أي: عَدُّهُ طريفًا حديثًا بديعًا، كما في تشبيه فحم فيه جمر موقَد ببحر من المسك مَوْجُهُ الذهب؛ لإبراز[٣] المشبه في صورة الممتنع عادة.

ومنها: إيهام رجحان المشبه على المشبه به في وجه الشبه، وذلك في التشبيه المقلوب كقوله [الكامل]:

وَبَــدا الصَّــبَاحُ كــأنَّ غُرَّتَــهُ وَجْــهُ الخليفــةِ حِـينَ يُمْتَـدَحُ[٤]

ففيه إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والضياء. ومنه: مثال المتن: وهو الليث مثل الفاسق المصحوب، فالفاسق الصاحب مثل الأسد في عدم أمن غائلته وعوده على صاحبه بالضرر، ففيه إيهام أن الفاسق المصحوب أرجح من الليث في وجه الشبه[٥].

قــال:

وَبِاعْتِبَــارِ الطَّــرَفَيْنِ يَنْقَسِــمْ أَرْبَعَــةً تَرْكِيبًــا افْـرَادًا عُلِــمْ

أقول: ينقسم التشبيه باعتبار الطرفين إلى أربعة أقسام:

الأول: تشبيه مفرد بمفرد، كتشبيه الخد بالورد.

---

(١)- قوله: «التنويه بالمشبه» أي: رفع ذكره، وقوله: «في إظهاره» أي: في حال إرادة إظهاره. مخلوف.

(٢)- قوله: «استطراف» بالطاء المهملة. صبان. مخلوف.

(٣)- قوله: «لإبراز» أي: إنما استطرف المشبه في هذا التشبيه لإبراز .. الخ. سعد. ووجه الشبه في المثال: هو الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب مائل إلى الحمرة في وسط شيء أسود. دسوقي.

(٤)- البيت لأبي جعفر محمد بن وهيب الحميري يمتدح المأمون. انظر إشارات الجرجاني ص١٩١ والإيضاح ص٢١٤.

(٥)- حيث جعل مشبها به،، والمتبادر من أصل التشبيه أن المشبه به أقوى، وكذا يقال في المثال الأول.

الثاني: تشبيه مفرد بمركب، كتشبيه الشقيق بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد[١].

الثالث: تشبيه مركب بمركب، بأن يكون في كل من الطرفين كيفية حاصلة من عدة أشياء قد تضامنت حتى عادت شيئا واحدا، كما في قوله [الطويل]:

كَـأَنَّ مُثَـار النَّقْـعِ فَـوقَ رؤوسِـنا ... وأَسْـيَافَنَا لَيـلٌ تَهَـاوَى كَوَاكِبُـهْ[٢]

الرابع: تشبيه مركب بمفرد، كما في تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الرُّبَا بليل مقمر[٣]، فالمشبه مركب، والمشبه به مفرد[٤].

قـــال:

وَبِاعْتِبَـارِ عَـدَدٍ مَلْفُـوفٍ اوْ ... مَفْـرُوقٍ اوْ تَسْـوِيَةٍ جَمْـعٍ رَأَوْا

أقول: ينقسم التشبيه باعتبار تعدد طرفيه:

إلى ملفوف: وهو أن يؤتى أَوَّلًا بالمشبهات على طريق العطف أو غيره[١] ثم بالمشبه بها كذلك[٢]، كقوله في وصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور [الطويل]:

---

(١)- فالمشبه مفرد وهو الشقيق، والمشبه به مركب وهو الهيئة الحاصلة من مجموع الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية، ووجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من نشر أجرام مبسوطة على رؤوس أجرام خضر مستطيلة. مخلوف.

(٢)- فالمشبه هو مجموع الغبار والسيوف فيه مضطربة، والمشبه به هو الليل والكواكب فيه تتساقط في جهات مختلفة، ووجه الشبه: الهيئة الحاصلة من سقوط أجرام مستطيلة منيرة متفرقة في أماكن مختلفة. والبيت للشاعر بشار بن برد في ديوانه ١/ ٣١٨ والإيضاح ص٢٢٢. وأسيافنا: الواو بمعنى مع فأسيافنا مفعول معه والعامل فيه «مثار» لأن فيه معنى الفعل وحروفه.

(٣)- في هذا إشارة إلى قول أبي تمام:

يـا صـاحبيَّ تقصـيا نظـريكما ... تريـا وجـوه الأرض كيـف تُصَـوَّرُ
تريـا نهـارًا مُشمسًـا قـد شـابه ... زهـر الربـا فكـأنما هـو مقمـرُ

(٤)- لأنه شبه النهار المشمس الذي اختلط به زهر الربا فنَقَّصت باخضرارها ضوء الشمس حتى صارت تضرب إلى السواد- بالليل المقمر. انظر المطول ص٥٥٢.

(١)-الذي بغير حرف العطف، نحو: الزيدان كالشمس والقمر، إذا أردت تشبيه كل واحد بواحد بقرينة. مخلوف.

(٢)- أي: على طريق العطف -كما في البيت الآتي- أو غيره، كقولك: «زيد وعمرو كالقمرين». مخلوف.

كأنَّ قُلوبَ الطيرِ رَطْبًا وَيَابِسًا ... لدىٰ وَكْرِهَا العُنَّابُ والحَشَفُ البالي[(١)]

شبه الطري من قلوب الطير بالعُنَّاب، واليابس منها بالحشف البالي.

وإلىٰ مفروق: وهو أن يؤتي بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر، كقوله:

النَّشْرُ مِسْكٌ والوُجُوهُ دَنَا ... نِيْرٌ وَأَطرافُ الأَكُفِّ عَنَمُ[(٢)]

وإلىٰ تشبيه التسوية: وهو أن يتعدد المشبه [دون المشبه به]، كقوله [المجتث]:

صُدْغُ الحبيب وحالي ... كلاهما كالليالي[(٣)]

وإلىٰ تشبيه الجمع: وهو أن يتعدد المشبه به دون المشبه، كتشبيه الثغر باللؤلؤ المنضد أو البَرَد أو الأقاح في قوله [السريع]:

كأنما[(٤)] يَبْسُمُ عَنْ لُؤلؤٍ ... مُنَضَّدٍ أو بَرَدٍ أو أَقَاح[(١)]

قال:

وَبِاعْتِبَارِ الْوَجْهِ تَمْثِيلٌ إِذَا ... مِنْ مُتَعَدِّدٍ تَرَاهُ أُخِذَا

أقول: ينقسم التشبيه باعتبار وجه الشبه:

---

(١)- البيت لامرئ القيس قي ديوانه ص٣٨ وفي الإيضاح ص٢٤٠. والحشف: نوع من التمر رديء.

(٢)- البيت لربيعة بن سعد بن مالك المرقَّش الأكبر، شاعر جاهلي، ذكره في الإيضاح ص٢٤٢. والنشر: الرائحة الطيبة، والعنم: شجر لين الأغصان أحمر.

(٣)- البيت موجود في تاج العروس بدون نسبة. الصُدغ بضم الصاد: هو ما بين الأذن والعين، ويطلق علىٰ الشعر المتدلي من الرأس، وهو المراد هنا، فالمشبه: صدغ الحبيب -أي: شعرها- وحاله، وهو متعدد. والمشبه به: هو الليالي، وهو متحد. ووجه الشبه: هو السواد إلا أنه في «حاله» تخييلي؛ لأن الحال لا علاقة له بالألوان. قد يقال: إن هذا البيت من تشبيه متعدد بمتعدد لأن الليالي متعدد لكونه جمعًا. والجواب: أن المراد بالمتعدد وجود معنيين مختلفي المفهوم والمصدوق لا وجود أجزاء الشيء مع تساويها كالليالي.

(٤)- قوله: «كأنما يبسم» قال السعد: شبه ثغره بثلاثة أشياء، أي: جعل كل واحد منها مشبها به، وقد نبَّه علىٰ هذا بـ«أو». ونُظِّر كون هذا البيت من باب التشبيه بأن المشبه -أعني الثغر- غير مذكور لفظا ولا تقديرا. وأجيب بأن تشبيهه ضمني، وذلك لأن أصل اللفظ كأنما يبسم تبسما كتبسم المذكورات مجازا، وتشبيه التبسم بالتبسم يستلزم تشبيه الثغر بالمذكورات.

(١)- البيت للبحتري، انظر ديوانه ١/ ٢٢٩. ومعنىٰ منضد: أي: منظم، والبرد: معروف وهو حب المطر، والأقاح: جمع أقحوان، وهو نوع يتفتح كالورد، وأوراقه أشبه شيء بالأسنان في اعتدالها، ومنه نوع أبيض، وهو المراد هنا، وهو المسمىٰ بالبابونج. ووجه الاستشهاد: أن الشاعر شبه ثغر الممدوح بثلاثة أشياء: اللؤلؤ والبرد والأقاح، فالمشبه به متعدد والمشبه غير متعدد.

إلى تمثيل: وهو ما كان وجه الشبه فيه وصفا منتزعا من متعدد، كما في: «إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى[١]» فالمشبه هيئة منتزعة من أمور متعددة، والمشبه به كذلك.

وإلى غير تمثيل: وهو ما ليس وجهه كذلك، نحو: «الصالح في هذا الزمان كالكبريت الأحمر[٢]».

قـــال:

وَبِاعْتِبَارِ الْوَجْهِ أَيْضًا مُجْمَلُ ... خَفِيٌّ أَوْ جَلِيٌّ أَوْ مُفَصَّلُ

أقول: ينقسم التشبيه أيضا باعتبار الوجه:

إلى مجمل: وهو ما لم يذكر فيه وجه الشبه، كالمثال المتقدم، والوجه: العِزَّة. ومن الوجه: ما هو خفي لا يفهمه إلا الخواص، كقول بعضهم: «هم كالحلقة المفرغة لا يُدرى أين طرفاها» أي: هم متناسبون في الشرف كما أن الحلقة متناسبة الأجزاء في الصورة[٣].

ومنه: ما هو ظاهر يفهمه كل أحد، نحو: «زيد كالأسد».

وإلى مفصل: وهو ما ذكر فيه وجه الشبه، كقوله [المجتث]:

وَثَغْرُهُ في صَفاءِ ... وأَدْمُعِي كَاللآلي[١]

قـــال:

وَمِنْهُ بِاعْتِبَارِهِ أَيْضًا قَرِيبْ ... وَهْوَ جَلِيُّ الْوَجْهِ عَكْسُهُ الْغَرِيبْ

لِكَثْرَةِ التَّفْصِيلِ أَوْ لِنُدْرَةِ ... فِي الذِّهْنِ كَالتَّرْتِيبِ فِي كَـ«نُهْيَةِ»

---

(١)- إذ الأصل: أراك في ترددك مثل من يقدم رجلًا مرة ثم يؤخرها مرة أخرى.

(٢)- أي: في القلة والندرة.

(٣)- أي: هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلًا وبعضم أفضل منه كما أن الحلقة المفرغة متناسبة الأجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفًا وبعضها وسطًا، ولا يدرى طرفاها الأعلى والأسفل؛ لكونها مفرغة: أي: مصمتة الجوانب كالدائرة. انظر المطول ص٥٥٥.

(١)- البيت بلا نسبة في تاج العروس مادة «صدع». ووجه الاستشهاد أنه قد ذكر وجه الشبه وهو الصفاء بين المشبه وهو الثغر والأدمع والمشبه به وهو اللآلئ.

أقول: ينقسم التشبيه أيضا باعتبار وجهه إلى: قريب مبتذل، وهو: ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير احتياج إلى تأمل، كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل.

وإلى غريب: وهو ما لا ينتقل فيه إلا بعد الفكر، كتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشلِّ، إما لكثرة التفصيل في الوجه[1] كهذا المثال، أو ندور حصول المشبه به في الذهن لكونه وهميًّا[2]، كأنياب الأغوال، أو مركبًا خياليًّا: نحو [مجزوء الكامل]:

أعــــلامُ يَــــاقُوتٍ نُشِــــرْ نَ عَــلىٰ رِمــاحٍ مِــن زَبَرْجَــدْ[3]

أو مركبًا عقليًّا، نحو: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة٥].

والمراد بالنهية: العقل أي: كالمركب العقلي

وفي بعض النسخ:

لكثـرةِ التَّفصِـيلِ بُعْـد النسـبة ....

وهو بضم الباء معطوف بحذف العاطف[4]، و«أل» في النسبة عوض من المضاف إليه، أي: ومن أسباب الغرابة: بُعْدُ نسبة المشبه به عن المشبه فيقل بذلك حضور المشبه به في الذهن حين حضور المشبه.

قـــال:

وَبِاعْتِبَــارِ آلَــةٍ مُؤَكَّــدُ بِحَــذْفِهَا وَمُرْسَــلٌ إِذْ تُوجَــدُ
وَمِنْــهُ مَقْبُــولٌ بِغَايَــةٍ يَفِــي وَعَكْسُــهُ الْمَـرْدُودُ وَالتَّعَسُّـفِ
وَأَبْلَغُ التَّشْبِيهِ مَا مِنْهُ حُذِفْ وَجْـهٌ وَآلَـةٌ يَلِيـهِ مَـا عُـرِفْ

أقول: ينقسم التشبيه باعتبار أداته إلى مؤكد، ومرسل.

فالمؤكد: ما حذفت أداته، نحو: «زيد أسد». والمرسل: ما ذكرت فيه الأداة،

(١)- انظر الإيضاح ص٢٢٣ والطراز ١/ ١٨٠.

(٢)- أي: وهو بعيد عن الفكر؛ لعدم وجوده أصلا، وكذا المركب الخيالي. مخلوف.

(٣)- تقدم الكلام عليه.

(٤)- أي: على كثرة التفصيل. مخلوف.

نحو: «زيد كالبدر». وسمي مرسلا لإرساله عن التأكيد المقتضي[1] بظاهره أن المشبه عين المشبه به.

ثم من التشبيه ما هو مقبول: وهو الوافي بأي غرض من الأغراض المتقدمة[2]، وما هو مردود: وهو عكسه، أي: الغير الوافي بذلك[3].

والبليغ من التشبيه: ما حذف منه وجه الشبه وأداة التشبيه، نحو: «زيد أسد»، أو مع حذف المشبه، نحو: «أسد» في مقام الإخبار عن زيد.

و(**يليه**): حذف أحدهما، أي: الوجه أو الأداة، أي: فقط أو مع حذف المشبه، نحو: «زيد كالأسد»، ونحو: «كالأسد» عند الإخبار عن زيد، ونحو: «زيد أسد في الشجاعة»، ونحو: «أسد في الشجاعة» عند الإخبار عن زيد.

ولا قوة لذكرهما معًا مع ذكر المشبه أو بدونه، نحو: «زيد كالأسد في الشجاعة»، ونحو: «كالأسد في الشجاعة» خبرًا عن زيد.

قـــــال:

الْبَابُ الثَّانِي الْحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ

حَقِيقَةٌ مُسْـتَعْمَلٌ فِيمَـا وُضِـعْ ... لَهُ بِعُـرْفِ ذِي الْخِطَـابِ فَـاتَّبِعْ

أقول: المقصود من هذا البحث: المجاز؛ إذ به يتأتى اختلاف الطرق، فذكر الحقيقة لمقابلتها له، لا لتوقفه عليها؛ لأن التحقيق عدم التوقف[1].

---

(١)- قوله: «المقتضي ..إلخ» ظاهره أن المقتضي وصف للتأكيد، وعبارة السعد: فصار مرسلا عن التأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر بأن .. الخ، فهو فيها وصف للحذف، وهذا هو المتعين؛ لأن التأكيد إنما حصل من الحذف بسبب هذا الإشعار بالعينية، فليس هو المقتضي لها، تأمل. مخلوف.

(٢)- أ) كأن يكون المشبه به أعرف من المشبه في وجه الشبه إذا كان الغرض بيان حال المشبه أو بيان المقدار.
ب) أو أن يكون المشبه به أتمَّ شيء في وجه الشبه إذا قصد إلحاق الناقص بالكامل.
ج) أو أن يكون المشبه به في بيان الإمكان مسلم الحكم ومعروفًا عند المخاطب إذا كان الغرض بيان إمكان الوجود.

(٣)- كما في تشبيه الممدوح بفوقه الأقران بإنسان آخر لا يسلم فيه الوجه. ع ق. مخلوف.

(١)- اعلم أن الحقيقة لا تستلزم المجاز اتفاقًا؛ إذ من الحقائق ما لا مجاز له، واختلف في استلزام المجاز للحقيقة: فالجمهور: لا يلزم أن يكون للمجاز حقيقة، فقد يوجد المجاز ولا حقيقة له، كـ«رحمن» فإنه مجاز في الباري تعالى ولم يستعمل في حقه على الحقيقة؛ إذ معناه ذو الرحمة، ومعناها الحقيقي لا وجود له فيه تعالى؛ لأن معناها رقة القلب، ولم يستعمل في غيره تعالى. ومنهم من يقول بأنه من المحال أن يكون =

والحقيقة في الأصل: من حَقَّ الشيءُ، [إذا] ثبت، سميت بذلك لثبوت اللفظ على أصل وضعه.

والمجاز: من جاز المكان يجوزه إذا تعداه إلى مكان آخر، سمي بذلك لأنهم جازوا به معناه الأصلي إلى معنى آخر.

والحقيقة عرفا: اللفظ المستعمل فيما وضع له في اصطلاح المخاطِب.

فخرج: المهمل[١]، فلا يوصف بحقيقة ولا مجاز.

والمستعمل في غير ما وضع له غلطًا[٢] إن لم تكن علاقة، ومجازًا إن كانت.

والمستعمل فيما وضع له في غير عرف المخاطِب، كالصلاة المستعملة عند اللغوي في الدعاء إذا استعملها في الهيئة المخصوصة فإنها حينئذ ليست حقيقة؛ لأن هذا ليس عرف اللغة، ومثلها الفعل إذا استعمله اللغوي في الحدث والزمان.

فقوله: (**مستعمل**) أي: لفظ مستعمل، و(**ما**): واقعة على المعنى، والمراد بـ(**ذي الخطاب**): المخاطِب -بكسر الطاء-.

قـــــال:

ثُــمَّ الْمَجَـازُ قَـدْ يَجِيءُ مُفْـرَدَا وَقَــدْ يَجِــي مُرَكَّبًــا فَالْمُبْتَــدَا

كِلْمَةٌ غَـابَرَتِ الْمَوْضُـوعَ مَـعْ قَرِينَــةٍ لِعُلْقَــةٍ نِلْــتَ الْــوَرَعْ

كَاخْلَعْ نِعَالَ الْكَوْنِ كَـيْ تَـرَاهُ وَغُضَّ طَرْفَ الْقَلْبِ عَنْ سِوَاهُ

أقول: المجاز قسمان: مفرد، ومركب.

فالمفرد: الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة وقرينة مانعة من إرادته[١]. كالأسد الذي استعمله اللغوي في الرجل الشجاع، واستعمال[٢] الخلع

هناك مجاز بدون حقيقة. ومن أراد الاستقصاء فعليه بالمطولات.

(١)- خرج بقوله: «المستعمل».

(٢)- أي: خرج ما استعمل في غير ما وضع له غلطًا كقولك: «خذ هذا الفرس» مشيرًا إلى كتاب بين يديك، فإن لفظ الفرس في المثال قد استعمل في غير ما وضع له.

(١)- أي: إرادة الموضوع له. مخلوف.

(٢)- قوله: «واستعمال» نبه بذلك على أن المجاز يطلق على الاستعمال كما يطلق على الكلمة .. الخ. مخلوف.

والغض في الإعراض عما سوى الله تعالى. فخرج: المهمل والغلط والكناية[١].

و(**غابرت**): تجاوزت. و(**الورع**): ترك ما لا شبهة فيه خوفا من الوقوع في الشبهة، وهو مِلاك الدِّين[٢] كله، فقليل العمل معه كثير، وكثيره مع عدمه قليل. بخلاف الطمع فإنه مفسدة الدين، ومذلة الرجال.

قـــال:

كِلاهُمَــا شَرْعِــيٌّ اوْ عُــرْفِيُّ ... نَحْوُ «ارْتَقَى لِلْحَضْـرَةِ الصُّوفِيُّ»

أَوْ لُغَــوِيٌّ وَالْمَجَــازُ مُرْسَــلُ ... أَوِ اسْــــتِعَارَةٌ فَأَمَّــــا الأَوَّلُ

فَمَــا سِــوَى تَشَــابُهٍ عَلاقَتُــهْ ... جُــزْءٌ وَكُــلٌّ أَوْ مَحَــلٌّ آلَتُــهْ

ظَرْفٌ وَمَظْرُوفٌ مُسَبَّبٌ سَبَبْ ... وَصْفٌ لِمَاضٍ أَوْ مَـآلٍ مُرْتَقَـبْ

أقول: كل من الحقيقة والمجاز: لغويٌّ، وشرعيٌّ، وعرفيٌّ، كالصلاة المستعملة لغة في الدعاء، والهيئة المخصوصة[١]، والعكس، أي: الصلاة المستعملة شرعًا في الهيئة، والدعاء[٢]، وكالدابة المستعملة لغة في كل ما يدب على الأرض، وفي ذوات الأربع.

والعرف عام: وهو ما لا يتعين ناقله عن المعنى اللغوي، وخاص: وهو ما يتعين ناقله عن المعنى المنقول عنه، كـ«الفعل» المنقول عند النحاة عن الحدث -المعنى اللغوي- إلى الكلمة المخصوصة، ومنه[٣] مثال المتن، فإن الارتقاء حقيقة في المحسوسات، مجاز في الترقي في مقامات السلوك، وكالحضرة فإن

---

(١)- خرج المهمل بقوله: «المستعملة»، وخرج الغلط بقوله: «لعلاقة» نحو قولك: «خذ هذا الثوب» مشيرًا إلى كتاب، وخرجت الكناية بقوله: «وقرينة مانعة من إرادته»؛ لأن الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز إرادته.

(٢)- أي: قوامه، أي: يتقوَّم وينتظم به. مخلوف.

(١)- يعني أن لفظ الصلاة إذا استعمله المخاطِب بعرف اللغة في الدعاء يكون حقيقة لغوية، وإذا استعمله في الهيئة المخصوصة يكون مجازًا لغويًا.

(٢)- يعني أن لفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الهيئة المخصوصة يكون حقيقة، وفي الدعاء يكون مجازًا.

(٣) -أي من العرف الخاص، أي حقيقته.

الصوفية نقلوها من المحسوسات إلى دائرة الكمال[1]. و(**الصوفي**): من صفا من الرعونات[2] البشرية حتى وصل بذلك إلى خالق البرية.

ثم المجاز المفرد:

إما مرسل[3]: وهو ما كانت العلاقة فيه غير المشابهة، كاستعمال اسم الجزء في الكل كالكلمة في الكلام. وعكسه، كاستعمال الأصابع في الأنامل في: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم[4]﴾ [البقرة١٩].

ومنها: إطلاق اسم الحال على المحل، وعكسه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف٣١]؛ إذ المراد بالزينة: الثوب[5]، وبالمسجد: الصلاة[1].

ومنها: الآلة، نحو: ﴿وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء٨٤]، أي: ذكرا حسنا[2]، فاستعمل اللسان في الذكر لأنه آلته.

ومنها: استعمال الظرف في المظروف، نحو: «شَرِبْتُ كُوْزًا»، أي: ماءً، وعكسه نحو: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللّهِ﴾ [آل عمران١٠٧] أي: الجنة التي هي ظرف للرحمة.

ومنها: إطلاق اسم المسبَّب على السبب، نحو: «أمطرت السماء نباتا»، أي: غيثا، وعكسه، نحو: «رعينا غيثا» أي: نباتا.

ومنها: اعتبار ما كان، نحو: ﴿وَآتُواْ الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء٢] سماهم يتامى باعتبار وصفهم الماضي.

---

(١)- هي الحالة التي إذا وصل إليها الشخص سمي عارفًا. مخلوف.

(٢)- الرعونات: الأوصاف الذميمة. مخلوف.

(٣)- سمي مرسلًا لإطلاقه عن التقييد بعلاقة مخصوصة، بل له علاقات كثيرة. بخلاف الاستعارة فإن علاقتها مخصوصة بالمشابهة.

(٤)- أي: أناملهم، والقرينة استحالة دخول الأصابع بتمامها في الآذان عادة. دسوقي.

(٥)- فقد أطلق اسم الحالِّ -وهو الزينة- على المحل وهو الثوب، بقرينة أنه لا يعقل التكليف بأخذ الزينة، وإنما يعقل بأخذ محلها. مخلوف.

(١)- فقد أطلق اسم المحل -وهو المسجد- على الحالِّ وهو الصلاة؛ لأن المسجد مكان للصلاة، والقرينة السياق الذي نزلت الآية من أجله. مخلوف.

(٢)- قوله: «ذكرا حسنا» أي: فيهم، أَخَذَ الحسن من إضافة اللسان للصدق. دسوقي.

ومنها: الأَوْلُ، نحو: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف٣٦] أي: عصيرا يؤول إلى الخمر.

وإما استعارة: وهو ما كانت العلاقة فيه المشابهة، كالأسد المستعمل في الرجل الشجاع في قولك: «رأيت أسدا في الحمام».

ثم إن علاقات المجاز المرسل أكثر مما ذكره المتن، ومن أرادها فعليه بها كتبناه على «عصام الاستعارات».

قـــال:

فَصْلٌ فِي الاسْتِعَارَاتِ

وَالاسْــتِعَارَةُ مَجَــازٌ عُلْقَتُــهْ   تَشَــابُهٌ كَأَسَــدٍ شَــجَاعَتُهْ[1]
وَهْيَ مَجَازٌ لُغَـةً عَـلَى الأَصَـحْ   وَمُنِعَـتْ فِي عَلَـمٍ لِمَـا اتَّضَـحْ
وَفَـرْدًا أَوْ مَعْـدُودًا أَوْ مُؤَلَّفَـا   مِنْـهُ[2] قَرِينَـةٌ لَهَـا قَـدْ أُلِفَـا

أقول: الاستعارة: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة كالأسد المستعمل في الرجل الشجاع فقوله: (**كأسد شجاعته**) أي: كالأسد إذا أطلق على الرجل الشجاع، و(**شجاعته**) العلاقة بينهما، أي: علاقته شجاعته.

والأصح أنها من المجاز اللغوي الذي هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له. وقيل: من العقلي، بمعنى: أن التصرف في أمر عقلي لا لغوي؛ لأنها[1] لما لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به كان استعمالها فيما وضعت له. ورَدَّهُ في الأصل[2].

---

(١)- بأن جعل الرجل الشجاع مثلا فردًا من أفراد الأسد.

(٢)- قوله: «أو مؤلفا منه» أي: أو تكون القرينة مؤلفا منه، أي: من المعدود، أي: المتعدد.

(١)- قوله: «لأنها» أي: الاستعارة بمعنى الكلمة كلفظ أسد. وقوله: «على المشبه» أي: كالرجل الشجاع، فقوله: «لأنها ..إلخ» دليل لكونها ليست مجازا لغويا بل عقليا. دسوقي بتصرف.

(٢)- عبارة الأصل مع السعد: (ورد) هذا الدليل (بأن ادعاء) أي: ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (لا يقتضي كونها) أي: الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له)؛ للعلم الضروري بأن أسدًا في قولنا: «رأيت أسدا يرمي» مستعمل في الرجل الشجاع، والموضوع له هو السبع المخصوص. وانظر بسط الكلام في المطول ص٥٨٥.

ويمتنع أن تكون الاستعارة في العَلَم؛ لما اتضح عندهم من أنها تقتضي إدخال المشبه في جنس المشبه به[1] بجعل أفراده قسمين: متعارفًا وغير متعارف، ولا يمكن هذا في العلم لمنافاته الجنسية، إلا إذا تضمن العَلَمُ نوعَ وصفية بواسطة[2] اشتهاره بوصف من الأوصاف، كـ«حاتم» المتضمن الاتصاف بالجود، فيتأول فيه[3]، فيجعل كأنه موضوع للجواد، سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره، فيتناول «حاتمٌ» حينئذ الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف، ويكون إطلاقه على المعهود -أعني حاتمًا الطائي- حقيقة، وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة، نحو: «رأيت اليوم حاتما».

وقرينة الاستعارة تكون: فردا، أي: أمرًا واحدا، نحو: «رأيت أسدا يرمي».

أو معدودًا، أي: أكثر من أمر: اثنين فأكثر، فيكون كل واحد منهما أو منهم قرينةً، كقولك: «رأيت أسدا يرمي على فرسه» أو مع زيادةِ: «في الهيجاء».

أو تكون معاني[1] ملتئمة، أي: مربوطا بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد، كقوله [الطويل]:

وصاعقةٍ[2] مِن نَصْلِهِ تَنْكَفِي بها ... على أَرْؤُسِ الأقرانِ خَمسُ سَحَائِبِ[3]

---

(١)- أي: أن الاستعارة مبنية على ادعاء أن المشبه فرد من أفراد المشبه به، فعلى هذا لا بد أن يكون المشبه به كليًّا، والعَلَم الشخصي ليس كذلك، بل يدل على واحد بعينه.

(٢)- قوله: «بواسطة» متعلق بـ«تضمن»، وقوله: «اشتهاره» أي: العَلَم، أي: اشتهار مدلوله وهو الذات، فالعَلَم المتضمن نوع وصفية هو أن يكون مدلوله مشهورا بوصف بحيث متى أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف، فلما كان العلم المذكور بهذه الحالة جعل كأنه موضوع للذات المستلزمة لذلك الوصف فيكون كليًّا تأويلًا، فإذا أطلق ذلك العلم على غير مدلوله الأصلي صح جعله استعارة بسبب ادعاء أنه من أفراد ذلك الكلي. دسوقي.

(٣)- قوله: «فيتأول فيه» أي: فحين إذ تضمن العلم كحاتم نوع وصفية يجوز أن يشبه شخص بحاتم في الجود فيتأول ..الخ فقد نقص من عبارته هذا الكلام ولا بد منه. وقوله: «فيتأول» أي: فالتأويل بعد التشبيه، ولا يتوقف هو على التشبيه، وبهذا اندفع ما يقال: إنه إذا كان فردًا من أفراده فكيف يصح التشبيه حينئذ؟

(١)- قوله: «أو تكون معاني» عطف على «فردا»، وإنما أعاد العامل للطول. مخلوف

(٢)-روي بالجر على إضمار «رُبَّ»، وروي بالرفع على أنه مبتدأ موصوف بقوله: «من نصله» وخبره قوله: «تنكفي».

(٣)- البيت للبحتري ديوانه ١/ ١٧٩ والإيضاح ص٢٨٢.

أي: أنامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا كالسحائب، لما استعار السحائب لأنامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقة، وبيَّن أنها من نصل سيفه، ثم قال: على أرؤس الأقران، ثم قال: خمس سحائب، فذكر العدد الذي هو عدد الأنامل، فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحائب الأنامل.

والضمير في (**ألفا**): للقرينة، وذكره للضرورة، وألفه للإطلاق كالذي قبله.

قـــال:

وَمَـعْ تَنَـافِي طَرَفَيْهَـا تَنْتَمِـي إِلَى الْعِنَـادِ لا الْوِفَـاقِ فَـاعْلَمِ
ثُـــمَّ الْعِنَادِيَّـــةُ تَمْلِيحِيَّـــةْ تُلْفَـى كَمَـا تُلْفَـى تَهَكُّمِيَّـةْ

أقول: تنقسم الاستعارة باعتبار الطرفين -أعني المستعار منه والمستعار له-

إلى: عنادية وهي التي يمتنع اجتماع طرفيها[1]، كاستعارة اسم المعدوم للموجود الذي لا منفعة فيه[1]، واستعارة اسم الميت للحي الجاهل[2].

وإلى وفاقية: وهي التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء، كاستعارة الإحياء للاهتداء[3] في قوله: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام١٢٢].

ثم الأولى: إما تمليحية: أي: المقصود منها التمليح والظرافة.

---

(١)- أي: في شيء؛ لتنافيهما، فلا يصح كونهما وصفين له. مخلوف.

(١)- فيكون مشاركًا للمعدوم في عدم المنفعة. فتقول في زيد الذي لا نفع فيه: «رأيت اليوم معدوما»، أو تقول: «جاء المعدوم» ونحو ذلك، فشبه الوجود الذي لا نفع فيه بالعدم، واستعير العدم للوجود، واشتق من العدم معدوم بمعنى موجود لا نفع فيه؛ فهو استعارة مصرحة تبعية عنادية. دسوقي.

(٢)- لأن الحيَّ الجاهلَ عَدِمَ فائدةَ الحياة والمقصودَ بها الذي هو العلم، فيكون لفقده ذلك مشاركًا للميت في كون كل منهما فاقداً للعلم.

(٣)- قوله: «للاهتداء» المناسب للهداية كما في غيره؛ لأن الفعل المستعار مسند لله فلا يصح كونه للاهتداء؛ لأنه ليس من صفاته تعالى، والإحياء والهداية يجتمعان في شيء واحد هو الله تعالى. مخلوف. فقد شبه الهداية بالإحياء، واشتق من الإحياء أحييناه بمعنى هديناه، ووجه الشبه بين الإحياء والهداية ترتب الانتفاع والمآثر على كل منهما. وفي الآية أيضًا استعارة عنادية في قوله: ﴿مَيْتًا﴾ حيث استعار الموت للضلال بجامع ترتب نفي الانتفاع في كل منهما، وهي عنادية؛ لأنه لا يمكن اجتماع الموت والضلال في شيء واحد.

أو تهكمية: بأن يكون المقصود التهكم والاستهزاء، بأن[1] يستعمل اللفظ في ضد معناه، نحو: «رأيت أسدًا» تريد جبانا، قاصدا التمليح والظرافة أو التهكم والسخرية.

قـــال:

وَبِاعْتِبَـــارِ جَـــامِعٍ قَرِيبَـــةْ كَـــ«قَمَـــرٌ يَقْـــرَأُ» أَوْ غَرِيبَـــةْ
وَبِاعْتِبَـــارِ جَـــامِعٍ وَطَـــرَفَيْنِ حِسًّـا وَعَقْـلاً سِـتَّةٌ بِغَـيْرِ مَـيْنِ

أقول: تنقسم الاستعارة باعتبار الجامع: إلى قريبة، وغريبة.

فالأولى: ما كان الجامع فيها ظاهرا، نحو: «رأيت أسدا يرمي»، و«رأيت قمرًا يقرأ[2]».

والثانية: ما كان الجامع فيها خفيًّا لا يدركه إلا الخاصة، نحو [الكامل]:

وإذا احْتَبَـى قَرْبُوسُـهُ[1] بِعِنَانِـهِ .... البيـــت[2]

شبَّه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا إلى جانبي ظهره ثم استعار الاحتباء -وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب ونحوه- لوقوع

---

(١)- قوله: «بأن يستعمل ..إلخ» تصوير للتمليحية والتهكمية. مخلوف.

(٢)- فإن الجامع في المثال الأول الجرأة وهي ظاهره، وفي الثاني الجمال التام وهو ظاهر. مخلوف.

(١)- يحتمل أن «قربوسه» فاعل «احتبى» بتنزيل القربوس منزلة الرجل المحتبي فكأن القربوس ضم فم الفرس إليه بالعنان كما يضم الرجل ركبتيه إلى ظهره بثوب مثلا، ويحتمل أن يكون مفعول «احتبي» مضمنا معنى جمع، والفاعل على هذا ضمير عائد على الفرس، فكأنه يقول: وإذا جمع هذا الفرس قربوسه بعنانه إلى نفسه كما يضم المحتبي ركبتيه إليه، فعلى الأول ينزل خلف القربوس في هيئة التشبيه منزلة الظهر من المحتبي، وفم الفرس بمنزلة الركبتين، وعلى الثاني بالعكس، أي: ينزل القربوس في الهيئة منزلة الركبتين، وفم الفرس منزلة الظهر. دسوقي

(٢)- عجزه:

عَلَـكَ الشـكيمَ إلى انصـــراف الزائـرِ

والبيت منسوب إلى محمد بن يزيد بن مسلمة، انظر الكامل في اللغة ١/ ٣٥١.

مفردات البيت: القربوس -بالتحريك-: مقدم السرج. احتبى: يقال احتبى بثوبه، إذا أداره حول ظهره وركبتيه. والشكيمة: حديدة اللجام التي تكون في فم الفرس. علك: مضغ.

العنان في قربوس السرج[١]، فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه[٢].

وتنقسم الاستعارة أيضًا باعتبار الطرفين والجامع إلىٰ ستة أقسام؛ لأن الطرفين إما حسيان، أو عقليان، أو المشبه حسي والمشبه به عقلي، أو عكسه.

فإن كانا حسيين؛ فالجامع إما حسي: نحو: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوَارٌ﴾ [طه٨٨] فإن المستعار منه: ولد البقرة، والمستعار له: الحيوان الذي خلقه الله تعالىٰ من حُلِيِّ القبط، والجامع: الشكل[٣]، والجميع[٤] حسي[٥].

وإما عقلي: نحو: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمْ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس٣٧]، فإن المستعار[١] منه: كشط[٢] الجلد عن نحو الشاة، والمستعار له: كشط الضوء عن مكان الليل وهما حسيان والجامع: ما يعقل من ترتب أمر علىٰ آخر[٣].

وإما مختلف[٤]: كقولك: «رأيت شمسا» وأنت تريد إنسانا كالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشأن[٥].

---

(١)- ووجه الشبه هو هيئة إحاطة شيء لشيئين ضامًّا أحدهما إلىٰ الآخر علىٰ أن أحدهما أعلىٰ والآخر أسفل، قاله الدسوقي. مخلوف.

(٢)- وجه الغرابة في هذا أن الانتقال إلىٰ الاحتباء الذي هو المشبه به عند استحضار إلقاء العنان علىٰ القربوس في غاية الندور، كان أحدهما من وادي القعود والآخر من وادي الركوب، مع ما في الوجه من دقة التركيب وكثرة الاعتبارات الموجبة لغرابة إدراك وجه الشبه، وبعده عن الأذهان. دسوقي.

(٣)- فإنه كان علىٰ شكل ولد البقرة.

(٤)- أي: المستعار له والمستعار منه والجامع.

(٥)- أي: مدرك بالبصر.

(١)- معنىٰ لفظ السلخ.

(٢)- أي: إزالته وتنحيته، يقال: سلخ الشاة وكشط البعير، إذا نحَّىٰ جلدهما وأزاله.

(٣)- ففي الأول ترتب ظهور اللحم علىٰ كشط الجلد، أي: إزالته عن اللحم، وفي الثاني ترتب ظهور الليل -أي: ظلمته- علىٰ كشف ضوء النهار. مخلوف.

(٤)- أي: أن الطرفين حسيان، والجامع مختلف: بعضه حسي وبعضه عقلي.

(٥)- فحسن الطلعة حسي، ونباهة الشأن عقلي؛ لأن معنىٰ حسن الطلعة حسن الوجه، ويسمىٰ الوجه طلعة لأنه المطلع عليه عند الشهود والمواجهة، وهو أمر حسي. ومعنىٰ نباهة الشأن: شهرته ورفعته عند النفوس، وهي عقلية؛ لأنها ترجع لاستعظام النفوس لصاحبها. مخلوف بتصرف يسير.

وإن كانا عقليين فالجامع لا يكون إلا عقليًّا، نحو: ﴿مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس٥٢]، فإن المستعار منه: الرقاد[١]، والمستعار له: الموت، والجامع بينهما عدم ظهور الفعل[٢]، والجميع عقلي.

وإن كان المستعار منه حسيا والمستعار له عقليا فكذلك[٣]، نحو: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر٩٤]، فإن المستعار منه: كسر الزجاجة، وهو حسي، والمستعار له: التبليغ، والجامع التأثير، وهما عقليان.

أو عكسه، نحو: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ﴾ [الحاقة١١]، فإن المستعار له: كثرة الماء، وهو حسي، والمستعار منه: التكبر[٤]، والجامع الاستعلاء المفرط[٥]، وهما عقليان.

قـــال:

وَاللَّفْـظُ إِنْ جِنْسًـا فَقُـلْ أَصْـلِيَّةْ ... وَتَبَعِيَّـــةٌ لَـــدَى الْوَصْـــفِيَّةْ

وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفُ كَـ«حَالُ الصُّوفِي ... يَنْطِـقُ أَنَّـهُ الْـمُنِيبُ الْـمُوفِي»

أقول: تنقسم الاستعارة باعتبار اللفظ: إلى أصلية. وتبعية.

فإن كان المستعار اسم جنس[١] فالاستعارة أصلية، نحو: «رأيت أسدا في الحمام».

وإن كان صفة[٢]، نحو: «الحال ناطقة بكذا»، أو فعلاً، نحو: «نطقت الحال بكذا»، ومنه: مثال المصنف، أو حرفاً، نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ

---

(١)- قوله: «الرقاد» أي: النوم، على أن يكون المرقد مصدرًا، وتكون الاستعارة أصلية. مخلوف.

(٢)- لأن كلا من النائم والميت لا يظهر منه فعل، والمراد الفعل الاختياري المعتد به؛ فلا يعترض بأن النائم يصدر منه فعل. مخلوف.

(٣)- أي: فالجامع لا يكون إلا عقليا.

(٤)- أي: عد الشخص نفسه كبيرًا ذا رفعة: إما مع الإتيان بما يدل عليها، أو باعتقادها ولو لم تكن. مخلوف.

(٥)- أي: الزائد على الحد.

(١)- اسم الجنس: هو ما دل على ذات صالحة للصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف، والمراد بالذات هنا: ما يستقل بالمفهومية: عينًا كـ«أسد»، أو معنى كـ«ضَرْب».

(٢)- يراد بالصفة: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ويلحق بها المصغر والمنسوب كـ«رُجَيْل». انظر جواهر البلاغة للسيد أحمد الهاشمي.

عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص٨] فاستعارة تبعية[١] للاستعارة الأصلية المقدرة في مصدر المشتق اسما أو فعلا، وللتشبيه في متعلق الحرف[٢].

قـــال:

وَأُطْلِقَتْ وَهْيَ الَّتِي لَمْ تَقْتَرِنْ	بِوَصْفٍ اوْ تَفْرِيعِ أَمْرٍ[٣] فَاسْتَبِنْ
وَجُـــرِّدَتْ بِلائِـــقٍ بِالْفَصْـــلِ	وَرُشِّـــحَتْ بِلائِـــقٍ بِالأَصْـــلِ
نَحْوُ ارْتَقَى إِلَى سَـمَاءِ الْقُـدْسِ	فَفَـاقَ مَـنْ خَلَّـفَ أَرْضَ الْحِـسِّ
أَبْلَغُهَـــا التَّرْشِـــيحُ لابْتِنَائِـــهْ	عَـلَى تَنَـاسِي التَّشْـبِيهِ وَانْتِفَائِـهْ

أقول: تنقسم الاستعارة باعتبار ذكر ما يلائم الطرفين وعدمه:

إلى مطلقة: وهي التي لم تقترن بشيء من ملائمات المستعار منه والمستعار له، نحو: «رأيت أسدا»، إذا كانت القرينة حالية[١].

وإلى مجردة: وهي ما اقترنت بما يلائم المستعار له، نحو: «رأيت أسدا يرمي» إذا

---

(١)- وإنما كانت تبعية لأن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفًا بوجه الشبه، وإنما يصلح للموصوفية الحقائق كما في قولك: «جسم أبيض» و«بياض صافٍ»، دون معاني الأفعال والصفات المشتقة منها ومعاني الحروف.

(٢)- أي: متعلق معنى الحرف، والمراد بمتعلقات معاني الحروف: ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها، مثل قولنا: «مِنْ» معناها: ابتداء الغاية، و«في» معناها: الظرفية. وبيان تبعيتها للتشبيه في الآية التي مثل بها الشارح: أنا قدرنا تشبيه مطلق ترتب نحو العداوة والحزن من كل ما لا يناسب كونه علة بمطلق ترتب العلة الغائية، بجامع مطلق الترتب، فسرى التشبيه للجزئيات؛ فاستعيرت اللام من جزئي من المشبه به لجزئي من المشبه.

(٣)- أي: لم تقترن بصفة تلائم -أي: تناسب- أحد الطرفين، ولا بتفريع كلام يناسب ويلائم أحد الطرفين. والفرق بين الصفة والتفريع أن الملائم إن كان من بقية الكلام الذي فيه الاستعارة فهو صفة، وإن كان كلاما مستقلا جيء به بعد ذلك الكلام الذي فيه الاستعارة مبنيا عليه كما في قوله تعالى: ﴿أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى﴾ بعد قوله: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة١٦]، فهو تفريع، سواء كان بحرف التفريع أم لا. دسوقي.

(١)- اعلم أن الاستعارة نوع من المجاز فلا بد لها من قرينة ترشد إلى المقصود، ويمتنع معها إجراء الكلام على حقيقته، وهي قسمان:

-١) حالية: تفهم من سياق الحديث، نحو «رأيتُ قسًّا يخطب» أي: خطيبًا فصيحًا.

-٢) مقالية: نحو «رأيت أسدًا في الحمام» أو «يسوق ..» أو «يرمي ..إلخ» .

كانت القرينة حالية؛ لأن التجريد كالترشيح إنما يكون بعد تمام الاستعارة[١].

وإلى **مُرَشَّحَةٍ**: وهي ما اقترنت بما يلائم المستعار منه، نحو: «رأيت أسدا له لبد» والقرينة حالية. ومنه: مثال المصنف؛ فإن الارتقاء -وهو التصاعد من سفل إلى علو- يلائم السماء المستعار لحضرة القدس، ولا يخفى ما في (**ارتقي**) و(**فاق**) من الأصلية والتبعية والترشيح؛ حيث استعير الارتقاء لانتقال حال السالك من حال إلى حال أعلى منه. و(**فاق**): بمعنى: علا وهو مما يلائم المستعار منه، وأما بقية البيت فاستعارة مجردة حيث استعير الأرض للصفات الدنيئة، والحس يلائمها؛ لإدراكها به، فـ(**مَنْ**): فاعل ارتقى، أي: ارتقى إلى حضرة المكوِّن من غاب من الأكوان.

ومراد المصنف بـ(**الفصل**): المستعار له، وبـ(**الأصل**): المستعار منه.

وقد يجتمع الترشيح والتجريد في كلام واحد، كقوله [الطويل]:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لم تُقَلَّمِ[١]

فالسلاح للتجريد، والأظفار للترشيح[٢]. والترشيح أبلغ من التجريد؛ لأنه مبني على تناسي التشبيه[٣]. والإطلاق أبلغ من التجريد. والتجريد مع الترشيح متكافئان[٤].

ثم إن عدم ورود الترشيح في كتاب الله تعالى -على ما زعمه بعضهم- لا ينافي الأبلغية المذكورة كما لا يخفى؛ لأن ذكر غيره لأهمية عرضية لا يقتضي عدم هذه المزية الذاتية، ومن عرف موقع الكلام هان عليه هذا المقام.

---

(١)- أي: فإذا اعتبر «يرمي» قرينة لا يعد تجريدا، وهذا تعليل لمحذوف واضح. مخلوف. وقوله: «رأيت أسدا يرمي» مثال الوصف، ومثال التفريع «رأيت أسدا فاستعرتُ منه سيفا». ع ق. مخلوف.

(١)- البيت لزهير بن أبي سلمى، انظر ديوانه، والإيضاح.

(٢)- فالسلاح وصف يلائم المستعار له -أعني الرجل الشجاع- والأظفار يلائم المستعار منه، أعني الأسد الحقيقي.

(٣)- وادِّعَاء أن المستعار له هو نفس المستعار منه لا شيء شبيهٌ به وكأن الاستعارة غير موجودة أصلًا.

(٤)- يعني إذا اجتمع ترشيح وتجريد فإنه يؤدي إلى تعارضهما، وبسبب ذلك التعارض يتساقطان؛ فتكون الاستعارة وقتئذٍ في رتبة المطلقة.

قـــــال:

فَصْلٌ: فِي التَّحْقِيقِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ[١]

وَذَاتُ مَعْنًـى ثَابِـتٍ بِحِـسٍّ أَوْ   عَقْـــلٍ فَتَحْقِيقِيَّـــةٌ كَـــذَا رَأَوْا

كَـ«أَشْرَقَـتْ بَصَـائِرُ الصُّـوفِيَّةْ   بِشَمْسِ نُورِ الْحَضْـرَةِ الْقُدْسِـيَّةْ»

أقول: قسم الاستعارة: إلى تحقيقية، وتخييلية، فمراده بالعقلية: التخييلية؛ بدليل المقابلة.

فالاستعارة إن تحقق معناها حسًّا، نحو: «رأيت أسدا في الحمام[٢]»، أو عقلًا نحو: ﴿اهدِنَـــا الصِّرَاطَ الْمُستَقِيمَ۝٦﴾ [الفاتحة] -فإن المستعار له: قواعد الدين، وهي محققة عقلا- فالاستعارة تحقيقية[٣].

وإن لم يتحقق لا حسًّا ولا عقلًا، بل كان أمرا متوهما، فالاستعارة تخييلية، كالأظفار في: «أنشبت المنية أظفارها[٤]»، كما سيأتي في كلامه.

---

(١)- في نسخة إسقاط «العقلية»، وقد اعتمد الشارح نسخة ذكرها مفسرا لها فيما بعد بالتخييلية، بانيا على اعتبار المنطوق في التحقيقية والمفهوم في التخييلية؛ ليكون الفصل مستوفيا للتقسيم المشهور عن السكاكي، واعتمد المصنف نسخة إسقاطها؛ فجعل الفصل قاصرا على التحقيقية، وادعى أن قسيمها وهو التخييلية مذكور في الفصل بعده، وصنيع الشارح هو الجدير بالقبول؛ لأن التخييلية المذكورة فيما بعد بمعنى إثبات لازم المشبه به للمشبه، وليست بهذا المعنى قسيما للتحقيقية، بل قسيمها سيذكره الشارح وسنوضحه كما اشتهر نقله عن السكاكي في صغار الكتب وكبارها. مخلوف.

(٢)- استعار الأسد للرجل الشجاع، وهو -أي: الرجل- محقق حسًّا.

(٣)- التحقيقية: هي ما كان المستعار له فيها محققًا حسًّا أو عقلا بأن كان اللفظ منقولا إلى أمر معلوم يمكن الإشارة إليه إشارة حسية أو عقلية. والتخييلية: هي ما كان المستعار له فيها غير محقق لا حسًّا ولا عقلا، بل هو صورة وهمية لا يشوبها شيء من التحقيق. علوم البلاغة.

(٤)- فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم يصور المنية بصورة السبع ويخترع لوازمه لها، فاخترع لها مثل صورة الأظفار، ثم أطلق على هذه الصورة لفظ الأظفار، وكل هذا على مذهب السكاكي في التخييلية.

فقوله: (**كأشرقت**) الخ: مثال للاستعارة التحقيقية المتحقق معناها عقلا؛ إذ المستعار منه[١]: الاستنارة بالنور المحسوس، والمستعار له: انشراح الصدر واتساعه، وهو أمر محقق عقلا. وكذا الشمس[٢] فإن المستعار له: المعارف الربانية[٣].

قـــال:

فَصْلٌ: فِي الْمَكْنِيَّةِ

وَحَيْثُ تَشْبِيهٌ بِنَفْسٍ أُضْمِرَا ... وَمَا سِوَى مُشَبَّهٍ لَمْ يُذْكَرَا
وَدَلَّ لازِمٌ لِمَا شُبِّهَ بِهْ ... فَذَلِكَ التَّشْبِيهُ عِنْدَ الْمُنْتَبِهْ
يُعْرَفُ بِاسْتِعَارَةِ الْكِنَايَةِ ... وَذِكْرُ لازِمٍ بِتَخْيِيلِيَّةِ
كَـ«أَنْشَبَتْ مَنِيَّةٌ أَظْفَارَهَا» ... وَ«أَشْرَقَتْ حَضْرَتُنَا أَنْوَارَهَا»

أقول: إذا لم يذكر شيء من أركان التشبيه سوى المشبه، ودل على المشبه به بذكرِ لازمه، قيل لذلك التشبيه المضمر في النفس -أي: الذي لم يدل عليه بأداته- استعارة بالكناية، ويسمي اللازم[٤]: استعارة تخييلية؛ لأن معناها لم يكن محققا، لا حسًّا، ولا عقلا، كأظفار المنية في قولنا: «أنشبت المنية أظفارها»، فإن الأظفار مستعملة في شيء متوهم للمنية -أي: الموت- شبيه بالأظفار الحقيقية.

وتبع المصنف الأصل في جعل التشبيه استعارة بالكناية، والحق أنها لفظ المشبه به المستعمل في المشبه المضمر في النفس المرموز إليه بلازمه، كلفظ السبع هنا؛ إذ الاستعارة: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، أو استعماله، والتشبيه ليس واحدا منهما. وقيل: إنها لفظ المشبه المستعمل[٥] في المشبه به بادعاء أنه عينه،

(١)- أي: المعنى الذي استعير منه لفظ الإشراق. مخلوف.
(٢)- أي: أنها استعارة لمعنى متحقق عقلًا. مخلوف.
(٣)- أي: المعارف المتعلقة بالرب تعالى وتقدس. مخلوف.
(٤)- قوله: «ويسمى اللازم ..إلخ» هذا انتقال من مذهب الخطيب لمذهب السكاكي، فالمناسب: ويسمى إثبات أو ذكر اللازم استعارة تخييلية، مع الإعراض عن التعليل بعد؛ لأنه لا يناسب هنا؛ إذ الأظفار على ما هنا ليس مستعملا في أمر متوهم، بل في معناه الحقيقي، وإنما المجاز في الإثبات. مخلوف.
(٥)- قوله: «وقيل: إنها لفظ المشبه ..إلخ» حاصل المذهب أن يجعل للمشبه به فردان: حقيقي وادعائي هو =

وهذا مذهب السكاكي، وهو مردود[1] كالأول، والثاني مذهب السلف، وهو المختار[2].

وقوله: (**أشرقت**) بعد ما قبله: شاهد ثانٍ، حيث شبه الحضرة بالشمس تشبيها مضمرًا في النفس، وأثبت ما هو من لوازم المشبه به وهو الأنوار، المنصوب[3] على نزع الخافض.

قـــال:

فَصْلٌ فِي تَحْسِينِ الاسْتِعَارَةِ

مُحَسِّـــنُ اسْـــتِعَارَةٍ تَدْرِيـــهِ ... يُدْعَى بِوَجْهِ الْحُسْـنِ لِلتَّشْـبِيهِ[4]

وَالْبُعْدُ عَـنْ رَائِحَـةِ التَّشْـبِيهِ فِي ... لَفْظٍ وَلَيْسَ الْوَجْهُ إِلْغَازًا قُفِـي

أقول: حسن الاستعارة إنما يكون برعاية جهات حسن التشبيه، بأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين، والتشبيه وافيا بما علق به من الغرض، وبأن لا يشم رائحته لفظا؛ لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة، أعني ادعاء دخول المشبه في جنس

نفس المشبه مدعى كونه فرداً من المشبه به، ويستعار لفظ المشبه للمشبه به الادعائي، فالاستعارة هي لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أن المشبه عين المشبه به وإنكار أن يكون شيئا آخر؛ بقرينة إضافة ملائم المشبه به إليه. مخلوف.

(١)- أي: بأن لفظ المشبه به مستعمل فيما وضع له تحقيقا؛ للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير، غاية الأمر أنا ادعينا اتحاد الموت بالسبع، والاستعارة ليست كذلك؛ لأنه فسرها بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد الطرف الآخر. من الأصل والسعد مع زيادة. مخلوف.

(٢)- خلاصة الكلام: أن في تعريف المكنية ثلاثة مذاهب:

١)- عند الخطيب القزويني -وهو «صاحب الأصل» المشار إليه بقوله: «وتبع المصنف الأصل» أي: كتاب التلخيص للقزويني-: أن المكنية هي التشبيه المضمرُ في النفس المرموزُ إليه بإثبات لازم المشبه به للمشبه.

٢)- عند القدماء: أن المكنية اسم المشبه به المستعار في النفس للمشبه.

٣)- عند السكاكي: أن المكنية هي لفظ المشبه مرادًا به المشبه.

(٣)-أي: في قول الناظم: وَ«أَشْرَقَتْ حَضْـرَتُنَا أَنْوَارَهَا»؛ فالتقدير: بأنوارها، ثم نزع حرف الجر فنُصِبَ «أنوارها».

(٤)- قوله: «للتشبيه» حال من «وجه»، وقوله: «وليس الوجه» معطوف باعتبار معناه على رعي، أي: وعدم كون الوجه إلغازًا. وقوله: «قفي» أي: اتُّبِع ذلك الشرطُ وعُمِلَ بمقتضاه. ع ق. مخلوف.

المشبه به[١]، ولذلك اشترط أن يكون ما به المشابهة بين الطرفين جليًّا؛ لئلا تصير الاستعارة إلغازًا، أي: كلامًا معمًّى[٢]، كما لو قيل: «رأيت أسدا» وتريد إنسانا أبخر؛ إذ وجه الشبه بين الطرفين خفي. فظهر أن التشبيه أعم محلا؛ إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه، من غير عكس[٣]؛ لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلي، كما في المثال. ولا منافاة بين هذا وبين اشتراط عدم ابتذال وجه الشبه، أي: بأن يكون بعيدًا؛ لأن البعد مما يقبل الشدة والضعف، فالمراد أن لا يصل بُعْدُهُ إلى الإلغاز.

قـــال:

فَصْلٌ فِي تَرْكِيبِ الْمَجَازِ

مُرَكَّـبُ الْمَجَـازِ مَـا تَحَصَّـلا ... فِي نِسْـبَةٍ أَوْ مِثْـلِ تَمْثِيـلٍ جَـلا

وَإِنْ أَتَـى اسْـتِعَارَةً مُرَكَّـبُ ... فَمَـثَلاً يُـدْعَى وَلا يُنَكَّـبُ

أقول: قسَّم المجاز المركب إلى قسمين:

الأول: ما تحصل -أي: تقدم- في الإسناد الخبري.

الثاني: ما استعمل فيما شبه بمعناه الأصلي وكان وجه الشبه فيه هيئة منتزعة من متعدد، وهذا يسمى استعارة تمثيلية.

فقوله: (**أو مثل تمثيل جلا**): أي: ظهر مثل تشبيه التمثيل في الوجه، نحو: «إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى[٤]» المستعمل في تردد شخص في أمر، شبهت صورة تردده في الأمر بصورة من قام يمشي إلى أمر فترك المشي فتارة يقدم رجله

---

(١)- لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه فلا يتأتى ادعاء ما ذكر. مخلوف.

(٢)- التعمية: هي الإخفاء والتلبيس. معجم المصطلحات البلاغية.

(٣)- أي: ليس كل ما يتأتى فيه التشبيه تتأتى فيه الاستعارة؛ لجواز أن يكون وجه الشبه في التشبيه خفيًّا.

(٤)- هذا القول كتب به الوليد بن يزيد بن عبد الملك إلى مروان بن محمد وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له. فقد شبه تردده في المبايعة بصورة تردد مَن قام ليذهب في أمر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى.

وتارة يؤخرها، فكل من الطرفين والجامع[١] هيئةٌ منتزعة من متعدد، وهذا كما يسمى استعارة تمثيلية يسمى مثلا أيضًا، وشرط هذه التسمية[٢]: فشو الاستعمال[٣] في الاستعارة دون التشبيه.

فقوله: (**ولا ينكب**): أي: لا يُحَوَّلُ اللفظ الدال على المشبه؛ لوجوب بقاء الاستعارة على الهيئة التي يستحقها المشبه به.

قـــــال:

فَصلٌ فِي تَغْيِيرِ الإِعْرَابِ[٤]

وَمِنْـــهُ مَـــا إِعْرَابُـــهُ تَغَـــيَّرَا ... بِحَـذْفِ لَفْـظٍ أَوْ زِيَـادَةٍ تُـرَى

أقول: من المجاز نوع آخر غير ما تقدم، وهو كل كلمة تغير إعرابها بحذف لفظ أو زيادته، نحو: ﴿وَجَاء رَبُّكَ﴾ [الفجر٢٢]، أي: أمره، و: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى١١]، أي: مثله على ما فيه[٥]، فالحكم الأصلي لـ: ﴿رَبُّكَ﴾: الجر، ولـ: ﴿مِثْلِ﴾: النصب[٦]، فتغير بالحذف في الأول، والزيادة في الثاني.

وإنما كان هذا النوع مغايرًا لما تقدم؛ لأن المجاز: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أو استعماله، والتغيير بمعنى التغير وليس واحدا منهما.

ورد بعضهم هذا النوع إلى المجاز الإسنادي.

---

(١)- الطرفان: هما الصورتان وهما: ١)- المشبه: صورة تردده في الأمر. ٢)- المشبه به: صورة مَن قام يمشي إلى أمر ... والجامع: الإقدام تارة والإحجام تارة أخرى.

(٢)- لفظ المطول: «ومتى فشا استعماله» أي: استعمال المجاز المركب «كذلك» أي: على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه «يسمى مثلًا». انظر ص٦٠٥.

(٣)- قوله: «الاستعمال» أي: استعمال المجاز المركب. وقوله: «في الاستعارة» في بمعنى «على»، أي: على سبيل الاستعارة دون التشبيه. مخلوف.

(٤)- اعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي فكذلك توصف بالمجاز لنقلها عن إعرابها الأصلي إلى غيره لحذفِ لفظٍ أو زيادةِ لفظٍ، أما إذا كان الحذف أو الزيادة لا يوجب تغيير الإعراب فلا توصف الكلمة بالمجاز، مثل ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران١٥٩]، ونحو ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء١٥٥].

(٥)- أي: من كون القول بزيادة الكاف أخذًا بالظاهر، ويحتمل ألَّا زيادة وأن الكلام كناية عن نفي المثل. مخلوف.

(٦)- لأنه خبر «ليس».

والحذف والزيادة بصدق كل منهما على الاسم والحرف، فحذفُ الاسم تقدم في المثال، وزيادته: نحو: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر٤٦]؛ إذ المراد: فرعون نفسه، وزيادة الحرف: تقدمت في المثال[١]، ونقصه: نحو: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف٨٥] أي: لا تفتأ.

قـــال:

البابُ الثَّالِثُ: الكِنايَة

لَفْـــظٌ بِـــهِ لازِمُ مَعْنَـــاهُ قُصِـــدْ مَـعَ جَـوَازِ قَصْـدِهِ مَعْـهُ يَـرِدْ

إِلَى اخْتِصَاصِ الْوَصْفِ بِالْمَوْصُوفِ كَالْخَيْرِ فِي الْعُزْلَـةِ يَـا ذَا الصُّـوفِي

وَنَفْسِ مَوْصُوفٍ وَوَصْفٍ وَالْغَرَضْ إِيضَاحٌ اخْتِصَارٌ أَوْ صَوْنٌ عَرَضْ

أَوِ انْتِقَـــاءِ اللَّفْـــظِ لاسْـــتِهْجَانِ وَنَحْـــوِهِ كَـــاللَّمْسِ وَالإِتْيَـــانِ

أقول: قد عرف الكناية: بأنها اللفظ الذي أريد به لازم معناه مع جواز إرادته[٢]، نحو: «زيد طويل النجاد[٣]» فإن المراد: لازم معناه وهو طول القامة ويجوز مع ذلك إرادة طول النجاد الذي هو المعنى الحقيقي.

وبهذا القيد[٤] فارَقَتِ المجازَ؛ لأنه لابد من كون القرينة فيه مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي، نحو: «رأيت أسدا في الحمام»، فـ«في الحمام» قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي وهو الحيوان المفترس، كذا قالوا برمتهم.

واعترض ذلك[٥] عصام الدين في كتابته على متن السمرقندية بما يعلم بمراجعته.

---

(١)- أي: في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

(٢)- أي: إرادة المعنى.

(٣)- النجاد: حمائل السيف التي يعلق بها على الكتف، أي: علاقة السيف.

(٤)- وهو قوله: «مع جواز إرادته»، أي: إرادة المعنى.

(٥)- حاصله: أن الكناية يصح فيها إرادة الموضوع له لا لذاته، بل ليتوصل به إلى الانتقال إلى المراد، ففيها القرينة المانعة عن إرادته لذاته لا للتوصل، والمجاز كذلك لا تمنع فيه القرينة إلا إرادته لذاته، ويجوز إرادته للانتقال مثلاً: جاءني أسد يرمي ليس فيه مع الأسد إلا الرمي الذي يمنع أن يكون المقصود لذاته =

وأجبت عن اعتراضه فيما كتبته على شرحه المذكور.

وترد إلى أقسام ثلاثة:

الأول: اختصاص الوصف بالموصوف(١)، كقولهم: «المجْدُ بينَ ثوبيه والكرم بين بُرْدَيْهُ»(٢)، جعل إحاطة الثوبين والبردين بالوصفين كناية عن اختصاص الممدوح بهما، ومن ذلك: «الخير في العزلة» الخ كناية عن اختصاص الصوفي بها(٣).

الثاني: ما يطلب بها نفس الموصوف(٤)، كقولك: «جاء المضياف» تريد زيدًا؛ لكثرة إقرائه للضيف، حتى صار اختصاصه بذلك كاللازم ينتقل من المضياف إليه.

الثالث: ما يطلب بها نفس الصفة، نحو: «كثير الرماد» كناية عن المضياف، ونحو: «طويل النجاد» كناية عن طول القامة.

السبع المعروف ولا يمنع أن يقصد الأسد للانتقال إلى الشجاع فلا يثبت المجاز متميزاً عن الكناية في شيء من الاستعمالات.

وأجابوا عنه بما ملخصه: أنه إن أراد بجواز إرادة الموضوع له مع المجازي للانتقال حضوره في الذهن وتصوره للانتقال – فلا بدع في ذلك، لكن ليس هذا معنى إرادته مع الكنائي، بل معناها قصد الإخبار به مع الكنائي وإن لم يكن مقصوداً بالذات بل ينتقل منه إلى الكنائي.

وإن اراد أن الموضوع له يكون مخبَراً به مع المجازي حتى يكون معنى: رأيت أسداً يردي أنه رأى الأسد والرجل الشجاع فهو باطل، فإن يرمي يمنع ذلك، فعلم أن الكناية قد يراد منها الموضوع له مع لازمه بالفعل، وقد لا، وأنه عند إرادة الموضوع له ولازمه معاً في الكناية يكون اللفظ مستعملاً فيهما على أن الموضوع له غير مقصود بالذات. ذكره الصبان في رسالته البيانية. مخلوف.

(١)- وهذا القسم هو المطلوب بها نسبة. وقد يكون طرفا النسبة مذكورين صريحين فتنفرد الكناية في النسبة، أو أحدهما مذكوراً صريحاً والآخر كناية فتجتمع مع الكناية عن الموصوف أو الصفة، أو كلاهما مذكور كناية فتجتمع الثلاثة. نقله الصبان عن الأطول. مخلوف

(٢) – قوله: المجد، أي نيل الشرف والكرم، وقوله: «بين ثوبيه» يريد بالثوبين: الرداء والإزار، وكذا المراد بالبردين في قوله: والكرم بين برديه. مخلوف.

(٣)- أي: بالعزلة. ولا وجه لهذا أصلًا، ولعل تأنيث الضمير تحريف، والأصل اختصاص الصوفي به، أي: بالخير، وحينئذٍ تكون الكناية بواسطة، وذلك أنه يلزم من كون الخير في العزلة اختصاصها به، ومن اختصاصها به اختصاص الصوفي به؛ لأنه مختص بها، والمختص بشيء مختص بما اختص به ذلك الشيء. هذا، والذي في شرح المصنف أن جعل العزلة ظرفًا للخير كناية عن تخصيصه بها، وهو أقرب. مخلوف.

(٤)- شرطها الاختصاص بالمكني عنه ليحصل الانتقال منها إليه، مثل قولك: «قتلت ملك الوحوش» كناية عن الأسد، وهذا أوضح من مثال المؤلف.

والأولى[١]: بعيدة؛ لكثرة الوسائط[٢]، والثانية[٣]: قريبة؛ لعدم الواسطة.

ثم الغرض من الكناية:

- الإيضاح كـ:«طويل النجاد» لطول القامة[٤].
- أو الاختصار: كـ:«فلان مهزول الفصيل[٥]» أي: لكثرة نَحْرِ الأمهات، كناية عن كرمه.
- أو الستر: وهو المراد بالصون، كـ:«أهل الدار» كناية عن الزوجة صيانة لها.
- أو اختيار الفصحاء اللفظ[٦] لاستهجان المكنى عنه، نحو: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة١٨٧]، ونحو: «فلان لمس زوجته» أو: «أتاها» كناية عن المجامعة.

قـــــال:

فَصْلٌ فِي مَرَاتِبِ الْمَجَازِ وَالْكُنَى

ثُمَّ المَجَازُ وَالكُنَى أَبْلَغُ[٧] مِنْ ... تَصْرِيحٍ اوْ حَقِيقَةٍ كَذَا زُكِنْ

فِي الفَنِّ تَقْدِيمُ اسْتِعَارَةٍ علىٰ ... تَشْبِيهٍ أَيْضاً بِاتِّفَاقِ العُقَلا

أقول: المجاز أبلغ من الحقيقة، والكناية أبلغ من التصريح؛ لأن الانتقال[١]

---

(١)- وهي: «كثير الرماد».

(٢)- فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب، ثم منها إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الأكلة، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى المقصود وهو الضيافة والكرم. مخلوف.

(٣)- وهي: طويل النجاد. مخلوف.

(٤)- أي: إذا كان المخاطب يعلم استلزام طول النجاد لمعنى طول القامة من غير أن يعلم اللفظ الدال على طول القامة لعدم إدراك الوضع. مخلوف.

(٥)- فإنه يغني عن قولك: «فلان ينحر أمهات الأولاد من إبله كثيرًا لكرمه». والهزيل: الضعيف. والفصيل: ولد الناقة؛ لأنه يفصل عن أمه، فهو «فعيل» بمعنى «مفعول»، أي: مفصول.

(٦)- قوله: «أو اختيار» تفسير للانتقاء في المصنف، وقوله: «اللفظ» أي: لفظ الكناية. مخلوف.

(٧)- من المبالغة لا البلاغة. ومعنى كون المجاز والكناية أبلغ: أنهما يفيدان زيادة تأكيد للإثبات؛ لا أن شيئا منهما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة لا توجد في الحقيقة والتصريح.

(١)- وذلك لأن اللفظ مجازًا كان أو كناية إذا سُمِع فأول ما يخطر منه معناه الأصلي، فإذا دلتِ القرينة على عدم إرادته انتقل الذهن منه إلى ملابسه. مخلوف.

فيهما من الملزوم إلى اللازم، وهو كدعوى الشيء ببينة، فإن وجود الملزوم[١] يقتضي وجود اللازم؛ لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه. والاستعارة أبلغ من التشبيه؛ لأنها نوع من المجاز، والتشبيه حقيقة، وقد علمت أن المجاز أبلغ منها، والله أعلم.



(١)-أي: الذي هو الملحوظ أولًا، وقوله: «يقتضي وجود اللازم» أي: الذي هو المقصود، وحينئذ فأنت حال الإتيان بالمجاز أو الكناية كأنك قد استدللت على وجود اللازم بوجود ملزومه، فإذا قلت: «زيد طويل النجاد» فكأنك قلت: «زيد وجد طول قامته لوجود طول نجاده»، وإذا قلت: «رعينا الغيث» فكأنك قلت: «رعينا نباتا وجد لوجود الغيث» مخلوف.

قـــــال:

الفَنُّ الثَّالِثُ: عِلْمُ البَدِيعِ

عِلْمٌ بِهِ وُجُوهُ تَحْسِينِ الكَلامِ ... تُعْرَفُ[١] بَعْدَ رَعْيِ[٢] سَابِقِ المَرَامِ

ثُمَّ وُجُوهُ حُسْنِهِ[٣] ضَرْبَانِ ... بِحَسَبِ الأَلْفَاظِ وَالمَعَانِي

أقول: تقدم أن فن البديع ليس جزءا من البلاغة، بل هو تابع لها فالنظر فيه فرع النظر فيها، فلذلك أُخِّر.

وهو: علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة[٤].

فقوله: (**علم**): خبر مبتدأ محذوف، ودليل مفاده الترجمة. و(**سابق المرام**): أي: المطلوب السابق، وهو المطابقة ووضوح الدلالة اللذان هما مفادان للفنين قبله.

ثم وجوه التحسين:

منها: ما يتعلق باللفظ فيكسوه حسنا وجمالا، كالجناس التام.

ومنها: ما يتعلق بالمعنى كذلك، كالمطابقة. وسيأتي مثالهما.

وقدم الألفاظ في البيت لأنها طريق للمعاني، وأخَّر الكلام على ما يتعلق بها اهتماما بشأن المعاني؛ لأنها المقصودة أولًا بالذات، وقصد الألفاظ عرضي.

قـــــال:

---

(١)- قوله: «تعرف» أي: تتصور معانيها وتعلم أعدادها بقدر الطاقة. سعد.

(٢)- قوله: «بعد رعي ..إلخ» متعلق بـ«تحسين»، فقد أفاد أن هذه المحسنات إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة. أفاده السعد. مخلوف.

(٣)- قوله: «حسنه» أي: الكلام البليغ. مخلوف.

(٤)- أي: وضوح الدلالة على المعنى المراد.

الضَرْبُ الأَوَّلُ: المَعْنَوِيُّ

وَعُــدَّ مِــنْ أَلْقَابِــهِ الْمُطَابَقَــةْ تَشَــابُهُ الأَطْــرَافِ وَالْمُوَافَقَــةْ

أقول: تقدم وجه تقديم الضرب المعنوي. فمن ألقابه: المطابقة، وتسمى: الطباق، والتضاد، والتكافؤ، وهي: الجمع بين متقابلين[١] في الجملة[٢]، أي: سواء[٣] كان تقابل ضدين، أو نقيضين، أو عدم وملكة.

ويكون:

بلفظين من نوع: اسمين، نحو: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُودٌ[٤]﴾ [الكهف١٨].

أو فعلين، نحو: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ[٥]﴾ [يونس٥٦].

أو حرفين، نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ[٦]﴾ [البقرة٢٨٦].

أو من نوعين، نحو: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام١٢٢].

والطباق قسمان:

- طباق الإيجاب: كما مثل.
- وطباق السلب: وهو الجمع بين فعلين من نوع واحد[١]، أحدهما مثبت والآخر منفي، أو أحدهما أمر والآخر نهي، نحو: ﴿.. وَلَكِنَّ

---

(١)- المتقابلان: هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في وقت واحد.

(٢)- قوله: «في الجملة» أي: يكون بينهما تقابل وتنافٍ ولو في بعض الصور، كما في الاعتباري فإن التنافي فيه باعتبار المتعلق.

(٣)- قوله: «أي: سواء ..إلخ» جعله تفسيرا لقوله: «في الجملة» وهو لا يصح، والصواب ما علمته. مخلوف.

(٤)- فاليقظة تشتمل على الإدراك بالحواس، والنوم يشتمل على عدمه، فبينهما شبه العدم والملكة باعتبار لازميهما، وبينهما باعتبار أنفسهما التضاد؛ لأن النوم عرض يمنع إدراك الحواس، واليقظة عرض يقتضي الإدراك بها. وإن قلنا: إن اليقظة نفي ذلك العرض -كان بينهما عدم وملكة حقيقة. وقد دل على كل منهما بالاسم. يعقوبي.

(٥)- فإن الإحياء والإماتة ولو صح اجتماعهما في المحيي والمميت لكن بينهما باعتبار متعلقهما -أعني الحياة والموت- العدم والملكة، أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي، فالتنافي بينهما اعتباري. دسوقي.

(٦)- فإن في اللام معنى الانتفاع، وفي على معنى التضرر؛ فصار تقابل «اللام» و«على» كتقابل النفع والضرر، وهما ضدان. دسوقي.

(١)- قوله: «من نوع واحد» أي: معنى واحد كالعلم في المثال، والأوضح فِعْلَي مصدر واحد كما في السعد. مخلوف.

أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ۝ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا﴾ [الروم]، و: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾ [المائدة٤٤].

ومنها: تشابه الأطراف، وهو التناسب بين أول الكلام وآخره في المعنى، نحو: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ[1]۝١٠٣﴾ [الأنعام].

ومنها: الموافقة، وتسمى: التناسب، والتوافق -أيضًا-، ومراعاة النظير، وهو: جمع أمر وما يناسبه، لا بالتضاد[2]، نحو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [الرحمن].

قال:

وَالْعَكْسُ وَالتَّسْهِيمُ وَالْمُشَاكَلَةْ تَزَاوُجٌ رُجُوعٌ اوْ مُقَابَلَةْ

أقول: اشتمل هذا البيت على ستة ألقاب:

الأول: العكس: وهو أن يتقدم في الكلام جزء ثم يؤخر، نحو: «عاداتُ الساداتِ ساداتُ العاداتِ».

الثاني: التسهيم -ويسمى الإرصاد- وهو أن يجعل قبل العجز[4] من الفقرة أو البيت ما يدل عليه إذا عرف الرَّوِيّ[5]، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العنكبوت٤٠]، وقوله [الوافر]:

إذا لم تستطعْ شيئًا فَدَعْهُ وَجَاوِزْهُ إلى مَا تستَطيعُ[1]

(١)- فاللطيف مناسب لكونه غير مُدْرَك بالأبصار، والخبير مناسب لكونه مُدرِكاً للأبصار؛ لأن المدرِك للشيء يكون خبيرًا به عالمًا. مخلوف.

(٢)- قوله: «لا بالتضاد» أي: بل بالتوافق في كون ما جمع من واد واحد؛ لصحبته في إدراك، أو لمناسبة في شكل، أو لترتب بعض، على بعض أو ما أشبه شيئا من ذلك. مخلوف.

(٣)-أي: فهما متناسبان من حيث تقارنهما في الخيال؛ لكون كل جسمًا نورانيًّا سماويًّا. مخلوف

(٤)- العَجُز: هو الكلمة التي نختم بها الفقرة أو بيت الشعر. فالاستدراك في الآية وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ يدل على العَجُز.

(٥)-الروي: هو الحرف الذي يبنى عليه أواخر الأبيات الشعرية أو الفقرات، ويجب تكرره في كل منهما.

(١)- البيت لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص١٥٤، وتاج العروس مادة «طوع».

الثالث: المشاكلة: وهي ذكر الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه[١] في صحبته تحقيقا أو تقديرًا.

فالأول[٢]: نحو قوله [الكامل]:

قالوا: اقتَرِحْ شيئًا نُجِدْ لكَ طَبْخَهُ   قلتُ: اطبخُوا لي جُبَّةً وقَمِيصا[٣]

أي: خيطوا، فعبر عنه بلفظ «الطبخ»؛ لوقوعه في صحبة طبخ الطعام. ومنه: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ اللّهُ﴾ [آل عمران٥٤].

والثاني: نحو: ﴿صِبْغَةَ اللّهِ﴾ [البقرة١٣٨]، وهو مصدر مؤكد لـ: ﴿آمَنَّا بِاللّهِ﴾ أي: تطهير الله[٤]؛ لأن الإيمان يطهر النفوس. والأصل فيه[٥]: أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يقال له: المعمودية، ويقولون: إنه تطهير لهم، فعبر عن الإيمان بالله بصبغة الله؛ للمشاكلة؛ لهذه القرينة[٦].

الرابع: المزاوجة: وهي أن يزاوج[٧] -أي: يقارن- بين معنيين في الشرط والجزاء، كقوله [الطويل]:

إذا مَا نَهَى النَّاهِي فَلَجَّ[١] بِيَ الهوَى   أَصَاخَتْ إلى الواشِي فَلَجَّ بِها الهَجْرُ[١]

زاوج بين نهي الناهي وإصاختها إلى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء بأن رتب

---

(١)- قوله: «لوقوعه» أي: الشيء، وقوله: «في صحبته» أي: صحبة الغير. دسوقي.

(٢)- ومنه ما روي في الأثر: «إن الله لا يمل حتى تملوا» فقد وضع: «لا يمل» موضع: «لا يقطع عنكم ثوابه»؛ لأن المعنى: إن الله لا يقطع عنكم نعمته وفضله وثوابه حتى تملوا عن مسألته.

(٣)- البيت للشاعر أحمد بن محمد أنطاكي المكنى بأبي الرقعمق، انظر أخباره في يتيمة الدهر ١/ ٢٣٨، ووفيات الأعيان ١/ ١١٣

(٤)- قوله: «تطهير الله» تفسير لصبغة الله، وقوله. «لأن الإيمان ..إلخ» علة لمؤكد. دسوقي.

(٥)- قوله: «والأصل فيه» أي: في هذا المعنى، وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ. سعد.

(٦)- جيء بلفظ: ﴿صِبْغَةَ اللّهِ﴾ للمشاكلة وإن لم يكن قد تقدم لفظ الصبغ؛ للقرينة، أي: قرينة الحال التي هي سبب النزول من غمس النصارى أولادهم في الماء الأصفر.

(٧)- قوله: «يزاوج» أي: يُجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين [أي: مستويين] في أن يرتب على كل منهما معنى مرتب على الآخر. مخلوف ودسوقي.

(١)- قوله: «فلج» عطف على: «نهى»، وجواب الشرط «أصاخت»، وقوله: «فلج بها» عطف عليه. دسوقي.

عليهما لجاج شيء، وإن كان في الأول: لجاج الهوى، وفي الثاني: لجاج الهجر.

الخامس: الرجوع: وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض لنكتة، كقوله [البسيط]:

قِفْ بِالدِّيارِ التـي لمْ يَعْفُها القِـدَمُ ... بَـلى، وَغَيَّرَهـا الأرواحُ والـدِّيَمُ[٢]

أخبر أولًا أن هذه الديار لم يبلها تقادم العهد، ثم نقض هذا الخبر بقوله: «بلى وغيرها الأرواح» -أي: هبوبها-، و«الديم» أي: القطر. والنكتة: إظهار التحير، كأنه أخبر أولا بما لا تحقق له، ثم لما أفاق بعض إفاقة نقض الكلام السابق قائلا: بل عفاها القدم، وغيرها الأرواح والديم.

السادس: المقابلة: وهو أن يؤتي بمعنيين متوافقين أو أكثر ثم يقابل ذلك على الترتيب، نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾ [التوبة٨٢]. ومنه: ﴿فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى٦﴾ إلى: ﴿لِلْعُسْرَى﴾ [الليل]، وقوله [البسيط]:

ما أحسنَ الدِّينَ والدُّنيا إذا اجتمعـا ... وأقبحَ الكفرَ والإفلاسَ بالرجـلِ[٣]

وأدخل الأصلُ هذا النوع في المطابقة.

قـــال:

تَوْرِيَـــةٌ تُـــدْعَى بِإِيهَـــامِ لِمَـــا ... أُرِيـــدَ مَعْنَـــاهُ الْبَعِيـــدُ مِنْهُمَـــا

وَرُشِّـحَتْ بِمَـا يُلائِـمُ الْقَرِيـبْ ... وَجُـرِّدَتْ بِفَقْـدِهِ فَكُـنْ مُنِيـبْ

أقول: من ألقاب المعنوي: التورية، وتسمى الإيهام؛ لاشتمالها على إيهام إرادة المعنى القريب أيضًا، وهي أن يذكر لفظ له معنيان: قريب وبعيد ويراد البعيد[١]، نحو: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى۝٥﴾ [طه] فمعنى الاستواء القريب:

---

(١)- البيت للبحتري، انظر ديوانه. ومعنى لجَّ: بالغ وتمادى. وأصاخت: استمعت. والشاهد فيه: أنه زاوج بين النهي والإصاخة في الشرط والجزاء بترتيب اللجاج عليهما.

(٢)- البيت لزهير بن أبي سُلْمَى انظر ديوانه ص٧٨ . ومعنى لم يعفها: لم يمحها، والأرواح: الرياح، والديم: الأمطار الدائمة دون رعد أو برق.

(٣)- البيت لأبي دلامة زند بن الجون ، العمدة ص٣٠٥. والشاهد فيه: مقابلة ثلاثة بثلاثة: فقد قابل بين الحسن والقبح، وبين الدين والكفر، وبين الدنيا والإفلاس.

(١)- أي: اعتمادا على قرينة خفية. مخلوف.

الاستقرار، ومعناه البعيد: الاستيلاء، وهو المراد[١].

وهي قسمان:

مجردة: وهي التي لا تجامع شيئا مما يلائم القريب، كهذا المثال.

ومرشحة: وهي التي قرنت بما يلائمه، نحو: ﴿وَالسَّمَاء بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات٤٧] فمعنى الأيدي القريب: الجارحة، والبعيد: القدرة، وهو المراد، وقرنت بما يلائم القريب وهو البناء.

وقوله: (**منيب**): خبر كان، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

قـــال:

جَمْـعٌ وَتَفْرِيـقٌ وَتَقْسِـيمٌ وَمَـعْ ... كِلَيْهِمَـا أَوْ وَاحِـدٍ جَمْـعٌ يَقَـعْ

أقول: ذكر في هذا البيت ستة ألقاب من الضرب المعنوي:

الأول: الجمع، وهو أن يجمع بين متعدد في حكم، كقوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف٤٦]، ونحو [الرجز]:

إنَّ الشَّـــبابَ والفَـــراغَ والجِـــدَةْ ... مَفْسَـــدَةٌ لِلمَـــرءِ أيُّ مَفْسَـــدَةْ[٢]

الثاني: التفريق، وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع، في المدح أو غيره، نحو: ﴿هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر١٢]، وكقوله [الخفيف]:

مـا نَـوَالُ الغَـمامِ وَقْـتَ ربيـعٍ ... كَنَـوَالِ الأمـيرِ يـومَ سَـخَاءِ

فَنَـوَالُ الأمـيرِ بَـدْرَةُ عَـيْنٍ ... وَنَـوَالُ الغَمَـامِ قَطـرَةُ مَـاءِ[١]

الثالث: التقسيم، وهو ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين،

---

(١)- والقرينة الخفية: هي استحالة القريب في حقه تعالى. وكذا فيما بعد. مخلوف.

(٢)- البيت لأبي العتاهية، انظر ديوانه ص٤٤٦ والأغاني ٤/ ٢٢ . وفي الآية التي قبل البيت جمع بين اثنين وهما المال والبنون، ومثلها قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال٢٨]. وفي البيت جمع بين ثلاثة: الشباب، الفراغ، والجدة، ومثاله من القرآن ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [المائدة٩٠]. ومعنى الجدة: الاستغناء.

(١)- البيتان للشاعر رشيد الدين الوطواط، انظر الإيضاح ص٣٥٢، ومفتاح العلوم ص٥٣٥. والبدرة: كيس فيه ألف دينار، أو عشرة آلاف درهم. والعين: الذهب. والشاهد فيه: أن الشاعر أوقع فيه التباين بين النوالين، فنوال الأمير: بدرة عين «عشرة آلاف درهم»، ونوال الغمام: قطرة ماء.

كقوله:

ولا يُقيمُ على ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ إلّا الأذَلّانِ عَيْرُ الحَيِّ والوَتَدُ
هَذا على الخَسْفِ مَربوطٌ بِرُمَّتِهِ وذا يُشَجُّ فَلا يَرْثِي لَهُ أَحَدُ[(١)]

الرابع: الجمع مع التفريق، وهو أن يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الإدخال، كقوله [المتقارب]:

فَوَجْهُكَ كالنَّارِ في ضَوْئِها وَقَلبِيَ كالنَّارِ في حَرِّها[(٢)]

الخامس: الجمع مع التقسيم، وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه، أو بالعكس.

فالأول: كقوله [البسيط]:

حتى أَقَامَ على أَرْبَاضِ خَرْشَنَةٍ تَشْقَى بِهِ الرومُ والصُّلْبَانُ وَالبِيَعُ
لِلسَّبْيِ مَا نَكَحُوا، والقَتْلِ مَا وَلَدُوا، وَالنَّهْبِ مَا جَمَعُوا، والنَّارِ مَا زَرَعُوا[(٣)]

والثاني: كقوله [البسيط]:

قَوْمٌ إذا حَارَبُوا ضَرُّوا عَدَوَّهُمُ أو حَاولوا النَّفْعَ في أَشْيَاعِهِمْ نَفَعوا
سَجِيَّةٌ تَلكَ فِيهمْ غَيرُ مُحْدَثَةٍ إنَّ الخلائقَ -فَاعلمْ- شَرُّهَا البِدَعُ[(١)]

---

(١)- البيتان للمتلمس في ديوانه ص٧٢. ومعنى العير: الحمار، والوتد: ما رُكِزَ في الأرض أو الجدار ويكون من الخشب في الأصل، والرُّمة: القطعة من الحبل البالي.

(٢)- البيت لرشيد الدين الوطواط، انظر الإيضاح. والشاهد فيه: أن الشاعر شبه وجه الحبيب وقلبه هو بالنار، ثم فرق بين وجهي المشابهة بأن جعله في الوجه الضوء، وفي القلب الحرارة والاحتراق.

(٣)- البيتان لأبي الطيب المتنبي، انظر ديوانه ص٣١٢. والأرباض: جمع ربض، وهو ما حول المدينة، أي: أطرافها. وخرشنة -بفتح أوله وتسكين ثانيه وشين معجمة ونون-: بلد بالروم. والسبي الأسر. والشاهد فيه: أنه جمع في البيت الأول شقاء المقيمين بنواحي تلك البلدة مما يلحقهم من الإهانة، ثم قسمه في البيت الثاني.

(١)- البيتان للشاعر الإسلامي حسان بن ثابت، انظر ديوانه ١/ ١٠٢. ومعنى أشياعهم: أتباعهم. والسجية: الخُلُق. ومحدثة: جديدة. والخلائق: الطبائع. والشاهد فيه: أنه قسم في البيت الأول صفة الممدوحين إلى ضر الأعداء ونفع الأولياء ثم جمعها في الثاني تحت كونها سجية.

السادس: الجمع مع التفريق والتقسيم، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ[1] لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُواْ فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ عَطَاء غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [هود]، جَمَعَ في قوله: ﴿لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾؛ لأنها نكرة في سياق النفي، ثم فَرَّقَ بأن بعضهم شقي وبعضهم سعيد، ثم قسم بأن أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار، وإلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة.

فقوله: (**ومع كليهما**) الخ يعني: أن الجمع يقع مع التفريق تارة، ومع التقسيم تارة أخرى، ومع كليهما وتقدم كل ذلك.

قـــــال:

وَاللَّفُّ وَالنَّشْـــرُ وَالاسْتِخْدَامُ أَيْضـــاً وَتَجْرِيـــدٌ لَـــهُ أَقْسَـــامُ

أقول: ذكر في هذا البيت ثلاثة ألقاب:

الأول: اللَّف والنشر، وهو ذكر متعدد على التفصيل والإجمال ثم ذكر ما لكل من غير تعيينٍ؛ ثقةً بأن السامع يرده إليه[2].

فالأول ضربان؛ لأن النشر:

إما على ترتيب اللف، نحو: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ[1]﴾ [القصص٧٣].

وإما على غير ترتيبه، كقوله [الخفيف]:

---

(١)- قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ يعني يأتي الله، أي: أمره، أو يأتي اليوم، أي: هوله. والظرف منصوب بإضمار اذكر، أو بقوله: ﴿لاَ تَكَلَّمُ﴾. مخلوف. قال في الكشاف: قُرِئَ: «يوم يأت» بغير ياء، ونحوه قولهم: لا أدر، حكاه الخليل وسيبويه، وحذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة كثير في لغة هذيل.

(٢)- أي: يرد ما لكل إلى ما هو له؛ لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية. مخلوف.

(١)- ذكر الليل والنهار على التفصيل، ثم ذكر ما لليل: وهو السكون فيه، وما للنهار: وهو الابتغاء من فضل الله فيه- على الترتيب. مخلوف.

كيفَ أَسْلُو وأنتِ حِقْفٌ وَغُصْنٌ وَغَـزالٌ لَحْظـًا وقـدًّا ورِدْفَـا[١]

والثاني[٢] كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾ [البقرة١١١]، أي: وقالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هودًا، وقالت النصارىٰ: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارىٰ، فَلَفَّ[٣] بين الفريقين؛ لعدم الإلباس[٤]، والثقة بأن السامع يرد إلىٰ كل فريق مقوله.

الثاني: الاستخدام وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدُهُما، ثم بضميره الآخرُ، أو يراد بأحد ضميريه أحدُهُما، ثم بالآخَر الآخرُ.

فالأول، كقوله [الوافر]:

إذا نَـزَلَ السَّـمَاءُ بِـأَرْضِ قَـوْمٍ رَعَيْنَـاهُ وإنْ كـانُوا غِضَـابا[٥]

والثاني، نحو: «أتينا غيثا فرعيناه وشربناه».

الثالث: التجريد وهو أن يُنْتَزَعَ من أمر ذي صفة آخرُ مثله فيها؛ مبالغةً في كمالها فيه، وهو أقسام:

منها: ما يكون بـ«مِن» التجريدية، نحو قولهم: «لي مِن فلان صديقٌ حميم» أي: بلغ من الصداقة حدًّا صح معه[١] أن يستخلص منه آخر مثله فيها؛ مبالغة في كمالها فيه.

ومنها: ما يكون بـ«الباء» التجريدية الداخلة علىٰ المنترع منه، نحو قولهم: «لئن سألت

---

(١)- البيت لابن حيوس، انظر ديوانه ٢/ ٤٧، والمصباح. ومعنىٰ أسلو: أنسىٰ، والحقف: الرمل المتراكم. والشاهد فيه: ذكر ما لكلٍّ بدون ترتيب، فـ«اللحظ» للغزال، و«القدّ» للغصن، و«الردف» للحِقْف.

(٢)- وهو أن يكون ذكر المتعدد علىٰ الإجمال، ولا يتصور فيه ترتيب ولا عدمه؛ لعدم التفصيل أولًا. مخلوف.

(٣)- أي: جمع اليهود والنصارىٰ في الواو في «قالوا» بحيث لم يبين كل فريق باسمه.

(٤)- لما علم من التعادي بين الفريقين وتضليل كل واحد منهما لصاحبه. الإيضاح.

(٥)- البيت لمعاوية بن مالك بن جعفر، انظر أدب الكاتب ١/ ٧٧ وخزانة الأدب ١/ ١٢٠.
والشاهد فيه: أنه أراد بالسماء المطر، وبضميره في «رعيناه» النبات.

(١)- أي: مع ذلك الحد، وقوله: «يستخلص منه»: أي: من فلان. وقوله: «فيها»: أي: في الصداقة. والحميم: هو القريب الذي تهتم لأمره.

فلانًا، لتسألن به البحر[١]»، بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرًا في السماحة.

ومنها: ما يكون بـ«في» الداخلة على المنتزع منه، نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ[٢]﴾ [فصلت٢٨].

ومنها: ما يكون من غير توسط حرف، نحو قوله [الكامل]:

وَلَئِنْ بَقِيتُ لَأَرْحَلَنَّ بِغَزْوَةٍ ... تَحْوِي الغَنَائِمَ أو يَمُوتَ[٣] كَرِيمُ[٤]

يعني نفسه، انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه.

ومنها: مخاطبة الإنسان نفسه، كقوله [البسيط]:

لَا خَيْلَ عِندَكَ تُهْدِيهَا ولا مَالُ[٥]

انتزع من نفسه شخصًا[٦] آخر مثله في فقد الخيل والمال.

قـــال:

ثُمَّ الْمُبَالَغَةُ وَصْفٌ يُدَّعَى ... بُلُوغُهُ قَدْرًا يُرَى مُمْتَنَعَا

أَوْ نَائِيًا وَهُيَ عَلَى أَنْحَاءِ: ... تَبْلِيغِ إِغْرَاقٍ غُلُوٍّ جَاءِ[١]

مَقْبُولًا أَوْ مَرْدُودًا. التَّفْرِيعُ[٢]، ... وَحُسْنُ تَعْلِيلٍ لَهُ تَنْوِيعُ

أقول: ذكر في هذه الأبيات ثلاثة ألقاب:

الأول المبالغة: وهي ادِّعاء بلوغ وصف في الشدة أو الضعف إلى حدٍّ

---

(١)- أي: لتسألن البحر معه، أي: شخصا كريما مصاحبا له. منه. مخلوف.

(٢)- أي: في جهنم، وهي دار الخلد، لكنه انتزع منها دارًا أخرى وجعلها مُعدَّةً في جهنم لأجل الكفار؛ تهويلًا لأمرها، ومبالغة في اتصافها بالشدة. مخلوف.

(٣)- منصوب بـ«أنْ» مضمرة بعد أو التي بمعنى إلا، كأنه قال: إلا أن يموت كريم.

(٤)- البيت لقتادة بن مسلمة الحنفي، انظر الإشارات ص٢٨٧.

(٥)- البيت لأبي الطيب المتنبي، انظر ديوانه: شرح العكبري ٣/ ٢٧٦، وعجزه:

فليَسْعِدِ النطق إن لم يَسْعِدِ الحال

(٦)- وسمي هذا النوع تجريدًا لأن العرب تعتقد أن في الإنسان معنى كامنًا فيه كأنه حقيقته، فتخرج ذلك المعنى إلى ألفاظها مجردًا عن الإنسان كأنه غيره، وفائدة هذا النوع مع التوسع أن يثبت الإنسان لنفسه ما لا يليق التصريح بثبوته.

(١)- ضمير «جاء»: للغلو، و«مقبولاً» و«مردوداً» حالان من الضمير. مخلوف.

(٢)- قوله: «التفريع» معطوف على ما قبله من ألقاب الضرب المعنوي. مخلوف.

مستحيل، أو مستبعد؛ لئلا يظن أنه غير متناهٍ فيه[1]، وهو ثلاثة أقسام: تبليغ، وإغراق، وغلو.

فالتبليغ: أن يكون الوصف المدعى ممكنا عقلا وعادة، كقوله [الطويل]:

فَعَادَىٰ عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ … دِرَاكًا فَلَمْ يَنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ[2]

ادَّعىٰ أن فرسه أدرك ثورًا ونعجة -أي: ذكرًا وأنثىٰ من بقر الوحش- في مضمار واحد ولم يَعْرَقْ، وهذا ممكن عقلا وعادة.

والإغراق: ما أمكن عقلا لا عادة، كقوله [الوافر]:

ونُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فينا … وَنُتْبِعُهُ الكرامةَ حَيثُ مَالَا[3]

وهذا ممكن عقلا لا عادة، وهذا الممكن العادي[4] غير واقع في زماننا، بل كاد أن يلحق بالممتنع العقلي.

وهذان النوعان مقبولان، أي: مرضيان مستحسنان.

والغلو: ما لا يمكن لا عقلا ولا عادة، كقوله:

وأَخَفْتَ أهلَ الشِّركِ حتىٰ إنَّهُ … لَتَخَافُكَ النُّطَفُ التي لم تُخْلَقِ[1]

فخوفُ النطف مستحيل عقلا وعادة.

ومنه: مقبول ومردود.

فالمقبول منه: ما أدخل فيه ما يقربه إلىٰ الصحة، نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ

---

(١)- قوله: «لئلا يظن» أي: وإنما يدعي ذلك لئلا ..إلخ . وقوله: «أنه» أي: ذلك الوصف. وقوله «فيه» أي: في الشدة أو الضعف. وتذكير الضمير وإفراده باعتبار عوده إلىٰ أحد الأمرين. مخلوف.

(٢)- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص٢٢، وفي الإيضاح ص٣٨٥. ومعنىٰ قوله: «عداء»: العداء - بالكسر -: الموالاة بين الصيدين بصرع أحدهما علىٰ إثر الآخر في طلق واحد. وقوله: «بين ثور ونعجة»: أراد بالثور: الذكر من بقر الوحش، وبالنعجة: الأنثىٰ منها. وقوله: «دراكا»: أي متتابعًا. وقوله: «فيغسل»: أي: يعرق، وهو مجزوم عطفاً علىٰ «فلم ينضح».

(٣)- البيت لعمرو بن الأيهم التغلبي، في الإشارات ص٢٧٩.
والشاهد فيه: أن الشاعر ادَّعىٰ أن جاره لا يميل عنه إلىٰ جانب إلا وهو يتبعه الكرامة.

(٤)- قوله: «العادي» المناسب العقلي.

(١)- البيت لأبي نواس، انظر ديوانه ص٤٥٢. والشاهد فيه: أن الشاعر ادعىٰ أنه يخاف الممدوحَ النطفُ الغير مخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة. والضمير في قوله: «حتىٰ إنه» للشأن.

وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور٣٥]، فـ: ﴿ يَكَادُ﴾ قَرَّبَ ذلك من الصحة. ومنه[١] ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة، كقوله [المنسرح]:

أسكرُ بالأمسِ إنْ عَزَمتُ عَلى الشُّـرْ ... بِ غَـدًا إنَّ ذا مِـنَ العَجَـبِ[٢]

والمردود منه: ما ليس كذلك[٣].

الثاني: التفريع، وهو أن يثبت لمتعلّق أمر حكم[٤] بعد إثباته لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع، كقوله [البسيط]:

أحلامُكُـمْ لِسَـقَامِ الجهـلِ شَـافِيةٌ ... كَمَا دماؤُكُم تَشْفِي مِنَ الكَلَـبِ[٥]

فرَّعَ على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفَهم بشفاء دمائهم من داء الكلَب -بفتح اللام- وهو داء شبه جنون يحدث للإنسان من عضِّ الكَلْبِ الكَلِبِ.

الثالث: حسن التعليل، وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبارٍ لطيفٍ غيرِ حقيقي[١]. وهو أربعة أنواع؛ لأن الصفة التي أدعى لها علة مناسبة: إما ثابتة قُصِد بيان علتها، أو غير ثابتة أريد إثباتها.

والأولى: إما أن لا يظهر لها في العادة علة وإن كانت لا تخلو في الواقع عنها، كقوله [الكامل]:

لم يَحْـكِ نَائِلَـكَ السَّـحابُ وإنَّمَـا ... حُمَّـتْ بِـهِ فَصَـبِيبُها الرُّحَضَـاءُ[٢]

---

(١)- أي: من الغلو المقبول.

(٢)- أورد هذا البيت الجرجاني في الإشارات بلا نسبة، وهو في الإيضاح غير منسوب إلى أحد.

(٣)- أي: الذي لم يُدْخَل فيه ما يقربه إلى الصحة ولم يخرج مخرج الهزل.

(٤)-فالأمر في البيت المخاطبون، ومتعلقه هو الدماء، أُثبِتَ لها حكم وهو الشفاء من الكلب بعد إثبات هذا الحكم لمتعلق لهم آخر وهو الأحلام.

(٥)- البيت للكميت بن زيد الأسدي من قصيدة يمدح بها أهل البيت عليهم السلام. انظر شرح عقود الجمان ٢/ ١١٩، والعمدة ٢/ ٤٢.

معنى أحلامكم: عقولكم، والسقام بفتح السين: المرض، والكلب: بفتح الكاف واللام.

(١)- أي: يجب ألا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع.

(٢)- البيت لأبي الطيب المتنبي انظر الإيضاح. ولم يحك أي: لم يشابه . نائلك، أي: عطاءك. وحمت به أي: صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها، والرحضاء كالسفهاء. مخلوف.

أي: المصبوب هو عرق الحمى. فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة عِلَّة، وقد علله بأنه[١] عرق حماها بسبب عطاء الممدوح.

أو يظهر لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة؛ لتكون[٢] المذكورة غير حقيقية، فيكون من حسن التعليل، كقوله [الرمل]:

مــا بِــهِ قَتْــلُ أعَادِيْــهِ وَلكــنْ ... يتَّقِي إخلافَ ما ترجو الـذئابُ[٣]

فإن قتل الأعداء في الغالب لدفع مضرتهم، لا لما ذكر من أن طبيعةَ الكرمِ غلبته، ومحبةَ صدقِ رجاء الراجين بَعَثَتْهُ على قتل أعدائه؛ لما علم من أنه إذا توجه للحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتل من الأعداء.

والثانية[٤]: إما ممكنة، كقوله [البسيط]:

يـا واشـيًا حسُـنتْ فينـا إسـاءَتُهُ ... نَجَّى حَذَارُكَ إنْسَانِي مِنَ الغَـرَقِ[٥]

فإن استحسان إساءة الواشي ممكنة، لكن لما خالف الشاعر الناس فيه -إذ لا يستحسنه الناس- عقَّبَهُ بأن حذاره منه -أي: الواشي- نجى إنسان عينه من الغرق في الدموع، حيث ترك البكاء خوفا منه.

أو غير ممكنة، كقوله [البسيط]:

لَـو لمْ تَكـنْ نِيَّـةُ الجـوزاءِ خَدْمَتَـهُ ... لَمَا رأيـتَ عليهـا عِقْـدَ مُنْتَطِـقِ[١]

مِن: انتطق، أي: شدَّ النطاق. وحول الجوزاء كواكب يقال لها: نطاق الجوزاء. فنِيَّة الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد إثباتها، كذا في الإيضاحِ، وبحثِ شارح الأصل[٢] بما يعلم بمراجعته، فثبت أن في الصفة الثابتة نوعين، وفي غيرها كذلك.

---

(١)- أي: المطر. مخلوف.

(٢)- قوله: «لتكون ..إلخ» الظاهر أنه تعليل لمحذوف أي: فيعدل عن الظاهرة لتكون .. الخ. مخلوف.

(٣)- البيت للمتنبي، انظر شرح ديوانه ١/ ١٤٤. ومعنى يتقي: يخشى.

(٤)- أي: الصفة الغير الثابتة التي أريد إثباتها. مخلوف.

(٥)- البيت لمسلم بن الوليد، انظر ديوانه ص٣٢٨ وطبقات الشعراء. ومعنى إنساني: إنسان عيني، وهو سوادها.

(١)- هذا البيت مترجم عن بيت فارسي في الإيضاح ص٣٦٢.

(٢)- حاصل ما ذكره السعد في شرح الأصل: أن هذا من الضرب الأول؛ لأن مفهوم هذا الكلام هو أن نية =

فقوله: (**مقبولا أو مردودا**): حالان من ضمير الغلو في (**جاء**).

والتفريع: ابتداء كلام.

قـــال:

وَقَدْ أَتَوْا فِي الْمَذْهَبِ الكَلامِي بِحُجَـــجٍ كَمَهْيَـــعِ الْكَـــلامِ
وَأَكَّـــدُوا مَــدْحًا بِشِــبْهِ الــذَّمِّ كَالْعَكْسِ وَالإِدْمَاجُ مِنْ ذَا الْعِلْمِ

أقول: ذكر في هذين البيتين أربعة ألقاب: الأول: المذهب الكلامي، وهو إيراد حجة للمطلوب على مذهب أهل الكلام، بأن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب، نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء٢٢]، واللازم -وهو الفساد، أي: الخروج عن النظام- منتفٍ، فالملزوم -وهو تعدد الآلهة- مثله. وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التي يكتفى بها في الخطابيات[١]، دون القطعيات. والمهيع: الطريق.

الثاني: تأكيد المدح بما يشبه الذم: وهو ضربان، أفضلهما: أن يستثنى من صفةِ ذمٍّ منفيةٍ عن شيء صفةُ مدحٍ بتقدير دخولها فيها[٢]، كقوله [الطويل]:

ولا عيبَ فِـيهمْ غَـيرَ أنَّ سُـيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِـنْ قِـرَاعِ الكتَائِـبِ[٣]

أي: إن كان فلول السيف عيبًا، فأُثْبِتَ شيئا منه[٤] على تقدير كونه منه[٥]،

الجوزاء خدمة الممدوح علة لرؤية عقد النطاق عليها أعني لرؤية حالة شبيهة بانتطاق المنتطق وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح. قال: والأقرب أن تجعل «لو» هنا مثلها في قوله تعالى: { لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا } [الأنبياء:٢٢]، أعني للاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الأول فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح أي: دليلاً عليه، وعلة للعلم مع أنه وصف غير ممكن.

(١)- أي: الأمور الخطابية المفيدة للظن. مخلوف.

(٢)- قوله: «دخولها فيها»، أي: دخول صفة المدح في صفة الذم. مخلوف.

(٣)- البيت للنابغة الذبياني. انظر ديوانه ص٤٤، والإيضاح ص٣٦٦. والفلول: جمع فَلٍّ، وهو الكسر أو الثلمة في حد السيف. وقراع الكتائب: أي: مضاربة الجيوش.

(٤)- قوله: «منه»: أي: من العيب.

(٥)- أي: كون فلول السيف من العيب.

وهو[١] محال، فهو[٢] في المعنى تعليق بالمحال، والمعلق بالمحال محال، والتأكيد فيه[٣] من جهة أنه كدعوى الشيء ببينة[٤]، وأن الأصل[٥] في مطلق الاستثناء الاتصال، فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يوهم إخراج شيء مما قبلها[٦]، فإذا وليها صفة مدح جاء التأكيد.

والثاني: أن يثبت لشيء صفة مدح، ويعقب بأداة استثناء، يليها صفة مدح أخرى له، نحو: ((أنا أفصح من نطق بالضاد بيد[٧] أني من قريش)).

وأصل الاستثناء فيه أيضًا أن يكون منقطعا، لكنه لم يقدر متصلا[١] كما قدر في الضرب الأول؛ فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني، وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شيء مما قبلها من حيث إن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال، فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد، ولا يفيد التوكيد من جهة أنه كدعوى الشيء ببينة؛ لأنه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير كون الاستثناء متصلا؛ ولهذا[٢] كان الضرب الأول أفضل.

الثالث: تأكيد الذم بما يشبه المدح، وهو مراده بالعكس، وهو ضربان:

---

(١)- قوله: «وهو» أي: هذا التقدير -وهو كون الفلول من العيب- محال.

(٢)- أي: وإثبات العيب على هذا التقدير في المعنى تعليق بالمحال، كما في قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف٤٠].

(٣)- أي: تأكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب.

(٤)- لأنه علق نقيض المدعى وهو إثبات شيء من العيب بالمحال، والمعلق بالمحال محال، فيكون عدم العيب محققًا، فكأنه استدل على أنه لا عيب فيهم بأن ثبوت عيب لهم معلق بكون فلول السيف عيبًا، وهو محال.

(٥)- قوله: «وأن الأصل» أي: ومن جهة أن. مخلوف.

(٦)- أي: إذا ذكر المتكلم «غير» أو «إلا» دار في ذهن السامع قبل النطق بما يذكر بعدها أن الآتي مستثنى من المدح السابق وأنه يراد إثبات شيء من الذم، فإذا أتى بعد أداة الاستثناء صفة مدح تأكَّد المدح؛ لما فيه من المدح على المدح، والإشعارِ بأنه لم يجد صفة ذم يستثنيها فاضطر إلى استثناءِ صفة مدح، وتحويلِ الاستثناء إلى الانقطاع.

(٧)-«بيد» بمعنى «غير»، وهو أداة الاستثناء.

(١)- قوله: «لكنه ..إلخ» إذ ليس هاهنا صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها. مخلوف.

(٢)- أي: لأن التأكيد من الوجه الثاني فقط. مخلوف.

أحدهما: أن يستثنى من صفة مدحٍ منفيةٍ عن الشيء صفةُ ذمٍّ بتقدير دخولها فيها، كقولك: «فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه[١]».

وثانيهما: أن يثبت لشيء صفة ذم وتعقب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى، كقولك: «فلان فاسق إلا أنه جاهل»، وتحقيقهما على قياس ما تقدم[٢].

الرابع: الإدماج، وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى[٣] معنى آخر، كقوله [الوافر]:

أُقَلِّبُ فيهِ أجْفَاني كَأنِّي ... أَعُدُّ بِها على الدَّهرِ الذُّنُوبا[٤]

فإنه ضمَّن وصف الليل بالطول الشكايةَ من الدهر.

قال:

وَجَاءَ الاسْتِتْبَاعُ[١] وَالتَّوْجِيهُ مَا ... يَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ عِنْدَ الْعُلَمَا

أقول: ذكر في هذا البيت نوعين: الأول: الاستتباع، وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر. فهو أخص من الإدماج[٢]، كقوله [الطويل]:

نَهَبْتَ مِنَ الأعمارِ مَا لو حَوَيْتَهُ ... لَهُنِّئَتِ الدُّنيا بأنَّكَ خَالِدُ[٣]

مدحه بالنهاية في الشجاعة، على وجه استتبع مدحه بكونه سببًا لصلاح الدنيا ونظامها.

الثاني: التوجيه، وهو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين. كقول من قال

---

(١)- أي: انتفت عنه صفات الخير إلا هذه الصفة إن كانت خيرًا، لكنها ليست خيرًا، فلا خير فيه أصلاً. هذا من جهة التعليق بالمحال، وأيضا الأصل في الاستثناء الاتصال فذكر أداته ..الخ.

(٢)- من أن التأكيد في الضرب الأول من جهتين، وفي الثاني من الجهة الثانية فقط.

(٣)- قوله: «لمعنى» مدحا كان أو غيره. مخلوف.

(٤)- البيت للمتنبي، انظر ديوانه ١/ ١٤٠ والإيضاح ص٣٦٨. فقد ضمن الشاعر وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر، يعني لكثرة تقليبي لأجفاني في ذلك الليل كأني أعد على الدهر ذُنوبه. المطول.

(١)- قوله: «وجاء الاستتباع» أي: معدودا من المعنوي، وكذا يقال في التوجيه. وقوله: «ما يحتمل» أي: وهو ما .. الخ أفاده ع ق. مخلوف.

(٢)- قوله: «فهو أخص ..إلخ» لاختصاصه بالمدح بخلاف ذاك كما علمت. مخلوف.

(٣)- البيت للمتنبي في مدح سيف الدولة. انظر ديوانه ١/ ٢٧٧، والإيضاح ص٣٦٨. ومعنى حويته: جمعته. والشاهد فيه: أنه مدحه ببلوغه النهاية في الشجاعة؛ إذ كثر قتلاه بحيث لو ورث أعمارهم لخلد في الدنيا، على وجه استتبع مدحه بكونه سببًا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده. الإيضاح.

لأعور: «ليت عينيه سواء[١]»، يحتمل صحة عينه العوراء؛ فيكون دعاء له، وبالعكس، فيكون دعاء عليه.

قـــال:

وَمِنْهُ قَصْـدُ الْجِـدِّ بِـالْهَزْلِ كَمَـا ... يُثْنِي عَلَى الْفَخُورِ ضِدَّ مَا اعْتَمَـى

أقول: ذكر في هذا البيت نوعًا واحدًا، وهو إيراد الجد في قالب الهزل[٢]، كقوله [الطويل]:

إذا مـا تَـمِيمِيٌّ أَتَـاكَ مُفَـاخِرًا ... فَقُلْ: عَدِّ عِنْ ذا كيفَ أَكْلُكَ للضَّبِّ؟[٣]

فقوله: (**يثني**): أي: يعطف، ويرد على الفخور بضد ما اعتمى: أي: اختار لنفسه. والفخور: المفتخر بما أعطى.

قـــال:

وَسَوْقُ مَعْلُومٍ مَسَاقَ مَا جُهِـلَ ... لِنُكْتَـةٍ، تَجَاهُـلٌ عَـنْهُمْ نُقِـلْ

أقول: ذكر في هذا البيت نوعًا واحدًا، وهو تجاهل العارف، وسماه السكاكي: سَوْقُ المعلوم مساق غيره؛ لنكتة، كالمبالغة في المدح في قوله [البسيط]:

أَلَـمْعُ بَرْقٍ سَرَى أم ضَوءُ مِصْباحِ ... أمِ ابْتِسَـامَتُها بِـالمنظرِ الضَّـاحِي[١]

والتوله[٢] والتحير في الحب في قوله [البسيط]:

بـالله يـا ظَبَيـاتِ القَـاعِ قُلْـنَ لنـا ... لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أم ليلى مِنَ البَشَـرِ[١]

---

(١)- هذا عجز بيت من مجزوء الرمل وصدره:

خــــاطَ لي عمـــــرٌو قبـــــاء

وهو لبشار بن برد، فيكون دعاء له إذا أراد سواء في الصحة، ويكون دعاء عليه إذا أراد سواء في العور.

(٢)- وتعريفه: أن يقصد المتكلم مدح إنسان أو ذمه فيخرج ذلك المقصد مخرج الهزل. والهزل: اللعب.

(٣)- ينسب البيت لأبي نواس، وليس في ديوانه.

ومعنى البيت: تباعد عن هذا التفاخر، وخبرني كيف تأكل الضب؟ ولا مفاخرة مع من يأكله؛ لأن أشراف الناس تعافه. علوم البلاغة.

(١)- البيت للبحتري. انظر ديوانه ١/ ٢٤٣. ومعنى الضاحي: الواضح والظاهر.

والشاهد فيه: أنه بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع برق وضوء المصباح.

(٢)- التوله: ذهاب العقل والتحير من شدة الوجد. صحاح.

قــــال:

وَالْقَوْلُ بِالْمُوجَبِ قُلْ ضَرْبَـانِ كِلاهُمَــا فِي الْفَــنِّ مَعْلُومَــانِ

أقول: ذكر في هذا البيت نوعًا واحدًا، وهو القول بالموجب، وبَسْطُ الكلام فيه في كتب الأصول، وهو ضربان:

أحدهما: أن تقع صفة في كلام الغير كناية[٢] عن شيء أثبت له حكم، فتثبتها[٣] لغيره من غير تعرض لثبوته له وانتفائه عنه، نحو: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون٨]، فالأعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم، والأذل كناية عن المؤمنين، وقد أثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة، فأثبت الله تعالى تلك الصفة التي علقوا عليها الحكم لغير فريقهم، وهو الله ورسوله والمؤمنون؛ ردًّا عليهم، ولم يتعرض لثبوت حكم الإخراج لمن أثبت لهم العزة ولا لنفيه عنهم؛ لأن الغرض إنما هو إبطال دعواهم[١] إثبات الحكم المعلق على تلك الصفة لأنفسهم.

الثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله[٢] بذكر متعلقه، كقوله [الخفيف]:

---

(١)- اختلف في قائل البيت فقيل: لمجنون ليلى، وقيل: لذي الرمة، وقيل: للعرجي، وقيل: للحسين بن عبد الله الغريبي، ونسبه في الإيضاح للأخير، وكذا في علوم البلاغة. انظر الإيضاح ص٣٧١ وعلوم البلاغة ص٣٢٤. والشاهد فيه: تحير الشاعر هل ليلاه من الإنس أو من الوحش.

(٢)- أي: دالًّا عليه دلالة خفية، وليس المراد الكناية الاصطلاحية.

(٣)- أي: تثبت تلك الصفة في كلامك لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير وانتفائه عنه.

(١)- قوله: «دعواهم» أي: المنافقين، وكذا ما بعده. مخلوف.

(٢)- قوله: «مما يحتمله» حال من «خلاف». وقوله: «بذكر متعلقه» متعلق بـ«حمل»، والباء سببية. والمراد بمتعلقه: ما يناسب المعنى المحمول عليه اللفظ سواء كان متعلقا اصطلاحيا أم لا. يعقوبي.

قُلْـتُ: ثَقَّلْـتُ إذ أتيـتُ مِـرارًا   قَـالَ: ثَقَّلـتَ كَـاهِلِي بالأيـادي[١]

فحمل لفظ «ثقلت» الذي وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بأن ذكر متعلقه الذي هو الأيادي، ومنه: ما إذا قال لك شخص: «أنا أعلم منك» فتقول: «بطرق الضلال».

قـــال:

وَالاطِّــرَادُ الْعَطْــفُ بِالْآبَــاءِ   للشَّخْصِ مُطْلَقًا[٢] عَلَى الْـوَلاءِ

أقول: ذكر في هذا البيت نوعا واحدا وهو الاطراد، وحقيقته: أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره وآبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف[١]، كقوله [الكامل]:

إنْ يَقتُلوكَ فَقَـد ثَلَلـتَ عُرُوشَـهمْ   بِعُتيبةَ بِنِ الحـارِثِ بـنِ شِـهَابِ[٢]

وثللتَ: هدمت، يقال: ثَلَّ الله عروشهم، أي: هدم ملكهم. والمثلول: المهدوم. ومنه قوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام: ((الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم: يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم)).

قـــال:

الضَّرْبُ الثَّانِي: اللَّفْظِيُّ

مِنْـهُ الجِنَـاسُ وَهُـوَ ذُو تَمَـامِ   مَـعَ اتِّحَـادِ الحَرْفِ وَالنِّظَـامِ[٣]

---

(١)- البيت لمحمد بن إبراهيم الأسدي.
والشاهد فيه: في لفظ «ثقلت» فقد وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة، وقد حمله على تثقيل عاتقه بالأيادي والنعم.

(٢)- قوله: «مطلقا» حال من الشخص، أي: كان ممدوحا أو غيره، وقوله: «للشخص» حال من الآباء، وقوله: «على الولاء» أي: على التوالي من غير تكلف. مخلوف.

(١)-أي: من غير تكلف في السبك، مثل أن يقع الفصل بين الأشياء بلفظ غير دال على نسبة، كقولك: «رأيت زيدًا الفاضل ابن عمرو بن بكر». مخلوف بتصرف يسير.

(٢)- البيت لربيعة الأسدي. انظر دلائل الإعجاز ص١٩٦، ولسان العرب، وتاج العروس مادة«عتب». ومعنى البيت: إن تبجحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد هدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم عتبة بن الحارث.

(٣)- مراده باتحاد الحرف: الاتحاد في أنواع الحروف وأعدادها، وباتحاد النظام: الاتحاد في هيئاتها وترتيبها. مخلوف.

وَمُتَمَاثِلاً دُعِي إِنِ ائْتَلَفْ نَوْعًا وَمُسْتَوْفًى إِذَا النَّوْعُ اخْتَلَفْ
لَنْ يَعْرِفَ الْوَاحِدُ إِلاَّ وَاحِدَا فَاخْرُجْ عَنِ الْكَوْنِ تَكُنْ مُشَاهِدَا

أقول: تقدم وجه تقديم النوع المعنوي على اللفظي. وأنواع اللفظي كثيرة، ذكر المصنف كأصله بعضها:

منها: الجناس، وهو تشابه اللفظين في التلفظ. فيخرج المترادفان ويدخل المشترك.

ثم هو: تام وغير تام.

فالتام: أن يتفقا في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها[١] وترتيبها:

فإن كانا من نوع كاسمين سُمِيَ: متماثلا، نحو: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ[١]﴾ [الروم٥٥] ومنه: مثال المصنف.

وإن كانا من نوعين سُمي: مستوفى، كقوله [الكامل]:

مَا مَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فإِنَّهُ يَحْيَا لَدى يحيى بن عبد الله[٢]

قال:

وَمِنْهُ ذُو التَّرْكِيبِ ذُو تَشَابُهِ خَطًّا، وَمَفْرُوقٌ بِلا تَشَابُهِ
وَإِنْ بِهَيْئَةِ الْحُرُوفِ اخْتَلَفَا فَهُوَ الَّذِي يَدْعُونَهُ الْمُحَرَّفَا

أقول: من الجناس التام: المركب، وهو ما كان أحد لفظيه مركبًا[٣]:

فإن اتفقا في الخط سُمِّي: متشابهًا، كقوله [المتقارب]:

إذا مَلِكٌ لم يَكُنْ ذا هِبَةْ فَدَعْهُ فَدَوْلَتُهُ ذَاهِبَةْ[٤]

---

(١)- أي: حركاتها.

(١)- فالمراد بالساعة الأولى يوم القيامة، وبالساعة الثانية المدة من الزمان.

(٢)- البيت لأبي تمام في ديوانه ٣/ ٣٤٧.

والشاهد فيه: قوله: «يحيا لدى يحيى» فالأول فعل مضارع، والثاني اسم الممدوح.

(٣)- الجناس المركب: ما اختلف ركناه إفرادًا وتركيبًا.

(٤)- البيت لأبي الفتح البستي.

والشاهد فيه: قوله: «ذا هبة»، و«ذاهبة»، فالأول مركب من «ذا» و«هبة» بمعنى: صاحب عطية، والثاني مفرد، بمعنى: غير باقية.

وإن لم يتفقا في الخط سُمِّي مفروقًا كقوله [المديد]:

كُلكُمْ قَدْ أَخَذَ الْجَا ... مَ ولا جَامَ لَنَا

مَا الَّذِي ضَرَّ مُدْيِرَ الْـ ... جَامِ لَو جَامَلَنَا[1]

وإن اختلفا في هيئات الحروف فقط سُمِّي: مُحَرَّفًا[2]، كقوله: «جُبَّةُ البُرْدِ جُنَّةُ البَرْدِ». والحرف المشدد في حكم المخفف[1].

قال:

وَشَرْطُ خُلْفِ النَّوْعِ وَاحِدٌ فَقَدْ ... وَنَاقِصٌ مَعَ اخْتِلافٍ فِي الْعَدَدْ

وَمَعْ تَبَاعُدٍ بِلاحِقٍ وُصِفْ ... وَمَعْ تَقَارُبٍ مُضَارِعًا[2] أُلِفْ

أقول: الجناس الناقص: ما اختلف اللفظان فيه في أعداد الحروف:

إما بحرف واحد:

- في الأول، نحو: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ۝٢٩ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ[3] ۝٣٠﴾ [القيامة].
- أو في الوسط، نحو: «جِدِّيَ جهدي».
- أو في الآخِر، كقوله [الطويل]:

يَمُدُّوْنَ مِن أَيْدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمِ[4]

---

(١)- البيتان لأبي الفتح البستي. انظر شرح عقود الجمان ٢/ ١٤١، والإيضاح ص٣٧٦ بتحقيق الفاضلي.
والشاهد فيه: في آخر البيت الأول وهو «جام لنا» وآخر البيت الثاني وهو «جاملنا» أي: عاملنا بالجميل، وهما مختلفان في الخط كما ترى. والجام: هو الكأس.

(٢)- لانحراف هيئة أحد اللفظين عن هيئة الآخر.
والشاهد في مثاله: في قوله: «البُرد .. البَرد» فالأول بضم الباء، وهو الثوب المخطط، والثاني بالفتح وهو معروف، وأما لفظ «الجبة» و«الجنة» فمن التجنيس اللاحق.

(١)- أي: أن الحرف المشدد في هذا الباب يقوم مقام المخفف، ومثاله: «الجهول إما مُفْرِطٌ أو مُفَرِّط»، وإنما كان المشدد في حكم المخفف لاتفاقهما في الصورة الخطية.

(٢)- قوله: «مضارعا» حال من ضمير أُلِف، أي: سمي بهذا الاسم. والضميران في «ألف» و «وصف» للجناس. مخلوف.

(٣)- فهنا زاد حرفًا في أول الكلمة، وهو الميم، فاللفظ الأول «الساق»، والثاني «المساق».

(٤)- البيت لأبي تمام. انظر شرح ديوانه ص٤٦، وعجزه:

=

وربما سُمِّي هذا مُطَرَّفًا[١].

وإما بأكثر، كقولها [الكامل]:

إنَّ البُكَاءَ هُوَ الشِّفَاءُ مِنَ الْـ ـجَوَى بَيْنَ الجَوَانح[٢]

وربما سمي هذا مذيَّلًا[٣].

وإن اختلفا في أنواعها[١] فيشترط أن لا يقع بأكثر من حرف.

ثم الحرفان[٢]:

إن كانا متقاربين[٣] سمي: مضارعًا، وهو:

- إما في الأول، نحو: «بيني وبين كِنِّي ليلٌ دامسٌ وطريق طامسٌ[٤]».
- أو في الوسط، نحو: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام٢٦].
- أو في الآخر، نحو: ((الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة[٥])).

وإن لم يكونا متقاربين سمي: لاحقًا، وهو أيضًا:

- إما في الأول، نحو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة١].
- أو في الوسط، نحو: ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ

تصول بأسيافٍ قواضٍ قواضب

وعواص: جمع عاصية، من عصاه إذا ضربه، وعواصم: مانعة، والقواضي: القاتلة، والقواضب: القاطعة.

(١)- لتطرف الزيادة فيه.

(٢)- البيت للخنساء. انظر الإشارات ص٢٩٢ وعقود الجمان ٢/ ١٤٤. ومعنى الجوى: شدة الوجد، والجوانح: الضلوع.

(٣)- لأن أحد ركنيه زاد على الآخر في آخره فصار كالذيل، والفرق بينه وبين المطرف: أن زيادة المطرف حرف واحد، أما المذيل فتكون بأكثر من حرف.

(١)- أي: في أنواع الحروف.

(٢)- أي: الحرفان اللذان وقع بينهما الاختلاف.

(٣)- أي: في المخرج.

(٤)- الكن: البيت، والدامس: المظلم، والطامس: غير الواضح، وقيل: الطامس هو البعيد. والشاهد في دامس وطامس.

(٥)- والنواصي: جمع ناصية، وهي مقدم الرأس.

وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [غافر].

- أو في الآخر، نحو: ﴿وَإِذَا جَاءهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ[1] أَوِ الْخَوْفِ﴾ [النساء٨٣].

قـــال:

وَهُوَ[2] جِنَاسُ الْقَلْبِ حَيْثُ يَخْتَلِفْ ... تَرْتِيبُهَا لِلْكُلِّ وَالْبَعْضَ أَضِفْ

مُجَنَّحــاً يُــدْعَى إِذَا تَقَاسَـمَا ... بَيْتــاً فَكَانَــا فَاتِحــاً وَخَاتِمَــا

وَمَــعْ تَــوَالِي الطَّــرَفَيْنِ[3] عُرِفَــا ... مُزْدَوِجــاً كُــلُّ جِنَــاسٍ أُلِفَــا

تَنَاسُــبُ اللَّفْظَــيْنِ بِاشْــتِقَاقِ[1] ... وَشِــبْهِهِ فَــذَاكَ ذُو الْتِحَــاقِ

أقول: إذا اختلف اللفظان في ترتيب الحروف سمي: جناس القلب، نحو: «حسامه فتح لأوليائه حتف لأعدائه»، ويسمى: قلب كل[2]، ونحو: «اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا» ويسمى: قلب بعض.

وإذا وقع أحدهما[3] في أول البيت والآخر في آخره سمي: مقلوبا مجنحا[4]، نحو [الرمل]:

لاحَ أنْــوَارُ الْهُــدَى مِــن ... كَفِّــهِ في كُــلِّ حــال

وإذا وَلِيَ أحدُ المتجانسين الآخرَ سمي: مزدوجا، نحو: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل٢٢].

ويلحق بالجناس شيئان:

---

(١)- الشاهد في: أمر وأمن.

(٢)- قوله: «وهو» أي: الجناس. مخلوف.

(٣)- قوله: «الطرفين» أي: المتجانسين، سواء كان جنساهما مقلوبا أو تاما أو غير ذلك، مخلوف.

(١)- قوله: «تناسب» مبتدأ خبره جملة «فذاك»، وباشتقاق وشبهه متعلق بتناسب، والباء للسببية، ومتعلق التحاق محذوف، أي: بالجناس. مخلوف.

(٢)- لانعكاس ترتيب الحروف كلها، قاله السعد. أي: الحروف التي يتأتى فيها الانعكاس فلا ترد التاء. مخلوف.

(٣)- أي: أحد المتجانسين تجنيس قلب.

(٤)- لأن اللفظين كأنهما جناحان للبيت.

أحدهما: أن يجمع اللفظين اشتقاق، نحو: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ[١]﴾ [الروم٤٣].

والثاني: أن تجمعهما المشابهة، وهو ما يشبه[٢] الاشتقاق، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ[٣]﴾ [الشعراء١٦٨]. وأشار إلى هذا بقوله: (**تناسب**) البيت.

قــــال:

وَيَــرِدُ التَّجْنِــيسُ بِالإِشَــارَةِ ... مِــنْ غَــيْرِ أَنْ يُــذْكَرَ فِي الْعِبَــارَةِ

وَمِنْــهُ رَدُّ عَجُــزِ اللَّفْــظِ عَــلَى ... صَــدْرٍ فَفِــي نَثْــرٍ بِفَقْــرَةٍ جَــلا

مُكْتَنِفًــا، وَالــنَّظْمُ الأَوَّلُ أَوَّلا ... آخِــرَ مِصْــرَاعٍ فَمَــا قَبْــلُ تَــلا

مُكَــرَّرًا مُجَانِسًــا وَمَــا الْتَحَــقْ ... يَأْتِي كَـ«تَخْشَ النَّـاسَ وَاللهُ أَحَـقْ»

أقول: من أنواع الجناس: جناس الإشارة[١]، بأن يكون أحد اللفظين غير مصرح به، كقولك في رجل يسمى أسدًا: «فَرَّ الأسد من اسمه».

ومن أنواع الجناس اللفظي: رد العجز على الصدر، ففي النثر: أن يجعل أحد اللفظين في أول الفقرة والآخر في آخرها، وهذا معنى قوله: (**مكتنفا**)، نحو: «وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه».

وفي النظم: أن يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأول، أو حشوه، أو آخره، أو صدر المصراع الثاني، وكله داخل تحت قوله: (**قبل**)، كقوله [الطويل]:

---

(١)- فإنهما مشتقان من «قام»، على مذهب الكوفيين، ومن «القيام» على مذهب البصريين.

(٢)- قوله: «ما يشبه» أي: اتفاقٌ يُشْبِهُ. مخلوف.

(٣)- فالأول من القول والثاني من القلى وهو البغض. مخلوف.

(١)- وعرَّفه الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام في الطراز بقوله: تجنيس الإشارة: هو ألا يذكر احد المتجانسين في الكلام ولكن يشار إليه بما يدل عليه، وهذا كقول بعضهم:

حُلِقَــتْ لِــحْيَةَ موســى باســمِهِ ... وبهــــارونَ إذا مَــــا قُلِبَــــا

ولا شك أنك إذا قلبت «هارون» من آخره فهو يكون «نوره» لكنه لم يذكر لفظ النورة وإنما أشار إليه بقوله: «وبهارون إذا ما قلبا». الطراز ج٢.

سريعٌ إلى ابنِ العَـمِّ يَلطُـمُ وَجْهَـهُ وَليسَ إلى دَاعِي النَّدَى بِسَـرِيع[١]

وقوله: (**مكررا** ..) البيت: يعني أن رد العجز على الصدر يأتي تارة مكررًا وتارة مجانسًا وتارة ملحقًا، وصور ذلك في الأصل[٢].

(١)- البيت للمغيرة بن عبد الله المعروف بالأقيشر الأسدي. وهو في الإيضاح ص٣٨٥ ودلائل الإعجاز.
(٢)- انظر الأصل ص١٠٤ وما بعدها تحقيق د. عبد الحميد هنداوي. والمطول ص٦٩٠ وما بعدها.

قـــال:

فَصْلٌ: فِي السَّجْعِ

وَالسَّـجْعُ فِي فَوَاصِـلِ فِي النَّثْـرِ ... مُشْـــبِهَةٍ قَافِيَـــةً فِي الشِّـــعْرِ
ضُرُوبُـــهُ ثَلاثَـــةٌ فِي الْفَـــنِّ ... مُطَـرَّفٌ مَـعَ اخْـتِلافِ الْـوَزْنِ
مُرَصَّـعٌ إِنْ كَـانَ مَـا فِي الثَّانِيَـةْ ... أَوْ جُلُّـهُ عَـلَى وِفَـاقِ الْمَاضِـيَةْ
وَمَـا سِـوَاهُ الْمُتَـوَازِي فَـادْرِ ... كَـ: ﴿سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ﴾ فِي الذِّكْرِ

أقول: من الجناس اللفظي: السجع، وهو توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد، وهذا معنى قول السكاكي: هو في النثر كالقافية في الشعر[١]. وهو ثلاثة أضرب:

الأول: الْمُطَرَّف: إن كانا مختلفين في الوزن، نحو: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ۝١٣ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا[٢] ۝١٤﴾ [نوح].

والثاني: الْـمُرَصَّع[٣]، وهو ما استوت فواصله في الوزن والتقفية[٤]، وكان كل ما في إحدى الفقرتين أو جله من الألفاظ مثل ما يقابله من الأخرى، كقول الحريري: «فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه ويقرع الأسماع بزواجر وعظه[٥]».

الثالث: المتوازي، وهو أن تستوي الفاصلتان في اللفظ ولم توافق سائر ألفاظ إحداهما ولا جُلُّها ما يقابلها من أختها[٦] في الوزن والتقفية، نحو: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ۝١٣ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ[١] ۝١٤﴾ [الغاشية].

---

(١)- يعني كما أن القوافي هي الألفاظ المتوافقة في أواخر الأبيات كذلك الأسجاع هي الألفاظ المتوافقة في أواخر الفِقَر. مطول.

(٢)- فإن الفاصلة الأولى على وزن فعالا، والثانية على وزن أفعالا. مخلوف.

(٣)- ويعبارة أسهل: هو عبارة عن مقابلة كل لفظة من فقرة النثر أو صدر البيت بلفظة على وزنها ورويها.

(٤)- أي: التوافق على الحرف الأخير. والمراد بالوزن هنا الوزن العروضي وليس التصريفي.

(٥)- فجميع ما في الفقرة الثانية يوافق ما يقابله من الأولى في الوزن والتقفية: فـ«يقرع» بإزاء «يطبع»، و«الأسماع»، في مقابلة «الأسجاع» و«زواجر» بإزاء «جواهر»، و«وعظه» في مقابلة «لفظه». وأما لفظة «فهو» فلا يقابلها شيء من الفقرة الأولى. ومعنى يطبع: يعمل، ويقرع: يدق.

(٦)- أي: لم يكن ما في إحدى الفقرتين ولا أكثره مثل ما يقابله من الأخرى. مطول.

(١)- لاتفاقهما في: «مرفوعة»، و:«موضوعة»، واختلافهما في: «سرر»، و:«أكواب» في الوزن والتقفية. مختصر السعد.

قــــال:

أَبْلَــغُ ذَاكَ مُسْــتَوٍ فَمَــا تُــرَى فِيهِ الْقَرِينَتَيْنِ الأُخْـرَى أَكْثَـرَا[١]

وَالْعَكْسُ إِنْ يَكْثُرَ فَلَيْسَ يَحْسُـنُ وَمُطْلَقًــا أَعْجَازُهَــا تُسَــكَّنُ

وَجَعْلُ سَجْعِ كُلِّ شَطْرٍ غَـيْرَ مَـا فِي الآخَرِ التَّشْطِيرُ عِنْـدَ الْعُلَمَـا

أقول: القرينة[٢]: طائفة من الكلام مشتملة على الفاصلة[٣]، سميت بذلك لأنها مقارنة لصاحبتها.

وأحسن السجع ما تساوت فيه فقراته، نحو: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ﴿٢٨﴾ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴿٢٩﴾﴾ [الواقعة].

ثم ما طالت فقرته الثانية، نحو: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾﴾ [النجم].

والثالثة: نحو: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴿٣١﴾﴾ [الحاقة].

ولا يحسن أن يؤتى بعد فقرة بفقرة أخرى أقصر منها كثيرا.

والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز، كقوله: «ما أبعد ما فات، وما أقرب ما هو آت» .

قيل: السجع غير مختص بالنثر، بل يكون في النظم كقوله [الطويل]:

تَجَلَّى بِهِ رُشْدِي وأَثْـرَتْ بِـهِ يَـدي وَفَاضَ بِهِ ثِمْدِي وَأَوْرَى بِهِ زَنْدِي[١]

ومنه على هذا القول ما ذكر المصنف وهو المسمى: بالتشطير، وهو جعل كل

---

(١)- قوله: «فما تُرى» بالبناء للفاعل، و«القرينتين» مفعول أول، و«الأخرى» بدل منه، و«أكثر» مفعول ثان، وفي نسخة «فما ترى أخرى القرينتين فيه أكثرا» وهي أقرب. مخلوف.

(٢)- القرينة: هي الفقرة، وسميت قرينةً لأنها تقارن أختها.

(٣)- الفاصلة: هي الكلمة التي تختم بها الآية الكريمة أو الفقرة.

(١)- البيت لأبي تمام. انظر شرح ديوانه ص١١١، والإيضاح ص٣٨٦. وأثرت: صارت ذا ثروة. وأورى -بفتح الهمزة والراء-: صار ذا وري أي: نار، وهو فعل ماض . وزندي فاعله، وضمير به للممدوح ، وثِمدي -بالكسر- الماء القليل؛ والمراد هنا المال.

من شطري البيت سجعة[١] مخالفة لأختها، كقوله [البسيط]:

تَــدْبِيرُ مُعْتَصِــمٍ بِــاللهِ مُنْــتَقِمٍ لِلهِ مُرْتَغِــبٍ فِي اللهِ مُرْتَقِــبِ[٢]

فإن سجع الشطر الأول مبني على الميم، والثاني على الباء.

قــال:

فَصْلٌ فِي الْمُوَازَنَةِ

ثُـمَّ الْمُوَازَنَـةُ وَهْـيَ التَّسْـوِيَةْ لِفَاصِلٍ فِي الْوَزْنِ لا فِي التَّقْفِيَـةْ

وَهْـيَ الْمُمَاثَلَـةُ حَيْـثُ يَتَّفِـقْ فِي الْوَزْنِ لَفْظُ فَقْرَتَيْها فَاسْتَفِقْ

وَالْقَلْبُ وَالتَّشْـرِيعُ وَالْتِزَامُ مَـا قَبْـلَ الـرَّوِيِّ ذِكْـرُهُ لَـنْ يَلْزَمَـا

أقول: من أنواع اللفظي: الموازنة، وهي تساوي الفاصلتين في الوزن دون التقفية، نحو: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴿١٥﴾ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴿١٦﴾﴾ [الغاشية]، فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن، خُصَّ باسم المماثلة[٣]، نحو: ﴿وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ ﴿١١٧﴾ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١١٨﴾﴾ [الصافات]، وقوله [الطويل]:

مَهَا الـوَحْشِ إِلَّا أَنَّ هَاتَـا أَوَانِـسٌ قَنَـا الْخَـطِّ إِلَّا أَنَّ تِلْـكَ ذَوَابِـلُ[١]

ومنها: القلب، وهو أن يكون حروف الكلام على ترتيب بحيث لو افتتح من آخره إلى أوله لخرج النظم الأول بعينه، نحو: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ [الأنبياء٣٣] ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾﴾ [المدثر] فإنه يقرأ من آخره كما يقرأ من أوله[٢].

---

(١)- قوله: «سجعة» في موضع المصدر، أي: مسجوعا سجعة، وليس مفعولا ثانيا لجعل؛ لأن الشطر نفسه ليس بسجعة.

(٢)- البيت لأبي تمام. انظر علوم البلاغة للمراغي ص٣٦٣، والبلاغة العربية لحبنكة ٢/ ٥٠٨.

(٣)- أي: فيقال: هذه الموازنة مماثلة، فالمماثلة نوع من مطلق الموازنة، فهي بمنزلة الترصيع من السجع. دسوقي.

(١)- البيت لأبي تمام. انظر ديوانه ص٢٤١ والإيضاح ص٣٨٨.

(٢)- ومثله:

=

ومنها: التشريع،: وهو بناء البيت على قافيتين[١] يصح المعنى عند الوقوف على كلٍّ منهما، كقوله [الكامل]:

يَـا خَاطِـبَ الـدُّنْيا الدَّنِيَّـةِ إِنَّهَـا شَرَكُ الـرَّدَى وَقَـرَارَةُ الأَكْـدَارِ[٢]

ومنها: لزوم ما لا يلزم، وهو أن يجيء قبل حرف الرَّوِيِّ[٣] أو ما في معناه من الفاصلة- ما ليس بلازم للسجع، نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ[٤] ۝١٠﴾ [الضحى].

قال في الأصل: وأصل الحسن في ذلك كله[٥] أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني دون العكس[١].

مَوَدَّتُـهُ تَـدومُ لكـلِّ هَـولٍ وهـل كـلُّ مودَّتُـهُ تَـدومُ

ملاحظة: الحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف؛ لأن المعتبر صورة الحرف.

(١)- والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن. مطول.

(٢)- البيت لأبي القاسم الحريري، انظر المثل السائر ٣/ ٢١٧ والإيضاح ص٣٨٩. ومعنى شرك الردى: مصيدة الردى، وقرارة الأكدار: مستقر الأكدار. فقد بنى البيت على قافيتين؛ إذ يصح أن يقال فيه:

يـا خاطـب الـدنيا الدنيـ ـة إنهـا شرك الـردى

(٣)- وهو حرف تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه فيقال: قصيدة لامية أو رائية، ...

(٤)- فالراء بمنزلة حرف الروي، ومجيء الهاء قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم؛ لصحة السجع بدونها، نحو: فلا تنهر ولا تسخر. مخلوف.

(٥)- أي: جميع المحسنات اللفظية. مخلوف.

(١)- أي: لا تكون المعاني توابع الألفاظ بأن يؤتى بألفاظ متكلفة مصنوعة فيتبعها المعنى كيفما كانت. مخلوف.

قـــال:

السَّرِقَاتُ

وَأَخْـذُ شَـاعِرٍ كَلامـاً سَـبَقَهْ[١] هُـوَ الَّـذِي يَدْعُونَـهُ بِالسَّـرِقَةْ
وَكُـلُّ مَـا قُـرِّرَ فِي الأَلْبَـابِ أَوْ عَـادَةٍ فَلَـيْسَ مِـنْ ذَا الْبَـابِ

أقول: السرقة: أن يأخذ الشاعر كلام شاعر تقدم عليه. واتفاق القائِلَينِ إنْ كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء فلا يُدعى سرقة[٢]، ومثله وجه الدلالة[٣] المشترك في معرفته[٤]؛ لتقرر ذلك في العقول والعادات، وإن لم يشترك في معرفة وجه الدلالة جاز أن يدعى فيه السبقُ[٥] والزيادةُ[٦] بأن يحكم بين القائِلَينِ فيه بالتفاضل، بأن يقال: زاد أحدهما على الآخر أو نقص عنه، وهذا قسمان كما سيأتي.

قـــال:

وَالسَّـرِقَاتُ عَنْـدَهُمْ قِسْـمَانِ: خَفِيَّـــةٌ جَلِيَّـــةٌ فَالثَّــــانِي
تَضَمُّنُ الْمَعْنَى جَمِيعًـا مُسْـجَلا أَرْدَؤُهُ انْتِحَـالُ مَـا قَـدْ نُقِـلا
بِحَالِـهِ وَأَلْحَقُـوا الْمُرَادِفَـا بِـهِ وَيُـدْعَى مَـا أَتَـى مُخَالِفَـا
لِنَظْمِـهِ إِغَـارَةً وَحُمِـدَا حَيْثُ مِنَ السَّابِقِ كَـانَ أَجْـوَدَا
وَأَخْـذُهُ الْمَعْنَـى مُجَـرَّدًا دُعِـي سَـلْخًا وَإِلْمَامًـا وَتَقْسِـيمًا فَـعِ

أقول: السرقة قسمان: خفية وجلية، أي: ظاهرة.

---

(١)- أي: سبق هذا الكلام الشاعر، بمعنى: تقدم على نظمه الذي أُخِذ فيه. مخلوف.

(٢)- لتقرر هذا الغرض العام في العقول، ويشترك فيه الفصيح والأعجم، والشاعر والمفحم. مطول.

(٣)- أي: وجهُ الدلالة مثلُ الغرض العام في كون الاتفاق فيه لا يعد سرقة، ووجه الدلالة كالتشبيه، والمجاز، والكناية، وذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن ثبتت له تلك الصفة، كوصف الجواد بالتهلل عند ورود السائلين، والبخيل بالعبوس عند ذلك مع سعة المال.

(٤)- نحو: تشبيه الشجاع بالأسد، والجواد بالبحر.

(٥)- أي: فيحكم بأنه سرقة.

(٦)- معطوف على «السبق».

فالأولى: تأتي، والثانية: أن يؤخذ المعنى كله: إما بلفظه كله أو بعضه، أو وحده[١]، وهذا معنى قوله: (**مسجلا**):

فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير[٢] سمي: انتحالًا ونسخًا[٣]، وهو مذموم، وهذا معنى قوله: (**أردؤه انتحال ما قد نقلا بحاله**) كما حكي عن عبد الله بن الزَّبِيْر أنه فعل ذلك بقول مُعَن بن أوس [الطويل]:

إذا أنتَ لَمْ تُنْصِفْ أخَاكَ وَجَدْتَهُ ... على طَرَفِ الهُجْرَانِ إنْ كانَ يَعْقِلُ
وَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيْفِ مِن أنْ تَضِيمَهُ ... إذا لم يَكنْ عَن شَفْرَةِ السَّيْفِ مَزْحَلُ[٤]

فإنهما من قصيدة لِمُعن أولها:

لَعَمْرُكَ مَا أدْرِي وإنِّي لأوْجَلُ ... عَلى أيِّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أوَّلُ

وفي معناه[٥]: أن يبدل بالكلمات أو بعضها ما يرادفها[٦]، وهذا معنى قوله: (**وألحقوا المرادفا به**).

وإن كان[١] مع تغيير لنظمه، أو أَخَذَ بعض اللفظ -سمي: إغارة ومسخًا[٢]، فإن كان الثاني أبلغ- لاختصاصه بفضيلة كحسن السبك- فممدوح،

---

(١)- عطف على قوله: «إما بلفظه»، أي: أو يؤخذ المعنى وحده من غير أخذ اللفظ كله ولا بعضه.

(٢)- أي: من غير تغيير لنظمه، أي: لكيفية الترتيب والتأليف الواقعة بين المفردات.

(٣)- واشتقاقه من قولهم: نسخت الكتاب، إذا نقلت ما فيه إلى غيره؛ وذلك لأن أحد الشاعرين يأخذ معنى صاحبه وينقله إلى تأليف آخر. الطراز ج٣.

(٤)- البيتان موجودان في خزانة الأدب، والإيضاح ص٣٩٤، وتاج العروس مادة «وجل»، ولسان العرب.

(٥)- أي: معنى أخذ الفظ من غير تغيير للنظم. مخلوف.

(٦)- كقول العباس بن عبد المطلب -رضي الله عنه-:

وما الناسُ بالناسِ الذين عهدتَهمْ ... ولا الدار بالدارِ التي كنتَ تعلمُ

فإن هذا البيت أورده الفرزدق في شعره إلا أنه أبدل «تعلم» بتعرف حيث قال:

وما الناسُ بالناسِ الذين عهدتَهمْ ... ولا الدار بالدارِ التي كنتَ تعرفُ

(١)- أي: أخذ اللفظ. مخلوف.

(٢)- واشتقاقه: من قولهم: مسخت هذه الصورة الآدمية إلى صورة القردة والخنازير، فتارة تكون صورة الشعر حسنة فتنقل إلى صورة قبيحة، وهذا هو الأصل في المسخ، وتارة تكون الصورة قبيحة فتنقل إلى صورة حسنة. الطراز للإمام يحيى بن حمزة عليه السلام ج٣.

كقول بشار [البسيط]:

مَن رَاقَبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ ... وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الفَاتِكُ اللَّهِجُ[١]

وقول سَلْمٍ[٢] [مخلع البسيط]:

مَن رَاقَبَ النَّاسَ مَاتَ هَمًّا ... وَفَازَ بِاللَّذَّةِ الجَسُورُ[٣]

وإن كان دونه[٤] فمذموم، كقول أبي تمام [الكامل]:

هَيْهَاتَ لَا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ ... إِنَّ الزَّمَانَ بِمِثْلِهِ لَبَخِيلُ[٥]

وقول أبي الطيب [الكامل]:

أَعْدَى الزمانَ سَخَاؤُهُ فَسَخَا بِهِ ... وَلَقَدْ يكونُ بِهِ الزَّمَانُ بَخِيلا[٦]

وإن كان مثله فأبعد من الذم، والفضل للأول، كقول أبي تمام [الكامل]:

لو حَارَ مُرْتَادُ الْمَنِيَّةِ لَمْ يَجِدْ ... إِلَّا الفِرَاقَ على النُّفُوسِ دَلِيلا[١]

وقول أبي الطيب [البسيط]:

لولا مُفَارَقَةُ الأحبابِ مَا وَجَدَتْ ... لها الْمَنَايَا إلى أَرْوَاحِنا سُبُلا[٢]

وإن أخذ المعنى وحْدَهُ سمي: إلمامًا وسلخًا[٣].

---

(١)-البيت لبشار بن برد. انظر الأغاني ٣/ ١٩٦ والإيضاح ص٣٩٦. ومعنى الفاتك: الجريء، واللهج: الـمُلِحُّ.

(٢)- هو سلم الخاسر شاعر مصري ماجن، وسمي بالخاسر لأنه باع مصحفًا ورثه واشترى بثمنه عودًا يضرب به. انظر الإيضاح.

(٣)- بيت سلم أجود سبكًا؛ لدلالته على المعنى من غير تأمل؛ لوضوحه، وأخصر لفظاً؛ لأن لفظ الجسور قائم مقام الفاتك اللهج.

(٤)- أي: إذا كان الثاني دون الأول في الحسن فمذموم.

(٥)- انظر شرح ديوان أبي تمام ص٣٦٣ والإيضاح.

(٦)- فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لأبي تمام؛ لكن مصراع أبي تمام أجود سبكا؛ لأن قول أبي الطيب: «ولقد يكون» بلفظ المضارع لم يقع موقعه؛ إذ المعنى على المضي كما دلت عليه الجملة الاسمية من الأول، وأيضا المراد أن الزمان كان بخيلا به حتى أعداه بسخائه فلا تناسب المضارعة.

(١)-انظر شرح ديوان أبي تمام ص٢٢٨. ومعنى مرتاد المنية: طالبها.

(٢)-انظر شرح ديوانه ١/ ٥٩. فالمتنبي قد أخذ المعنى كله مع بعض الألفاظ كالمنية والفراق، وبدَّل النفوس بالأرواح.

(٣)- مشتق من سلخ أديم الشاة، وهو أخذ بعض جسم المسلوخ. الطراز ج٣.

وقوله: (**وتقسيما فع**): أي: اضبط تقسيما تقدم آنفا، وهو ثلاثة أقسام[١] أيضًا وأمثلتها بالأصل.

قـــال:

السَّرِقَةُ الْخَفِيَّةُ

وَمَا سِوَى الظَّاهِرِ أَنْ يُغَيَّرَا   مَعْنًى بِوَجْهٍ مَّا وَمَحْمُودًا يُرَى
لِنَقْلٍ أَوْ خَلْطٍ شُمُولِ الثَّانِي   وَقَلْبٍ اوْ تَشَابُهِ الْمَعَانِي
أَحْوَالُهُ بِحَسَبِ الْخَفَاءِ   تَفَاضَلَتْ فِي الْحُسْنِ وَالثَّنَاءِ

أقول: هذا هو القسم الثاني: وهو السرقة الخفية، وهو أن يغير المعنى بوجه لطيف، بحيث لا يظهر أنه مسروق إلا بعد تأمل، وهو محمود.

وتغيير المعنى من وجوه:

---

(١)- لأن الثاني إما:

-١) أبلغ من الأول كقول أبي تمام:

هو الصنع إن يعجل فخير وإن يرث   فللريث في بعض المواضع أنفعُ

وقول أبي الطيب:

ومن الخير بطء سيبك عني   أسرع السحب في المسير الجهام

ففي بيت أبي الطيب زيادة بيان، لاشتماله على ضرب المثل بالسحاب.

-٢) دون الأول، كقول البحتري:

وإذا تألق في النّدِي كلامه الـ   ـمصقول خلت لسانه من عضبه

وقول أبي الطيب:

كأن ألسنهم في النطق قد جعلت   على رماحهم في الطعن خرصانا

فبيت البحتري أبلغ؛ لما في لفظي تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية، ولزم من إثبات التألق والصقالة للكلام تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية.

-٣) مثل الأول، كقول أبي الزناد:

ولم يك أكثر الفتيان مالا   ولكن كان أرحبهم ذراعا

وقول أشجع:

وليس بأوسعهم في الغنى   ولكن معروفه أوسع

منها: نقله، وهو أن ينقل المعنى إلى محل آخر، كقول البحتري [الكامل]:

سُلِبُوا وَأَشْرَقَتِ الدِّمَاءُ عليهمُ مُحْمَرَّةً فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يُسْلَبُوا[١]

وقول أبي الطيب [الكامل]:

يَبِسَ النَّجِيعُ عليهِ وَهُوَ مُجَرَّدٌ مِنْ غِمْدِهِ فَكأَنَّمَا هُوَ مُغْمَدُ[٢]

ومنها: أن يضاف إلى المعنى[٣] ما يحسنه، وهو المراد بالخلط، كقول الأَفْوَهِ[٤] [الرمل]:

وتَرَى الطَّيرَ عَلى آثَارِنا رَأيَ عَينٍ ثِقَةً أنْ سَتُمَارُ

وقول أبي تمام [الطويل]:

وقَدْ ظُلِّلَتْ عِقْبَانُ أعْلامِهِ[١] ضُحَىً بِعِقْبَانِ طَيرٍ في الدِّمَاءِ نَوَاهِلِ

أقَامَتْ مَعَ الرَّايَاتِ حَتَّى كأَنَّهَا مِنَ الجَيْشِ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تُقَاتِلِ[٢]

ومنها: أن يكون معنى الثاني أشمل، كقول جرير [الوافر]:

إذا غَضِبَتْ عَليكَ بَنُو تَمِيمٍ وَجَدْتَ النَّاسَ كُلَّهمُ غِضَابا[٣]

---

(١)- انظر ديوانه ١/ ٧٦. ومعنى البيت: أنهم سُلبوا ثيابهم وقتلوا فكانت الدماء عليهم بمنزلة الثياب.

(٢)- انظر ديوانه ١/ ٣٣٧ والإيضاح. يريد الشاعر أن النجيع -أي: الدم- قد يبس على السيف حتى صار بمنزلة الغمد.

والشاهد: نقلُ المعنى من القتلى والجرحى إلى السيف.

(٣)- «أل» في «المعنى» للجنس الصادق بالبعض؛ لأن المراد: بعض المعنى، فالخلط أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه. مخلوف.

(٤)- الأفوه: هو أبو ربيعة صلاءة بن عمرو بن مالك، شاعر جاهلي. انظر البيت في ديوانه ص١٣٠ وفي الإيضاح. ومعنى ستمار: ستُطْعَم، وثقة: منصوب على أنه حال أو مفعول له من العامل الذي يتضمنه قوله: «على آثارنا» أي: كائنة على آثارنا لوثوقها. مخلوف.

(١)- قوله: «ظُللت» بالبناء للمفعول، أي: ألقي عليها الظل، و«عقبان أعلامه» نائب فاعل، وإضافته للأعلام من إضافة المشبه به إلى المشبه، أي: أعلامه الشبيهة بالعقبان في تلونها وفخامتها، و«نواهل» صفة لـ«عقبان طير»، و«في الدماء» متعلق بـ«نواهل»، و«في» بمعنى «على».

(٢)- الشاهد: أن أبا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الأفوه: «رأي عين» الدال على قرب الطير من الجيش بحيث ترى عيانًا لا تخيُّلًا، ولا بشيء من معنى قوله: «ثقة أن ستمار» الدال على وثوق الطير بالميرة – الطعام– لاعتيادها ذلك، إلا أن أبا تمام زاد على الأفوه بقوله: «إلا أنها لم تقاتل»، وبقوله: «في الدماء نواهل» وإقامتها مع الرايات، وهذه الزيادات حسنت المعنى المأخوذ من الأفوه؛ أعني تساير الطير على آثارهم.

(٣)- البيت لجرير من قصيدة يهجو فيها الراعي النميري، انظر ديوانه ص٧٨ والإيضاح.

وقول أبي نواس [السريع]:

لَــيسَ عَــلى اللهِ بِمُسْـتَنْكَرٍ ... أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِي وَاحِدِ[١]

ومنها: القلب، وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول، كقول أبي الشيص [الكامل]:

أَجِـدُ الْمَلَامَـةَ فِي هَـوَاكِ لَذِيـذَةً ... حُبًّا لِـذِكْرِكِ فَلْيَلُمْنِي اللُّوَّمُ[٢]

وقول أبي الطيب [الكامل]:

أَأُحِبُّـهُ وَأُحِـبُّ فِيـهِ مَلَامَـةً ... إِنَّ الْمَلَامَـةَ فِيـهِ مِـنْ أَعْدَائِـهِ[٣]

ومنها: أن يتشابه المعنيان[١]، كقول جرير [الوافر]:

فَـلا يَمْنَعْـكَ مِـنْ أَرَبٍ لِحَـاهُمْ ... سَـواءٌ ذُو العَمَامَـةِ وَالْخِمَـارِ[٢]

وقول أبي الطيب [الوافر]:

وَمَـنْ فِي كَفِّـهِ مِـنْهُمْ قَنَـاةٌ ... كَمَـنْ فِي كَفِّـهِ مِـنْهُمْ خِضَـابُ[٣]

ثم إن تفاضل السرقة في الحسن والقبول بحسب مراتب الخفاء، فكلما كانت

---

(١)- البيت لأبي نواس من قصيدة يمدح بها الفضل بن الربيع . انظر ديوانه ص١٤٦.
والشاهد فيه: أن بيت أبي نواس أشمل من بيت جرير ؛ لأن بيت جرير يختص ببعض العالم وهم الناس، وهذا يشمل الناس وغيرهم بقوله: «يجمع العالم».

(٢)- البيت لأبي الشيص محمد بن رزين الخزاعي، انظر الإيضاح ص٤٠٤ والإشارات ص٣١٤.

(٣)- الاستفهام في قوله: «أأحبه» للإنكار باعتبار القيد الذي هو الحال، أعني قوله: «وأحب فيه ملامة»، كما يقال: أتصلي وأنت محدث، ويجوز أن تكون الواو للعطف والإنكار راجع إلى الجمع بين أمرين، أعني: محبته، ومحبة الملامة فيه.
والشاهد فيه: أن معنى بيت المتنبي نقيض معنى بيت أبي الشيص. مختصر السعد.

(١)- أي: معنى البيت الأول المأخوذ منه ومعنى البيت الثاني المأخوذ من غير نقل للمعنى إلى محل آخر، فغاير ما بعده. دسوقي.

(٢)- انظر شرح ديوان جرير ص١٤٧ والإيضاح ص٤٠٤.
ومعنى البيت: لا يمنعك من أَرَب -أي: حاجة- «لحاهم» جمع لحية، يعني كونهم في صورة الرجال، «سواء ذو العمامة والخمار» يعني أن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف.

(٣)- البيت للمتنبي انظر شرح ديوانه ٢/ ١٣٧.
والشاهد فيه: مساواته للبيت المأخوذ منه وهو بيت جرير. ومعنى قناة: حربة، والخضاب: الحناء.

أشد خفاء[١] كانت أقرب للقبول[٢]. ولابد من العلم بأن الثاني أخذ من الأول، إما بإخباره عن نفسه، أو بغير[٣] ذلك؛ لجواز[٤] أن يكون الاتفاق[٥] من قبيل توارد الخاطر أي: مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ فإذا لم يعلم أن الثاني أخذ من الأول قيل: قال فلان: كذا، وسبقه إليه فلان فقال: كذا؛ ليغتنم[٦] بذلك فضيلة الصدق.

قـــال:

الاقْتِبَاسُ

وَالاقْتِبَاسُ أَنْ يُضَمَّنَ[١] الْكَلامْ ... قُرْآناً اوْ حَدِيثَ سَيِّدِ الأَنَامْ

وَالاقْتِبَاسُ عِنْدَهُمْ ضَرْبَانِ ... مُحَوَّلٌ وَثَابِتُ الْمَعَانِي

وَجَائِزٌ لِوَزْنٍ أَوْ سِوَاهُ ... تَغْيِيرُ نَزْرِ اللَّفْظِ لا مَعْنَاهُ

أقول: الاقتباس في الاصطلاح: تضمين الكلام نثرًا أو نظمًا شيئًا من القرآن أو الحديث لا على أنه منه[٢]. كقول الحريري: «فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب[٣]»، وقول الآخر [السريع]:

إنْ كنتِ أزْمَعْتِ على هَجْرِنا ... مِنْ غيرِ مَا جُرْمٍ «فَصَبْرٌ جَمِيلْ»

وإنْ تَبَدَّلَتِ بِنَا غَيرَنَا ... «فَحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الوكيلْ»[٤]

---

(١)- بحيث لا يعرف أن الثاني مأخوذ من الأول إلا بعد التأمل الطويل. مطول.

(٢)- لكونه أبعد من السرقة وأدخل في الإبداع والتصرف. مطول.

(٣)- بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نظم شعره. مخلوف.

(٤)- علة لمحذوف، أي: وإلا فلا يحكم بشيء من ذلك لجواز ..الخ. مخلوف.

(٥)- في اللفظ والمعنى، أو المعنى فقط. مخلوف.

(٦)- قوله: «ليغتنم ..إلخ» علة لمحذوف، أي: ولا يقال: إن الثاني أخذه من الأول؛ ليغتنم ..الخ. دسوقي.

(١)- قوله: «أن يضمن» أي: يؤتى بشيء من لفظ القرآن أو لفظ الحديث في ضمن الكلام. دسوقي.

(٢)- يعني على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه من القرآن أو الحديث.

(٣)- اقتباس من سورة النحل آية ٧٧.

وهو مثال للاقتباس من القرآن في النثر، وما بعده مثال لذلك في النظم.

(٤)- البيت لأبي القاسم بن الحسين الكاتبي وفيه اقتباسان: الأول: «صبر جميل» مقتبس من سورة يوسف آية ١٨، والثاني: «حسبنا الله ونعم الوكيل» مقتبس من سورة آل عمران آية ١٧٣.

وقول الحريري: «قلنا: شاهتِ الوجوهُ وقَبُحَ اللُّكَعُ ومَن يرجوه[١]».

وقول ابن عباد [مجزوء الكامل]:

قـــالَ لي: إنَّ رَقِيبـــــي سَـــيِّئُ الخلـــقِ فـــدارِهْ

قلـتُ: دَعْنِـي وَجْهَـكَ «الجَنَّـــةُ حُفَّـــتْ بالمكـــارِهْ»[٢]

وهو ضربان:

ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي، كما تقدم[٣]، وهو المراد بـ(**ثابت المعاني**).

وخلافه -وهو المراد بـ(**المحول**)- أي: ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي.

كقوله [الهزج]:

لَـئِنْ أخْطَـأتُ في مَدْحِيْـــكَ مَـا أخطَـأتَ في مَنْعِـي

لَقَـــدْ أنْزَلـــتُ حَاجَـــاتي «بِـــوَادٍ غـــيرِ ذِي زَرْعِ[١]»

ولا بأس بتغيير يسير للوزن أو غيره[٢]، وهو مراده بـ(**النزر**)، كقوله [مخلَّع البسيط]:

قَـدْ كـانَ مَـا خِفْـتُ أنْ يكونـا إنَّـــا إلىٰ اللهِ راجعونـــا[٣]

وقوله: (**لا معناه**) أي: لا يجوز تغيير معنى اللفظ.

قـــال:

التَّضْمِينُ وَالْحَلُّ وَالْعَقْدُ

وَالأَخْذُ مِنْ شِعْرٍ بِعَزْوِ مَا خَفِي تَضْمِينُهُمْ، وَمَا عَلَى الأَصْلِ يَفِي

بِنُكْتَـــةٍ أَجْمَلُـــهُ وَاغْتُفِـــرَا يَسِـيرُ تَغْيِـيرٍ، وَمَـا مِنْـهُ يُـرَى

(١)- اللكع: اللئيم، وقال أبو عبيد هو العبد، وفي قوله اقتباس من قول النبيء -صلى الله عليه وآله وسلم- يوم حنين للمشركين: ((شاهت الوجوه)). وهذا مثال للاقتباس من الحديث في النثر.

(٢)- قوله: «الجنة حفت بالمكاره» مقتبس من قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: ((حفت الجنة بالمكاره)).

(٣)- أي: من الأمثلة.

(١)- البيتان لابن الرومي، انظر الإيضاح ص٤٠٩. وقوله: «بواد غير ذي زرع» اقتباس من سورة إبراهيم الآية ٣٧.

(٢)- قوله: «أو غيره» أي: غير الوزن كاستقامة القرائن في النثر. دسوقي.

(٣)- البيت لبعض المغاربة عند موت صاحب له. وفيه اقتباس من الآية ١٥٦ من سورة البقرة. وحذف منها ثلاثة أشياء: اللام من «لله»، و«إنا»، والضمير من «إنا إليه»، وزاد لفظ «إلى» لأجل استقامة الوزن.

بَيْتـًا فَـأَعْلَىٰ بِاسْـتِعَانَةٍ عُـرِفْ، وَشَـطْرًا اوْ أَدْنَـىٰ بِإِيـدَاعٍ أُلِـفْ

أقول: التضمين اصطلاحا: أن يضمن الشعر شيئا من شعر الغير مع التنبيه[١] عليه إن لم يكن مشهورا عند البلغاء، كقوله [الوافر]:

عَـلَىٰ أَنِّي سَأُنْشِـدُ يَـومَ بَيْعِـي «أَضَاعُونِي وأَيَّ فَتَىً أَضَـاعُوا»[٢]

وأحسنه ما زاد على الأول بنكتة، كالتورية والتشبيه في قوله [الطويل]:

إذا الوَهْمُ أَبْدَىٰ لِي لَمَاها وَثَغْرَهـا «تَذَكَّرْتُ ما بَيْنَ العُذَيْبِ وَبَارِقِ»

يُـذَكِّرُنِي مِـن قَـدِّها وَمَـدَامِعِي «مَجَرَّ عَوَالِينا وَمَجْرَىٰ السَّـوَابِقِ[١]»

واغتفر التغيير اليسير[٢].

(١)- وبهذا يتميز عن السرقة.

(٢)- هذا البيت للحريري، يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع، والمصراع الثاني صدر بيت للعرجي وتمامه:

ليـــوم كَرِيهَـــةٍ وسِـــدادُ ثَغْـــرِ

فقد ضمن الغلام شعره الذي أنشده عند بيعه المصراع الأول من بيت العرجي، ونبه بقوله: سأنشد على أن المصراع الثاني لغيره، والحريري حكى ما قاله ذلك الغلام. وقوله: «أيَّ فتى» مفعول لـ«أضاعوا» مقدم عليه، و«أي» استفهامية أريد بها التعظيم والكمال.

(١)- البيت لابن أبي الأصبع المصري. ومعنى لماها: سمرة شفتيها، مجر عوالينا: جر الرماح، ومجرى السوابق: جري خيلنا التي تسبق غيرها، وقوله:

تـذكرت مـا بـين العـذيب وبـارق مجـر عوالينـا ومجـرى السـوابق

مطلع قصيدة لأبي الطيب. والعذيب وبارق: موضعان، فالشاعر الثاني أراد بالعذيب: تصغير العذب يعني شفة الحبيبة، وببارق: ثغرها الشبيه بالبرق؛ وبما بينهما: ريقها، فزاد على أبي الطيب بالتورية في ثلاثة مواضع، وبالتشبيه الضمني حيث شبه تبختر قدها بتمايل الرمح، وتتابع دموعه بجريان الخيل السوابق. سعد ودسوقي.

(٢)- أي: التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام، كقول الشاعر في يهودي به داء الثعلب، وهو داء تفسد به أصول الشَّعْر فيتساقط:

أقـول لمعشـرٍ غلطـوا وغَضّـوا عـن الشـيخ الرشـيدِ وأنكـرُوه

هـو ابـن جـلا وطـلاع الثنايـا متـى يضـع العمامـةَ تعرفـوه

فالبيت الثاني هو لسحيم بن وثيل وهو:

أنـا ابـنُ جَـلَا وَطَـلّاعُ الثنايـا متـى أَضَـعِ العمامـةَ تعرفـوني

«أنا ابن جلا ..» على طريقة المتكلم فغيره إلى طريقة الغيبة ليدخل في المقصود.

ويسمى تضمين البيت فأكثر: استعانة، وتضمين المصراع فما دونه: إيداعًا ورفوًا[(١)].

قـــال:

وَالْعَقْدُ نَظْمُ النَّثْرِ لا بِالاقْتِبَاسْ وَالْحَلّ نَثْرُ النَّظْمِ فَاعْرِفِ الْقِيَاسْ

وَاشْتَرَطُوا الشُّهْرَةَ فِي الْكَلامِ وَالْمَنْعُ أَصْلُ مَذْهَبِ الإِمَامِ

أقول: العقد: هو نظم النثر لا على طريق الاقتباس[(٢)]، كقوله [السريع]:

مَا بَالُ مَنْ أَوَّلُهُ نُطْفَةٌ وَجِيْفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ[(١)]

عقد[(٢)] قول علي -رضي الله عنه-: (وما لابن آدم والفخر وإنما أوله نطفة وآخره جيفة).

وأما الحل: فهو أن ينثر النظم، كقول بعض المغاربة: «فإنه لما قَبُحَتْ فِعْلَاتُهُ، وَحَنْظَلَتْ نَخْلَاتُهُ، لم يَزَلْ سُوءُ الظَّنِ يَقْتَادُهُ، ويُصَدِّقُ تَوَهُّمَهُ الذي يَعْتَادُهُ[(٣)]» حلّ قول أبي الطيب [الطويل]:

إذا سَاءَ فِعْلُ الْمَرءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ وَصَدَّقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُّمِ[(٤)]

ويشترط في الحل والعقد والتضمين: أن يكون الكلام مشهورًا؛ لئلا يؤدي إلى تهمة فاعله بالكذب. والمنع مطلقا -مشهورًا كان أو غيرَ مشهورٍ- مذهبُ الإمام مالك -رحمه الله تعالى-.

---

(١)- إيداعًا؛ لأنه أودع شعره شيئا قليلا من شعر الغير. ورفوًا؛ لأنه جعل شعر الغير مطمئنا في صحبة شعره، والرفو: جعل الغير مطمئنا. أطول. وقيل: لأنه رَفَا خرق شعره بشيء من شعر الغير.

(٢)- يعني أن النثر إذا كان قرآنا أو حديثًا فإنما يكون عقدًا إذا غُيِّرَ تغييرا كثيرا أو أشير إلى أنه من القرآن أو الحديث، كقول الشاعر:

واستعمل الحلو واحفظ قول بارئنا سبحانه: «خلق الإنسان من عجل»

(١)- البيت لأبي العتاهية، انظر الإيضاح والمطول.

(٢)- أي: أن أبا العتاهية نظم قول الإمام علي عليه السلام في شعره.

(٣)- قوله: «حنظلت نخلاته»: أي: صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة، ويقتاده: يقوده إلى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة، وتوهمه الذي يعتاده: أي: يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه.

(٤)- البيت للمتنبي، انظر الإيضاح ص٤١٥ وعقود الجمان٢/ ١٩١.

قـــال:

التَّلْمِيحُ

إِشَـارَةٌ لِقِصَّـةٍ شِـعْرٍ مَثَـلْ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهِ فَتَلْمِيحٌ كَمَـلْ[١]

أقول: التلميح[٢]: الإشارة إلى قصة أو شعر أو مثل من غير ذكره[٣] كقوله [الطويل]:

فَـوَاللهِ مـا أدرِي أأحْـلَامُ نَـائِمٍ أَلَمَّتْ بِنا أم كانَ في الرَّكْبِ يُوْشَعُ[١]

إشارة إلى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه[٢] للشمس، وكقوله [الطويل]:

لَعَمْرٌو مَعَ الرَّمْضَاءِ والنَّارُ تَلتَظِـي أرَقُّ وأَحْفَى مِنكَ في سـاعةِ الكَـرْبِ[٣]

إشارة إلى البيت المشهور [البسيط]:

الْمُسـتَجِيرُ بِعمـرٍو[٤] عنـدَ كُرْبَتِـهِ كَالْمُستجيرِ مِنَ الرَّمْضَـاءِ بالنَّـارِ

وكقولك لشخص تعجل السيادة والتصدر قبل أوانهما: «لا تَعجَل تُحرَم»، تشير إلى قولهم: «من تعجل شيئا قبل أوانه عوقب بحرمانه».

قـــال:

---

(١)- قوله: «كمل» أي: حد التلميح، وهو تكميل. مخلوف.

(٢)- التلميح -بتقديم اللام على الميم-: من لمحه، إذا أبصره ونظر إليه، وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الأبيات: في هذا تلميح إلى قول فلان، وأما التمليح -بتقديم الميم على اللام- فهو مصدر ملح الشاعر، إذا أتى بشيء مليح. مطول.

(٣)- أي: ذكر واحد من القصة أو الشعر أو المثل.

(١)- هذا مثال على التلميح إلى قصة، والبيت لأبي تمام انظر الإيضاح ص٤١٦، وقبله:

لحقناهم بآخرهم وقد حَـوَّم الهـوى قلوبـا عهـدنا طيرهـا وهـي وقَـعُ

وردتْ علينا الشمس والليل راغـم بشمس لهم من جانب الخدر تطلـعُ

والشاهد: إشارته فى عجز البيت إلى قصة يوشع بن نون فتى موسى، فإنه روى أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة، فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل قتالهم فيه، فدعا الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم. الإيضاح والمطول.

(٢)- أي: طلبه وقوف الشمس.

(٣)- قائله: أبو تمام، انظر ديوانه ٤٣٣، وهو مثال الإشارة إلى شعر.

(٤)- عمرو هو جساس بن مرة؛ وذلك لأنه لما رمى كليبًا بالسهم ووقف على رأسه قال له كليب: يا عمرو، أغثني بشربة ماء، فأجهز عليه، فقيل: «المستجير بعمرو ...الخ. وهو للتكلام الضبعي.

تَذْنِيبٌ فِي أَلْقَابٍ مِنَ الْفَنِّ

مِـنْ ذَلِـكَ التَّوْشِـيعُ وَالتَّرْدِيـدُ ... تَرْتِيــبٌ اخْــتِرَاعٌ أَوْ تَعْدِيــدُ

كَالتَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِـدُونْ ... السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونْ

أقول: التذنيب: جعل الشيء ذنابة للشيء وتكميلا له. والألقاب: الأسماء. وما ذكره هنا:

منه ما يرجع للضرب المعنوي[1] من البديع، ومنه ما يرجع إلى اللفظي.

من ذلك: التوشيع[2]، وهو ذكر شيء في عجز الكلام مفسرًا بمتعاطفين، كقوله عليه الصلاة والسلام: ((يشيب ابن آدم ويشبُّ معه خصلتان: الحرص وطول الأمل)).

ومنه: الترديد[3]، وهو تعليق الكلمة في الفقرة أو المصراع بمعنيين، نحو: ﴿حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾ [الأنعام١٢٤].

وكقوله [البسيط]:

صهباءُ لا تَنزلُ الأحزانُ ساحَتَها ... إن مَسَّها حَجَرٌ مسَّتْهُ سَرَّاءُ[4]

ومنه: الترتيب، وهو ترتيب شيء على آخر[5] لنكتة، نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب٧].

---

(١)- كالتوشيع والترديد والترتيب والاختراع. وقوله: «ومنه ..إلخ» كالتعديد. مخلوف.

(٢)- التوشيع: لف القطن بعد الندف. صحاح.

(٣)- الترديد: هو أن يعلق المتكلم لفظة من الكلام بمعنى ثم يردها بعينها ويعلقها بمعنى آخر، ففي قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ﴾ ربط لفظ الجلالة أولًا بـ«رسل» وثانيًا بـ«أعلم».

(٤)- البيت لأبي نواس من قصيدة مطلعها:

دع عنك لومي فإن اللوم إغراء ... وداوني بالتي كانت هي الداء

انظر ديوان أبي نواس.

والشاهد في قوله: «إن مسها .. مسته» ويسمى هذا النوع ترديد الجُمل. فعلق المس أولا بالحجر، ثم علقه ثانيا بالسراء، ولك أن تقول: علق أولا المس بالصهباء، ثم علقه ثانيا بالحجر، والأول منظور فيه لعمدية المعلق به، والثاني لقربه. والصهباء: اسم للخمر. مخلوف.

(٥)- أي: جعل مرتبته في الذكر قبل الآخر كما يدل له قول المصنف: وهو تقديم شيء ..الخ، خلافا لما يتبادر من عبارة الشارح من أن المعنى جعل شيء متوقفا على آخر؛ إذ لا يظهر هنا، تأمل. وقوله: «لنكتة» كإفادة أفضلية المقدم في الآية. مخلوف.

ومنه: الاختراع، وهو الإتيان بتركيب لم يسبق إليه، مثل: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف١٤٩] لم يسمع قبل نزوله في القرآن.

ومنه: التعديد، وهو سوق المفردات دون عطف، كـ: (التائبون العابدون الحامدون السائحون) البيت وكحديث الأسماء الحسنى[١].

قـــال:

تَطْرِيــزٌ اوْ تَــدْبِيجٌ اسْتِشْــهَادُ   إِيضَــاحٌ ائْــتِلافٌ اسْــتِطْرَادُ

أقول: التطريز: اشتمال الصدر على جزأين: مخبر عنه ومتعلِّقه، والعجز على الخبر مقيدًا بمثله، كقوله: «التسبيح في الصلاة نور على نور» .

والتدبيج: أن يكون للكلام في معرض مدح أو غيره لونان فصاعدًا؛ لقصد الكناية أو التورية. كقوله [الطويل]:

تَرَدَّى ثيابَ الموتِ حُمْـرًا فـما أَتَـى   لها الليلُ إلَّا وَهْيَ مِن سُنْدُسٍ خُضْــرِ[١]

أراد[٢] الثياب الملطخة بالدم فما أتى عليها الليل إلا وقد صارت من ثياب الجنة، وكنى بالأول: عن القتل، وبالثاني: عن دخول الجنة.

والاستشهاد[٣]: الاستدلال، كقوله [مجزوء الرمل]:

كــــان لي رُكْـــــنٌ وَثِيْـــــقٌ   وَقَعَــــتْ فيــــهِ الـــزَّلازِلْ

زَعْزَعَتْــــهُ نُــــوَبُ الدَّهْــــــ   ـــــرِ وَكَـــرَّاتُ النَّـــوَازِلْ

مــــا بَقَــــاءُ الْحَجَــرِ الصَّلْــــ   ـــدِ عَــلى وَقْــعِ الْمَعَــاوِلْ[٤]

---

(١)- نصه: ((إن لله تسعا وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة، هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس)). مخلوف.

(١)- البيت لأبي تمام في رثاء الطوسي، انظر الإيضاح.

(٢)- عبارة السعد: يعني ارتدى الثياب وهذا مثال لتدبيج الكناية. ومثال تدبيج التورية قول الحريري: فمذ اغبر العيش الأخضر، وازور المحبوب الأصفر، اسود يومي الأبيض، وابيض فَوْدي الأسود، حتى رثى لي العدو الأزرق، فيا حبذا الموت الأحمر. فالمعنى القريب للمحبوب الأصفر هو الإنسان الذي له صفرة، والبعيد هو الذهب، وهو المراد، فيكون تورية. وجعله السعد من الطباق.

(٣)- هو أن تأتي بمعنى ثم تؤكده بمعنى آخر يجري مجرى الاستشهاد على الأول والحجة على صحته.

(٤)- أورد هذه الأبيات أبو الهلال العسكري في كتابة الصناعتين ناسبا لها إلى نفسه.

الشاهد في البيت الثالث.

والإيضاح: أن يكون في الكلام خفاء دلالة فيؤتى بكلام يبين المراد ويوضحه. كقوله [الطويل]:

يُــذكَرُ فيــكَ الخـيرُ والشَّــرُ كُلــهُ وقيل الخَنَا والعلمُ والحلمُ والجهلُ
فألقــاكَ عَــن مَــذْمُومِها مُتَنَزِّهــًا وألقاكَ في مَحْمُودِها وَلَكَ الفَضْلُ[1]

فالثاني: بين المراد بالأول.

والائتلاف[2]: الجمع بين متناسبين لفظا أو معنى، نحو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن٥].

والاستطراد: أن يكون المتكلم في فن من الفنون ثم يظهر له من آخر مناسبة فيورده ثم يرجع إلى الأول ويقطع الاستطراد. كقوله تعالى[3]: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى٩﴾ [طه] إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَى٥٦﴾ [طه٥٦].

قـــال:

إِحَالَـــةٌ تَلْـــوِيحٌ أَوْ تَخْيِيـــلُ وَفُرْصَـةٌ[4] تَسْـمِيطٌ اوْ تَعْلِيـلُ

أقول: الإحالة: مصدر أحلته على كذا، وهي قسمان: خفية، وجلية، كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ[5]﴾ [النساء١٤٠]، إحالة على قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا[6]﴾ الآية [الأنعام٦٨]. وكقوله: ﴿وَآتَيْنَا دَاوُودَ

---

(١)- فلو اقتصر على البيت الأول لأشكل المراد على السامع؛ لجمعه بين ألفاظ المدح والهجاء، فلما قال بعده: فألقاك عن مذمومها متنزها ...الخ أوضح المعنى المراد، ورفع اللبس.

(٢)- ويسمى مراعاة النظير والتناسب والتوفيق والتلفيق. معجم المصطلحات البلاغية.

(٣)- الآيات من آية ٩ إلى آية ٥٣ في قصة موسى عليه السلام ثم استطرد بقوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْداً وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلاً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجاً مِّن نَّبَاتٍ شَتَّى﴾ من آية ٥٣ إلى آية ٥٥، ثم رجع إلى قصة موسى عليه السلام بقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا﴾ الآية.

(٤)- قوله: «فرصة» أي: انتهاز فرصة. مخلوف.

(٥)- تمام الآية: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللّهِ يُكَفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلاَ تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذاً مِّثْلُهُمْ إِنَّ اللّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾.

(٦)- وتمامها: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلاَ تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى

=

زَبُورًا﴾ [النساء١٦٣] والإحالة في الآية الأولى ظاهرة، وفي الثانية خفية، لما قيل إنها إحالة على قوله: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ[١]﴾ الآية [الأنبياء١٠٥] لتضمنه تفضيل محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

والتلويح: الكناية البعيدة التي كثرت فيها الوسائط بين اللازم والملزوم، كـ«كثير الرماد».

والتخييل[٢] -ويقال له: الإيهام-: وهو أن يذكر لفظ له معنيان: قريب وبعيد ويراد البعيد[٣]؛ وهو أقسام تسعة مذكورة في المطولات من أرادها فليرجع إليها.

والفرصة: استدراجك المخاطب لتأخذه، كقولك لمنكر المعاد: «هل كنت عدما؟» فيقول: «نعم»، فتقول له: «هل أنت من ماء مهين؟» فيقول: «نعم»، فتقول: «الذي سواك من ذلك قادر على إعادتك».

والتسميط: كون بعض أجزاء البيت سجعا وبعضها[٤] خلاف الروي، بأن يجعل البيت أربع سجعات: ثلاث على روي غير روي البيت، كقول بعضهم[٥]

مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾. صدق الله العظيم.

(١)- وتمامها: ﴿مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾. صدق الله العظيم.

(٢)- عرفه الإمام يحيى بن حمزة عَلَيْهِ السَّلَامُ في الطراز بقوله: هو اللفظ الدال بظاهره على معنى والمراد غيره على جهة التصوير.

(٣)- مثل قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة٦٤] له معنى قريب وهو حقيقة اليدين، ومعنى بعيد هو النعمة وهو المراد؛ لأن المعنى الحقيقي ممتنع في حقه تعالى وتقدس عما يقوله الجاهلون فقد قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى١١] وقال: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ [الإخلاص٤] وقال: ﴿فَلاَ تَضْرِبُواْ لِلّهِ الأَمْثَالَ﴾ [النحل٧٤].

*- ذكر الحلبي والنويري أن الإيهام يقال له: التورية والتخييل، وهو أن تذكر ألفاظًا لها معانٍ قريبة وبعيدة فإذا سمعها الإنسان سبق إلى فهمه القريب، ومرادُ المتكلم البعيدُ، وقالا عن قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر٦٧] إنه من التخييل وهو تصوير حقيقة الشيء للتعظيم. انظر معجم المصطلحات البلاغية للدكتور أحمد مطلوب، وحسن التوسل ص٢٤٩، ونهاية الأرب ٧/ ١٣١.

(٤)- عبارة المصنف وهي: كون أجزاء البيت أو بعضها مسجعا على خلاف الروي، وهي المستقيمة. مخلوف.

(٥)- هو السيوطي.

في بديعته [البسيط]:

في رَأسِـــــهِ غَسَـــــقٌ   في وَجْهِـــــهِ فَلَـــــقُ
في ثَغْـــــرِهِ نَسَـــــقٌ   تَسْـــــمِيطُ دارِهِـــــمُ

والتعليل: هو أن يريد المتكلم ذكر حكم فيقدم عليه ذكر علة وقوعه، كقول الصفي الحلي في بديعته [البسيط]:

لهـم أسَـامٍ سَـوَامٍ غـيرِ خافيـةٍ   مِن أجْلها صَارَ يُدعى الاسمُ بـالعَلَمِ

قــــال:

تَحْلِيَـــةٌ اوْ نَقْـــلٌ اوْ تَحَـــتُّمُ   تَجْرِيـــدٌ اسْـــتِقْلالٌ أوْ تَهَكُّـــمُ

أقول: التحلية: عقد نثر القرآن أو الحديث بزيادة على ألفاظهما. فهي نوع من العقد، كقوله [البسيط]:

الحمـــــدُ للهِ مَنَّـــــا   باعـــــثِ الرســـــلِ
أهَـــدَى بِأحمَـــدَ مِنَّـــا   أحمَـــدَ الســـبلِ[1]

عَقَدَ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ﴾ الآية [آل عمران١٦٤].

وقول الآخر [السريع]:

مـــا بـــالُ مَـــنْ أوَّلُـــهُ نُطْفَـــةٌ   وَآخِـــرُهُ جِيفَـــةٌ يَفْخَـــرُ[2]

عقد قوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-: ((وما لابن آدم والفخر وإنما أوله نطفة وآخره جيفة)).

والنقل: قريب من التحلية؛ إلا أنه عقد لا يكون فيه شيء من لفظهما، بل يكون[3] كله في ترجمة أخرى.

---

(١)- هذان البيتان من قصيدة مكونة من ١٣٣ بيتا للشاعر عبد الله بن يحيى بن علي التوزري من شعراء العصر الأندلسي. وقوله: «مَنَّا» أي: إنعاما: مفعول لأجله لمتعلق الظرف قبله، و«باعث» صفة لله، وقوله: «مِنَّا» حال من أحمد، أي: حال كونه منا معاشر العرب. مخلوف.

(٢)- وليس في البيت زيادة على الحديث إلا شيء تافه لا يعد زيادة. مخلوف.

(٣)- قوله: «بل يكون» أي: العقد، وقوله: «في ترجمة أخرى» بأن يترجم عن المعنى المأخوذ بلفظ يرادف المأخوذ منه. مخلوف.

والتختم: عقد قرآن وحديث اشتمل على يسير من لفظهما، كقوله [الكامل]:

وبَدَتْ لنا البَغْضَاءُ مِن أَفْوَاهِهِمْ ... وصُدُورُهمْ فيها أذىً وحقودُ

والتجريد: نفي الملزوم لانتفاء اللازم، كقوله تعالى: ﴿لاَ يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة٢٧٣] أي: لا يكون منهم سؤال فلا يكون إلحاف.

والاستقلال: كناية عن جملة في معناها جمل كجمل الآي، كقوله:

وِصالُكُمُ صَدٌّ وَحُبُّكُمُ قِلى ... وَنُصْحُكُمُ غِشٌّ وصُلْحُكُمُ حَرْبُ[1]

والتهكم: إبراز المقصود في صورةِ ضدٍّ استهزاءً، نحو: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾﴾ [الدخان]، ومقتضى الظاهر: «إنك أنت الذليل المهان».

قال:

تَعْرِيضٌ اوْ إِلْغَازٌ ارْتِقَاءُ ... تَنْزِيلٌ اوْ تَأْنِيسٌ اوْ إِيمَاءُ

أقول: التعريض: أن يميل باللفظ إلى جانب يفهم منه المقصود لا من جهة الوضع الحقيقي ولا المجازي، بل من عرض اللفظ، أي: جانبه. كقول السائل لمن يتوقع منه صدقة: «إني محتاج».

والإلغاز[2]: تعمية المراد، أي: تغطيته.

---

(١)- البيت للعباس بن الأحنف، وقد اختلفت روايته فتارة بهذا اللفظ وتارة بلفظ:

وصالكم هجر وحبكم قلى ... وعطفكم صد وسلمكم حرب

(٢)- قال الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام في الطراز: وهو ميلك بالشيء عن وجهه، واشتقاقه من قولهم: طريق لغز، إذا كان يلتوي ويشكل على سالكه، ويقال له المعمى أيضا، ومن الأمثلة ما قال بعض الشعراء في أيام الأسبوع ولياليه:

سبع رواحل ما ينخن من الونى ... شيم تساق بسبعة زهرِ

متواصلات لا الدؤوب يملها ... باق تعاقبها على الدهرِ

ومثل قول الآخر في ساقية:

وجارية لولا الحوافر ما جرت ... أشاهدها تجري وليس لها رِجلُ

وترضع أطفالا ولا هي أمهم ... وليس لها ثدي وليس لها بعلُ

الطراز ٣/ ٣٨.

والارتقاء: الانتقال من الأدنى إلى الأعلى في الوجه المراد. نحو: «لا أبالي بالوزير ولا بالسلطان».

والتنزيل: عكس الترقي. نحو: «هذا الأمر لا يعجز السلطان ولا الوزير».

والتأنيس: تقديم ما يؤنس المخاطب قبل إخباره بمكروه[١].

والإيماء -عند السكاكي- الكناية القليلة الوسائط دون خفاء في الملزوم. وفرق بين التلويح والرمز والإيماء بأن التلويح: ما كثرت وسائطه، والرمز: ما قلَّت وسائطه مع خفاء في الملزوم، كـ«عريض القفا»، والإيماء: ما قلت وسائطه دون خفاء، كـ«طويل النجاد».

قـــــال:

حُسْنُ الْبَيَانِ وَصْفٌ اوْ مُرَاجَعَةْ حُسْـنُ تَخَلُّـصٍ بِـلا مُنَازَعَـةْ

أقول: حسن البيان: كشف المعنى وإيصاله للنفس بسهولة[٢].

والرصف: وضع كل كلمة في موضع يناسبها معنى ولفظا ووجها، ولا يتم ذلك على أكمل حال إلا في كلام الله تعالى وكلام رسوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-.

والمراجعة: حكاية التقاول، كقوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الشعراء] إلى قوله: ﴿قَالَ فَأْتِ بِهِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الشعراء].

وحسن التخلص[٣]: ملاءمة الخروج من فن من الكلام إلى فن آخر. ويسمى: براعة المخلص.

---

(١)- كقولك: إن الله قضى بالموت على كل أحد، وأجزل الثواب لمن صبر على المصيبة، وإن ولدك قد مات. وزاد المصنف [أي على إخبار المخاطب بمكروه] أو عتابه كقولك لمن يخافك وقد سرق عليك شيئا: «سامحك الله، لم فعلت كذا»، ومنه قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة٤٣]. مخلوف.

(٢)- وهو ثلاثة أنواع: قبيح، وحسن، ومتوسط، ومثاله إذا قيل: كم أصحاب الكساء؟ فقيل: خمسة، فهذا بيان متوسط، أما إذا كان كما قيل: إن رجلا كان في يده قطعة زجاج فقيل له: كم أصحاب الكساء؟ ففتح كفه وأشار بأصابعه الخمس فسقطت قطعة الزجاج وانكسرت- فهذا قبيح؛ لأن فيه دلالة على العَيِّ. الطراز تحت عنوان كمال البيان.

(٣)- ويسمى براعة التخلص والخروج، ويراد به الانتقال من غرض إلى آخر في القصيدة أو النثر، وهو كثير في القرآن.

قـــــال:

فَصلٌ فِيمَا لا يُعَدُّ كَذِبًا

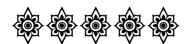
وَلَـيْسَ فِي الإِيهَـامِ وَالـتَّهَكُّمِ وَلا التَّغَـالِي بِسِـوَى الْمُحَـرَّمِ
مِنْ كَذِبٍ وَفِي الْمِزَاحِ قَدْ لَـزِبْ بِحَيْثُ لا مَنْدُوحَةَ عَنِ الْكَـذِبْ

أقول: ليس في الإيهام -وهو التورية- كذب؛ لأن المصطفى -صلى الله عليه وآله وسلم- كان يمازح بها، كقوله للعجوز التي طلبت منه الدعاء بدخول الجنة إن الجنة: ((لا تدخلها عجوز)). ومثله التهكم؛ لوروده[1] في الكتاب العزيز. وكذلك المبالغة -وهو المراد بالتغالي- ما لم تكن محرمة أو كفرًا، كمن يصف أميرا بأنه قهر أهل السماء، أو عارض القدرة بقوته.

وأما المزاح بالكذب على غير تأويل من تورية أو نحوها فحرام؛ لأن اللعب لا يبيح محرما، وهذه المصيبة عمت بها البلوى في زماننا؛ إذ لا يكاد مجلس يخلو عن المزاح بالكذب، وربما كفر المازح في بعض الأحيان.

وأما المزاح العاري عن الكذب فهو مباح؛ لأن المصطفى -صلى الله عليه وآله وسلم- كان يمازح بعض الأحيان ولا يقول إلا حقًّا -زاده الله شرفا وكرما-.

و(**لَزِب**): أي: لزم ارتكاب ما ذكر من التورية ونحوها في المزاح لمن أراده لتكون له مندوحة عن الكذب.



(١)- كقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ٤٩﴾ [الدخان].

قـــال:

خَاتِمَــةٌ

وَيَنْبَغِــي لِصَــاحِبِ الْكَــلامِ تَــأَنُّقٌ فِي الْبَــدْءِ وَالْخِتَــامِ
بِمَطْلَعٍ حَسَـنٍ وَحُسْـنِ الْمَقَـالِ وَسَـبْكٍ اوْ بَرَاعَـةِ اسْـتِهْلالِ
وَالْحُسْنُ فِي تَخَلُّصٍ أَو اقْتِضَابْ وَفِي الَّذِي يَدْعُونَهُ فَصْلَ الْخِطَابْ
وَمِنْ سِمَاتِ الْحُسْـنِ فِي الْخِتَامِ إِرْدَافُــهُ بِمُشْــعِرِ التَّمَــامِ

أقول: ينبغي للمتكلم أن يتأنق[1] -أي: يتتبع الآنَقَ والأحسنَ- في أول كلامه وآخره، فالأول: موجب لإقبال نفس السامع. والثاني: يزيدها إقبالا على ما مضى، وجابرٌ[2] لما قد يقع قبله من التقصير في التعبير.

فالأول يكون بحسن الابتداء؛ لأنه أول ما يقرع السمع. وأحسنه ما يسمى: بالمطلع، ويسمى: بالإلماع، ويسمى: براعة[3] الاستهلال، وهو أن يقدم في أول كلامه إشارة إلى ما سيق الكلام لأجله، كقوله في التهنئة:

بشرى فقد أنجز الإقبال ما وعـدا وكوكب المجد في أفق العلا صعدا[4]

ومنه[5]: مطلع سورة النور[6].

ومن محاسن الابتداء: صنعة الانتقال من المطلع إلى المقصود وهو ثلاثة أقسام:

---

(١)- يقال: تأنق في الروضة، إذا وقع فيها متتبعًا لما يؤنقه، أي: يعجبه. مطول.

(٢)- قوله: «وجابرٌ» عطف على «يزيدها» من عطف شبه الفعل عليه.

(٣)- من قولهم: برع الرجل براعة، إذا فاق أصحابه في العلم أو غيره.

(٤)- البيت لأبي محمد الخازن، هَنَّأَ به الصاحب بن عباد بمولود له. وإنما كان من البراعة لأنه يشعر بأن ثم أمرا مسرورا به، وأنه أمر حدث وهو رفيع في نفسه يهنأ به ويبشر، ففيه الإيماء إلى التهنئة والبشرى التي هي المقصود من القصيدة. يعقوبي.

(٥)- أي: من براعة الاستهلال.

(٦)- لما كان لها تعلق بالرمي بالزنا صدرت بحكم الزنا والرمي به. مخلوف.

أحدها: التخلص: وهو الانتقال مما افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة بينهما[١].

الثاني: الاقتضاب[٢]: وهو الانتقال إلى ما لا يلائم[٣].

الثالث: فصل الخطاب: وهو متوسط بينهما، وهو الانتقال إلى ما يقرب من التخلص بأن يشوبه شيء من الملاءمة. وعدَّه بعضهم قسما من الاقتضاب، ومنه – قولهم بعد حمد الله والصلاة والسلام على النبي –صلى الله عليه وآله وسلم–: «أما بعد فهذا» الخ.

ومن حسن الكلام ختمه بما يشعر بتمامه، بحيث لا يكون بعده للنفس تشوق، كقوله [الطويل]:

بقيتَ بقَاءَ الدَّهرِ يَا كهفَ أهلِهِ ... وَهَذا دُعاءٌ للبَرَّيَّةِ شَامِلُ[٤]

وجميع سور القرآن على هذا الأسلوب يعلم ذلك بأدنى تدبر.

قال:

هَذَا تَمَامُ الجُمْلَةِ الْمَقْصُودَةْ ... مِنْ صنْعَةِ الْبَلاغَةِ الْمَحْمُودَةْ

ثُمَّ صَلاةُ اللَّهِ طُولَ الأَمَدِ ... عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدِ

وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الأَخْيَارِ ... مَا غَرَّدَ الْمُشْتَاقُ بِالأَسْحَارِ

---

(١)– مثاله:

أجدّكِ هل تدرين أنْ رُبَّ ليلة ... كأن دُجاها من قرونك يُنشَرُ

نصبت لها حتى تجلَّتْ بغرة ... كغرة يحيى حين يذكرُ جعفرُ

فقد تخلص من الغزل إلى المديح. انظر الطراز.

(٢)– الاقتضاب: هو الاقتطاع والارتجال. مطول.

(٣)– مثاله قول أبي تمام:

لو رأى الله أن في الشيب خيرًا ... جاورته الأبرارُ في الخلدِ شيبا

ثم انتقل من هذا الكلام إلى ما لا يلائمه فقال:

كل يوم تبدي صروف الليالي ... خلقا من أبي سعيد غريبا

مطول.

(٤)– البيت للمعري انظر المطول والإيضاح. وإنما آذن هذا الدعاء بانتهاء الكلام لأنه قد تعورف الإتيان بالدعاء في الآخر، فإذا سمع السامع ذلك لم يتشوف لشيء وراءه. دسوقي.

وَخَـرَّ سَـاجِداً إِلَىٰ الأَذْقَـانِ[1] يَبْغِـي وَسِـيلَةً إِلَىٰ الـرَّحْمَنِ
تَـمَّ بِشَـهْرِ الْحِجَّـةِ الْمَيْمُـونِ مُـتِمُّ نِصْـفِ عَـاشِرِ القُـرُونِ

أقول: المشار إليه جميع ما تقدم سوىٰ الخطبة؛ إذ ليست مقصوده بالذات.

و(**البلاغة**): عبارة عن فني المعاني والبيان، فإطلاقها علىٰ البديع تغليب. وإنما كانت محمودة لأن بها يُطَّلع علىٰ أسرار كلام الله تعالىٰ وكلام رسوله -ﷺ-.

وتقدم معنىٰ الصلاة. و(**الأمد**): الوقت المستقبل. و(**المصطفى**): المختار و(**الأخيار**): جمع خَيِّر بالتشديد، و(**غرد**): من التغريد، وهو التطريب في الصوت والغناء، و(**المشتاق**): أي: إلىٰ الحضرة العلية، بدليل السياق.

و(**الميمون**): من اليُمن، وهو البركة، وكان ميمونا لأنه من الأشهر الحرم. و(**القرون**): جمع قرن، وهو مائة سنة، وتمام نصفه خمسون. أخبر أن نظمه تمَّ سنة خمسين وتسعمائة من الهجرة النبوية علىٰ صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

قال أسير مساويه أحمد الدمنهوري: هذا آخر ما أردنا كتابته تحريرا في العاشر من الخامس من الرابع من الثالث من الثاني عشر من الهجرة النبوية علىٰ صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

نسأله سبحانه وتعالىٰ أن يحسن عاقبتنا في الأمور كلها، وأن يدخلنا دار كرامته ومحبينا من غير محنة، بجاه حبيبه لديه تفضلا منه لا وجوبا عليه. وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين.

❁❁❁❁❁

(١)- قوله: «وخر ساجدا» الخ أي: سقط إلىٰ ناحية الأذقان، وهي الأرض. قاله المصنف. مخلوف.

الفهرس